



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الطائفية وإشكالية بناء الدولة الوطنية: العراق ولبنان (دراسة مقارنة)

أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية من إعداد الطالبة: محبوبة الأقريد .

نوقشت علنا أمام لجنة المناقشة :

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	محمد خميس	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
02	عبد الكريم باسماويل	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
03	فريدة طاجين	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
04	نور الدين حشود	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
05	الصادق جراية	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
06	ياسين حشوف	أستاذ محاضر أ	جامعة بشار	مناقشا

الموسم الجامعي 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من ربّتي وعلمتني أمي الغالية ، إلى من قضى حياته يكافح من أجل راحتنا حبيبي والدي الغالي

إلى من يحملون ذكريات طفولتي وسرّ سعادتني إخوتي وأخواتي الغاليات وأبنائهم

إلى من بفضل دعواتهم وبراءة روحهم نلت مبتغيا ملائكة الرحمة ببيت أهلي نصيرة وعبير

إلى رفيق دربي و من أعانني وصبر وكافح معي من أجل نجاحي زوجي العزيز بوغناس محمد الأمين

إلى جواهر حياتي وزهرات وجودي مؤنساتي الغاليات بناتي بيلسان وبلقيس و نور عيني إبني الغالي

صلاح الدين

إلى صديقاتي العزيزات وزملائي في المسار الدراسي وأساتذتي الأفاضل

إلى من كان عوناً لي منذ كانت الأطروحة مجرد فكرة مشرفي المحترم باسماعيل عبد الكريم

إلى أهالي العراق ولبنان الأشم وكل العرب وشهداء فلسطين الحبيبة

إلى كل المهتمين بحقل العلوم السياسية والقضايا العادلة

إلى هؤلاء جميعاً أهدي أطروحتي المتواضعة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه أفضل
الصلاة والسلام

فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد المساعدة
والتوجيه من قريب أو من بعيد أولهم مشرفي المحترم الدكتور باسما عيل عبد الكريم الذي كان عوناً
لي بعد الله تعالى في إتمام هذه الأطروحة على أكمل وجه فكاننا موجهها وسندا وراعياً للأطروحة من أول
حرف حتى آخر حرفاً فيها جزاه الله عنا أيما جزاء ووفقه وراعاه في مساره وجعله دوماً معيناً لطلبة
والباحثين بكرم أخلاقه وطيبته وتواضعه ، كما أشكر أساتذة قسم العلوم السياسية على توجيهاتهم
لنا في كامل مسارنا الدراسي ، وأشكر الأساتذة الأفاضل من دولة العراق الدكتور نجم الغزي ، الدكتور
مناحي ميثاق العيسى ، الدكتور محمد محي الجنابي ، الدكتور حكمت هشام عزت، الأستاذ علي
حمد عاجل، على كل توجيهاتهم والمعلومات التي لم يبخلوا بتقديمها لتمثل إضافة نوعية للأطروحة،
وأتقدم بأسى عبارات التقدير للدكتور بن ساسي محمود الذي يبخل بوضع لمساته اللغوية على
أطروحتي ، وزجي الغالي الذي لم يبخل علي بدعمه المعنوي والمادي وصبره لإتمام هذه الأطروحة

كما أعتذر عن أي نقص أو خطأ قد سقط مني سهواً فالكمال لله وحده

الأقربيد محبوبة

المقدمة

المقدمة:

تمهيد:

لقد أصبح تطور الدولة الوطنية حقيقة رئيسية عند بحث أصول القوميات، نتيجة لبسط السيادة على جماعات كانت منفصلة فيما سبق مع الرغبة العامة المشتركة في خلق أمة متجانسة أي تقليل التعدد الثقافي مما أدى إلى خلق العلاقة بين الأغلبية، والأقلية، فمنذ إنتهاء الحرب الباردة أصبحت الصراعات بين الجماعات الطائفية، والدول هي التحدي الرئيسي الذي يهدد الأمن المحلي والدولي في معظم أنحاء العالم، كما صارت الأقليات الضحية الرئيسية لانتهاك حقوق الإنسان، وقد أدت الهجرة، وكذا الاحتكاك الثقافي، والغزوات الحربية قديما إلى تنوع الشعوب، كما أن هذا التنوع يرتبط بالتكنولوجيا الحديثه، وتطور وسائل التنقل، ولهذا فان مصدر الأقليات هو قلة تطابق عناصر الإقليم، والشعب، والثقافة، والسلطة السياسية، فعندما تتطور الدولة تصبح المجتمعات البشرية مزودة بشكل للتنظيم الإجتماعي يربط ما بين الجماعات غير متجانسة ثقافيا، وعضويا في كيان إجتماعي واحد، كما قال أحمد وهبان في كتابه الصراعات العرقية «لا سبيل إلى إستقرار سياسي دائم، ولا إلى وحدة الوطنية حقه في ظل مجتمع أسس بنيانه على التجمع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميا».

وقد وجدت الجماعات الطائفية تاريخيا قبل ظهور نظام الدولة المعاصرة، وظلت في معظم البلدان رغم سياسات الإستيعاب، والإلحاق، تصر على البقاء والعودة إلى الظهور حين يتم إعادة رسم الحدود الدولية، ويعتبر القرن العشرين بحق عصر الدولة حيث ظهرت منظومة الدولة الوطنية بشكل لم يسبق لها مثيل، بعد أن أخذت تتطور كما كانت عليه بعد إتفاقية واستفاليا 1648، وإذا كان العالم الغربي قد أسس لمعالم الدولة الوطنية منذ ق 17 فإن العالم الثالث عموما، والوطن العربي خصوصا قد بدأ يحاول تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الإستقلال.

وتشكل منطقة الشرق الأوسط وسطا متنوعا من الأقليات خاصة دولة العراق، ولبنان، التي تميزت منذ القدم بتنوع مكوناتها من حيث القومية، وكذا من حيث الأديان، وهذا راجع لموقعها الجغرافي، والاحتكاك ما بين الدول قديما، وحركات التجارة، والحروب، غير أن هذا النسيج القومي، والديني كان في الكثير من الأحيان سببا في مشاكل الدولتين، وفتيل لإشعال

الحروب الأهلية، و ضعف خطوط الدفاع في الدولة، مما جعل التدخل في شؤونها، و تسيير أمورها من قبل القريب، ولبعد(القوى الإقليمية، و الدولية) أمرا سهلا المنال، بل حتى أن أفراد المجتمع، والسلطة يسعون لخدمة مصالح طوائفهم على حساب مصلحة الدولة الوطنية، مما جعل الهوية تغلب على الوطنية، و يعد هذا أهم عائق في طريق بناء الدولة الوطنية في كلا الحالتين.

❖ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال الأهداف العلمية، و العملية التي تسعى إلى تحقيقها:

أ-الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الموضوع الذي تناوله، و الذي يتعلق بالطائفية، و إشكالية بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان، و بالتالي البحث عن الأسباب التي تقف وراء تعطيل مسار بناء الدولة الوطنية عن طريق الطوائف، و كذا المساهمة في إيجاد حلول موضوعية للخروج من ظاهرة التمسك بالهويات الفرعية على حساب الوطنية .

ب-الأهمية العملية:

موضوع الأطروحة الذي ركز على الطائفية كسبب وراء إشكالية بناء الدولة الوطنية يعد موضوعا جدا مهما، كون العديد من دول العالم تعرف تركيب متنوع لسكانها، و تعاني من عدة مشاكل، لهذا سيمنح لصانع القرار في هذه الدول مسح كامل للأسباب، و المحركات الخفية للطوائف، و كذا تقديم حلول للخروج من دوامة المشاكل التي تتسبب فيها الطوائف، و تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة فيما يلي :

1-تتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع الذي تدرسه، و هو العلاقة بين الطائفية، و إشكالية بناء الدولة، و هو ما تعاني منه العديد من دول العالم التي تعيش مشاكل عديدة بسبب التنوع الطائفي، و خصوصية كل طائفية، و إحساسهم الدائم بالاضطهاد، أو الحرمان، أو كونهم أقلية .

2-هذه الدراسة تقدم للمهتمين بشؤون الطوائف نموذج حي في دولتين عربيتين تعانيان من ظاهرة الطائفية، فقد ركزت الدراسة على واقع الطوائف، و مشاكلها، و كذا مطالبتها ثم حاولت تقديم أسباب لتحركاتها من حين لآخر، و وصلت لأن هناك أطراف خفية تحرك مطالبتهم لخدمة

أجنداتها، وبهذا ستساعد المهتمين بهذا الشأن في التركيز على الأسباب الحقيقية لما يحدث في الدول المتعددة الطوائف، وكذا مساعدتهم في محاولة التخلص من المشاكل، وضعف الدولة التي ينتمون إليها.

3- تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تناولت الموضوع هو عنصر المقارنة الذي يسهم في إظهار العناصر المشتركة التي تقف وراء تعطل مسار بناء الدولة الوطنية بسبب الطائفية، وكذا تتميز عن غيرها من الدراسات بأنها حاولت دراسة دولتين في منطقة جغرافية قريبة من بعض لكنها مختلفة في واقعها، وأحداثها، ولهذا ستمكن الباحثين من معرفة كيف تأثر خصوصية كل مجتمع على طوائفه، وتأثيرها على الدولة، تعد نقطة مهمة جدا تركز عليها دراستنا هذه.

تناول هذه الدراسة ظاهرة جد مؤثرة على واقع الدولة، وهي الطائفية التي شغلت بال المفكرين، و الباحثين وكذا صناع القرار، لما لها من أهمية في استقرار الدولة من عدمه، وكذا ضعف، أو قوة الدولة، لهذا تعد هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة التي تعالج موضوع الطائفية من عدة جوانب، بحيث عملت الباحثة على تحليل مختلف العناصر المتعلقة بالطائفية، وكذا محاولة معرفة تأثير الجانب الداخلي للدولة، وكذا القوى الإقليمية، والدولية على الطوائف، وتحركاتها، وتأثيرها على الدولة الوطنية، وتقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل تأثير الطائفية على الدولة بناء على متغيرات، وأحداث، ومؤشرات، عملت الباحثة على إختيارها من خلال تتبعها لما يحدث في الدولتين، وترجيح سيناريو لكل حالة مما قد يساعد صانع القرار في الدولتين على تجنب السير في الطريق الذي قد يجلب المزيد من المشاكل للدولة، ويرتقي بها لبر الأمان.

❖ إشكالية الدراسة :

يعتبر بناء الدولة الوطنية بسبب الطائفية من أكبر المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول، وخاصة دولة العراق، ولبنان، كون الطائفية لظالما تسببت على مر التاريخ في عدة مشاكل كعدم الإستقرار، وكذا سببا في حروب أهلية، والإضطهاد مما أثر على المجتمع،

وتماسكه، وكذا السلطة، وتوجهاتها مما كان سبب في ضعف الدولة، وتراجعها دوماً بسبب الهشاشة، ومحاولة كل طرف نصرة هويته على حساب وطنيته .

وبناء على ما تقدم بالإمكان طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الطائفية على سياسات بناء الدولة الوطنية في كل من العراق ولبنان ؟ .

وتندرج إلى جانب هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

1- ما هو مفهوم الطائفية و الدولة الوطنية ؟ وما هي علاقة الطائفية بسياسات بناء الدولة الوطنية ؟.

2- ما هي الطوائف التي تشكل التركيبة المجتمعية للعراق ولبنان ؟ وهل لتموقعها الجغرافي تأثير على الدولة الوطنية؟.

3- ما هي إنعكاسات تحول الولاء من الدولة للطائفة على بناء دولة الوطنية في العراق ولبنان ؟.

4- ما هو مستقبل الظاهرة الطائفية و الدولة الوطنية في العراق ولبنان؟.

❖ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية، وجملة التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية :

1- يتوقف النجاح و الفشل في سياسات بناء الدولة الوطنية في العراق ولبنان على كيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية.

2- كلما تحول الولاء من الدولة للطائفة في العراق ولبنان كلما أثر ذلك على بناء الدولة الوطنية.

3- كلما تدخلت الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة كلما أدى ذلك لفشل الدولة الوطنية في العراق ولبنان.

❖ أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

أ- الوصول للأسباب الحقيقية التي تقف وراء تأجيج الظاهرة الطائفية في دولة العراق، ولبنان .

ب-توضيح أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن، و الدولة في العراق، ولبنان.
ت-معرفة السبل التي تجنب الدولة المزيد من الدمار، الوصول للسلمية، والإستقرار السياسي، والمجتمعي، والإقتصادي لبناء دولة وطنية كاملة المعالم .
ث-تقديم حلول للخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه الدولتين محل الدراسة، للوصول لبناء دولة وطنية تتعايش فيها الطوائف بشكل طبيعي دون إحساس بالنقص، أرفع شعار أقلية، أو أغلبية، كما نجحت في ذلك العديد من الدول من بينها ماليزيا .
ج-وضع سيناريو مستقبلي محتمل أمام صانع القرار ليحاول تفادي أكبر قدر ممكن من القرارات المتسرفة، و الغير حكيمة للرقى بالدولة من حافة الهاوية، لتحياكي بذلك نماذج دول نجحت بالوقوف من جديد.
ح-الوصول لنتائج موزونة تمكن المتلقي من معرفة العديد من الحقائق التي غيبت عن ذهنه.
خ-إقناع المواطن العراقي، و اللبناني أولوية الوطنية على الهوية فيكون هناك عراقي، ولبناني سني/شيعي/مسيحي/ماروني ، و ليس العكس أي أن يقدم وطنيته على إنتمائه الطائفي فإن وصلوا لهذه القناعة ستزول كل المشاكل، وستبنى الدولة الوطنية.

❖ مبررات إختيار الموضوع :

أ- الأسباب الموضوعية: لكون ظاهرة الطائفية تعرفها العديد من الدول، كما أنه في الفترة الأخيرة كثرت المشاكل التي تقف من ورائها هذه الظاهرة التي تسببت في ضعف الدولة، وكانت وسيلة في يد الآخر لتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، و خدمة مصالح، و أجنادات أجنبية على حساب مصلحة الدولة العليا.

ب- الأسباب الذاتية : إهتمام الباحثة بموضوع الطوائف، و محاولة معرفة تأثيرها على واقع الدول،بالإضافة لميول الباحثة لمنطقة الشرق الأوسط، و ما تعانيه من مشاكل، و خاصة دولتي العراق، ولبنان.

❖ منهج الدراسة :

1- المنهج المقارن: هو منهج يستخدم في البحث العلمي الهدف منه عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر محل البحث، وذلك لتعرف على وجه الشبه فيما بينهم، وكذا وجه الإختلاف، بالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظاهرة، التي يستطيع

تفسيرها بسهولة، ويتميز هذا المنهج بالمرونة، و يتبع مجموعة من الخطوات أثناء عمل بحث علمي في العلوم الاجتماعية.

ولهذا اختارت الباحثة استخدام المنهج المقارن كمنهج رئيسي للدراسة لمقارنة تأثير الطائفية على بناء الدولة الوطنية في كل من العراق، ولبنان، بحيث سيساعدنا تطبيق هذا المنهج في الوصول لأوجه التشابه، والإختلاف بين الدولتين، وهو ما يمكننا في معرفة الأسباب الحقيقية التي توقف مسار بناء الدولة الوطنية، من خلال مقارنة الوضع في الدولتين، وبهذا تتضح الأمور، و يزول الغموض.

2-منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة، و يتجه لجميع البيانات العملية المتعلقة بأي وحدة، و يستخدم من أجل الحصول على المعلومات، والحقائق التفصيلية، و يعد وسيلة ناجعة لفهم التفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي للتغيير على مدى فترة من الزمن، و بهذا يمكننا منهج دراسة الحالة من تكوين نظرة شاملة عن الحالة التي ندرسها، والحالات المشابهة لها بحيث تؤدي دراسة عدد من الحالات، و تجميع البيانات، والمعلومات بطريقة علمية سليمة.

ولهذا استخدمنا منهج دراسة الحالة لأن موضوع دراستنا يتناول حالة العراق، ولبنان، وبتالي فإن تطبيق خطوات هذا المنهج تمكننا من الإحاطة بالحالتين محل الدراسة، و جمع المعلومات بطريقة منهجية، و ترتيبها للوصول لنتائج دقيقة بعيدة عن العشوائية.

3-المنهج الوصفي: هو منهج يهدف إلى إكتشاف الوقائع، و وصف الظاهر ووصفا دقيقا، وتحديد خصائصها تحديدا كفييا، أو كمييا، و يقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر، وكيف وصلت إلى صورتها الحالية، ويحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، فهو يهتم بماضي الظواهر، وحاضرها، و مستقبلها، و هو إجراء من أجل الحصول على حقائق بيانات مع تفسير كيفية إرتباط هذه البيانات مع مشكلة البحث.

ولهذا إستخدما هذا المنهجية وصف الوقائع، والأحداث، و تحليلها، و تفسيرها في دولة العراق، و لبنان، للوصول لأدق التفاصيل، و محاولة الإحاطة بها من كل الجوانب من خلال تتبع خطوات المنهج الوصفي.

4- المسح التاريخي: البحث المسحي يعد من أنواع المنهج الوصفي، ويتصف هذا النوع من الدراسات بالأتساع، و الشمول، و يستخدم بغرض تحديد الواقع، وتشخيصه، و وصفه وصفا دقيقا، وتقويمه، ويستعين الباحث في عمله بإحصائيات، وبيانات التي يقوم بجمعها، وتصنيفها، وتحليلها .

و قد إستخدمت الباحثة المسح التاريخي، و ليس المنهج التاريخي لأن دراستنا ليست تاريخية، بل قمنا بتقليب صفحات الطائفية على مر العصور، و التاريخ في كل من العراق، ولبنان، و كذا المحطات الرئيسية التي مرت بها الدولة من العصر الملكي إلى الجمهوري إلى الاحتلال، والديمقراطية التوافقية، فهناك أحداث تاريخية وقعت مهمة لدراستنا تطرقنا لها تستوجب المسح التاريخي لها.

5-تقنية السيناريو: قبل شرح سبب إستخدامنا لها سنعمل على تعريفها:

أ-تعريف الدراسة المستقبلية : عرف الجنرال المفكر الإستراتيجي أوندري بوفر صاحب كتاب بناء المستقبل (1976) دراسة المستقبل بأنها ذلك العلم الذي يدرس الأسباب العلمية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تدفع تطور العالم الحاضر، و التنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب¹

ب-تعريف تقنية السيناريو: تدخل هذه التقنية في إطار الأدوات المنهجية الأكثر إستعمالا في الدراسات المستقبلية ، و هي عبارة عن طريقة تحليلية إحصائية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الظواهر، و الأحداث ، إنطلاقا من وضعها الحالي وصولا لرصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الظواهر، و بالتالي فإن السيناريو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين² ،

¹قاسم حجاج ،محاضرات مدخل للدراسات المستقبلية ، محاضرات مقدمة لطلبة ماستر دراسات أمنية وإستراتيجية بقسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،08/12/2015 ، ص7.

²مبروك ساحلي ،مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، الجزائر : المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد4، 2014، ص ص (3-4).

وتعرف أيضا على أنها عملية بناء فكرية للوحات وصفية متجانسة داخليا ، تصف الاتجاهات المستقبلية لظاهرة، أو كيان ما دون إغفال المركزية المؤثرة، والآثار، و التداعيات المرتبطة المرتبطة بتلك الاتجاهات³.

لتقنية السيناريو ثلاثة أنواع هي :

أ-السيناريو الإتجاهي أو الخطي : هو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم إستمرار نوعية، و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة⁴، ويفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة ، وإمكانية تغيير ذلك محدودة ، فيبنى السيناريو على أساس أن هذه العوامل، أو المتغيرات لن يحدث فيها تغير فاعل، مما يجعل النتائج المستقبلية هي ذاتها القائمة حاليا⁵

ب-الإتجاه الإصلاحي أو التفائلي : يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة ، وهذه الإصلاحات الكمية، و النوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية، و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة⁶، و يقوم على ما يسعى بعلم النفس حيث يقوم الباحث بوضع متغيرات يفترض مسبقا أنها ستؤدي نتائج يريدها دون غيرها ،فهو سيناريو محكوم بتوجهات واضحة⁷.

ت-السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يعتمد على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي، و الخارجي للظاهرة، و هي المتغيرات التي تحدث تمزقا، أو قطيعة مع المسارات، و الإتجاهات السابقة، و يقوم على القفزات الفجائية التي قد تحدث في بيئة الظاهرة⁸، و يفترض دخول متغيرات جديدة تؤدي لتحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد⁹.

و عند تحرير كل سيناريو لابد من إتباع الخطوات التالية :

³ قاسم حجاج ، نفس المرجع، ص. 73.

⁴ مبروك ساحلي ، نفس المرجع ، ص.4.

⁵ عبد العظيم جبر حافظ ، إستشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي) ، العراق : مجلة قضايا سياسية، العدد 56 ، 2019، ص.30.

⁶ مبروك ساحلي ، نفس المرجع السابق، ص.4

⁷ عبد العظيم جبر حافظ ، نفس المرجع السابق ، ص. 31.

⁸ مبروك ساحلي ، نفس المرجع ، ص.4

⁹ عبد العظيم جبر حافظ ، نفس المرجع ، ص. 31.

- 1-تحديد الأطراف المعنية بالسيناريو، وتحديد أوضاعها الراهنة .
- 2-وصف التداعيات أي وصف النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات أي إذا حدث كذا فإن كذا، وكذا سيحدث .
- 3-ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض حيث كل تداع سيترك آثاره على غيره، من هنا لا بد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها في القطاعات المختلفة¹⁰ .

ولهذا فقد إستخدمنا هذه التقنية محاولة منا لوضع سيناريوهات محتملة لمستقبل الطائفية، وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان وذاك بإتباع خطوات دقيقة، وتبسيط الضوء على عدة متغيرات، والعناصر المؤثرة على كل جوانب الحياة سواء السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها.

❖ حدود الدراسة :

حدود مكانية: تتمثل في الدولتين محل الدراسة، وهي دولة العراق، و دولة لبنان.
حدود زمانية: لم نضبط دراستنا بفترة زمنية معينة، ولكننا قمنا بمسح شامل لواقع الدولتين الطائفي منذ تأسيس الدولة فيهما، و درسنا الواقع الحالي للدولتين في فترة إنجاز الدراسة.

❖ صعوبات الدراسة :

واجهت الباحثة، وهي بصدد إعداد هذه الدراسة العديد من الصعوبات، منها من تمكنت من تجاوزها، ومنها من ظلت صعوبة في وجه تزويد الدراسة بإضافات نوعية :

- 1- جائحة كورونا التي عطلت قيامنا بإجراءات منحة قصيرة المدى لدولة لبنان أو العراق، وذلك للإطلاع على كتب عن الأوضاع الراهنة، والحصول على معلومات حصرية، ومراجع، ومصادر نادرة لا تتوفر إلكترونياً بل توجد على شكلها الورقي في مكتبات العراق ولبنان العريقة .
- 2- نقص المراجع بكلا اللغتين العربية الأجنبية المحايدة بغية دعم البحث، بحيث عملنا بحرص على أخذ كل ما هو موضوعي، فالكثير من متناولي هذا الموضوع ينتمون لطائفة معينة فتطغى الذاتية في كتاباتهم، ويحاولون تقديم الطائفية الأخرى بكونها سبب في المشاكل، وبالتالي تضليل

¹⁰قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص77.

الحقيقة، وهذا يعد من بين الصعوبات التي واجهتنا بحيث أن الحرص، وعدم الغفلة ضروري لنقدم للمتلقي معلومات بعيدة عن التضليل .

❖ الدراسات السابقة للموضوع :

1-يبرج نعلبنديان ،النظام السياسي اللبناني "الواقع والأفاق " ،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة دمشق، 2011.

❖ وصلت لعدة نتائج منها :

أن الطائفية في لبنان منعت الإنصهار الوطني ،كما حالت سياسة النخب حالت دون التقدم والتنمية، وان سبب لفتح باب الأطماع الخارجية ،كما أن التوازنات في المجتمع اللبناني ليست أشخاص ، وإنما مجموعات بشرية يتكون منها المجتمع اللبناني، ورأى الباحث بضرورة بقاء الحكم في لبنان على صيغة الميثاق ، ويظل شكل النظام في الحكم بطريقة التوافقية السياسية من أجل تحقيق إرادة البلد ،ويتطلب الأمر أيضا خلق ثقافة سياسية عامة ،تعتمد على إلغاء الطائفية بكل أنواعها، وتعزيز الروح الوطنية.

2-يوسف بن يزة،الدولة والطائفية في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة(لبنان -نموذجا)،أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2013.

❖ وصل إلى عدة نتائج منها: إن الدولة الوطنية تواجه في الوقت الحديث تحديات داخلية، وخارجية التي تجعلها على محك الإستمرارية، والاندثار، كما كشفت ثورات الربيع العربي عن هشاشة الدولة العربية، وعدم مقدرتها بعد على تطبيق الديمقراطية محل الأنظمة التسلطية، وبهذا فالدولة العربية لا تحتاج لمواردها الطبيعية الهائلة بل لتكريس ثقافة الدولة في النخب، والناشئة.

3- نضال عبد الرضا نصار ،الطائفية السياسية وأثرها على بناء الدولة العراقية بعد 2003،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية،معهد العلمين للدراسات العليا العراق،2016

❖ وصل لعدة نتائج منها: ان مشكلة الطائفية ظهرت في المجتمع العراقي في الظروف الراهنة تحت تأثير النخب السياسية الطائفية فان معالجتها لا تتم عن طريق الحلول التي تطرح لإصلاح نظام المحاصصة الطائفية العرقية من قبيل إعادة التوازن، و التكافؤ بين الطوائف، والشراكة في توزيع المناصب في المؤسسات الدولة بل في إلغاء نظام المحاصصة والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذا ما أكدته التجربة المعاصرة للعديد من الدول غير المتطورة المتعددة الأديان، والمذاهب و الإثنيات، و خلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي، والإجتماعي، و تنامي ظاهرة العنف ارتبط التآجج الطائفي تاريخيا بالسلطات الحاكمة خدمة لأغراض سياسية، وتزداد حدته في الدول الفاشلة كما يحصل الآن في الدولة العراقية، إن ظاهرة الانقسام الطائفي، وما نتج عنه هي ظاهرة قريبة، ونحتاج لبرنامج وطني طويل يستلزم إدارة وطنية جادة لحجم المشكلة.

4-علي صباح صابر، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015/2014.

❖ وصل لعدة نتائج أهمها: هي وجود سطوة واضحة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والقضائية، و هو ما يتطلب تعديل الدستور العراقي 2005 خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية، و الأقاليم، و المحافظات غير المنتظمة بالأقاليم، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

5-توفيق بوقاعدة، الدولة الطائفية في لبنان، أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سبتمبر 2014.

❖ وصل لعدة نتائج أهمها : أنه كان للتنافس والصراع الدولي في المنطقة دورا في إبراز التناقضات الطائفية للتركيب السكانية اللبنانية، و هي تناقضات ظلت على مستوى السلطة السياسية، و بالتالي فإن الطائفية بمفهومها السياسي السلي هي صنعة إستعمارية، كما يتأثر النظام السياسي اللبناني في تطوره، و أداءه تأثرا قويا بالمؤثرات المتشابكة لبنية التعددية، وجواره السياسي، و الصراعات الإقليمية، كما أن نصوص إتفاق الطائف لم تحقق أهدافها في المصالحة الوطنية، و إلغاء الطائفية السياسية، و لم يتم الإنتقال بعد الطائف إلى الجمهورية

الثانية، بل تم الانتقال التحول إلى دولة المذاهب الإتحادية التي تجعل من المواقع الطائفية محور العملية السياسية .

تختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في عدة أمور لعل أولها أن دراستنا تتناول المقارنة بين حالتين بينما باقي الدراسات تناول حالة واحدة فقط، كما ركزت دراستنا على تأثير الطائفية على بناء الدولة الوطنية، وبالتالي تم التركيز على نموذج الدولة الوطنية، وذلك بغية إبراز عدة أمور تسببت فيها الطائفية في الدولة، كما تعد دراستنا دراسة شاملة لعدة عناصر من خلال محتوياتها التي تطرقت لعدة جوانب تخص الدولة في العراق، ولبنان، وفي آخرها تناولنا الجانب المستقبلي الإستراتيجي كمحاولة منا تقديم رؤية واضحة لدى صناع القرار لإحتمالية ما قد يحدث لتجنيد الدولة الدخول في دوامة الأزمات من جديد .

❖ خطة الدراسة :

تم تقسيم خطة دراستنا المعنونة بالطائفية، وإشكالية بناء الدولة الوطنية في العراق، ولبنان دراسة مقارنة لأربعة فصول، وكل فصل قسم لمباحث، ومطالب تندرج داخلها عدة نقاط :

حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي، والنظري للدراسة، ويندرج منه مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم الطائفية من خلال ثلاثة مطالب يدرس المطلب الأول لمفهوم الطائفية، ومطالبها بينما المطلب الثاني يتناول المفاهيم ذات الصلة بالطائفية فيما تناول المطلب الثالث الإتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية، في حين ركزنا في المبحث الثاني على مفهوم الدولة الوطنية، ويحتوي على ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول مفهوم الدولة الوطنية، ومقوماتها، أما المطلب الثاني يدرس المفاهيم المتقاربة مع الدولة الوطنية، أما المطلب الثالث فيتناول بناء الدولة، ومتطلباته، وتحدياته، والنظريات المفسرة له.

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية، والسياسية في العراق، ولبنان، وذلك من خلال مبحثين، يدرس المبحث الأول البيئة الإجتماعية في العراق، ولبنان من خلال مطلبين حيث ركزنا في المطلب الأول على طبيعة، وجغرافية العراق، ولبنان بينما في المطلب الثاني فتناولنا التركيبة السكانية الطائفية للعراق، ولبنان في حين ركزنا في المبحث الثاني على البيئة السياسية في العراق، ولبنان، وذلك من خلال مطلبين تناول المطلب الأول

النظام السياسي في العراق، و لبنان بينما المطلب الثاني عملية الوصول للسلطة في العراق، ولبنان.

بينما إنتقلنا في الفصل الثالث لإنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان من خلال ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإنعكاسات الداخلية من خلال مطلبين بحيث ركز المطلب الأول على النتائج من الناحية الوظيفية "الوظائف السياسية" على الدولة الوطنية في العراق، و لبنان بينما المطلب الثاني تناول نتائج الأطر القانونية على الدولة الوطنية في العراق، و لبنان، في حين تناول المبحث الثاني الإنعكاسات الإقليمية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان من خلال مطلبين تناول المطلب الأول تركيا، و إيران، أما المطلب الثاني دول مجلس التعاون الخليجي، و سوريا، و إسرائيل، أما المبحث الثالث تناول الإنعكاسات الدولية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان من خلال مطلبين تناول المطلب الأول أمريكا، و روسيا بينما المطلب الثاني الإتحاد الأوروبي، و الصين .

أما في الفصل الرابع إنتقلنا لمستقبل الظاهرة الطائفية في العراق، و لبنان، و درسناها من خلال ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول البيئة الإستراتيجية، بينما المبحث الثاني إستراتيجية الفاعلين في حين المبحث الثالث تناول السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية في العراق، و لبنان، و المتمثلة في ثلاث سيناريوهات وهي : السيناريو الإتجاهي، السيناريو الإصلاحي . السيناريو الثوري.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

توطئة:

من المهم ربط دراسة موضوع الطائفية وإشكالية بناء الدولة الوطنية في العراق، لبنان، من الناحيتين العلمية، المنهجية، بإطار نظري مفهوماتي، كمدخل لتحديد مفهوم الطائفية وبناء الدولة الوطنية، كذا الإقترايات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية من جهة، لبناء الدولة الوطنية من جهة أخرى، جعلنا نركز في هذا الفصل على مسح مفهوماتي للطائفية، المفاهيم المشابهة لها، ونفس الأمر بالنسبة لبناء الدولة الوطنية قمنا بوضع تعريفات مختلفة لها، كذا المفاهيم المرتبطة بها .

ولكون الطائفية ظاهرة لاتخص دولة معينة، بل هي ظاهرة معروفة من قدم التاريخ، تطلب الأمر فك الغموض، اللبس حولها قبل الحديث عن تفاصيلها في الدول محل الدراسة في الفصول اللاحقة، كما أن ظاهرة بناء الدولة الوطنية التي عرفت مسارات مختلفة قبل الحرب الباردة، نهايتها، فقد تأثرت بها العديد من الدول، خاصة الدول النامية التي كانت محل إهتمام الدول الكبرى، المفكرين، بغية تحقيق الرشادة، الحكامة فيها، هو حاولنا إيضاحه نظريا .

كما تتنوع المداخل النظرية، لمقتربات المفسرة للظاهرة الطائفية، بناء الدولة الوطنية، تطلب تخصيص مساحة كافية لمعرفة ما نظره المفكرون، لفهم هذه الظواهر، إيجاد حلول للمشاكل التي تعترها .

سنتناول كل ذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم الطائفية ، المبحث الثاني : مفهوم الدولة الوطنية.

المبحث الأول : مفهوم الطائفية

المجتمع الحديث في العديد من الدول يمتاز بوجود جماعات تحدد نفسها على أساس الإثنية، جماعات تحدد ذاتها على أساس الدين، هناك جماعات تحدد نفسها بشكل أيديولوجي، لعل هناك أيضا جماعات تحدد ذاتها بمزيج من كل ذلك، بمعنى أنه ليس هناك تحديد دينيا خالص، أو إثني خالص، أو أيديولوجي خالص، إنما هناك دائما مزيج من ذلك، هو ما دفعنا في هذا المبحث لتحديد مفهوم العديد من المصطلحات التي تتقارب فيما بينها، ذلك بغية التمييز بين مدلولاتها، معانيها، لتتضح الرؤية، ينفك الغموض.

المطلب الأول : مفهوم الطائفية وأسبابها ومطالبها

يختلف مفهوم الطائفية حسب رؤية كل مفكر، باحث، فلكل زاوية نظر على أساسها يعطي تعريفه، فهل الطائفية مفهوم ديني، أو عرقي إثني، أم ثقافي، أم جيوسياسي؟ لهذا وضعنا في هذا المطلب العديد من التعريفات، بغية الوصول لمفهوم دقيق، واضح لهذا المصطلح .

1- مفهوم الطائفية (secterianism): يثير مصطلح الطائفية من حيث الدلالة المعجمية، الإصطلاحية عدة قضايا، فالسياق الدلالي الذي إحتضن هذا المصطلح في الثقافة العربية إختلف عن سياقه الغربي الأوروبي، ففي اللغة العربية ليس لمصطلح طائفية معنى سلبي، فهي تعني الجماعة من الناس فحسب، يتقاطع هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى من قبيل نحلة، فرقة، جماعة، عصابة، عشيرة، قبيلة، ملة، غيرها؛ أما في الثقافة الغربية، فمصطلح sequi يحيل على معنى التبعية، منه أشتق المصطلح الفرنسي "sectarisme"، الإنجليزي "secterianism" وأخذ المصطلح دلالات سلبية، فكلا المصطلحين sectarisme، أو esectair لهما معنى سلبي تحقيري للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة المعاصرة¹.

¹ علي بن مبارك، الطائفية ومقومات الخطاب الطائفي "تأملات وإستشرافات"، الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث "دراسات دينية" الطائفية، 2016، ص 47.

يرى "المعجم الفلسفي" «أن الطائفية هي الجماعة، تطلق على جماعة من الناس يجمعهم مذهب واحد، أو رأي واحد، أو مصلحة مشتركة، أو معتقد واحد، كالطوائف الدينية¹».

يرى "عبد الوهاب الكيالي" «أن الطائفية هي: نظام سياسي إجتماعي مختلف، يركز على معاملة الفرد، كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، لتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، أو الكيان السياسي، هو كيان ضعيف؛ لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته، تماسكه، يتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية، تحكمه وفق قوانينها، شرائعها الدينية التي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط، الحكم معاً، مثل هذا النظام يحرم الفرد من حقه في المساواة، من تعامله مع الدولة، المجتمع على أساس ديمقراطي، بل يحرم المجتمع من إعتقاد العقلانية في التفكير، والعلاقات الإجتماعية، كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع، وتحقيق تقدمه، رفايته، فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين، منح الإمتيازات لفئة منهم دون أخرى، حسب ترتيب الأولوية الطائفية، هو ما يثير التعصب، الحقد، التناحر، التناقض اللاموضوعي بين المواطنين²».

يرى "إدغار موران" «أن كلمة الطائفية تشير إلى جماعة، أو فرقة، أو ملة، أو نحلة ذات خصوصية مذهبية، أو دينية، أو عرقية، ويصح وصفها بناء على تلك الخصوصية بأن لها هوية، وهي هوية تحدد "أنا"، و "الآخر" في الآن ذاته، ليس الآخر هنا سوى جماعة أخرى شريكة في الوطن، الأمة، أو الدين، لا يمكن الحديث عن طائفة إلا في هذين البعدين الداخل، والخارج، تتحول الطائفة إلى طائفية حين تتحول من معطى ديني، أو تكوين إجتماعي لا يخلو منه شعب من الشعوب قديماً، حديثاً، إلى مرتكز سياسي يتخذ مطية للمصلحة، النفوذ، حينها تتحول الطائفة إلى طائفية؛ أي: من مجرد إختلاف طبيعي إلى إختلاف "مؤدلج"، يتم تضخيمه في مقابل العمل على إقصاء كل ما هو مشترك مهما فاقت أهميته وجوه الإختلاف شأن الخلاف السني الشيعي الذي يلح فيه بعضهم على الغيرية والإختلاف، ودعاة الطائفية ليسوا دائماً من

¹ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، لبنان: د م ن، ج2، ص7.

² عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، ط2، 1993، ص745.

المتنزهين ولا من المتدينين، فلا عجب أن ترى قوميين، شيوعيين، ليبراليين زعماء طوائف دينية، أو مذهبية، أو إثنية¹ .

يرى "عزمي بشارة"² «أن الطائفية داخل الدولة الوطنية الحديثة تعني جماعة كبيرة من السكان لا يلتقيها الإنسان في حياته اليومية، لا يتواصل معها بوصفها جماعة مباشرة، بل يتخيلها، كأنها جماعة، كهذه بالإنتماء بواسطة الطقوس، الشعائر، الأعياد الدينية المترامنة، كما يجري تخيل مصلحة واحدة للطائفة في العلاقة بالدولة لناحية حساب حصتها في الدولة، نصيب أعضائها فيها، تخيل ماضٍ مشترك للطوائف، متواصل تاريخياً، أهم ما يميز الظاهرة الطائفية في العصر الحديث :

- 1- تغلب الإنتماء الطائفي على بقية هويات الفرد ،فالطائفة الدينية لم تنشأ في الحداثة، بل كانت قائمة في الماضي أيضاً على مستوى محلي، إلا أنها حين تبرز في عصرنا بوصفها طائفية إنما يكون ذلك في صراع مع الهويات الأخرى للفرد، بعد أن أنشأ فرداً ذا إنتماءات متعددة .
- 2- إنها تظهر في عصر المجتمع الجماهيري، كجماعة متخفية، فهي تستعير مفردات الطوائف الدينية التقليدية، مصطلحاتها، رموزها المتوارثة، لكنها تستخدمها في إنشاء جماعة متخفية لا تشكل كياناً اجتماعياً متجانساً، أو ذا مصالح مشتركة، بل تتغذى على الإنتماء وحده، بناء مفهوم المصلحة الجماعية على أساس وحدة الإنتماء الطائفي² .

الطائفية حسب "حسام كصاي" هي: «نظام سياسي حزبي يعمل من أجل إدارة الدولة، كتحصيل حاصل، لكنه في الحقيقة ليس إلا نظاماً غير مؤهل لأن يتصلح مع الدولة المدنية المعاصرة، الحديثة بحكم تركيبته الفكرية، الإجتماعية؛ لأنه، كنظام قائم على ثقافة التوريث، ويحمل فكرة القدامة، الماضوية بكل سلبياتها، مما يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميول الحزبية، المحصاة الطائفية، المذهبية، المناطقية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية، ما تسمى "الديمقراطية التوافقية"، ونظراً لقدامة الهيكل السياسي للنظام الطائفي، فإنه في النهاية سيصطدم بالواقع المعاش، لعجزه في الإندماج مع الواقع، قبول فكرة التحديث السياسي،

¹ مبارك حاميدي، الطائفية في اللغة والإصطلاح، بحث في الجذور والمرتكزات وأفاق التجاوز، الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث "دراسات دينية" الطائفية، 2016، ص 89.

² عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018، ص ص (81-82).

أوالحركة التطويرية للبشرية، إنها في النهاية حالة نفسية قوامها شعور المواطن أنه ابن طائفته قبل أن يكون مواطناً، شعوره بالتضامن مع أبناء طائفته، التباعد عن باقي مواطنيه»¹.

يرى "تيدروبرت جار" «أن الجماعات الطائفية؛ هي: في حالة تشوش، ضياع، إن كانت أكثر تماسكا عن الجماعات المتجانسة، لكنها غير مترابطة سياسياً، إجتماعياً، الجماعات الطائفية من حيث الجوهر؛ هي تجمعات سيكولوجية؛ حيث يتشارك أعضاء هذه الجماعات في هوية متميزة، جماعية تقوم على سمات ثقافية، نمط حياة خاص بهم يميزهم عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم، تتميز الجماعات الطائفية بسمات عديدة متماسكة، المدخل لتعيين هوية الجماعات الطائفية، ليس وجود سمة خاصة، أو جملة سمات، لكن التصور المشترك بوجود السمات المحددة التي تجعل الجماعة متفردة، تختلف هوية الجماعة بمرور الوقت، يتم تعزيز الأسس النفسية لهوية الجماعة عبر التفاضلات الثقافية، الإقتصادية السياسية بين الجماعة، الآخرين، عبر معاملة جماعة على نحو مختلف سواء بانكارها، منحها تميزاً معيناً، ويصبح أفرادها أكثر وعياً بالروابط، المصالح المشتركة، يصبح تقليل الفروق، الهوية الجماعية أقل دلالة، أهمية كعامل توحيدى²».

ينبغي أن يكون واضحاً أننا لا نوافق المراقبين الذين يعتقدون أن الجماعات الطائفية؛ هي: كيانات إجتماعية بدائية تقوم على معطيات دينية، لغوية، ثقافية، بيولوجية، يعتبرون الدول التي تحكم هذه الجماعات بمثابة كيانات مصطنعة، إن كل الكيانات الجماعية سواء المتمركزة في جماعة طائفية، أو دولة قومية؛ هي إلى درجة ما حالة راهنة، مؤقتة إلى زوال، نعترف -أيضاً- بأهمية الإنشطارات الحادة داخل الجماعات الطائفية؛ حيث تكون الهويات المرتبطة بعشيرة معينة، أو قبيلة أكثر كثافة، أقل إرتباطاً بالهوية الجماعية الأشمل.

يعرفها معجم "المصطلحات السياسية لمعهد البحرين للتنمية" على أنها: «نظام سياسي إجتماعي متخلف يركز على معاملة الفرد، كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، تشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، أو الكيان السياسي الذي -

¹ حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر "أليات الخروج الآمن للعرب من نفق التطرف"، دمشق: صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص ص (19-20).

² تيدروبرت جار، أقليات في خطر "230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية"، ترجمة: زفعت سيد أحمد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1995، ص ص (17-18).

عادة - ما يكون كيانا ضعيفا؛ لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته، تماسكه.¹»

أما الطائفية في نظر الدين الإسلامي حسب ماورد في كتاب " الطائفية في نظر لإسلام" ل محمد الصدر فهو يرى «أن المقصود بالطائفية ليس الإنتماء لطائفة دون أخرى، بل إن هذا الإنتماء قد يكون ضروريا، إذا علمنا أن الإسلام عدة طوائف بعضها على الحق، أخرى غير ذلك؛ إلا أن المقيت في الأمر الطائفي، هو أن تنتمي إلى طائفة، تتعامل مع الطائفة الأخرى بأسلوب بشع قد يعكس صورة سيئة عن طائفتك، بالتالي تشويه سمعتها، وقد وصل الأمر مع بعض الطوائف بتكفير الطائفة الأخرى، بالتالي قتلهم وإستباحة أموالهم وأعراضهم، ما إلى ذلك من أمور سياسية، إجتماعية، ودينية، أخلاقية؛ إذا فالطائفية؛ هي التزمت، التعامل بأسلوب غير إسلامي، لا أخلاقي مع الطوائف الأخرى، كل من يذكي الفتنة، فهو يتبنى الفكر الغربي الذي يتبناها، لا يتلاءم مع الدين الإسلامي الذي ينبذها²».

وتوصل "مبارك حاميدي" لعدة نتائج فيما يخص مفهوم الطائفية :

أ-إن البحث اللساني في مشتقات كلمة " طوف" يكشف عن عدة دلالات عامة، وعن غياب تام لكلمة الطائفية بمعناها المعاصر، هذا لا يعني غيابها في التاريخ العربي الإسلامي، إذ بالمرور من اللغة إلى الثقافة، من الثقافة إلى التاريخ الوقائعي، تبين أن ظاهرة الطائفية قد تم التعبير عنها بكلمة أخرى؛ هي الشعوبية، والفرقة، بدرجة أقل الملة، النحلة، هو ما يؤكد قدم الظاهرة، تركز معناها أساسا في التعبير عن الإختلاف المذهبي العرقي .

ب-إن الطائفة هوية مغلقة، وغير إبداعية تتحدد داخل " كل " هو الدولة، أو الأمة، الدين الواحد، بها يتم تمثّل الأنا، الآخر، مع التركيز على مظاهر الإختلاف، تعميقها بالإستناد إلى التاريخ الذي يظهر تنافس رموز الطائفية .

ت-إن الطائفية إيديولوجيا سلطوية تستعمل بوصفها آليات لإقتناص السلطة، أو للإحتفاظ بها؛ أو كثيرا من دعائها ليسوا من المتدينين، لا من المتمذهبين أصلا.

ث-إن تجاوز ظاهرة الطائفية إنما يتم نظريا بقبول الإختلاف، التنوع، إعتبره معطى إيجابيا لا سلبيا، كما يتم ذلك التجاوز بإرساء دولة القانون، المؤسسات التي لا تميز بين مواطنيها مهما

¹ ياسر العلوي ،معجم المصطلحات السياسية، البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية،2014، ص46.

² محمد الصدر، الطائفية في نظر الإسلام، العراق :شركة دار المعمورة للطباعة والنشر، ط2، 2013، ص 10.

تنوعت مشاربهم المذهبية ، الدينية، العرقية، وأن الديمقراطية؛ هي السبيل الأمثل لإدماج الهويات الجزئية في الهوية الوطنية، أو القومية الشاملة، على أن يتم تلافي آثار التاريخ الطائفي بجملة من الإجراءات الخاصة حتى لا يتحول حكم الأغلبية إلى "إضطهاد مشروع" للأقليات¹.

2-الأسباب المؤدية للطائفية: توجد العديد من الأسباب المؤدية للظاهرة الطائفية يمكن إجمالها في مايلي:

أ-الإستبداد السياسي والرتابة التي تصف الحياة السياسية الراكدة في بعض الدول، وبطء صناعة القرار الداخلي مما يؤدي إلى قتل روح الإبداع، وروح المبادرة لدى غالبية المسؤولين.

ب-تراجع دور الدولة، هيبتها، هو ما أسفر عن إرهابات إنحدار شرعية الدولة، تحويل دور الدولة إلى ما يشبه الشركات التنفيذية، وتداول السلطات التنفيذية على السلطات الأخرى بالدولة؛ و العكس، قد بدأ التداول على الدولة من المسؤولين أنفسهم قبل أن تنتقل العدوى إلى المعارضة السياسية حتى أصبح المسؤول غير خاضع للمساءلة الدستورية، تصرف بعض حكام الدول بأموال الخزينة العمومية بأدنى درجات الشفافية .

ت-إنتشار الفساد، الظلم، عدم تحقيق العدل بمستوياته المختلفة "قضائي، جنائي، إجتماعي، إقتصادي .

ث-إنهيار الطبقات الوسطى، التي تعد عماد تقدم المجتمعات، إستقرارها، تعد هذه الظاهرة منتشرة خاصة في الدول النامية، الدول المتحولة عن النظم الإشتراكية، فالتغيير السريع للأنظمة الإقتصادية، عمليات الخصخصة المستمرة تزيد الفقراء فقرا، الأغنياء ثراء، فتصبح العدالة التوزيعية منعدمة .

ج-سيادة ثقافات تساعد على الطائفية؛ مثل ثقافة الوصاية من رئاسات الدولة، أوالجماعات العرقية، أو الدينية، هو مالا يسمح للفرد بالتفكير، فثقافة الوصاية لها مرجعية أحادية؛ فهي تنكر مفاهيم الإختلاف، التباين، الصراع، والنقد، المواجهة .

ح-تحويل الحوادث الفردية إلى مواجهات جماعية، ترجمة الأسباب الخاصة إلى توجهات عامة.

خ-اللاعب على العامل الديني في الهوية، فحينما يتسع نطاق التمييز على أساس الدين يتم ممارسة عنف، وإرهاب يستمد مبرراته من نصوص دينية، أو معتقد ديني.

د-ظهور جماعة مواطني المهجر.

¹ مبارك حاميدي ، نفس المرجع السابق، ص 92.

ذ-الفهم الخاطئ للدين الإسلامي حتى من قبل بعض المسلمين.¹

3-مطالب الطائفية: من الأكيد أن الجماعات الطائفية لديها عدة مصالح للطائفية مقابل مصالح الدولة، فمصالح الجماعات الطائفية لها أربعة اتجاهات عامة تطالب الحكومة بها من واقع مركز السلطة، السيادة عليهم، هي الإنسحاب التام، قطع الروابط المشتركة بين الجماعات الطائفية، الدولة، الإستقلال، و يعني أن أقلية معينة لديها قاعدة مجمعة للسلطة خاصة قاعدة إقليمية في مجتمع متعدد، الوصول يعني: أن الأقليات الفردية، المجتمعة تتاح لها الوسائل مباشرة إهتماماتهم الثقافية، السياسية، المادية بنفس الحقوق، القواعد التي تتبع مع المجموعات الأخرى، السيطرة هو الهدف الثوري لأقلية، أو أغلبية فرعية تكون الإتجاهات السياسية، الإقتصادية التي تمكنهم من الهيمنة على الآخرين، لا يدعوا للدهشة أن الزعماء الديكتاتوريين في بعض الأحيان يقدمون تنازلات للأقليات، فقد يحسبونها بدقة، يجدون أن تحقيقهم لبعض المطالب يكلفهم أقل من إستثمار الموارد الضعيفة للدولة في مجابهة المقاومة الشعبية ويمكن إجمال مطالبهم فيما يلي:

أ-المطالبة بالإنفصال: تمثل المطالب الطائفية بالخروج، أو الانفصال تهديدا خطيرا؛ لأنها تعد تحديا للأيديولوجية القومية التي تتبعها معظم الجماعات المستقرة، وتعني تفتيت الدولة، فمنذ الحرب العالمية الثانية خاضت ثلاثون من مجموعات الأعراق القومية حروبا طويلة للإستقلال القومي، أو للوحدة مع نفس العشيرة المتواجدة في مكان آخر، هو ما قد يدفع مسؤولي الدولة لاعتبار أن المفاوضات، هي أفضل الخيارات؛ لأن تكاليف السياسية، المادية لسلسلة الحروب الأهلية قد تزيد بكثير عن القيمة الرمزية، و المادية للإحتفاظ بحدود الدولة؛ كما أنها قد تتعاطى كثيرا موارد الدولة الفقيرة، أما إذا كانت الدولة متجانسة التكوين، فإن وجود الأقلية الطائفية المعادية قد تؤدي إلى إمكانية التحكم في الأغلبية بشكل أسهل.²

ب-المطالبة بدولة الإنسان: المراد هنا من دولة الإنسان شكلا، و مضمونا ليس صيغة محددة للدولة، أو الوطن، أو الحكومة، فقد يسميها البعض الديمقراطية التوافقية، و يسميها الأخر الدولة الليبرالية، و قد يراها الأخر دولة علمانية فيما يرى البعض دولة دينية، فكل بلد لديه

¹ عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة و بروز الطائفية، القاهرة : دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1، 2012 ، ص ص (125-128).

² تيدروبرت جار، نفس المرجع السابق، ص ص (350-351).

عدد كبير من الواقعيات التي تجعل مصيره مرتبطا به، مثل عدد الطوائف، و الهويات التي تقطنه، عدد اللغات، والأديان القائمة بين جنبيه، عدد الأقوام، والأعراق التي تعيش على أرضه، الكيفية التاريخية المتراكمة للعلاقات بين تلك المكونات، و حجم إمتلاء الذاكرة، أو فراغها من منسوب المعاناة للتميش، أو من منسوب المودة للتعايش، طبيعة الحكومات المتتالية على إدارة الدولة، مستوى رضا الناس على الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد، فمطالبة بدولة الإنسان تتضمن ألا تتحول الدولة إلى حالة دولتية، ذلك المظهر الذي تتحول فيه الدولة إلى كيان مطلق فوق الأشخاص، والأحزاب، والحكومات، و طالبوا بإعطاء صفة الإنسان للدولة فلفظة إنسان تعني كل إنسان، وهو لفظ لا جنسية له، و لا هوية، لا عرق، أو قوم، أو دين، أو مذهب، وذلك بغية الوصول للإستقرار والأمن، فأى معالجة للمشاكل الطائفية غايتها بالطبع الإنسان؛ لأنه غاية كل مشروع سياسي إجتماعي¹.

ت-الحكم الذاتي : و من مميزاته أنه يتيح التفاوض في كثير من التفاصيل الهامة، وهو خمسة أنواع من الترتيبات يمكن اللجوء إليها لتسوية المطالب الخاصة بالحكم الذاتي، على أساس مدى السلطة الممنوحة للمجموعة الطائفية من حيث كونها فيدرالية مشتركة، أو فيدرالية، حكم ذاتي إقليمي، أو إداري لا مركزي إقليمي، أو حكم ذاتي كوميوني، و داخل تلك الإطارات المختلفة يستطيع الجانبان الوصول إلى الإتفاقيات الخاصة بعدة قضايا التي تسيطر على أجندة الحركات الطائفية وهي:

- حق المجموعة في التعليم، و إستخدام لغتها الخاصة، وممارسة الطقوس الدينية، وحماية القيم، وأساليب الحياة من ضغوط الإمتصاص .
- ضمان سيطرة المجموعة على أراضيها، و مائها، وأشجارها، و مواردها المعدنية .
- القوة التي تؤكد أن الموارد، و التنمية التجارية توجه طبقا لتفضيلات المجموعة.
- مزيد من تمويل الحكومة المركزية للتنمية، و التعليم، و معونات طبية، و إجتماعية .
- السيطرة الطائفية على الأمن الداخلي، و نشر العدل.
- الحق في المشاركة في قرارات الدولة التي تؤثر في الجماعة، و إذا كان ضروريا الحق في الاعتراضات، و تعديل تنفيذ تلك القرارات.

¹كاظم شبيب.المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة .بيروت :دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1، 2011 ص ص (348-356).

● حماية حقوق الأعضاء المنتمين إلى الجماعات الطائفية الذين لا يعيشون داخل الحدود الإقليمية¹.

وقد يكون لدى كل من مسؤولي الدولة وممثلي الطائفية أسباب ملحة لمقاومة تسوية تلك القضايا، بالنسبة للمسؤولين، فإن التنازلات الممنوحة لصالح الطائفيين قد تتعارض مع الأيديولوجيات أو التعهدات السياسية للأقليات تشكل عاملاً عائقاً في عملية بناء دولة موحدة.

ث- التركيز على المظلومية والبعد السياسي في خطاباتهم: تعد فكرة المظلومية أساس الخطاب الطائفي، فالآخرون متأمرون دوماً على تلك الطائفة، و يترصبون بها، و يكونون لها العداوة، ويعملون على تدميرها، و القضاء عليها كلما زادت نبرة الشكوى من الآخرين و الحديث عنها، زاد الخطاب الطائفي عنفاً، و إقصاء بالمطالبة بالإنصاف، و العدالة، و إعادة الحقوق لأصحابها، و هو ما ظهر جلياً في الخطاب الشيعي في العراق تجاه السنة، ناهيك على هيمنة البعد السياسي في الخطاب الطائفي، و مطالبها، فالطائفية مشروع سياسي بالأساس قبل كل شيء و هي نتاج طبيعي لكل إستبداد سياسي، فلا يمكن للنظام السياسي الدكتاتوري من تحقيق مشروعه الطائفي إلا بتعميق ثقافة الطائفية، و تحويلها إلى منطق يتحكم في طبيعة العلاقات بين أبناء المذاهب المختلفة، و يمكن أن نفهم من هذا ما حدث و يحدث في العالم العربي من صراعات و تقلبات².

ج- المشاركة في الحكم : " تنظيم المجتمع على أسس طائفية " إن المشاركة في الحكم أسلوب بديل في تنظيم المجتمعات المتعددة الطوائف، فهو يعد أن الشخصيات الطائفية المستقلة، و التنظيمات الخاصة بهم هي العوامل الرئيسية، أو أعمدة المجتمع، و يمارس نفوذ الدولة بالإشتراك مع الجماعات الطائفية المكونة للدولة، و يتم تمثيل كل جماعة في الحكومة، و يمنح حق الفيتو للجميع.

إن المشاركة في السلطة أسلوب يلائم بعض الطائفيين؛ لأنها تضمن للمجموعة بأن يكون لها وضع، و تصل إلى السلطة دون التضحية بتماسكها الثقافي، و لكنها تواجه مشكلتين، أولها: أن مثل تلك الترتيبات لا يمكن تحقيقها بسهولة خاصة عندما تكون نقطة البداية لكلا الطرفين غير

¹ تيدروبرت جار، نفس المرجع السابق، ص ص (357-358).

² علي بن مبارك، نفس المرجع السابق، ص 62.

متساوية، وبشكل عام فإن المشاركة في السلطة يكون مجدياً من وجهة نظر "دونالد هورو وبتز" في الأنظمة التي تتواجد فيها الجماعات الطائفية بشكل متواز، و استقلالاً إلى حد ما، و ثاني مشكلة الوضع المميز لأحدى المجموعات الطائفية، فكل منها يستغل المزايا الخاصة بجماعته، مما أدى إلى وجود توترات ساهمت في الحرب الأهلية في لبنان على سبيل المثال لا الحصر¹.

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالطائفية

يتلاقى مفهوم الطائفية مع العديد من المفاهيم، و المصطلحات، و بغية تحديد الفرق بينها، و بين مفهوم الطائفية، سلطنا الضوء على جملة من المصطلحات، منها: الأقليات، الإثنية، و الجماعة العرقية، المواطنة والعنصرية، و الطائفة، و الهوية، و سنحاول تحديد مفهوم كل منها حسب رؤية المفكرين، و أهل الاختصاص، و ذلك لإزالة الشكوك، و الغموض الذي يطول مصطلح الطائفية، و إذا ما كان يدخل في حيز مفاهيم هذه المصطلحات، و هذا ما سيتضح من خلال هذا المطلب .

1-الأقليات (minorities): من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد ثابت لأنواع الجماعات التي يفترض أنها أقليات، و ذلك لعدة أسباب، منها: إنها تختلف تبعاً لاختلاف المفاهيم التي تحكم إقصاءها، و تبعاً لعلاقتها بالجماعات المسيطرة في المجتمع الذي تعيش بداخله، تبعاً لمدى إستجاباتها للأوضاع القائمة في ذلك المجتمع أيضاً، لذلك فإن دراسة الأقليات الإثنية، تختلف عند دراستها باختلاف أسباب إقصائها، أو إستبعادها نتيجة العرق، أو الدين، أو القومية، أو الثقافة²، و يمكن تعريف الأقليات على أنها مجموعة من سكان قطر، أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الإنتماء العرقي، أو اللغوي، أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً، و طبقياً متميزاً، و يستخدم المفهوم أحياناً؛ بمعنى طبقي سياسي أيضاً، كأن يقال أقلية حاكمة، أو كتعريف البعض لعلم السياسة على أنه صراع بين أقليات منظمة، و لكن الشائع هو التعريف الأول، و في الأنظمة المتقدمة لا يشكل وجود الأقليات عقبة كأداء أمام الوحدة الإجتماعية، و الوحدة الوطنية³.

¹ تيدروبرت جار، نفس المرجع، ص ص (373-383).

² سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات. مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1982، ص 7.

³ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط4، 1999، ص 244.

ويرى "لويس ويرث" (L,wirth) أن الأقلية؛ هي جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما، نتيجة خصائص عضوية، أو ثقافية، تعيش في مجتمعاتها في ظل عوامل مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع، ومن ثم ترى هذه الجماعة نفسها عرضة للتفرقة (discrimination)، و طبقا لهذا الرأي، فإن وجود أقلية في مجتمع ما يتضمن وجود جماعة مسيطرة ذات وضع إجتماعي أعلى وإميازات أكبر؛ كما تحمل أوضاع الأقلية معها الحرمان من الإشتراك الكامل في حياة المجتمع، بينما يقوم تعريف "اللجنة الفرعية لإلغاء، و حماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة" على أساس أن الأقليات؛ هي جماعات تابعة داخل شعب ما، تتمتع بتقاليد، و خصائص إثنية، أو دينية، أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان، و ترغب في دوام المحافظة عليها، ويفترض كل من "شارلس واجلي" (wagley charles)، و مارفن هارس هاريس (harris marvin) أن للأقليات صفات خمس؛ هي :

- 1- إنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها .
- 2- إنها تتمتع بصفات عضوية ثقافية خاصة، و تعتقد أن الأجزاء المسيطرة في المجتمع الذي تعيش بداخله تحاول التقليل من قيمتها.
- 3- حتى في حالة عدم وجود خصائص ثقافية، أو بيولوجية خاصة واقعية، فإن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال .
- 4- تخلق السمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليات نوعا من الشعور بالنقص أو العجز، يؤدي إلى وجود نوع من الشعور بالذات فيما بينهم .
- 5- يتجه أفراد الأقليات طواعية، أو بالضرورة إلى الزواج فيما بينهم¹.

ويمكن تقسيم الأقليات إلى :

-الأقليات القومية (national minorities):هي مجموعات عرقية، أو دينية، أو سلالات بشرية تختلف عن الأغلبية في المجتمع، و لكنها تنخرط في القوى السياسية المركبة التي تعمل على المستوى القومي.

-الأقلية الإيجابية (active minorities):و هو مصطلح من مصطلحات نظرية الصفوة و يعلن أن هناك تأكيدا لأهمية القيادة داخل جماعات المصلحة¹.

¹ سميرة بحر، نفس المرجع السابق، ص ص (10-12).

- الجماعة الأقلية : هم الجماعة التي تتميز بصفات عرقية، أو حضارية خاصة، وتعيش هذه الجماعة ضمن مجتمعات كبيرة تختلف عنها حضاريا أو عرقيا، مما قد يؤدي إلى التفرقة، أو التمييز العنصري من قبل الجماعات المسيطرة على هذه الأقليات². ويعرف المعجم السياسي الأقلية على أنها قسم من السكان يمتازون عن غيرهم إجتماعيا، حضاريا، أو سياسيا، أو دينيا؛ كالشركس، والأكراد، والتركمان، والصائبية، وغيرهم³.

وتعرف الأقلية في العموم على أنها الجماعة، أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعاتها، ، والتي تمتاز عن غيرها من السكان من حيث السلالة، أو السمات الفيزيائية، أو اللغة، أو الدين، أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم، وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها بشكل متفاوت من التمييز، أو الإضطهاد، أو الإستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية، وهكذا فإن كل أقلية هي جماعة عرقية في حين أن كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية⁴.

بينما يرى "برهان غليون" أن الأقليات تتكون منها كل الأمم فهي جماعات متعددة، و متميزة الواحدة عن الأخرى، سواء أكانت هذه الجماعات إجتماعية، أم مهنية، أم جغرافية، أم قومية، وهذه الجماعات ليست دائما على المستوى ذاته من القوة، أو النفوذ إلى السلطة، ولا على المستوى ذاته من التطور الإجتماعي⁵.

و عرفها "معجم المصطلحات السياسية لمعهد البحرين" : يتنازع تعريف مفهوم الأقلية إتجهان أساسيان؛ أحدهما: يركز على قلة العدد، بمعنى وجود جماعة ثقافية تختلف عن المجموع في اللغة، الدين، أو العرق، أو الطائفة، وتمثل نسبة محدودة من السكان، و الآخر يهتم بتعرض

¹ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة:الدار الثقافية للنشر، 2004، ص 25.

² وضاح زيتون، المعجم السياسي " معجم المصطلحات السياسية"،الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 123.

³ وضاح زيتون، نفس المرجع، ص 41.

⁴ أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر " دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر، ط3، 2001، ص 130.

⁵ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 3، 2012، ص 33.

الجماعة للتمييز السياسي، أو الإقتصادي، أو الإجتماعي، أو الثقافي ضدها من جراء إختلافها معه، ويعتبر أن التمييز شرط تكوين الوعي بالإنتماء للأقلية¹.

2-الإثنية(ethnology) : و هي علم تصنيف الأعراق، و هذا العلم يدرس الظاهرة المادية والثقافية لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات، أو الأقوام البدائية في مختلف الأمكنة، و الأزمنة ، التي تبرز نتاج الجهد الإنساني للسيطرة على البيئة الطبيعية²، و تعرف الدكتورة "سميرة بحر" الجماعة الإثنية على أنها جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة؛ مثل اللغة، أو الدين؛ كالجنس الفرنسي، أو الجنس اليهودي مثلا، و هي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، و ترتبط تلك الخصائص إرتباطا جوهريا بالقدرات، الكفاءات الذهنية، أو الفعلية، وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها إجتماعيا على أساس ثقافي³.

3-الجماعة العرقية (ethnicity):يرتد الأصل اللغوي إلى اللفظة اليونانية القديمة "ethnos"، والتي تقابل في المدلول لفظة أمة nation، و تعني جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، و في العصور الوسطى كان الأوروبيون يطلقون لفظة عرقية على من هم ليسوا مسيحيين، أو يهود، أما في الوقت المعاصر فالإختلاف قائم بين المشتغلين بالدراسات الإجتماعية و ذلك أن ثمة من يرى أن عبارة جماعة عرقية؛ هي بديل لللفظة الأقلية، و منه يمكننا وضع تعريف (richmond anothony) الجماعة العرقية هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية، أو الثقافية (كوحدة اللغة، أو الدين، أو التاريخ وغيرها)⁴،

بينما يعرفها "سعد الدين إبراهيم" في كتابه تأملات في مسألة الأقليات على أنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، و التقاليد، أو اللغة، أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل، و الملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد، و كذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة،

¹ ياسر العلوي ، معجم المصطلحات السياسية ، البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص 18.

² اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، نفس المرجع السابق، ص 12.

³ سميرة بحر، نفس المرجع السابق ، ص 7.

⁴ أحمد وهبان ، نفس المرجع السابق ، ص ص(73-75).

مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات، على نحو يخلق لديهم الشعور بإنتماء كل لجماعته¹.

وتصنف الجماعات العرقية على حسب مقومات ذاتيتها إلى الجماعات السلالية، الجماعات اللغوية، الجماعات الدينية، بينما تصنف الجماعات العرقية حسب مواقعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية إلى الجماعات المسيطرة، والجماعات غير المسيطرة².

و تجدر الإشارة هناك لمصطلح التطهير العرقي (ETHNIC CONFLICT)، والذي يشير حسب قاموس الأمن الدولي إلى صراع عنيف بين جماعات عرقية متعارضة داخل إحدى الدول، وتكمن في رؤية صراعات تلعب فيها مسائل هوية الجماعة، والإعتراف بها دورا محوريا؛ حيث يعرف أفراد الجانبين المتنافسين أنفسهم بأنهم أعضاء عرقيون منفصلون بسبب إختلاف الثقافات، و اللغات والأديان، وغير ذلك، وهم كذلك يرون في الآخرين تهديدا لهويتهم، وغالبا ما تكون الصراعات العرقية حروبا إنفصالية، وقد يرافقها عمليات إبادة جماعية، وتطهير عرقي³.

التحيز والتعصب (Prejudice): هو نوع من الإنحياز الفكري، أو الطبقي تجاه مجموعة معينة من أفراد المجتمع السياسي، توجه لدى الأغلبية تجاه الأقليات في المجتمع، وهو إتجاه إنفعالي في الغالب⁴.

أما التعصب القومي: فهو أيديولوجيا سياسة برجوازية معادية للبروليتاريا ، يستهدف توطيد سيطرة، و إمتيازات أمة على حساب أمة أخرى، ويفرض التعاون الأخوي والمساعدة المتبادلة بين الأمم، ويسعر العداء القومي، و الكره العرقي، ويكمن ذلك في طبيعة النظام البرجوازي، وعلاقات الملكية الخاصة والإستغلال.

إن البرجوازية تزرع أفكار التعصب عن الأمة المسيطرة، وتسعى إلى حرف الشغيلة عن النظام الطبقي ضد مضطهديهم، و يعادي الطبقة العاملة، و أهدافها الثورية "تصفية الإستغلال، وبناء الإشتراكية " التي يمكن أن تتحقق فقط عبر توحيد الشغيلة من جميع الأمم¹.

¹ سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دارسعاد الصباح، 1922، ص 23.

² أحمد وهبان، نفس المرجع، ص (120-126).

³ بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي " دراسات مترجمة 38"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2009، ص (111-112).

⁴ أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، ص 118.

4-المواطنة (Citizenship): تعني أن كل المواطنين في المجتمع متساوون في الحقوق، والواجبات، وتعتمد المواطنة على المساواة، و الحرية، و المشاركة، و المسؤولية الإجتماعية؛ أي: أن كل الناس فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز بسبب الدين، أو الجنس، أو اللون، أو المستوى الإقتصادي، أوالإنتماء السياسي.²

وتعرف أيضا حسب معجم مصطلحات عصر العولمة ببساطة شديدة هي الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطنا، و أكد "الفيلسوف روسو" على مفهوم المواطنة معلنا أنه يعتمد على دعمتين أساسيتين: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم ،و المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم ³.

و المواطنة هي أيضا تعبر عن حركة الأفراد في إتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها؛ بحيث تتجاوز هذه الحركة الإنتماءات الأضيق إلى الإنتماءات الأرحب؛ أي تجاوز الإنتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشري؛ مثل: الطائفة أو القبيلة، أو العشيرة إلى الجماعة الوطنية، ومن ثمة تعكس المواطنة علاقة بين طرفين: الأول: هو الفرد، و التعبير السياسي عنه هو المواطن، و الطرف الثاني: هو الوطن التعبير السياسي عنه هو الدولة، و حتى تكون هناك علاقة عضوية يشترط في الفرد الذي يحمل صفو مواطن التواجد المادي، و أن يتوفر في الحضور المعنوي، و الوظيفي للدولة، و ترتبط هذه العلاقة بشرطين أساسيين؛ أولهما: الشعور بالإنتماء للوطن، و يشترط في الطرف الأخر الدولة ليس مجرد التواجد المادي، و إنما التواجد بالمعنى الحضاري، فلا يكفي أن تتوفر لهذا الوطن أركان الدولة ومقوماتها، و إنما يجب أن تتوفر لهذه الدولة مجموعة من الخصائص الحضارية كإطار أوسع للإنتماء، بالإضافة لوجود المؤسسات التي تعبر عن إستمرارية الدولة، و تشمل المواطنة ثلاثة عناصر: العنصر القانوني؛ و يعنى بالحقوق التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة دون تمييز على أساس الدين، أو الجنس، أو العرق، أو الثروة، و العنصر السلوكي؛ و يعنى بجملة من الممارسات التي تعكس مستوى النضج الثقافي الذي يتمتع به المواطنون، و العنصر الوجداني؛ و يعنى بشعور الفرد

¹ وضاح زيتون، نفس المرجع السابق، ص99.

² ياسر العلوي، نفس المرجع السابق، ص 59.

³ أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، ص 450.

بالإنتماء، و الولاء للدولة بما يؤدي إلى الإحترام، و الإلتزام الطوعي للقانون، و الإهتمام بالعمل العام، إذ المواطنة تقوم على التوافق المجتمعي¹.

ليست المواطنة مجرد حقوق، و حريات يتم الإعتراف بها، و إقرارها في الدساتير فحسب، إنها أعمق من ذلك بكثير، فهي حالة من الوعي، و النضج المجتمعيين تحول الفرد بحد تعبير " سبينوزا " من مجرد عبد، أو ابن إلى مواطن"، لذلك تحتاج المواطنة كي تصبح قيما، وممارسات متوطنة في الدولة، و المجتمع معا إلى ثقافة سياسية ديمقراطية، تنزع عنها الطابع المعياري، و الأدوات الذي غالبا ما يجعلها عرضة للإستغلال، و التوظيف الإيديولوجيين، أكثر مما يفتح لها آفاق الإستقرار و الإستقامة في الحياة العامة للأفراد، و الجماعات و المجتمعات².

5-العنصرية (Ethnocentrism): و هو أسلوب البارتهيد؛ أي التفرقة بين البشر بسبب لونهم، أو طبقتهم، أو دينهم، و عدم منح هذه الفئات حقوقهم المختلفة، و التسلط من فئة إجتماعية ضد الفئة الأخرى، و قد يتم فصل الفئة المتحيزة ضدها في منطقة معينة، و عندئذ تسمى التفرقة العنصرية³.

من خلال التعريف السابق كان لا بد من الإشارة أيضا للتفرقة العنصرية، و نعرف أولا مصطلح التفرقة؛ و هو توزيع جبري، أو طوعي لفئة مميزة من الناس في منطقة جغرافية معينة، أو في حي معين من المدينة، أو في التمييز بين الجماعات الإثنية المختلفة بالنسبة إلى حقها في إستعمال الخدمات الإجتماعية، و التسهيلات العامة المتوفرة لدى المجتمع . أما التفرقة العنصرية يقصد بها عدم تشجيع الإندماج العنصري حتى لا تقوم دولة مختلطة العناصر، و يطلق عليها سياسة التمييز العنصري⁴. و تعرفها الإتفاقيات و المعاهدات التي عقدت لهذا الشأن على أنها نظام مؤسسي قائم على التفرقة العنصرية، من أجل ضمان سيطرة مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى وقمعها.

¹ رضوى عمار، التعليم والمواطنة والإندماج الوطني ، مصر: مركز العقد الإجتماعي، 2014، ص ص (6-7).

² أحمد مالكي، الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات مداخل من ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013 ، ص ص (33-34).

³ ياسر العلوي، نفس المرجع السابق، ص 118.

⁴ وضاح زيتون، نفس المرجع السابق، ص 101.

أما التفرقة العنصرية المنظمة (Systematic Discrimination): فهي الإضطهاد العنصري الذي يتم في بلد واحد على نطاق واسع بشكل رسمي، أو غير رسمي¹.

6- الطائفة: قبل الخوض في مفهوم الطائفة ينبغي الإشارة إلى أن الروابط بين مفردة الطائفة: هي أكثر من الروابط اللغوية التي تشتق من مفردة الطائفية لنفسها حضوراً، ودلالات من المفردة الطائفية؛ هناك الرابط الاجتماعي للمفردتين لكن كل مجموعة من الناس قد يشكلون طائفة أمام مجاميع أخرى تشكل هي الأخرى طوائف، وتشكل من مجموع الطوائف علاقات ترسم منظومة من العلاقات، والمصالح الاجتماعية، وبالتالي ترتسم منظومة أخرى سياسية تقوم مقام الرابط السياسي بين مفردتي الطائفة، والطائفية، ومن أغرب التعريفات للطائفة ما قاله مهدي عامل: "ليست الطائفة كياناً جوهري، أو وحدة إجتماعية قائمة بذاتها، ليست الطائفة شيئاً؛ أي جوهرها إنها علاقة سياسية قائمة"، وقد جاءت تعريفات الطائفة مختلفة بخاصة تعريفات علماء الغرب وهي:

● الطائفة: هي؛ نسق أحد أشكال التدرج الاجتماعي الذي تكون الطائفة فيه ممثلة تنظيمياً هيكلياً متميز الشكل ذا خصوصية منفصلة عن الطوائف الأخرى، له قوانينه المقدسة.

● في تعبيرات علم الإنسان الأنثروبولوجي تعني الطائفة الدينية "Cult" عبادة معتقدات، وممارسات لجماعة معينة في علاقاتها مع الرب.

● الطائفة "Sect" هي: جماعة دينية صغيرة طوعية تطلب إلتزاماً كاملاً من أتباعها، أن يؤكدوا إنفصالهم عن المجتمع ورفضهم له.

● الطائفة الدينية الملة طائفة دينية تتميز بإنطوائها على نفسها، وجمودها الفكري، وإعتناقها المتعصب لطقوس عقائدية².

و الطائفة حسب هشام "محمود الأقداحي"؛ هي طبقة إجتماعية مغلقة تقوم على الوراثة، ولهذا تحدد المركز الاجتماعي لأعضائها، ومهنتهم، ومكان إقامتهم وعلاقاتهم الإجتماعية، وتشكل الطوائف الموجودة في مجتمع معين تسلسلاً للسلادة، والعبيد، كما تحدد العلاقات السائدة التي تستند إلى الدين، والقانون، والسحر، وتتميز الطائفة بالتزواج الداخلي،

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، 141.

² كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص ص (54-52).

و الطائفة بهذا الشكل تطلق على أي نسق ثابت لتدرج الطبقي، و قدمت دراسات وفيرة حولاً لطائفة إلا أن عدداً كبيراً من الدارسين يفضلون تجنب تعريف الطائفة، والإكتفاء بتقديم الخصائص، و السمات المميزة لنسق الطائفة¹.

7-الهوية (IdentityPeoples):مجموعة من العوامل المشتركة بين البشر تميزهم عن غيرهم: مثل الضمير، و القيم، و العادات، و التقاليد، و الثقافة، و التاريخ، و اللغة، و إذا اجتمعت بينهم تخلق وعياً جماعياً، فيقومون بالحفاظ عليها، يمكن أن ننظر للهوية باعتبارها ضمير، و أفكار الشعوب المشتركة في التاريخ، و اللغة، و المميزات التي تجمعهم، و يحافظون عليها².

وهي حسب معجم مصطلحات عصر العولمة الهوية مشتقة من : من هو ؟ فهي عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره من سماته، و هي الشعور القومي، و الإلتواء الفعلي لأمة من الأمم أولشعب من الشعوب³.

ترى عبير بسيوني أن الهوية في اللغة العربية هي من كلمة "هو"، و الهوية في مجمل السمات التي تميز شيئاً عن غيره أو شخصاً أو مجموعة عن غيرها، كل منها يحمل عناصر في هويته، عناصر الهوية هي شئ متحرك ديناميكي يمكن أن يبرز أحدهما أو بعضهما في مرحلة معينة، و بعضها الآخر في مرحلة أخرى، وتستعمل كلمة هوية في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة Identity التي تعبر عن خاصية المطابقة:مطابقة الشئ لنفسه، أو مطابقته لمثيله، وفي المعاجم الحديثة، فإنها لا تخرج عن هذا المضمون فالهوية هي حقيقة الشئ، أو الشخص، أو المطلقة، المشتملة على صفاته الجوهرية، والتي تميزه عن غيره وتسمى أيضاً وحدة الذات، و للهوية عدة أشكال، و هي الهوية الثقافية، و الحضارية لأمة من الأمم، الهوية الشخصية الهوية الجمعية، الهويات الوطنية، أو القومية، و بالتالي فإن الهوية لأي أمة تحمل في طياتها أبعاداً تاريخية، و ثقافية، و دينية، و إجتماعية، و بشرية، و إقتصادية، فكل محاولة دمج لمجموعة من الهويات القادمة من ثقافات متفرقة متباعدة، و تحويلها إلى هوية واحدة، تزرع صدمة الإكراه التي تجعل احتمال ولادة هوية مضطربة، و غامضة، و قد تتجدد أشكال الإلتواء، و تتصارع إلى

¹ هشام محمود الأقداحي، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر " ملحق خاص بالمصطلحات السياسية"، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص ص (82-83).

² ياسر العلوي، نفس المرجع السابق، ص 61.

³ أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، ص 494.

أن تصل إلى تعريف واضح، و محدد لهويته الثقافية، و القومية التي تعبر عن مصالح أغلبية إقتصادية، و إجتماعية، و ثقافية في زمن، و مكان محددين ، كما يمكن أن تكون وسيلة دفاع مؤقتة، و محلية في معركة الدفاع عن حقوق جماعية، أو فردية، و إما العكس، أي إستغلال جماعات بشرية أخرى، و أوضاع محددة¹.

المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية

توجد العديد من المقتربات النظرية التي حاولت فهم الظاهرة الطائفية بمختلف أشكالها بغية تفسير توجهات الطوائف، و معرفة خصوصياتها وخصائصها، التي تميزها عن غيرها، و ذلك للوصول لحللول للمشاكل التي تعاني منها على مر التاريخ، من خلال معرفة المسببات، و الظروف المحيطة بها، حيث سعى المفكرون في عدة تخصصات، و ميادين لوضع نظريات سنذكر البعض منها ليس على سبيل الحصر، و ليس على أساس الأهمية؛ وهي :

1-المقاربة الواقعية –الإثنية: "الإثنو واقعية " - (Realism Ethnicity) :جاءت النظرية الواقعية ردا على النظرية المثالية؛ حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى من أمثال "هيغل، و ميكيافلي"، و قد سيطرت الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، و تسعى الواقعية إلى الوصول إلى التعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الإجتماعية، حيث يؤكد "إدوارد هاليت كار" أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية، و يقوم المنظور الواقعي على أربع إعتبرات؛ و هي المصلحة الوطنية، معرفة في إطار القوة، إنفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية، توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية، الدولة القومية؛ هي: وحدة التحليل الأساسية، الجديد الذي أتت به هذه المقاربة؛ هو الإعتبار الأخير، حيث لم تعد الدولة، كفاعل وحيد في العلاقات الدولية؛ حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة، و التحول في منطق التهديدات، بالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية " الطائفية، الدينية، قومية "من منظور الواقعية –الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، و هنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة، و يرى مؤيدو هذه

¹عبير بسيوني رضوان ، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية ، القاهرة : دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1
2012، ص ص (85-87).

المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز الجماعات الأقلية؛ كفاعل مستقل في العلاقات الدولية :

• الخوف من التجانس، و الخوف على الحياة؛ فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية، مما ينتج عنه تآكل، ثم إندثار ثقافة الجماعة، و الثاني قائم أساسا على التمييز، وهضم الحقوق.

• اللا أمن : يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية " الطائفية، القومية، "هي التي لا بد أن تكون محل عناية، وإهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن¹.

2-المقاربة النشوئية(Prim odialism) :تسمى أيضا بالأولية؛ حيث تركز هذه المقاربة على فرضية أساسية مفادها أنه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع اثني، فحسب العديد من الباحثين أمثال: "غريتس و شيلزو والكر وكونور" (Gretz, Shills, saccs. walker, Conner) فإن سبب النزاع الإثني يعود إلى الاختلاف في الهوية، وعدم تقبل الآخر مقابل الأنا، مما يؤدي إلى تعميق الإحساس بوجود حدودية الجماعات و منه تطور السلوك العنفوانيينهم .

أما المفكر "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington) في كتابه صدام الحضارات، وإعادة صنع النظام العالمي، يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة؛ هو: عالم إنبعاث الهويات، والثقافات، فالفروق الثقافية بين الشعوب يهدد استقرار الدول، والجماعات، ولا يقتصر هذا فقط على دول العالم الثالث، بل حتى على دول العالم المتقدم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية (USA) مثلا : هناك من سعى إلى صنع دولة مستقلة خاصة بالسود على أساس عرقي وإثني مثل محاولات "لويس فرقان" (Louis Forgan)، حسب "فانهانن" (Vanhanen) فإن الدول المتجانسة من حيث القيم، والثقافة هي أكبر استقرارا؛ بينما الدول التي تعيش حالة انقسام

¹حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1 2015، ص ص (80-82).

إثني، وهوياتي هي في حالة الإستقرار، وذلك من خلال دراسة له على بعض الدول، وهي: اليابان، السودان، البرتغال، تشاد، البوسنة والهرسك، كرواتيا، رواندا، وبرواندي¹.

3- النظرية العنصرية "Racism": تؤكد على أن هناك صلة بين السمات العنصرية، والثقافية، وتفوق بعض السلالات على الأخرى، وتشمل تحليليا بعض الجماعات غير البيولوجية؛ مثل: الفرق الدينية، والجماعات اللغوية، والجماعات الثقافية، وتعتبر كتابات "دي جوبينو" هي الأساس الذي تنهض عليه النظريات العنصرية المختلفة، وتؤكد النظريات العنصرية إن اللامساواة بين الأمم، والشعوب ترجع إلى تفوق بعض السلالات على الأخرى نتيجة لصفات بيولوجية وراثية، وعوامل إجتماعية بيئية، وقد لعبت هذه النظرية دورا كبيرا في المجال السياسي².

4- المقاربة النظامية: يعد إقتراب تحليل النظم من أهم الإقترابات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينات، والستينات لتحليل الظواهر السياسية، وهناك من يطلق عليه "إقتراب إيستون"، وذلك من خلال أعمال "دافيد إيستون" والذي يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الإجتماعي والنظام الرئيسي، ولكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة بإعتباره جزء من حياة هذه الجماعة؛ أي النظام السياسي، وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية، والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات، وتكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي ومنها المطالب المختلفة للأقليات بأنواعها، فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة، ما ينتج عنها، فالظهور السياسي لحركات الأقلية أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، ويقسم "إيستون" المدخلات إلى مطالب و تأييد، أما المخرجات عرفها على أنها مجموعة من القرارات، والأفعال، والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي، وتكون لها صفة الإلزامية، ويتم لمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع،

¹ جارش عادل والعيفاوي كمال، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية، دراسة منشورة في المركز الديمقراطي العربي 09 مارس 2015، تاريخ الإطلاع 2020/03/20، للإطلاع زور الرابط التالي :

<https://www.democraticac.de/?p=2346>

² عبد الوهاب الطيب بشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية "1930-2007"، لسودان : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة جامعة إفريقيا العالمية "مركز البحوث والدراسات الإفريقية"، 2009، ص 50.

فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب حركات الأقلية يزيد من إصرارها على رفع سقف مطالبها إيماناً منها بصدق مطالبها¹.

5-نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل : قدم "إدوارد آزار" نظريته، وهدف من خلالها تقديم تفسير للنزاعات،

والحروب الأهلية التي أصبحت منتشرة في كل أنحاء العالم، وأسهم معه في وضعها "جون بيرتون"، وذلك من خلال تقصي العلاقة بين الجذور الاجتماعية للنزاع، وفشل الدولة في إدارته، حيث ذهب "آزار" في مقتربه النظري إلى أن مصطلح النزاع الاجتماعي المتأصل يؤكد دائماً على أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن في ما بين الدول بعضها بعضاً، وقد دعم ذلك من خلال وضع أربعة مجموعات من المتغيرات عرفت بأنها شروط تتحكم في عملية التحول إلى مستويات عليا من التصعيد إلى عملية النزاع في داخل مجتمعات (قوميات، قبائل، عشائر، أمم، مجموعات) الموجودة في كل دولة وهي :

أ-مكونات الجماعة: ذلك أن أهم وحدة للتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل هي: هوية الجماعة، سواء كانت عنصرية، أو دينية، أو عرقية، أو ثقافية؛ حيث إن العلاقة بين هوية الجماعات، والدولة هي تكمن في صلب المشكلة؛ كما أن مصالح الفرد، وحاجاته تتم، أو يستجاب لها بواسطة عضويته في الجماعات الاجتماعية .

ب- الحرمان : وذلك؛ لأنه المصدر الأساسي للنزاع الاجتماعي المتأصل، وذلك؛ لأن الغبن يعبر عنه عادة في شكل جماعة، وفشل الدولة في إزالة هذا الغبن يزرع البذرة الأولى للنزاع الاجتماعي المتأصل .

ت-الحكم، و دور الدولة : باعتبار أن عاملين أساسيين، والمخرجين في ضوء إرضاء، أو كبت حاجات الأفراد، وهوية الجماعات، وأن معظم الدول التي عانت من النزاعات الاجتماعية تشترك حكوماتها في خصائص معينة منها العجز، وعدم الكفاءة، والإنقسام، والهشاشة، والتسلط، وتفشل في الاستجابة للحاجيات الإنسانية.

ث-الصلات، و الروابط الدولية : وهي تلك التي تتعلق بالعلاقات السياسية، والإقتصادية داخل النظام الاقتصادي الدولي، والشبكات العسكرية، ومصالح عبر الحدود².

¹حسان بن نوى، نفس المرجع السابق، ص ص (85-83).

²عبد الوهاب الطيب بشرير، نفس المرجع السابق، ص ص (53-50).

وعموما وضعت هذه النظرية بعض الأسس، و المفاهيم التي تفسر، وتحلل النزاعات، و الحروب الأهلية، التي تؤدي إلى إضعاف عملية التعايش، و الإندماج القومي، و الوطني.

6-نظرية الهوية الإجتماعية : و من بين الذين وضعوا نظريات بهذا الشأن "تاجفل" و "ترنر" (Tajtel et Turner)1986، أشار "تاجفل" و ترنر" إلى أن الهوية الاجتماعية هي نتاج إدراكات الفرد كونه عضوا في جماعة معينة، و مشاعره التي يبديها نتيجة انتسابه لتلك الجماعة، و هذا الانتساب، لا يتحدد بالعلاقات الشخصية المباشرة، أو التفاعل الاجتماعي المباشر بين أعضاء الجماعة، بل العامل الحاسم في ذلك؛ هو المصير المشترك الذي يربط العناصر المنتمية لتلك الجماعة، و الهوية الاجتماعية تتنوع بحسب المكانة التفريقية التي تتميز بين الأفراد كالعرق، والدين، و المهنة ، و الإنتماءات السياسية ، و العلاقات الشخصية، هذه النظرية جاءت لاستدراك النقص الذي لحق بالنظرية الواقعية، و عليه فهي تذهب في تفسير مشكلة الصراع بأن الناس يكابدون من أجل الحفاظ على سمعة إيجابية لشخصياتهم، و بالتالي فإن تحديد الهوية و إتخاذ عضوية في جماعة، و المساهمة فيها، كلها عوامل قائمة على عنصر المقارنة بين المجموعات بعلاقة الأفضلية، و لذلك عندما تؤدي المقارنة الاجتماعية إلى هوية إجتماعية سلبية سيحصل عدم رضا بتلك الهوية، فإن كانت حالة تلك المجموعة غير مستقرة لا تقوم على قواعد عادلة، فإن أعضاءها يلجأون إلى الأفعال التي من شأنها تحسين هويتهم الاجتماعية، وهذه المحاولة التحسينية للهوية هي التي تؤدي إلى التعصب العرقي، أو الجهوي؛ لذلك فإن هذه النظرية ترى أن الصراعات الواقعية حول المصالح لا تؤدي حتما، و في كل الأحوال إلى زرع بذور الصراع بين المجموعات، و التمييز بينها¹.

7-المقاربة البنائية (Constructivism) :تكمّن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية، و ذلك مقابل الفهم الستاتيكي للنظرية الواقعية، و يعود ذلك إلى اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية، و العضو، بحيث يمكن إسقاط ذلك على الدولة كبنية و المجموعة الإثنية المتضمنة أعضاء، أو وحدات، بحيث تركز

¹ دريس جيلالي، الهوية الاجتماعية عند اضطراب الشخصية . مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في علم النفس ، جامعة سعيدة ،الموسم الجامعي 2017/2018 على الرابط التالي :

البنائية على تأثير الأفكار، وهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة، ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية، وتقاسم القيم المدنية أدت لتقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية¹.

8-المقاربة الواسائية (Instrumentalism):برزت المقاربة الواسائية كرد فعل على المقاربة النشوئية، واعتبرت أن النزاع الإثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي، والخارجي، ومن أبرز أنصارها: "دانييل بوسنير"(Daniel Posner)، "فاليري بتشكوف"(Valery Betchcav)،"لرين ليمارشو"(Rene Lemarchand). وحسب هذه المقاربة، فإن النزاع الإثنوهوياتي يعود إلى عدة أسباب؛ وهي مشكل التحريك (Domestic) بنوعيه الداخلي، والخارجي ففي التحريك الداخلي (Domestic Mobilization) تعمل النخب السياسية، والمقاولون الإثنيون (Entrepreneurs Ethnic) على تسييس الظاهرة الإثنية، وامتلاك وسائل الضغط، والتأثير كوسائل الإعلام، والاتصال، لتفعيل النزاعات، واختلاقتها من أجل مصالحهم الخاصة، أما التحريك الخارجي (Forgein Mobilisation) يقصد به دور الأطراف الدولية، والإقليمية في خلق، وتفعيل النزاعات لغرض مصلحي، يعتبر الاستعمار أيضا من أهم الفواعل الخارجية التي تساهم في اختلاق النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تثبيت مجموعة إثنية، أو القبيلة على أكثر من دولة، وعموما يعرف بسياسة فرق تسد (Divide and Rule) مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ عدائي في نفس المنطقة الجغرافية، وبالتالي سوف يؤثر ذلك في أمن المنطقة و استقرارها².

9-المقاربة الإفتعالية: تبنى هذه المقاربة على أساس أن النزاع الإثني، لا يحدث بسبب الاختلاف القيمي بين الإثنيات، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي، أو الخارجي، وفي هذا السياق يعتبر "باري بوزان" Barry Buzan النزاع الإثني على أنه أسطورة، أو خرافة يتمسك بها من يريد إستخدامها³

¹ سمية بالعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار التحول الديمقراطي فيها " جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً لبنان : دار الغرب الاسلامي، 2011، ص 32.

² جارش عادل والعيفاوي كمال، نفس المرجع السابق.

³ سمية بالعيد، نفس المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثاني: مفهوم الدولة الوطنية

عرف موضوع الدولة اهتمام كبير من قبل المفكرين عبر التاريخ، ومن خلال هذا الاهتمام ظهرت العديد من المفاهيم، والتعريفات للدولة، كما عرفت الدولة أشكالاً مختلفة، وأخذت نماذج متعددة، وعرفت بنيتها عدة تغييرات جوهرية؛ كما أن دورها في النظام الدولي هو الآخر عرف تغييرات جوهرية قبل، و بعد الحرب الباردة، فلم تعد وحدها الفاعل في العلاقات الدولية، والنظام الدولي ككل كما أن مصطلح الدولة يتقاطع مع عدة مصطلحات سواء من حيث الدور، والأهمية، أو الخصائص، أو الأهداف، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم الدولة الوطنية و مقوماتها

إهتم المفكرين بوضع تعريفات لمفهوم الدولة* ، وذلك لفك الغموض، و اللبس حول مقوماتها، وخصائصها، و أركانها الأساسية التي بدونها تفقد شخصيتها المعنوية، و كيانها القائم و بعد مؤتمر وستفاليا 1648 ظهر مفهوم جديد، وهو الدولة الوطنية، ولهذا سنعرض من خلال هذا المطلب عدة تعريفات للدولة الوطنية، و مقوماتها .

أولاً: مفهوم الدولة الوطنية "Nation-State": إرتبط مفهوم الدولة الوطنية بالمفهوم الكلاسيكي للدولة الحديثة، و يذهب كثيرون إلى إعتبار المفهوم الأول فرعاً للثاني؛ أي: أن الدولة الوطنية هي إحدى العلامات المميزة لولادة زمن الحداثة في الغرب، و تشير المعاجم السياسية في هذا الشأن إلى أن كلمة وطن في اللاتينية المسيحية؛ تعني الشعوب الوثنية، في حين أنها في القرن الثاني عشر كانت تحيل على رابطة مسقط الرأس، و الأصل، و اللغة، و الثقافة؛ كمقابل للعرق، و النوع، أما عن البعد التركيبي لمفهوم الدولة الوطنية بين لفظ دولة، و وطن، فإن خبراء

* مفهوم الدولة (The state): والدولة عرفها البعض على أنها: تنظيم له وحدة الحق في ممارسة السلطة على سكان منطقة جغرافية محدودة. المجتمع الذي يمتلك تنظيمًا كهذا التنظيم. الشعب الذي يعيش في منطقة محدودة وله حكومة تمارس السيادة أنظر وضاح زيتون، نفس المرجع السابق . ص 177. كينونة قانونية مكونة من إقليم وشعب و حكومة إنها تملك سيادة وإعتراف من طرف الدول الأخرى . ونجد أن هذا التعريف الأخير قد شمل أركان الدولة و الذي على أساسها يمكن أن تتصف بهذه صفة الدولة أنظر:

القانون الدستوري لا يجدون هذا الالتقاء ترادفيا في الواقع، إنما هو مزدوج المعنى، وبصيغة أخرى فإن وصف سيادة الشعب بإعتبارها سيادة وطنية لا يعني تركيب خطابين متجانسين، ذلك لأن لفظة وطن لا تقترن بنقل السيادة من الوطن إلى الشعب، فمنذ قيام الثورة الفرنسية إنتظم حول هذه الكلمة نمط جديد من الخطاب، إنخرط داخل خطاب السيادة الشرعية، و تأسيس الهيئة السياسية، و دولة الحق، و تجدر الإشارة هنا لمقاربة الفيلسوف السياسي (ألكسيس دوتوكفيل) حول فكرة الدولة الوطنية ذات السيادة؛ حيث أجرى مقارنة بين الاستبداد الملكي القديم، والطغيان الديمقراطي الحديث باسم الإرادة العامة، وسلطة الشعب، مبينا الخاصية النسبية، و المحدودة للسيادة، و بالتالي ربط بين الحرية الخاصة، و السياسية، مؤكداً أن حماية الحقوق الفردية مرتبط بالحد من السلطة الاجتماعية، و سلطة الدولة، و حين يطرح سؤال المواطنة، و شرعية السلطة، و مفهوم الوطن، نجد أن الجواب عن هذا السؤال المركب يتصل إتصالا وثيقا بالدولة الوطنية، و إشكاليات قيامها، و عيشها¹.

يستخدم لفظ الدولة الوطنية في العلوم السياسية للدلالة على أغلب الدول ذات السيادة القائمة اليوم، و على الرغم من عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود الإثنية أو القومية للكثير من هذه الدول، و لا يزال هذا الموضوع يثير جدلا كبيرا، و واسعا يمس مختلف جوانب مفهوم الدولة، من نشأتها، و تطورها إلى فنائها، و ذهب الباحثون الذين تصدروا لدراسة واقع الدولة الوطنية، و مستقبلها مذاهب شتى، بين مبشر بفنائها المحتوم القريب الأجل، و مدافع بحزم عن سرمدية هذا النموذج من التنظيم السياسي، و الإجتماعي، و بين هذا، و ذاك تقف ثلة من الباحثين بأفكار معادلة، فيؤكدون قدرة الدولة الوطنية على التكيف مع مختلف المتغيرات التي تحدث على الساحتين الوطنية، و الدولية، رغم إقرارهم بحجم التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة على مختلف الأصعدة، و الدليل عندهم ما أبدته الدولة الوطنية منذ ظهورها خاصة خلال القرن العشرين من مرونة كبيرة في إستيعاب مختلف التهديدات التي واجهتها، و قدرة كبيرة على إعادة تشكيل بنيتها، و تطوير وظائفها بما يتناسب مع تلك التحولات الدولية منها، و الوطنية، إذ يمكن القول: إن الدولة السائدة اليوم على المسرح الدولي ليست هي نفسها

¹ محمود حيدر، نفس المرجع السابق ، ص ص (137-139).

التي سادت خلال القرون الثلاثة الماضية، إذ إستطاعت أن تجدد ذاتها في تفاعل دائم مع مختلف المتغيرات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية¹.

وتعد أزمة بناء الدولة الوطنية من أكبر التحديات التي تواجه العالم العربي في الوقت الراهن، خاصة أن كثيرا من الأزمات الأخرى ناجمة عنها أو مرتبطة بها، إلا أن هذه الأزمة مرتبطة بجذور تاريخية خلال مرحلة الاستعمار، أو حتى الاستقلال؛ حيث أخفقت النخب الحاكمة في العديد من الدول من بناء الدولة الوطنية، وتستند إلى مؤسسات راسخة تعبر عن هوية وطنية جامعة، تستوعب الهويات الفرعية على تعددها بدون تمييز، أو حتى إقصاء بينها، تتمتع بالفاعلية و الشرعية، و بالتالي القيام بوظائف رئيسة بكفاءة خاصة إذا تعلق الأمر بالأمن، والخدمات العامة للمواطنين، بالإضافة لقدرتها على إكتساب الولاء للغالبية من مواطنيها، وبهذا يسمو الولاء للدولة الوطنية على الولاءات الفرعية سواء كانت قبلية، أو عرقية، أو جهوية، أو طائفية².

و قد وضعت التغيرات التي مست هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة الدولة الوطنية في موقف صعب، لأن إنبهار الاتحاد السوفياتي أدى لتراجع دور روسيا عالميا وعدم إستعدادية الصين لملء الفراغ السوفياتي الذي أدى لاندفاع أمريكا نحو الهيمنة على العالم بصغتيه الأيديولوجية، والأمنية، والإقتصادية ، مما تسبب في انكشاف الدولة الوطنية أمنيا، و تراجع قدرتها على الصمود أمام الضغوط الخارجية ، ولهذا كان أمامها خياران إما الحفاظ على سلطتها الداخلية، وفرض هيبتها الدولية وفقا لخياراتها مع توقع الخسائر المحتملة، أو إما الانخراط في النسق الدولي، ولهذا دفعت بعض الدول التي تبنت الخيار الأول ثمنها باهضا أدى إلى احتلال بعضها عسكريا كما حدث للعراق³.

و قد دأبت الأدبيات المتخصصة في الشؤون العربية، و الشرق أوسطية على استخدام عدة مصطلحات للتعبير عن أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي؛ منها الدولة التسلطية،

¹ سعيد صديقي، الدولة في عالم متغير " الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة " ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص 7.

² حسنين توفيق إبراهيم، تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي: الأسباب، التداعيات، آفاق المستقبل، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد12، المجلد الثالث، سبتمبر 2020، ص 3.

³ كريم سيد كنيار، العولمة والدولة الوطنية في ظل جائحة كورونا، مجلة أريد الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد 5، كانون الثاني 2021، ص ص (11-12).

الدولة التابعة، الدولة الهشة، الدولة الضعيفة، الدولة التي في طريقها للفشل، الدولة الفاشلة، أو المتصدعة، الدولة الريعية¹.

على الصعيد السياسي دفع انكشاف الدولة الوطنية أمام الضغوط الدولية لإعادة النظر في ثوابتها الوطنية، و الأيديولوجية، وإعادة بناء أنظمتها السياسية التسلطية، وتبني نظام برلماني بالرغم من عدم تهيؤ بعضها لهذا، وتحولها لمفهوم السيادة المرنة، وإنخرطت في فضاءات إقليمية، أو دولية أوسع من حجمها الجغرافي؛ أما الصعيد الاقتصادي فكانت مجربة على رفع القيود التي تتعارض مع الفلسفة الاقتصادية للعوامة، وهذه التغيرات أدت لتراجع سلطة الدولة، وقلصت من دورها، ووظائفها سواء على الصعيد الداخلي، أو مكانتها الدولية².

المطلب الثاني : المفاهيم المتقاربة مع الدولة الوطنية

توجد عدة تعابير، و ألفاظ تحمل عدة معاني تختلف حسب الظروف التي أنتجتها، فبعد تطرقنا لمفهوم الدولة الوطنية، ومقوماتها لا بد من الإشارة لمفاهيم في غاية الأهمية؛ وهي مفهوم القومية، والوطنية، والأمة فيا ترى ما المقصود به؟.

1- القومية (Nationalism) : هي حقيقة ملموسة، ولكن يصعب تعريفها بشكل عام، ولكنها تمثل بالأساس جماعة إثنية، أو عرقية ترتبط بمشاعر، وروابط تاريخية، و لغوية، و إقليمية تميزها عن أولئك الذين يحيطون بها من الخارج ، ويشير إلى إنتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك، و لغة واحدة، و ثقافة مشتركة في أرض الوطن، والشعور بالمصير و الأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين، والقومية عبارة عن شعب، و شعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم، وسلوكهم بفكرة الولاء، والانتماء لأرض معينة، ولديهم شعور بالجماعية، وقيمة هذه الجماعة، وفضائلها، وقد يؤدي هذا إلى الغلو في التطرف في الوطنية، وكذلك الخوف من الأجانب، والغريباء، و لكن الشعور القومي يوحد الجماعة للدفاع عن مصالحها، ومستقبلها³.

¹ حسنين توفيق إبراهيم ، نفس المرجع، ص 3.

² كريم سيد كنبار، نفس المرجع ، ص 12.

³ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، نفس المرجع السابق ، ص ص (345-363).

و لعل أكثر التعريفات شمولاً، و أوسعها إحاطة بكلمة القومية، ذلك التعريف الذي قوامه أن القومية تعني مجرد التعبير عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمم، وهي من الداخل تعبير عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها، و أساليبها التي تخص بها أمته، وهو إحساس يؤدي إلى تضامن أبناء الأمة تضامناً طبيعياً، بما يستتبعه من تقييد الأناية الفردية تقييداً ذاتياً مصدره ذات الفرد من أجل صالح الجماعة¹.

و يعرفها "دانيال باب" "Daniel PAPP" أنها ترتبط بشكل وثيق مع مفهوم الأمة في كثير من أشكالها الأساسية، فهي قوة سيكولوجية تربط الشعب مع بعضه البعض؛ ليتوحد مع بعضه، إنها تتعلق مع كل من شعور وترابط الأفراد مع بعضهم، هؤلاء الأشخاص يفتخرون بعضويتهم بأمتهم²، أما مفهوم الدولة القومية فهو: الدولة القومية (Nation-state): هي الدولة التي تجمع شتات شعبيها، وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي، ولأمانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة³، بينما يرى "محمد طه بدوي" بأن مفهوم الدولة القومية المعاصر لم يعد كما كان متعارفاً عليه في الفلسفات الغربية في القرن التاسع عشر، و الذي كان يجمع بين الأمة الواحدة الكاملة، والوحدة السياسية الواحدة، فلا تفتت الأمة الواحدة بين عديد من الدول ولا تضم الدولة الواحدة عديد الأمم، وإنما صار مفهوم الدولة القومية في العصر الحالي يعني: أن يتحقق للعنصر البشري في الدولة عامل التجانس المهيء للوحدة الوطنية في الداخل، سواء تحقق هذا التجانس من خلال وحدة اللغة، أو الأصل، أو وحدة اللغة، و الأصل معاً، أو حتى بعامل وحدة المصالح وما تهيأ له وحدة المصير، أو غير ذلك مما يهيء لرغبة العنصر البشري المشكل للدولة في الحياة الجماعية الواحدة⁴، و بالتالي فإن التجمع البشري في ظل الدولة القومية متجانس على نحو يهيء لترسيخ الوحدة الوطنية بين أفرادها، الأمر الذي من شأنه ألا يدع مجالاً لأسباب التصادم المفضي إلى الضعف والتفكك، كونهم تجمعهم رغبة العيش المشترك بين أفراد التجمع البشري على الرغم من الإختلاف، وبالتالي فإن الدولة القومية تمثل

¹ أحمد وهبان، نفس المرجع السابق، ص 43.

² Daniel S. Papp. 1994. Contemporary international relations: frameworks for understanding. 4th edition New York: mc Millan...p31.

³ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع، ص 240.

⁴ محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986، ص 55.

حقا مصلا واقيا من ظاهره الحركات الإثنية، والعرقية، وغيرها من الحركات الانفصالية، وبالتالي تعد الصورة المثلى للمجتمع السياسي¹.

إن الدولة القومية كوحدة سياسية اجتماعية تكون عادة أكبر من القبيلة، أو الدولة المدنية، وهي بالمقابل أصغر من الدولة الإمبراطورية. ويرى علماء الاجتماع الغربيين أن الشعوب العربية مثلا إنتقلت مباشرة من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة الإمبراطورية متجاوزة بذلك مرحلة الدولة القومية، وقد حدث هذا نتيجة عدة عوامل أهمها: العامل الديني، وهكذا فإن الدولة؛ كبناء سياسي تنظيمي قد تأخذ المسلك الطبيعي لها، وذلك بأن تتبلور في شكل الدولة القومي، ونستنج من هذا الطرح أن الدولة؛ كتنظيم سياسي ليست هي جوهر الأساس في الدولة القومية؛ ذلك لأنها مجرد قالب لاحق يجب أن يتكيف مع الواقع الاجتماعي الطبيعي "الأمة" السابق عليه في الوجود².

2-الوطنية (Patriotism): هي شعور يتكون عند الفرد بارتباطه بشعب معين، وجماعة معينة، و الولاء لنظام هذا الشعب، فالوطنية هي الشعور العاطفي للفرد بارتباطه ببيئة معينة، والوطنية في كافة مظاهرها عبارة عن الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد، وتوحدتهم، وولائهم للوطن، و تقاليد، وقيمه، و الدفاع عنه بالغالي والنفيس³.

و يتعين الإشارة إلى الاختلاف بين مفهومي الوطنية، و القومية، فالوطنية، و القومية تمثلان نزعتين من أبرز النزعات التي تربط الفرد بالجماعة، و تجعله يحبها، و يفتخر بها، و يعمل لأجلها، و يضحى في سبيلها، غير أن مفهوم الوطنية يشير لحب الوطن، أما مفهوم القومية يشير لحب أمة؛ أي: إرتباط الفرد بجماعة من البشر يصطلح عليهم أمة؛ كما أن الشعور الوطني يختلف عن الشعور القومي؛ إذ يقتصر الأول على الوعي بمشاكل الدولة التي ينتهي إليها الشخص، بينما الشعور القومي ينصرف إلى مشاكل الأمة، و تطلعاتها القومية .

3-أمة : هي جماعة من الناس تعيش في بقعة من الأرض حياة مستقرة، و تجمع بينها إعتبرات خاصة كالرغبة المشتركة معا في نطاق نظام إجتماعي معين، و يساعد على تكوين شخصية الأمة

¹ أحمد وهبان، نفس المرجع، ص 69.

² محمود حيدر، الدولة " فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى مابعد الحداثة"، العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة مصطلحات معاصرة، رقم 14، ط1، 2018، ص 140.

³ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، ص 507.

عدة عوامل منها: وحدة الأصل الجنسي ، اللغة ، العقيدة ، ويعني هذا المصطلح أيضا الجماعة التي تؤلف بينها روابط من دين، أو أصل، أو مكان ¹ .

و الأمة أيضا تعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة، ويشترك أفرادها في ماضي، وتراث مشترك، و آمال واحدة، و يتحدثون لغة واحدة ، و قد يدينون بدين واحد، وقد تكون الدولة مكونة من أكثر من أمة، وقد تنتشر الأمة على أكثر من دولة ² .

يعرف "مانتشيبي" الإيطالي الأمة بأنها مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضه ببعض من خلال وحدة الأرض، و الأصل، و العادات، و اللغة، فضلا عن إشتراكه في الحياة، و في الشعور الإجتماعي ، و يرى "كابور" أن الأمة هي جماعة من الناس يجمعهم إحساس واع، نابع من تراث ثقافي مشترك، و تطلع مشترك إلى العيش معا في دولة مستقلة، و يلزم أن تستحوذ هذه الجماعة في صورة الأمة، على الولاء السياسي، و النهائي للأفراد المكونين لها ³ .

و الغالب في تعريف الأمة أنها جماعة بشرية، لاتقوم فقط على أساس التركيب البيولوجي الذي يرتبط بالميلاد، و الدم والأصل البشري، و لكنها بالإضافة لذلك تركيب أخلاقي اجتماعي يرتبط بنمط حياة معين، و بمجموعة مشتركة من الأحاسيس النابعة من وحدة الأصل، و وحدة البيئة، و وحدة التاريخ، و هي تختلف في ذلك عن الدولة، في أن الأخيرة هي مجرد وحدة قانونية يكون لها سلطة سياسية ذات سيادة عملت على وجود فئة حاكمة، و أخرى محكومة ⁴ .

و تعرف "الموسوعة العراقية" الأمة على أنها مجموعة من الناس الذين يشعرون بأنهم يشتركون بهوية واحدة، تميزهم عن غيرهم من الشعوب، و قد يؤدي تأسيس دولة على أساس الأمة إلى تعزيز الشعور الوطني؛ أما (الأمة – الدولة) فهي الكيان السياسي السائد في العالم الحديث، و أساس العلاقات الدولية ، و تعود نشأة "الدولة الأمة" إلى القرنين السادس عشر، و السابع عشر بعد إنهيار الإمبراطورية الرومانية، و ظهور الدولة المركزية التي تحتكر السلطة، و استخدام العنف المقنن ضمن منطقة إقليمية محددة، ثم جاء إنصهار الأمة، و الدولة بعد العمليات المركزية السياسية و منذ القرن التاسع عشر، أصبح الشعب للأمة المصدر الأسى

¹ وضاح زيتون، نفس المرجع السابق ، ص 45 .

² أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع ، ص ص (65-66).

³ أحمد وهبان ، نفس المرجع السابق ، ص 46.

⁴ محمد نصر مهنا ، نفس المرجع السابق ، ص 25.

لشرعية الدولة، وأصبحت فكرة القومية أساس الولاء السياسي، وجوهره، وجدير بالذكر أن الدولة الأمة هي شكل خاص من الدولة الإقليمية في مقابل الأشكال الأخرى التي تضم الإمبراطوريات، والدولة المدنية¹.

أما الاختلاف بين الأمة والدولة، فهو أن الأمة لا حاجة لها إلى إقليم معين، وإنما يمكن أن تنتشر الأمة على عدة أقاليم سياسية بين عدة دول، أما الإقليم فهو عنصر أساسي للدولة ولا وجود لها إلا به، كما أن الدولة لا وجود لها إلا بوجود السلطة السياسية، فقد توجد أمة دون وجود دولة، فإذا وجدت السلطة السياسية فإن الأمة تحولت إلى دولة، وقد تفرق الأمة لتكوين عدة دول، وقد تجمع الدولة الواحدة عدة أمم².

4-الدولة المدنية: هي إتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين، بإرساء مبادئ العدل، فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية التي يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل آخر أو طرف آخر، فثمة دائماً سلطة عليا يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم، أو تهدد بالانتهاك، وتسم الدولة المدنية أيضاً بأنها دولة ديمقراطية، ودولة مواطنة، ودولة تمنع اختلاط الدين بالسياسة رغم تأكيدها على أهمية وجود الدين في الحياة الخاصة للأفراد باعتباره مصدراً للأخلاق، وباعثاً على العمل، والإنجاز³.

و الدولة المدنية؛ هي: أيضاً الدولة المتحضرة، والتي تكون بالمقابل للقريّة، البادية، الدول المتخلفة حضارياً، وفي علم السياسية لا يوجد مصطلح دولة مدنية، بل يوجد تعريف كلاسيكي للدولة، والمتكون من ثلاثة عناصر؛ هي: "الشعب، الإقليم، الحكومة"، ويضم كافة الفعاليات الموحدة في المجتمع؛ كالأحزاب، والمؤسسات غير الرسمية، وتتخذ الدولة أشكالاً متعددة نتيجة سماتها، فمن حيث الشكل نقول دولة ديكتاتورية لما تتفرد في السلطة، ونقول ديمقراطية لما تستند لقواعد ديمقراطية، أما من حيث الهوية نقول دولة دينية إذا استندت في حكمها إلى الدين، أما تسمية الدولة بالمدنية فيذهب البعض بأن تسميتها هكذا يعود لكونها غير عسكرية، والبعض الآخر يذهب لكونها غير دينية تفصل بين الدين والسياسة، ويمكن الوصول

¹ حسن اللطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية " مفاهيم - أحداث - أحزاب - شخصيات "، لعراق:العارف للأعمال والمطبوعات ط 2 ، 2013، ص 83.

² ربيع أنو فتح الباب متولي ،النظم السياسية "السلطة .الدولة .الحكومة صورها وأسايبها .الانتخابات وأنواعها وتنظيماتها الحقوق والحريات العامة ،بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية .ط.1، 2013. ص 78.

³ ياسر العلوي ، نفس المرجع السابق ،ص37.

لتعريف الدولة المدنية على أنها دولة المواطنة وسيادة القانون، و أنها دولة تحفظ العدل، وحقوق المواطنين في المجتمع المدني من عدم الإعتداء بحماية القانون لهم، وهي دولة تقوم على السلام، و التعايش، و قبول الآخر، والمساواة في الحقوق، و الواجبات، بحيث تضمن حقوق جميع المواطنين، و السلطة العليا هي سلسلة الدولة التي يلجأ إليها المواطنون في حال تعرض حقهم للإنتهاك، و تقوم على إحترام سيادة الدستور، فعلا، و قولاً، و عملاً، وهي دولة مقوماتها (الدستور ، السيادة ، الوعي المجتمعي) ¹.

كما يرى "أحمد بوعشرين الأنصري" أن الدولة المدنية هي نقيض للفوضى بما أنها جهاز تنظيمي؛ لتدبير شؤون مواطنيها، و تسييرها، وهي نقيض للدولة التسلطية التي يستفرد من خلالها الحاكم بالتقرير، و التنفيذ وتتمركز كل السلطات بيده من دون حسيب، و لا رقيب، وهي نقيض للدولة التي يغيب فيها سمو الإرادة الشعبية؛ حيث تكون مستعبدة لاسيدة، وهي نقيض للدولة التي يسود فيها الفكر الإطلاقي في القول، و الفعل السياسي، فالدولة المدنية؛ هي إذا دولة ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المحددة في اختيار من يحكم، و من يقرر، و من يشرع، و من يحاسب، ولذلك، فهي تنحني لإرادة الأغلبية، و تحترم حقوق الأقلية، و تنظم التداول السلمي على السلطة، و تقر بمبدأ فصل السلطات ، و تقيم قطيعة مع كل مفردات التسلط، و الإستبداد، و الفكر الإطلاقي الواحد تحت أي مسمى سواء كان دينياً، أو أيديولوجياً ².

ويرى حاتم بن حسن الديب في كتابه "ماذا تعرف عن هذه المصطلحات " أن الدولة في المدينه الغربية الحديثة ترتكز على دعائم ثلاث، و هي العلمانية، أو اللادينية، و القومية، أو الوطنية، والديمقراطية ، و أن مصدر السلطة في الدولة المدنية هو الأمة و الشعب، فالأمة باب الشرعية الوحيد لها، و للسلطة في الدولة المدنية ثلاثة أنواع مستقلة عن بعضها تمام الاستقلال، ولكل منها مؤسساتها، وإختصاصاتها، وهي السلطة التشريعية والتنفيذية، والقضائية، و المواطنة في الدولة المدنية حق لكل من توافرت فيه شروطها بغض النظر عن دينه، و عرقه ³.

¹ عامر حسن فياض ،محاضرات جدلية بناء الدولة المدنية العراق أنموذجا بعد عام 2003 ، العراق :جامعة النهدين كلية العلوم السياسية دراسات عليا ، مقدمة لطلبة ماجستير سياسة دولية الموسم الجامعي 2018/2019، ص ص (7-8).

² أحمد بوعشرين الأنصري ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي "دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية"، قطر: سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،أفريل 2014 ، ص 21 .

³ حاتم بن حسن الديب، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات ،مصر: مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع ، ط2، 2011، ص ص (16-21).

المطلب الثالث : بناء الدولة الوطنية ومتطلباته والنظريات المفسرة له

1- مفهوم بناء الدولة State-Building: هي عملية إقامة المؤسسات، و الهياكل السياسية للدولة، وأدائها لوظائفها بفاعلية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق، وأداء الواجبات العامة ، وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا¹

يعرف "فوكوياما" بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة، و بناء مؤسسات جديدة فاعلة، قادرة على البقاء، والإكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها أي تقليص كل من مدى، وقدرة الدولة في آن واحد، وعرفها كذلك في كتابه بناء الدولة؛ هي مدى الدولة، وأفق مجالاتها، وأنشطتها، ووظائفها المختلفة ، بدءا بتوفير الأمن، و النظام، و المرافق، و الخدمات العامة في الداخل، و الدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة، و انتهاء بوضع السياسات الصناعية، والاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، و من الجهة المقابلة قوة الدولة قدرتها المؤسساتية، والإدارية على تصميم السياسات، و سن الأنظمة، و القوانين، و وضعها موضع التنفيذ².

فعملية بناء الدولة الوطنية تستهدف بناء مؤسسات، و أجهزة على أطر قانونية، منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام، من تغلغل، و تكامل، و ولاء، و إلتزام، و مشاركة، و توزيع، و تجسير الفجوة بين الحاكم، و المحكوم، و وصولاً لتحقيق الاستقرار السياسي، و هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون قيام الدولة بإيجاد الوعي القومي، و الشعور العام بالإنتماء إليها ما بين أعضاء المجتمع، فتكوين هذا الوعي يعد غاية جوهرية بحد ذاتها يتوجب بلوغها حتى يساعد ذلك الدولة في تحقيق أهدافها الأخرى.

إلا أنه يبدو أن الموضوع المهيمن في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر معكوس على نحو متماثل تقريبا مع ما كانت الحال عليه في تسعينيات القرن الماضي، من حيث بناء الدولة

¹ أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، نفس المرجع السابق، ص 95.

² فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة "النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للتوزيع والنشر، ط 2007، ص 11.

(أي: الحاجة الملحة إلى بناء دول مستقلة قابلة للحياة)، وكما يجادل "كانليف" تبدو السياسة الدولية وكأنها تسير في اتجاه معاكس؛ أي عودة الدولة، و تبحث "كيت جنكينز" في تصور المفاهيمي تحت موضوع بناء الأمة، على الرغم من أن بناء الدولة، و بناء الأمة يختلفان من حيث السياق المفاهيمي، غير أن الأدبيات الأمريكية تستخدم كلا المصطلحين في السياق ذاته، مما دفع "فوكاياما" لتقديم نقد على ذلك، على أن الأمة لا يمكن بناءها بل تتطور تدريجيا من عملية تطور تاريخها غير مخطط لها، ويرى أن بناء الدولة عبارة عن بناء مؤسسات سياسية، أوتعزيز التنمية الاقتصادية، و يمكن تأطير بناء الدولة من خلال جهود إصلاح المؤسسات الحكومية، أو تمثيلها، و خلق هياكل لمأسسة الدولة، وبصرف النظر عن تبرير جهود بناء الدولة في حال البدء في الأمر، فمن الأهمية بما كان تحديد أجندة بناء الدولة في جدول زمني واضح، كما أن لكل حالة بناء للدولة مسارا مختلفا بالاعتماد على حقائق المجتمعات، و تجسيد ما ورد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أن بناء الدولة يتضمن خمسة أبعاد؛ هي: علاقات الدولة /مجتمع، شرعية الدولة، التوقعات الاجتماعية، و القدرة على القيام بوظائف الدولة ، الأمن¹.

تستخدم الكثير من الكتابات وبخاصة الأمريكية مفهوم بناء الأمة؛ كمرادف لمفهوم بناء الدولة، و لكن في الحقيقة هناك تمايز مهم لا يؤسس لهذا الخلط، أو الترادف بين المفهومين؛ إذ يتجاوز مفهوم بناء الأمة الأبعاد المؤسسية، و السياسية، و الاقتصادية لعملية إعادة بناء الدولة؛ ليشمل أبعادا إضافية، على رأسها بناء، أو تثبيت الهوية الوطنية لمجتمع ما بغرض شرعنة السلطة العامة، و تزداد أهمية هذا البعد في حالة المجتمعات المنقسمة عرقيا أو دينيا، و في الحالات التي تجري فيها إعادة بناء الدولة عقب الحروب الأهلية، و بهذا المعنى ثمة علاقة قوية بين إعادة بناء الدولة، وإعادة بناء الأمة، فرغم عدم تلازم الإثنين بالضرورة، إلا أن قصر المشروع الخارجي على إعادة بناء الدولة في حالة المجتمع المنقسم عرقيا، أو دينيا، الذي

¹ محمد نسيب أوجون ومراد أصلان ،دراسات عالمية " نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان ، أبوظبي : مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، العدد 2014، 132، ص ص(16-19).

يعاني أزمة هوية بعد الحرب، أو تلك التي يرتبط فيها المشروع الخارجي ببدء أزمة هوية، فإن ذلك المشروع غالبا ما يفشل ما لم يقترن بسياسات موازية لإعادة بناء الأمة¹.

و يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه، و إنصهار نخبه وتجاذب مؤسساته، و هو ما يخطط للسياسات المتبعة ، بوصفها وسيلة ضمن آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي، و المجتمع الدولي، علما أن بناء الدولة يرتكز كذلك على ماتحملة هذه المنفعة من أصول، و تقاليد راسخة ومتغلغلة في المجتمع الذي تقوم عليه، و بناء الدولة يعد أمرا صعبا، لا من حيث التكوين السياسي، و الأيديولوجي، والبيروقراطي، و المؤسسي عند الحاكمة، بل يجعله حقيقة واقعة يجتمع حولها المسؤول، و المسؤول عنه ،بمعنى إسهام جميع أصحاب القوى وذوي المؤهلات، والقدرات في اتجاه واحد يرمي إلى بناء الدولة، و مهما قيل عن الدولة القومية فهي مرحلة من مراحل بناء الدولة، و إذا كان المجتمع الدولي يتغير، و يتأثر هو الآخر بهذه الدولة، فإن البيئة الدولية تسهم بدورها في بناء الدولة على خلفية أن العالم لم، و لن يترك الدول جانبا مخافة أن تسيطر عليها قوى، و هيئات من غير الدول، و لأن الدولة إزاء ما يخص علاقة الحكام بالمحكومين، هي التي تحتكر إدارة العنف السياسي، و استعماله بما يسمح للمجتمع بتخطي سلبياته نحو البناء، و التطور، فالدول تقاس بأحجام البناء التي تؤسس عليها من أجل صوغ رؤى وبرامج لهويتها، و ما تقوم عليه من أدوار، و ما تجتازه من أشواط في مجال السياسة العامة، و السياسة الخارجية، فهي إذا منطلق السياستين الداخلية تجاه مجتمعها، و الخارجية تجاه المجتمع الدولي، إن بناء الدولة يتم ضمن هوية الدولة، و تقاليدها، و أعرافها لا في التعامل مع مشكلات المجتمع فحسب، كما تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته خوفا من التآكل، و الفوضى، و الحروب الأهلية؛ فهي تعبر عن مستوى من رقي النخبة، ونضج المؤسسات، وتحضر سلوك المواطن، لذلك تعد معركة بناء الدولة شاقة، و طويلة إذ هي قليلة الدول التي نجحت في إرساء معالم النجاح داخليا وخارجيا في آن واحد².

¹ محمد فايز فرحات، الإحتلال وإعادة بناء الدولة "دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 118، ط1، أكتوبر 2015، ص ص (24-25).

² ميلود عامر حاج، بناء الدولة وإنعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، بوظي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، العدد 195، 2014، ص ص (18-23).

فالفكر السياسي الحديث في بناء الدولة يدرس شرعية الدول الجديدة من خلال دعم الأمن، والخدمات العامة الأساسية للشعوب، ويرتكز في ذلك على نظرية العقد الاجتماعي التي تنص على أن شرعية الدول تأتي من تأمينها، وبفاعلية الحاجيات الأساسية للسكان¹.

2-متطلبات بناء الدولة الوطنية : يتطلب بناء الدولة الوطنية توفر إمكانية الإستمرار، والنمو بطريقة متصاعدة، بعيدا عن الانقطاع، والتراجع، يلعب الإرث التاريخي، والاجتماعي فيها دورا حيويا في هذا البناء، والذي يتطلب توفر جملة من المتطلبات سياسية، واجتماعية، وإقتصادية، وثقافية، ومؤسسية نجملها فيما يلي:

أ-متطلبات سياسية : يعد جوهر البناء السياسي تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة، ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي، والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم، والمحكوم، يستند إلى المبادئ وأسس إحترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية، والفكرية، وتمكين مختلف القوى، والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها، وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة، ومؤسساتها في صورة عادلة، ومتوازنة، ومن مقومات العقد الاجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، وإحترام استقلال القضاء، وتوفير ضمانات، ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية، والرقابة السياسية، كل هذا يقود إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقا للإرادة الشعبية .

ب-متطلبات دستورية وقانونية :وهو وثيق الصلة بالمتطلبات السياسية، فالدستور، والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات، والتفاعلات السياسية وغير السياسية، والإنطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين، والتشريعات، من حيث صياغة القوانين، وإعدادها كعملية فنية،ومناقشتها، وإقرارها كعملية قانونية سياسية، والعمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه على الجميع دون تمييز، أو إستثناء فقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل، وهيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين، وتمارس عملها باستقلال، ونزاهة، ويسود في المجتمع أعمال القوانين، والإحتكام إليها .

¹David Lake, the practice and theory of us state building. *Journal of intervention and statebuilding*.volume 4 number 3 (September 2010).Pages 257.

ت-متطلبات إقتصادية : يشكل الإقتصاد عصب الحياة، لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية، و تأمين حاجات الناس، و تقليل التفاوت الطبقي، و تحقيق التطور الإنمائي للاقتصاد الوطني ، و من الثوابت أن دولة القانون، و الديمقراطية تؤمن كليا بالتطور الاقتصادي، و العلمي، فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني، و فرص العمل الناتجة عن هذا التراكم، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في اقتصاد الدولة، و تنفيذ برامجها الإقتصادية .

ث-متطلبات إدارية : يقوم الجهاز الإداري بدور مهم، و حيوي في الدولة باعتباره يتولى مهمة تنفيذ سياساتها، و قراراتها، لذلك يتعين أن تكون هناك رؤى، و مناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الإتصالات، و المعلومات، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها أقل تضخما، و أكثر فعالية، لتأتي مسألة تطوير خطط، و برامج إعادة تأهيل، و تدريب العاملين في الأجهزة للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء، و الإنجاز¹.

و بالتالي فإن بناء الدولة يمر بعدة مراحل؛ أهمها: مرحلة تحقيق الاستقرار، و ذلك من خلال توفير النظام، و الغذاء، و السكن، و استئناف الخدمات الأساسية، و بدء عملية السياسة الانتقالية، و توفير مناصب شغل، و غالبا ما تلعب المجموعة الدولية دورا رئيسيا في هذه المرحلة، و أيضا توجد مرحلة ثانية و هي تحديد أسباب فشل الدولة، و إنهارها، و تشمل كل من الفساد، و انهيار النظم الإقتصادية، و الاستغلال السياسي، و استغلال الموارد العامة لأغراض خاصة، و عدم فعالية جهاز الرقابة، و غلق المؤسسات العمومية، و تحدي النخب السياسية للانفتاح السياسي ، و صولا للمرحلة الثالثة، و هي في غاية الأهمية، تتمثل في سن القوانين، و بناء مؤسسات ديمقراطية، تتضمن تنظيم الأسواق، و تفعيل نظام الضرائب، و البنوك، و تكريس العمل بالدساتير، و تفعيل الهياكل السياسية، و تشكيل الأحزاب السياسية، و خارج هذه المراحل يصعب تحديد أي سياسة ناجحة².

¹ فخر الدين مهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي "دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص ص (45-48).

² Stephen D. Krasner and Carlos Pascual. "Addressing State Failure". Foreign Affairs. Vol. 84. No. 4 (Jul. - Aug., 2005). pages. 153-163 .

- و إنطلاقاً مما سبق يمكن إجمال عدة عوامل إذا توفرت نستطيع الحديث عن بناء دولة ديمقراطية حديثة تتمتع بتعزيز بناء مؤسساتي وديمقراطي وأهمها :
- 1-احترام مبدأ سيادة القانون والمساواة.
 - 2-وجود دستور ديمقراطي .
 - 3-الفصل بين السلطات، و ممارسة الرقابة على أجهزة الحكم .
 - 4-احترام حرية التعبير، و حقوق الأفراد .
 - 5-إشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية .
 - 6-إقرار التعددية السياسية على أسس ديمقراطية .
 - 7-العدالة في توزيع الموارد، و تأمين حاجيات المواطنين .

إن عملية بناء الدولة الوطنية تعرف شكلين رئيسيين: البناء الداخلي للدولة الوطنية وفق النموذج الغربي الذي اعتمده الدول مباشرة بعد إحرازها على الاستقلال، و هناك البناء الخارجي للدولة الوطنية، الذي يتعلق بتدخل القوى الأجنبية في دول منهار، أو فاشلة لإعادة بنائها، وفق المنظور الغربي تحت ريادة الولايات المتحدة، لكن يكمن الهدف الأساسي من وراء هذه السياسات خدمة المصالح الرأسمالية الغربية، و جعل من الدول النامية تابعة لها .

1- الإتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة الوطنية

لقد اختلفت الممارسات، و النظريات السياسية في بناء الدولة، فمنها ما ركز على بناء مؤسسات حكومية تابعة، و مخلص، و مستقرة سياسياً، و تفضيل المصالح الجيوسياسية، و الاقتصادية للشعب على الفئات المحلية، عملاً بالواقعية السياسية، و منها ما يحتاج إلى بناء دعم شعبي واسع من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية، و نشر الإصلاحات الاقتصادية، و يستند هذا الفكر في بناء الدولة على ليبرالية المنتصر في نظرية بناء الدولة، و ممارستها .

إن النظرية التقليدية لعلم السياسية تفترض أن وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تتهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضيق له، و يمكن إعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، و ذلك لان النظرة الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات، برزت حينما بدأ المشتغلون بالحقل يركزون جهودهم على البناء الدستوري، و المتغيرات القانونية المؤسسية؛ حيث سادت خلال هذه المرحلة النزاهة

المعيارية، و النظرية الفلسفية القائمة على النمطية، و التاريخية ، و على الضد من ذلك جاء التحليل النظري النسقي؛ كتحدى مقاوم للنظرية الدستورية، التي أعطت أهمية بالغة للبنية، والهيكلي، و أهملت تحليل حركية النظام السياسي، فالسلوكية ترى بأن التفاعلات التي تتم في إطار هذا النظام تمثل الدولة أحد أشكالها، و يتم ذلك في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام، ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب، وهو بناء الدولة الوطنية .

إنطلق "دافيد إيستون" "David Easton" في كتابه تحليل النظام السياسي من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية؛ لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة في البيئة الخارجية، و الغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي ، و من جهة أخرى يركز "جابريل ألموند" "Gabriel Almond" على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فيربط بين استقرار النظام، و تكفيه، و إتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية " الأنجلو- ساكسونية "، و تتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية محددة، أما النموذج الاتصالي عند "كارل دويتش" "Karl wolfgang Deutsch"، فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية اتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات، ونقلها من القمة إلى القاعدة، و العكس، و الدولة هي قرار، و نظام ضبط يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، و من هنا يتضح أن الدراسة النسقية لبناء الدولة كعملية سياسية تقوم على بناء الشرعية، و الإستقرار، و القدرة، و التكامل، جاءت كردة فعل على الأزمة التي حلت داخل علم السياسة، لقد إنبعث التأسيس النظري لتحديات، و أزمت بناء الدولة، و متطلبات مواجهتها مع "والتر روستو" "Rustow" الذي يرى من خلال المنظور التحديثي، و التنموي أي التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية¹.

و يمكننا أيضا لتفسير عملية بناء الدولة العودة للمقاربات النظرية المفسرة لأسس نشأة، و تكوين الدولة الوطنية :

¹ محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة "المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016، ص ص (5-7).

1-نظرية التحديث: تقدم نظرية التحديث تحليلاً غير مرتبط بطبيعة العلاقات الاقتصادية المفككة، وبحالة الهجين بين الأنماط الرأسمالية المتزاوجة في الدول النامية، و ترجع حالة التخلف إلى الإرث الثقافي الفكري الديني، ويركز "ماكس فيبر" على أن الثورة على الكنيسة، والمعتقدات الدينية، والممارسات التي و اكتبتها فتحت المجال نحو التطوير، و التغيير، ويرى أن الوعي التاريخي هو أساس تغيير المجتمع وحركة التاريخ، فالرأسمالية، وكذلك القومية، وإعادة تشكيل الدولة، و كل أشكال السلطة السابقة على نمط الدولة الأمة، نشأ نتيجة تغير في القيم الاجتماعية¹

2-نظرية التنمية المستدامة : أصبح موضوع التنمية السياسية موضوعاً أساساً في نظرية التحديث، فهي محاولة لخلق الدولة الوطنية التي تتطلب الخضوع، و الولاء للسلطة المركزية، وهي تستبعد بذلك كل الولاءات القبلية، و العرقية، أو الإستعمارية التي تعرفها المجتمعات النامية ، فعملية التحديث، أو التنمية السياسية تقوم على خلق تكامل بين الولاءات، بدلا من إنقسامها، وتناثرها في شكل نظم سياسية فرعية .

3-نظرية التبعية : هي نظرية في مجال العلوم الاجتماعية مفادها أن الفقر، و عدم الاستقرار، والتخلف في الجنوب، يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال، غير أن استحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الإقلاع الاقتصادي الذي حققته الدول الآسيوية، و هي عبارة عن إستكمال للفكر الماركسي، و حاولت هذه النظرية تفسير العلاقات، و التفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف، و التقدم في العالم، وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع الموجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال، و الجنوب، أي بين الدول الصناعية المتقدمة، و بين الجنوب، أي الدول المتخلفة، وليس الصراع بين الشرق والغرب² .

و فصلت نظرية التبعية في التبعية، و قدمتها سبباً مباشراً للتخلف، و قدمت أفقا للحل متمثلاً في فك الإرتباط، لقد مزجت إشكالين هما التخلف كمنقيض للتنمية، و التخلف كتحصيل لانتقاص السيادة الوطنية عبر التبعية الإستعمارية، و الدور السلبي لرأس مال الدولي المعولم، و قد حاولت هذه النظرية البحث عن بدائل داخلية من جماعات، و طبقات، و أيديولوجيات،

¹ لمياء عماني ،قراءة في عوامل بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية،مجلة العلوم السياسية والقانون ،العدد 11 ،سبتمبر 2018،المجلد 2 ، تصدر عن مركز الديمقراطي العربي برلين . ص ص (159-160).

² شاهد إسماعيل شاهر ،دراسات في الدولة و السلطة والمواطنة،برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية واقتصادية ، ط1، 2017، ص 43.

و بشكل خاص الدولة يفترض فيها أن تؤمن إعادة إنتاج الآليات الإقتصادية الأسياسية الخارجية محليا¹.

و يحدد صموئيل هونغتون "Samuel philips huntington" ثلاثة مقومات للحدثة السياسية؛ وهي ترشيد السلطة، التمايز الهيكلية، المشاركة السياسية، هذه المقومات، هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند "هونغتون" والتي تربط بالعوامل التحديثية :

1-بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية، و الدينية، والأسرية، و العرقية.

2-تطوير الأبنية السياسية، و الفصل بين الوظائف السياسية، و تتضمن هذه العملية توزيعا للموارد على أساس الإنجاز، و ليس المحاباة، و ترتبط أيضا هذه العملية ببناء المؤسسات .

3-توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة .

ولقد فضلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي، و الاقتصادي في عملية بناء الدولة الوطنية، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيد بناء الثقافة السياسية، و التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي، و من ثمة جاءت المؤسسات الليبرالية الجديدة، للتركيز على إنشاء، و بناء قدرات المؤسسات؛ أي البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق، و ذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية:الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، و سياسات الاندماج الاجتماعي، العدالة، و إدارة القطاع العام، و مؤسساته، و يتم تقييم القدرات وفقا لمعياري الهدف، و التقنية².

1-نظرية الديمقراطية : ظهرت في حقبة مابعد الحرب الباردة، يرى أنصارها أنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية في الدول الفقيرة، انطلاقا من حدثة المؤسسات السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعية، حيث أن عملية التحول الديمقراطي عملية شاقة، و طويلة ترتبط أساسا بالإستقرار، حيث لا يمكن أن تتحقق في دولة ضعيفة تحمل في طياتها إرثا إستعماريًا .

¹لمياء عماني، نفس المرجع السابق، ص ص (161-162).

²محمد أمين بن جيلالي، نفس المرجع السابق، ص ص (7-8).

2- إقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات : حسب "شلي" فهو يركز على أكثر العمليات تعقيدا في النظام السياسي، وهو منظور للتفاعل السياسي يستوعب مجموعة من المدارس المتعددة، وتعد علاقة الدولة بالمجتمع، مركزية لفهم ديناميكيات الحياة السياسية في إفريقيا، و دول العالم الثالث جميعا، فهناك تفاعل، و صراع، و منافسة على القوة، و المعايير بين الدول، و تصنع القرارات ليس بواسطة القادة السياسيين، و الموظفين الرسميين للدولة فقط، وإنما أيضا بواسطة فاعلين خارجيين، و بهذا يمكننا أن ندرك جيدا المعنى، و الدلالة، و التوجه بالنسبة إلى مختلف الأنماط التي تطورت في العديد من الدول¹.

علاقة الطائفية بالدولة الوطنية:

لا تتحول التعددية المذهبية، و الطائفية إلى مشكلة تهدد الدولة الوطنية إلا عندما تفتقر هذه الدولة لشروط بناء المواطنة؛ كإطار أعلى، و أشمل لتفاعل الأفراد، أو تفشل في تأمينها، و بالتالي في توليد الروح الوطنية المستمدة من المشاركة في دولة الحرية، و الحياة القانونية، و هذا هو وضع الدولة الديكتاتورية، و الاستبدادية، و عادة ما تحاول هذه الدولة نفسها تغذية العصبية الأهلية، أو تعمل على تعبئتها في سبيل الحصول على قاعدة شعبية اجتماعية، عندما تفتقر إستراتيجية وطنية، و هذا لتخفي فشلها، و تؤمن لنفسها العصبية الداعمة كبديل عن الشرعية الديمقراطية، و الدستورية، لهذا فإن الهويات الطائفية المسيسة في الدولة الوطنية؛ هي: نتاج عوامل سياسية؛ أي: النظام السياسي ، اقتصادية، ثقافية، أيديولوجية، مؤسساتية، و بالتالي هي نتاج علاقة الدولة الحديثة بمجتمعها المتعدد، و تأزم هذه العلاقة قد يدفع لعسكرة هذه الهويات²

وبالتالي فالعلاقة بين الطائفية والدولة الوطنية هي علاقة مؤسساتية.

¹ محمد شلي ، إقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات، جامعة الجزائر3 ، محاضرة أقيمت على طلبه الماجستير علوم سياسية تخصص دراسات إفريقية ، 2010.

² سعيد محمد كريم ، تأثير ظاهرة الطائفية على بنية الدولة الوطنية "دراسة تحليلية " ، الجزائر:مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 08، ج2، جوان 2017، ص ص (10-12).

خلاصة الفصل الأول

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نصل إلى أن الطائفية؛ هي نظام سياسي اجتماعي مختلف، يركز على معاملة الفرد؛ كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، أو الكيان السياسي، وهو كيان ضعيف؛ لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته، و تماسكه، ويتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية، و تحكمه وفق قوانينها، و شرائعها الدينية، و التي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط، و الحكم معاً، و مثل هذا النظام يحرم الفرد من حقه في المساواة، و من تعامله مع الدولة، و المجتمع على أساس ديمقراطي، بل و يحرم المجتمع من اعتماد العقلانية في التفكير، و العلاقات الاجتماعية كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع، و تحقيق تقدمه، و رفاهيته؛ فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين، و منح الامتيازات لفئة منهم دون أخرى، حسب ترتيب الأولوية الطائفية، وهو ما يثير التعصب، و الحقد، التناحر، التناقض اللاموضوعي بين المواطنين؛ كما تطرقنا إلى الأسباب المؤدية لظاهرة الطائفية، و سلطنا الضوء على مطالب الجماعات الطائفية، المتمثلة في المطالبة بالانفصال، و المطالبة بدولة الإنسان ، و الحكم الذاتي، و التركيز على المظلومية، و البعد السياسي في خطاباتهم المشاركة في الحكم .

كما وصلنا إلى أنه توجد العديد من المصطلحات التي تتلاقى مع مفهوم الطائفية؛ وهي: الأقليات، الإثنية، و الجماعة العرقية، المواطنة، و العنصرية، و الطائفة، و الهوية .

و لفهم الظاهرة الطائفية تطرقنا للاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية؛ وهي المقاربة الواقعية -الإثنية ، النظرية العنصرية، المقاربة التنظيمية ، نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل، و نظرية الهوية الاجتماعية، نظرية البنائية، مقارنة الأولوية.

كما عرضنا مفهوم الدولة الوطنية، و فصلنا في المفاهيم المترابطة مع مفهوم الدولة الوطنية؛ وهي القومية، و الأمة، و كذا الفرق الجوهرية بينها .

ووصلنا لنتيجة هي أن عملية بناء الدولة الوطنية تعرف شكلين رئيسيين، البناء الداخلي للدولة الوطنية وفق النموذج الغربي الذي اعتمده الدول مباشرة بعد إحرازها على الاستقلال، وهناك البناء الخارجي للدولة الوطنية الذي يتعلق بتدخل القوى الأجنبية في دول منهار، أو فاشلة لإعادة بنائها وفق المنظور الغربي تحت ريادة الولايات المتحدة، لكن يكمن الهدف الأساسي من وراء هذه السياسات خدمة المصالح الرأسمالية الغربية، وجعل الدول النامية تابعة لها، وأن مستقبل استقرار كل دولة مربوط إرتباطا وثيقا ببناء الدولة فيما على أسس قانونية، واحترام حقوق الإنسان .

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية و السياسية في العراق ولبنان

توطئة:

لدراسة أي دولة لابد من معرفة موقعها الجغرافي، وذلك لما يشكله الموقع من أهمية في الحياة السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية للدولة، ولذلك سنسلط الضوء على البيئة الجغرافية لدولة العراق، ولبنان لمعرفة حدودها، وأهمية دول الجوار التي تحيط بها، وكذا مناخها، وتضاريسها لما لذلك من أهمية فيما يتعلق باقتصادها، وإكتفائها الذاتي .

وبما أن موضوع الأطروحة يتعلق بالطائفية، لابد من دراسة التركيبة السكانية الاجتماعية لدولة العراق ولبنان لمعرفة الطوائف، والإثنيات، والأقليات، سواء كانت قومية، أو دينية، والحصول على إحصائيات دقيقة، أو تقريبية لمعرفة كم تشكل كل أقلية في كلا البلدين، فهل تمثل أكثرية في دولة، وأقلية في دولة أخرى و ما مدى قوتها وسيطرتها على زمام الأمور؟، ولهذا سنعالج طبيعة النظام السياسي في الدولتين، وشكل الدولة فيها، وطبيعة الدستور، والقوانين سارية المفعول فيه، بغية معرفة مدى إعطائها فرصة لكل طوائف المجتمع للولوج إلى الحياة السياسية، وتقلد مناصب الحكم، وهل يوجد التوزيع السلمي، وتقاسم سلطة بشكل ديمقراطي أم هناك أشكال أخرى؟، ولعل ما يبرز طبيعة الحياة السياسية، هو كيفية سير العملية الانتخابية في كل دولة، وهو ما سنحاول معالجته لمعرفة كيف يتم الانتقال للسلطة، وكيف تدار الانتخابات، هل هي عملية نزيهة، و شفافة؟ وهل تحكمها قوانين؟ أم أعرف تم التعود على إتباعها؟.

و سنتناول كل ذلك من خلال مبحثين المبحث الأول: البيئة الاجتماعية في العراق، ولبنان والذي بدوره قسم لمطلبين سنتناول في مطلبه الأول طبيعة وجغرافية العراق، ولبنان بينما نعرض في المطلب الثاني على التركيبة السكانية الطائفية للعراق ولبنان. المبحث الثاني: البيئة السياسية في العراق ولبنان والذي بدوره قسم لمطلبين يتناول المطلب الأول النظام السياسي في العراق، ولبنان " الجانب الشكلي"، بينما نركز في المطلب الثاني عملية الوصول للسلطة في العراق، ولبنان .

المبحث الأول : البيئة الإجتماعية في العراق ولبنان

للحديث عن الجانب الاجتماعي لآبد من التطرق للطبيعة الجغرافية، و موقع كل من دولتي العراق ولبنان، وذلك لما للموقع الجغرافي من أهمية استقطاب السكان أولاً، وأيضاً تأثير قرب الحدود من الدول التي تحوي نفس التركيبات الطائفية، وكيف يؤثر الموقع الجغرافي على الوضع السياسي، والمعيشي في الدول، وهو ما دفعني في هذا المبحث للتطرق أولاً للموقع بغية إبراز هذه النقطة المهمة، والجوهرية في أطروحتي هذه التي تركز أساساً على تأثير طائفية على بناء الدولة، ويعد هذا نقطة انطلاق جوهرية للوصول لأهدافنا البحثية المرتجاة.

المطلب الأول : طبيعة وجغرافية العراق ولبنان

تنوع طبيعة، وجغرافية لبنان، والعراق، وتمتاز كل منهما بميزات تجعلها تختلف عن الأخرى سواء كان يتعلق الأمر بالمساحة، والموقع الجغرافي الفلكي، أو حتى الثروات الطبيعية، وتنوع التضاريس من جبال وسهوب، وصحاري، ومياه، وأنهار، وأودية، وتشكل هذه النقاط مجتمعة مرتكزات قوة سياسية، واقتصادية لكل منهما، كما تشكلان نقاط استقطاب للعامل البشري، وسبباً في التنوع الاجتماعي الذي يعد محورياً أساسياً ومحركاً لسياسة، لما يتعلق الأمر بتركيبية سكانية طائفية معينة تستوطن في هذه الرقعة الجغرافية، و جزء منها في رقعة دول الجوار، ويعد جد حساس في هاتين الدولتين لطالما أشعل فتيل خلافات، وتحركات قرارات سياسية متعلقة بالطوائف، لهذا سنتناول في هذا المطلب طبيعة، وجغرافية العراق، ولبنان وهذا لما لهذا العنصر من أهمية، وتأثير على البيئة الاجتماعية .

1- طبيعة وجغرافية العراق :

يعد العراق أحد الدول العربية الواقعة في المشرق العربي، و تتمثل أهميته في موقعه في الطرف الشرقي من الهلال الخصيب، الذي يبدأ من رأس الخليج العربي، ثم يمر بالعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والخليج العربي، هو الوحيد الذي تحده أرض؛ كمسطح بحري متصل بالبحار العالمية؛ كما أن أهميته ليست فقط لكونها غنية بثرواتها المعدنية، والزراعية، والعسكرية فقط، بل لكونها ذات موقع جغرافي خطير يكسبها صفة السيطرة، والإشراف على القسم الشرقي من الوطن العربي، حيث يقع العراق في شمال شرق

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الوطن العربي إلى الجنوب الغربي من قارة آسيا، ممتدا من دائرتي عرض 6-29°_27-37° شمالا، ومن خطي طول 39-38°_36-48° شرقا، وهذا الموقع يجعل مناخ العراق انتقالي بين مناخ الصحراء، و مناخ البحر المتوسط، وهو مناخ قاري يتصف بالجفاف، و إرتفاع درجات الحرارة صيفا مع قلة الأمطار شتاء، حيث تبلغ مساحة العراق 435052 كلم² بضمها مساحة المياه الإقليمية 924 كلم²، وهي مساحة كبيرة وهامة¹.

يحدها من الشمال تركيا 305 كلم، و من الشرق إيران 1515 كلم، و من الجنوب الخليج العربي، والكويت 254 كلم و السعودية 895 من الغرب، و سوريا 603 كلم، و الأردن 17 كلم، و بذلك تبلغ حدود العراق البرية 3719 كلم بالإضافة إلى 60 كلم حدود بحرية على الخليج العربي، يمتد العراق بين دائرتي عرض 30 جتوبا و 37 شمالا، و عاصمتها بغداد، و اللغة العربية هي اللغة الرسمية بجانبها اللغة الكردية في الشمال، و عملتها الدينار العراقي².

¹عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق "إطارها الطبيعي. نشاطها الإقتصادي. جانبها البشري"، محاضرات في مادة الجغرافيا والدراسات السكانية، بجامعة بغداد كلية التربية. 2009. ص 7

²عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية "ع-ق"، ج4، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، "د.ت ن"، ص ص (41-42).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

خريطة موقع العراق جغرافيا :



الخريطة رقم 01: المصدر موقع خرائط العالم : <http://arabic/www.mapsofworld.com>

يقسم سطح العراق إلى قسمين شمالي، و جنوبي، حيث يغلب على القسم الشمالي الطبيعة الجبلية، إذ تكثرفيه المرتفعات، وبخاصة في شماله الشرقي، الذي تتخلله وديان نهر دجلة، وفروعه، ويطلق على معظم أجزائه بإستثناء الأطراف الشمالية الجبلية، و منطقة الشمال الغربي فيما بين الخابور، و الفرات تسمية أرض آشور، نسبة إلى مدينة آشور التي كانت

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

من أهم المدن الشمالية، أما القسم الجنوبي، فهو حديث التكوين من الناحية الجيولوجية، وهي تشغل المجريان الأذنيان لنهري دجلة و الفرات، و تنخفض أرض هذه المنطقة مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه فيها، مما جعلها تحوي الكثير من الأحراش، و المستنقعات؛ كما يتنوع مناخ العراق تنوعا كبيرا، و يعد الجنوب العراقي من أشد جهات العالم حرارة في الصيف، أما في الشمال العراقي، فبعض جهاته تكثرفيه سقوط الأمطاروالثلوج شتاء، و يعتدل صيفا¹.

و يقسم العراق إداريا إلى عدة ألوية، و كل لواء ينقسم إلى عدة أقضية، و كل قضاء يتألف من بضع نواح ، و يبلغ عدد الألوية 14 و عدد الأقضية 61. و عدد النواحي 170.

الموقع العسكري الإستراتيجي للعراق في غاية الأهمية، لأنه يضمن الجسر الأرضي الذي يوصل قارات العالم القديم الثلاث "آسيا ، إفريقيا ، أوروبا " ببعضها، يوصل بين المحيط الهندي، والبحر المتوسط².

و يرى المقدسي أن العراق يمزج بين الموقع الإستراتيجي المتميز، و بين خصائصه البيئية المهمة، و من أهمها نهر دجلة، و فرات، كما أن صفات هوائه متقلبة، و ذلك بفعل موقعه الجغرافي، والفلكي، فإنه يتعرض إلى أنواع كثيرة من الكتل الهوائية، لهذا يقول المقدسي أن حالة عدم الاستقرار الجوي من الخصائص الأساسية لمناخ العراق، كما أن معظم مساحة العراق عبارة عن أرض صحراوية جافة تشكل حوالي 54% من مساحة العراق، فضلا على أن أكثر من 80% من مساحتها فيها تساقط مطري أقل من 200 ملم، و بهذه الوضعية الطبيعية لولا وجود نهري دجلة، و الفرات لتحولت لمنطقة غير مأهولة³، تمتلك العراق ثروات معدنية كثيرة، ومخزون نفطي هائل يعد ثاني دولة في العالم من حيث الإحتياطي النفطي، و العالم المتقدم بحاجة ماسة إلى هذه الثروة، فمنها تجهز طاقتها، و عن طريقها تستمر صناعتها بشتى أنواعها⁴.

¹ بهلولي عبير، نفس المرجع السابق، ص 101.

² عباس فاضل السعدي، نفس المرجع السابق، ص 9.

³ مالك ناصر عبود الكناني، جغرافية العراق في كتاب أحسن التقاسيم. جامعة واسط كلية التربية، 14 تاريخ النشر جوبلية 2017، تاريخ الإطلاع 2019/12/12. للإطلاع أكثر على الرابط التالي :

<https://eduj.uowasit.edu.iq/index.php/eduj/article/view/2690/1795>

⁴ عباس فاضل السعدي، نفس المرجع، ص 9

أهمية الموقع الجغرافي العراقي :

وصف باسمارك الجغرافيا بأنها العنصر الدائم في السياسة؛ بينما وصفها "شارل ديغول" بأنها قدر الأمة، لأنها العنصر الأساسي الذي يستند إليه صانع القرار في جل قراراته، و يعد العامل الجغرافي عامل مؤثر في السياسة الخارجية للدولة، وكذا عملية صناعة القرار، وهذا لأن صانع القرار في السياسة الخارجية لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار الطبيعة الجغرافية لدولته، إذا ما كانت ذات طبيعة جبلية، أو صحراوية، مطلة على البحر، أو مغلقة¹، وأهمية المناخ ظاهرة تتصل بصفة خاصة بالنبات، و المنتج الزراعي، و إنتاج الغذاء للسكان، تعد من الأولويات التي تهتم بها الدولة، وبالتالي فالدولة التي تتمتع بتنوع مناخي، فهي تتمتع بتنوع غذائي، و بهذا ترتفع إنتاجية أفرادها؛ بينما الدول التي يسودها مناخ صحراوي سواء حارة، أو جليدية يتحدد فيها الإنتاج الزراعي، فهي لا تصلح لتكون نواة لدولة ذات أهمية إستراتيجية، و بالتالي تضطر للاستيراد من الخارج².

و يشكل موقع العراق الجغرافي عنصرا مهما في تشكيل سياسته الخارجية، فهو بمثابة بوابة الوطن العربي الشرقية، و الحاجز الدفاعي لحماية الأمن القومي العربي، فقد ترتب على وضعه الجغرافي، و مجاورته لأكبر، و أخطر قوتين إقليميتين: تركيا وإيران في إثارة مشاكل كثيرة جغرافية، و بشرية، و اقتصادية، تبلورت حول قضايا رئيسية؛ مثل مشكلة الأقليات، المياه، الحدود، و من جهة أخرى يشكل طريقا برياً مكملًا للجسر العربي الذي يربط بين الخليج العربي عبر الأردن، و فلسطين، و سوريا، و بين البحر المتوسط، كما أن العراق يسيطر على الساحل الشمالي للخليج العربي، حيث يحتل موقعا مركزيا في حوض النفط الشمالي الممتد بين الكويت، و العراق، و إيران، إلى جانب إعتباره الخطر الكبير لإسرائيل³.

يتميز العراق بموقع مركزي عالمي جعله يربط الشرق بالغرب، سواء كان بحريا من خلال نقل السلع و المنتجات من دول شرق، و جنوب شرق آسيا عبر المحيط الهندي، و الخليج

¹ علي طارق الزبيدي، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة، من الكتاب الجماعي السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص 177.

² محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية"، مصر: المكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص 47.

³ بهلولي عبيد، نفس المرجع، ص 102.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

العربي، و العراق، و سوريا، و البحر الأبيض المتوسط، ثم أوروبا الغربية، و شرق الولايات المتحدة الأمريكية، و فيما يتعلق بموقعه من اليابس في منتصف العالم، فالعراق يعتبر جسرا بريا يربط مناطق شرق، و وسط آسيا بأوروبا، و العالم الجديد من خلال تركيا، ناهيك عن أهمية موقع العراق في منطقة الشرق الأوسط؛ بحيث يفصل بين مثلث القوى العالمي الولايات المتحدة الأمريكية، و روسيا، و الصين، و كذا القوى الإقليمية: إيران، و تركيا، ناهيك عن دول مؤثرة في هذه المنطقة: مصر، و السعودية، و بهذا يقع العراق في منطقة حافة منطقة قلب الأرض التي تحدث عنها ماكيندر في نظرية القوة البرية، أما أهميته من خلال "نظرية ماهان" فالعراق دولة برية غير أن موقعه على رأس الخليج العربي منحه أهمية جيواستراتيجية، و جيوبوليتيكية ذات تأثير إقليمي في المنطقة، أما من خلال نظرية سبيكمان للقوة الجوية تقع العراق ضمن منطقة الهلال الداخلي؛ أي: منطقة الارتباط بين القوى البحرية، و البرية، فقال: إن على أمريكا حتى تستفيد من موقعها أن تتعمق، و تمارس دبلوماسية تدخلية في مناطق الغنية بمواد الطاقة لخلق توازنات¹، و هو ما يعكس إهتمام القوى الكبرى بالعراق نظرا لموقعها، و أهميتها حتى ضمن ما قدمه المنظرون .

لا تمتلك العراق موارد بحرية بسبب ضيق الأفق البحري، و تحيط به بريا 6 دول يواجه مشاكل حدودية مع البعض منها، فالحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) سببها كان جغرافيا، و عدم إطلال العراق على منفذ بحري جعل منها دولة مغلقة؛ كما أن القرب البري أدى لعدم الاستقرار، و التدخل في الشؤون الداخلية للدولة من دول الجوار، و لهذا تؤثر الجغرافيا في السياسة العراقية؛ لأن هذه الدول المجاورة الستة تؤثر في قرارات صانع القرار، فتماس حدود العراق مع تركيا، و إيران له تأثير في السياسة العراقية، و وضع العراق كدولة شرق أوسطية مما جعل الدولتين تنظران للعراق؛ كمعبر حدودي لمنطقة الشرق الأوسط، و الدول العربية، و لهذا صار العراق ثقلا جيواستراتيجيا هام لتركيا، و إيران².

أهمية العراق ضمن نظرية ألكسندر دي سفيرسكي فهي تقع ضمن منطقة التداخل بين نفوذ القوة الجوية الأمريكية و القوة الجوية الروسية فالعراق يمتلك موقعا إستراتيجيا يتوسط العالم

¹ عبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحسناوي، نفس المرجع، ص ص (11.8).

² علي طارق الزبيدي، نفس المرجع، ص ص (179-180).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

مما جعله يقع على أقصر طرق الخطوط الجوية التي تربط الشرق بالغرب والجنوب آسيوي بأوروبا¹

يعاني العراق من موقع طرفي لأنه يقع في أقصى الشمال الشرقي من الوطن العربي؛ فوجود المنطقة المحايدة بين العراق، و الكويت، و السعودية، لا يقطنها سكان، و هي غنية بالبترو، و تعد من نقاط الخلاف بين الدول، فموقعه الجغرافي ليس لصالحه، و يعد عنصر ضعف؛ كما أدت الظروف المناخية القاسية و إرتفاع درجة الحرارة إلى زيادة حدة التبخر مما يدفع لزيادة ملوحة التربة، و يمنع الزراعة في بعض المناطق في العراق، فيثير المخاوف لدى الجماعات الإثنية الأخرى التي تعيش في هذه المناطق من حصولها على الغذاء، إذا ما قامت حرب أهلية، أو نزاع بينها، و بين الجماعات الإثنية التي تعيش في الأراضي الزراعية الخصبة²، فغزو العراق للكويت في أغسطس 1990 (صراع حدودي) تمهيدا للسيطرة على شبه جزيرة العرب فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد العالم ورائها لطرده العراق من الكويت 1991، و سلسلة العقوبات التي فرضتها عليه مما دفع لتدهور أوضاعه الاقتصادية و البشرية، ثم قامت باحتلاله في مارس 2003 بزعم إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل حسبها، رغم نفي مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لذلك، إلا أنها إحتلته؛ لأنه يمتلك ثاني الإحتياطيات البترولية في العالم، كما غزت أفغانستان؛ لأنها تطل على بترول دول آسيا الوسطى³، و بهذا فما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية إضافة لموقعها يجعلها محل أطماع، و هو ما جعل العراق لحد الآن محل رعاية، و إهتمام أمريكي، و إقليمي، فالجميع يسعى لحماية مصالحه في الدولة، و المنطقة ككل.

و فيما يلي مخطط يوضح تحركات موارد الطاقة عبر العالم مما يوضح بأن من يمتلك موردا طاقويا فهو محل اهتمام ولو كانت دولة فقيرة و في منطقة بعيدة.

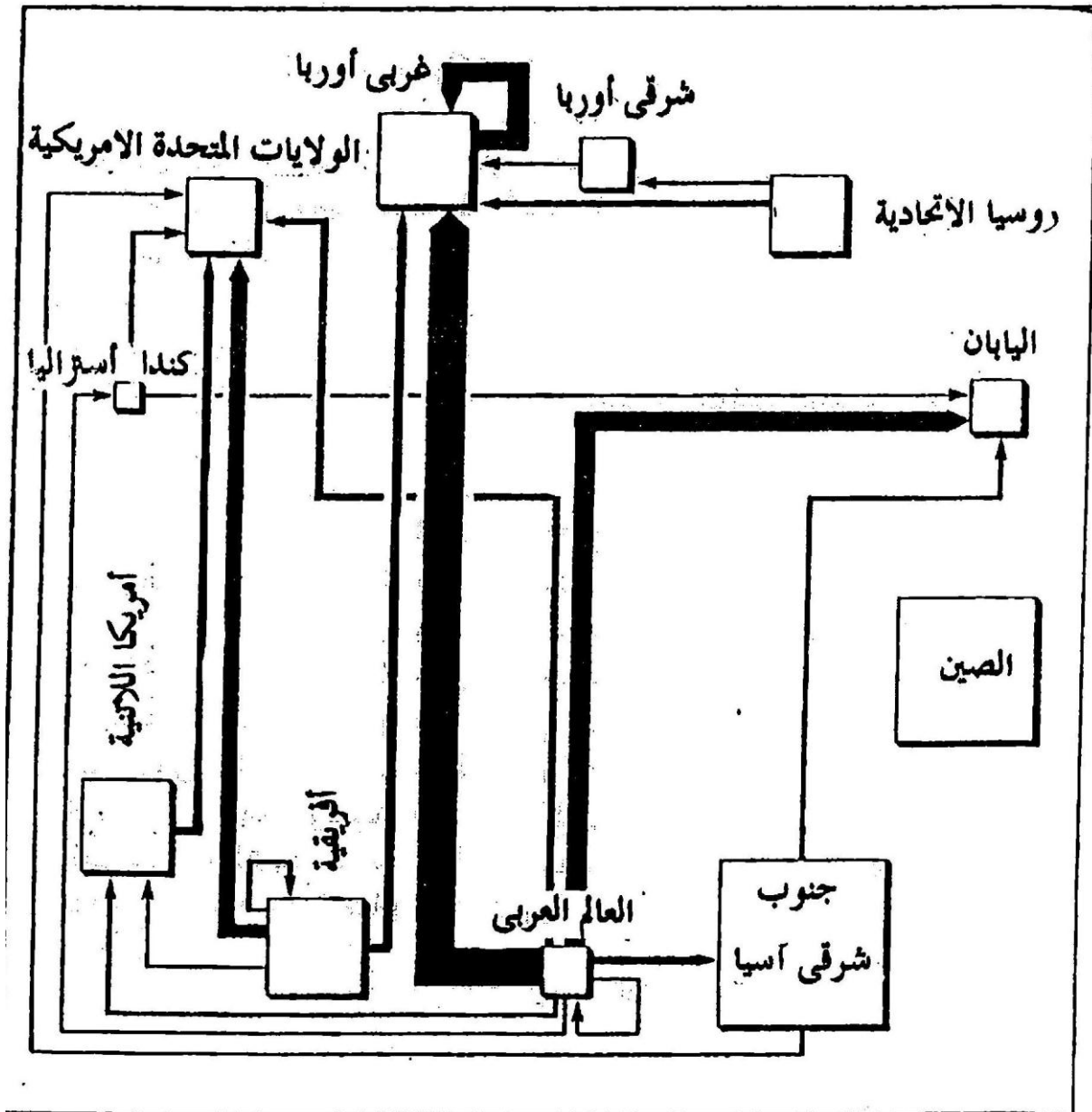
¹ عبد الزهرة الربيعي، نفس المرجع، ص12.

² سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة "العراق و جنوب إفريقيا"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2019، ص ص (135-136).

³ محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية"، مصر: المكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص94

مخطط يوضح تحركات موارد الطاقة عبر العالم

الإتجاهات الرئيسية للتجارة الدولية في مواد الوقود



الشكل رقم 01: حمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية". مصر: المكتبة الانجلو المصرية، 2010. ص 91

كما أن موقع العراق جعله يحتل مكانة إستراتيجية لكونه يشكل جسرا أرضيا يربط بين الخليج العربي، و البحر المتوسط عبر سوريا، التي تعد مدخلا للشرق الأوسط من جهة،

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

وبالبحر الأحمر عبر الأردن من جهة أخرى، وما زاد من أهميته أكثر؛ هو قرب الموقع الجغرافي من الأسواق العالمية، وإطلالته على الخليج منحته أهمية إستراتيجية، كون الخليج منطقة هامة من الناحية الإستراتيجية، والاقتصادية، أعطى للطريق الملاحي أهمية، خاصة؛ لأن السيطرة على الطريق تعني السيطرة على حركة الملاحة، والتجارة لكون إيقاف الملاحة فيه تعني وقف إمدادات النفط في العالم، وهو ما يؤثر في اقتصاديات الدول الكبرى، هذا بالإضافة لأهمية الموقع الفلكي الذي أعطاه امتداد أشبه بمستطيل، وأسهم في تنوع الأقاليم المناخية، وبهذا صارت العراق تتميز بأهمية طاغوية، وموردية¹.

نهر دجلة، و الفرات ينبعان من تركيا، وهما رئيسيان؛ كمورد مائي للعراق، وبالتالي هذه الجغرافية تهدد الأمن القومي، والإستقرار السياسي للدولة، كونه تحت رحمة دولة الجوار؛ بحيث سيطرت تركيا على 75% من واردات المياه، يجعلها ورقة ضغط على الحكومات المتعاقبة تستخدمها تركيا، وتتحكم في المياه متى تشاء، وقد سببت في انخفاض كميات المياه مما أدى إلى انخفاض المساحات المزروعة².

1- طبيعة وجغرافية لبنان: تميز لبنان منذ تأسيسه سنة 1920 بخصائص عديدة ميزته عن غيره من البلدان العربية، فموقعه الجغرافي جعل منه طريقاً مفضلاً من قبل الغرب للمرور نحو الداخل العربي؛ كما أسهم هذا بتميزه عن جيرانه من الناحية التجارية، والاقتصادية، إذ شهد لبنان مؤشرات التحول الصناعي في المنطقة³.

تقع أراضي الجمهورية اللبنانية داخل نطاق قلب العالم العربي الكبير، يطل الجانب الغربي للبنان على البحر الأبيض المتوسط، وتتشرك الحدود الشمالية والشرقية لأراضيه مع الحدود الجنوبية الغربية لسوريا، كما تطل الحدود الجنوبية للبنان على الأراضي الشمالية لفلسطين المحتلة، ويبدو المظهر العام للأراضي اللبنانية على شكل نطاق جبلي مستطيل الشكل تنحصر أراضيه بوجه عام بين حوضي النهر الكبير الجنوبي شمالاً، ونهر زبكين جنوباً، و يبلغ طول الساحل اللبناني حوالي 201 كلم، ويتراوح عرض الأراضي اللبنانية من 25 إلى 50 كلم، وتمتد

¹ عبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحساوي، نفس المرجع، ص ص (4-2)

² سهام فوزي، نفس المرجع، ص 136.

³ معد صابر رجب، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية 1970-1975، لبنان: مجلة آداب الفراهيدي، العدد 11 حزيران 2012، ص 352.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

بين دائرتي عرض 10-33_°34-35 شمالا وبين خطي طول 00-35_°36-30 شرقا، مساحته حوالي 10170 كلم² إستعداد إستقلاله سنة 1946 بعد إنسحاب القوات الأجنبية منه¹.

ويعد موقع لبنان من أهم مراكز النقل، و التجارة، و المال لعشرات السنين؛ حيث تبلغ مساحة المياه فيها 170 كلم²، و مساحة اليابسة 10.230 كلم²، و يبلغ اجمالي الحدود البرية لها 484 كلم؛ بينما يبلغ الشريط الساحلي 225 كلم².

¹ حسن سيد أحمد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980، ص 15.

² السمات الجغرافية للبنان، من موقع موسوعة مقاتل من الصحراء للإطلاع الرابط التالي :

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

خريطة توضح موقع لبنان جغرافيا :



الخريطة رقم 02 : المصدر موقع خرائط العالم <http://arabic//www.mapsofworld/.com>

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

على الرغم صغر مساحة لبنان، وبسبب الطبيعة الجبلية، فإنه مقسم على ثمان محافظات، وطبوغرافيا يوجد في لبنان أربع مناطق متوازية تمتد من الشمال إلى الجنوب¹.

تنوع الظروف المناخية في لبنان؛ حيث يمتاز بمناخ معتدل، وكان لذلك أثره الكبير في تنوع الغطاءات النباتية الطبيعية، و تتميز الجبال اللبنانية في فصل الصيف بمناخ معتدل، وأكثر جفافا، وبذلك احتل لبنان بفضل موقعه الجغرافي، وتنوع تضاريسه، ومناخه مكانه هامة بين الدول، في ميدان السياحة، والتجارة²، لبنان بلد متميز بخصائصه من الناحية الجغرافية؛ لأنه يقع بين سوريا شمالا، فلسطين جنوبا، وحوض دمشق شرقا، والبحر الأبيض المتوسط غربا، هو يؤلف مستطيلا من الأراضي، يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويرواح طول المستطيل 210 كلم، وعرضه من بين 25 و50 كلم من الجنوب إلى الشمال، يعد جبل لبنان العمود الفقري للبلد وحصنه يمتد طولا 170 كلم وعرضا 45 كلم، و باختصار لبنان جبل عال منفتح على المتوسط، يقع عند نقطة التقاء الطرق القارية الكبرى في العالم القديم³.

مناخ لبنان متوسطي نمذجي يتميز بفصل شتاء وافر بالأمطار، وبظروف مناخية جافة، وقاحلة خلال باقي السنة، ويبلغ عدد سكان لبنان حوالي 3.5 مليون نسمة (2005) يعيش 12% منهم في المناطق الريفية⁴، لبنان بلد صغير يعتمد اقتصاده على قطاع الخدمات، وهو في موقع متوسط على مستوى التنمية البشرية بين جنوب أوروبا، وشرقها، ودول الشرق الأوسط الأخرى، ويعتمد لبنان كثيرا على دول الخليج العربية؛ حيث يصدر القوى العاملة المؤهلة، ويتلقى التدفقات النقدية، والإستثمارات التي تسير اقتصاده⁵.

¹ لبنان "الجغرافيا والمناخ والسكان" الموارد المائية والري في لبنان"، ص 1 دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية " aquastat FAO 15 فبراير 2019، تاريخ الإطلاع 2021/02/02، للإطلاع أكثر على الرابط التالي :

https://www.pseau.org/outils/ouvrages/fao_irrigation_in_the_middle_east_region_in_figures_2008_ar.pdf

² حسن سيد أحمد أبو العينين، نفس المرجع السابق، ص ص (34،31)

³ جواد بوليس، لبنان والبلدان المجاورة، بيروت: مؤسسة أبران وشركاه للطباعة والنشر، ط 1973، ص 25.

⁴ لبنان "الجغرافيا والمناخ والسكان" الموارد المائية والري في لبنان"، ص 4 دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية " aquastat FAO 15 فبراير 2019، تاريخ الإطلاع 2021/02/02 للإطلاع أكثر على الرابط التالي :

https://www.pseau.org/outils/ouvrages/fao_irrigation_in_the_middle_east_region_in_figures_2008_ar.pdf

⁵ غالب فاعور وآخرون، أطلس لبنان تحديات جديدة "إقتصاد غير متوازن وتفاوت متزايد مقدمة الجزء الثاني"، المركز الوطني للبحوث العلمية 2016، تاريخ نشره إلكترونيا 29 أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع 2021/05/22، ص 46 للإطلاع أكثر زور الرابط التالي:

<https://books.openedition.org/ifpo/11531>

2- أهمية الموقع الجغرافي اللبناني:

يلعب الموقع الجغرافي دور كبير في ثقل الدولة، وأهميتها، بالنسبة لإسرائيل تتأتى أهمية لبنان من خلال ما قاله مناجيم بيغن " :إن من يسيطر على جبل صنين ، وسماء لبنان سيسيطر على لبنان كله حتى الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وعندئذ ستواجه إسرائيل خطر الوجود، وستصبح الحرب أمراً محتماً بالنسبة لإسرائيل، إننا لن نسلم بأي حال بإحتلال الجبل الذي تعتبر السيطرة عليه سيطرة على لبنان كله وكل من يلقي نظرة على الخريطة يتبين ذلك " ، وكذا قول إيتمار رابينوفيتش " :إن الصراع في لبنان يعنينا؛ لأن نتائجه سوف تؤثر بالضرورة في أمننا القومي" ، وكذا ما قاله آرييل شارون " إن أمننا وثيق الصلة بأمن لبنان " ¹.

يرى هنري كيسنجر أن الشرق الأوسط محور السياسة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين ، هذه المنطقة تضم بلدانا عربية بالإضافة لتركيا، وإيران؛ هي منطقة ذات موقع إستراتيجي الأول في الصراع العالمي، فهي مستودع الطاقة التي تربط الحضارة إلى أمد طويل، و هي عقدة المواصلات بين القارات الثلاث، و يرى أن البلدان العربية تشكل أربعة وحدات جغرافية متميزة؛ هي منطقة الهلال الخصيب، و الجزيرة العربية، و وادي النيل، والمغرب العربي، و لكل وحدة نقطة إشغال (تفجير) فلبنان؛ هو نقطة إشغال دول الهلال الخصيب، و مركز إنفجار مشكلة الاقليات، والكويت في نقطة إشغال الجزيرة العربية، و العراق، كما لها أهمية إستراتيجية من خلال تزويد الطاقة لجزء كبير من العالم، و هو ما يجعل أمريكا تهتم بها من خلال : تحقيق إلزامها لإسرائيل، وجود أكبر احتياطي نفطي، تأثير السلي لأزمات الشرق الاوسط على علاقات أمريكا بأوروبا، الخوف من عدم الاستقرار في العالم ، احتمال حدوث صراع أمريكي روسي في المنطقة ².

موقع لبنان الذي يتوسط قارات العالم الثلاث، في المنطقة المعتدلة الشمالية، وسط الساحل الشرقي للبحر المتوسط في الطرف الغربي لقارة آسيا، يعطيه أهمية إقليميا (دول عربية وآسيوية) ودوليا مما يعطيه دورا كوسيط تجاري، و نقطة مرور للدول العربية، و جسم للتواصل بين الشرق، و الغرب، فهو مركز مهم للترانزيت، و لهذا الموقع دور في جعل لبنان مركز

¹ نبيل خليفة ،لبنان في إستراتيجية كيسنجر "مقاربة سياسية وجيواستراتيجية " .لبنان : مركز بيبلس للدراسات الأبحاث ، ط1، 1991 ص ص (175-176).

² نبيل خليفة ، نفس المرجع ، ص ص (146-148).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

جذب سياحي نظرا لقرب لبنان من مركز الحضارات القديمة، وكون مناخ لبنان معتدلا، ومتنوعا، ويسهم القطاع السياحي بـ20% من الدخل القومي، كما أسهم تنوع المناخ في النشاط الزراعي الذي يسهم بـ5% من الدخل القومي، وتوفر بـ15% من اليد العاملة، وتشكل بـ33% من الصادرات اللبنانية، وهو إنتاج ضعيف بسبب تقلب المناخ، وإنحباس الأمطار¹.

المطلب الثاني: التركيبة السكانية الطائفية للعراق ولبنان

يمثل السكان مصدر قوة أو ضعف بالنسبة لكل دولة، ويختلف تأثيره حسب طبيعته، وتنوعه، ومساهمته في استقرار الدولة التي ينتمي إليها، وبالنسبة للعراق، ولبنان فهما دولتان مشكلتان أساسا من مزيج طائفي بكل أنواعه فهناك طوائف دينية، وقومية، وغيرها، كان العداء الطائفي السبب الرئيسي، أو العامل المؤدي إلى أغلب الحروب الواقعة في الشرق الأوسط بصفه عامة، والعراق، ولبنان بصفه خاصة، وتعد هذه الطوائف حجر الزاوية في استقرار سياسية الدولة، واستتباب الأمن فيها، وهذا لما تثيره هذه الأخيرة من تشنجات داخل الجسد الوطني، في محاولة التأسيس لمكان لها، و ضمان حقوقها، كون الكثير منها يحس بالتهميش، أو انه أقلية مغلوبه على أمرها، وهو ما سنحاول معالجته من خلال هذا المطلب بتسليط الضوء على التنوع الطائفي في كل من العراق، ولبنان .

1.التركيبة السكانية الطائفية في العراق :

يتميز التنوع الإثني، و الطائفي في العراق بعراقته؛ حيث تعايشت على أرض بلاد الرافدين مختلف الأجناس، و الديانات منذ فجر التاريخ، وهذا بسبب التعايش، و التلاقح إلى جانب الرافدين، اللذين كانا أحد أسباب جذب مختلف الأقوام إلى هذه الأرض؛ حيث إنه من المعلوم أن معظم الحضارات قد نشأت على ضفاف الأنهار، و ازدهرت التجارة بين الدول بسببها، ولهذا على أرض العراق أنشئت أولى الحضارات، وأعظمها في تاريخ الإنسانية بسبب موقعها الجوهري. و لا يمكن إعتبار المجتمع العراقي إستثنائيا في تعدد طبقاته، وفي تنوعه الإثني، و الطائفي، والديني، و لا في تحولاته عبر الزمن، فهو بذلك يشبه الكثير من مجتمعات العالم، لكن تميزه

¹تلخيص الجغرافيا في لبنان، تاريخ النشر 2020، تاريخ الاطلاع 2021/07/27، على الموقع :

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

واضحاً قياساً مع بلدان المشرق العربي، والسبب يعود إلى التاريخ، و الجغرافيا اللتين رسمتا ملامح قاسية للعراق دولة ومجتمعاً، فالعراق هو نتاج تحولات تاريخية كبرى، و قد جعله موقعه الجغرافي في التخوم الشمالية الشرقية للحوض العربي، ساحة استقبال دائمة للهجرات من المحيط الآسيوي، وفيما ذابت كل من هذه الهجرات في الوسط الاجتماعي الشامل، فقد حافظ المجتمع العراقي على طابعه التقليدي، وسلطتي التأثير الأساسيتين فيه، وهما كل من السلطة الدينية، و القبلية، و تفاوت تأثير كل من هاتين السلطتين و علاقتهما ببعض تبعاً للتطورات التاريخية.¹

يتشكل التركيب العرقي في العراق من عدة طوائف؛ وهم: العرب (سنة، شيعة)، الأكراد، الآشوريون، التركمان، الأزيديون، الصائبية، الفرس، اليهود، وقد بلغ عدد سكان العراق حسب إحصائيات وزارة التخطيط لسنة 2016 بلغ نحو 36 مليون نسمة²، يعد العراق من الدول قليلة السكان مقارنة بمساحته، وتعد منطقة البصرة أكثر أجزاء العراق كثافة وهو ما يتضح من خلال الخريطة التي تبرز عدد السكان لكل محافظة عراقية حسب إحصائيات سنة 2018.

من الناحية الطائفية ينقسم المسلمون في العراق إلى قسمين: هم أهل السنة، و أهل الشيعة، حيث تبلغ نسبة الشيعة في العراق 60% من عدد السكان، و السنة 22%، و الأكراد و التركمان 18%، والعنصر الكردي، و التركماني من أهل السنة³.

¹ لقاء مكي، الطائفية الإجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات " نشرت هذه الدراسة في مجلة لباب في عدد نوفمبر 2018، ص 4 للإطلاع أكثر زوروا موقع الجزيرة للدراسات

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reportsar/documents/c060b2c983794d378e2a6eab37600bc3_10_0.pdf.

² زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي " العراق بعد عام 2005 نموذجاً"، العراق: مجلة قضايا سياسية، الاصدار 48/49، 2017، ص 240.

³ بهلولي عبير، نفس المرجع سابق الذكر، ص 104.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

خريطة العراق الطائفية



الخريطة رقم 03: المصدر. عبد الرحيم علي ، مخطط التقسيم الطائفي للعراق في طريقه لتنفيذ من موقع

بوابة الحركات الإسلامية نافذة لدراسة الإسلام السياسي والأقليات عبر الرابط :

<https://www.islamist-movements.com/2864>

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

١١. الطوائف بالعراق: تتميز العراق بتنوع وخليط ثري من جماعات عرقية ودينية ومذهبية ولغوية مختلفة وتنقسم إحدى الجماعات أحيانا إلى أقليات أخرى على صعيد ديني أو طائفي.

1 - من حيث التركيب القومي : يتشكل العراق من مزيج قومي كبير، و ذلك يعود لموقعه الجغرافي والحضارات التي قامت على ضفاف دجلة، و الفرات وفيما يلي جدول يوضح إحصائيات تتعلق بالقوميات العراقية .

جدول إحصائيات القوميات في العراق 2007:

القومية	النسبة المئوية %	العدد
العرب	80	23745664
الكردي	15	4452312
التركماني	4	1187283
الآشوريين والكلدان	1	296820
المجموع	%100	29682081

الجدول رقم 01: المصدر إياد عايد والي البديري، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة وإستقرارها، ص 149.

أ- العرب: يمثلون القومية البارزة في العراق، بل أكبرها على الإطلاق، وتبلغ نسبتها: نحو 80% من سكانه، و بذلك يكون عدد السكان العراقيين العرب 23745664 نسمة من مجموع عدد السكان 29682071 نسمة حسب إحصائيات 2007، يسكنون في جنوب، و وسط، و غرب العراق، و يوجد تداخل و اندماج لقومية العرب مع القوميات الأخرى "الكردي"، والأقليات في عدة محافظات أخرى من العراق، و يرجع أصل السكان العرب في العراق إلى السلالة السامية التي هاجرت من الجزيرة العربية في عصر الجفاف منذ عشرة آلاف سنة، و إستوطنت في بلاد وادي الرافدين، و وادي النيل، و كان العراق آنذاك يعرف بأرض السواد لشدة خضرته، و خصوبة أرضه¹.

¹ إياد عايد والي البديري، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة وإستقرارها، العراق: مجلة القاديسية، المجلد 13، العدد 1، 2010، ص 148.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

يشارك العرب بصفة خاصة بتميزهم عن باقي القوميات؛ فهم يتكلمون اللغة العربية، لديهم شعور بالولاء للوطن، والأرض التي يعيشون بها، تربطهم مصالح سياسية، وإقتصادية، وحضارية واحدة، يسكنون في مناطق وسط، وجنوب، وغرب العراق، ويتركزون في إقليمي الوسط، والجنوب¹.

ب- طائفة الأكراد: يبلغ عددهم في العراق حوالي أربع ملايين نسمة، وما زالوا يتمسكون بإتفاقية "سيفريس" التي وعدتهم بالحصول على دولة مستقلة كردية في منطقة الأناضول، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بعد الهزيمة على الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقد شهدت منطقة شمال العراق أحداثاً تمرد، و حروب عسكرية؛ ففي سنة 1945 قاد "مصطفى البارزاني" التمرد ضد الحكومة العراقية المركزية؛ لكنه فشل، وفي مطلع الستينيات تمرد لواء الموصل ضد السلطات في بغداد، مما دفع "البرزاني" بالعودة من منفاه، و قدم خدماته لـ "عبد الكريم قاسم" وهو رئيس وزراء عراقي" لسحق التمرد العربي الموالي لجمال عبد الناصر، وفي سنة 1961 بدأ "البرزاني" تمرداً كردياً واسع النطاق في الشمال العراقي، فتم إعطاء الأكراد حق الحكم الذاتي في بداية السبعينيات، وظلت أغلبيتهم تعتقد أن أمريكا تقدم لهم المساعدات من أجل استقلالهم، لكن في الواقع كانوا ورقة رابحة لتوطيد سلطة أمريكا في العراق².

يكاد يتفق معظم علماء الأجناس على أن السلالة الكردية تعود أصولها إلى المجموعة الآرية، وتتمثل منطقة انتشارهم في المثلث الشمالي الشرقي المجاور للحدود الإيرانية العراقية، والتركبة العراقية، ضمن إقليم الشمال " إقليم كردستان"، يشكل الأكراد أكبر الأقليات القومية في العراق بالرغم من أنهم يشكلون المكون الأساسي الثاني للعراق بعد العرب قد تصل نسبتهم حوالي 16.6% تقريباً³، إن الطموحات الكردية تهدف أكثر من ذي قبل إلى إعادة التخطيط الإقليمي للمنطقة⁴.

¹ موسى جعفر راضي الموسوي، الأقاليم الثلاثة في العراق " دراسة في الجغرافيا السياسية"، العراق: مجلة ديالي، العدد 27، 2018، ص 11.

² شاكر الحاج مخلف، العراق بين الطائفية والتقسيم، دار النشر الإلكتروني، 2007، ص ص (56-55)،

³ موسى جعفر راضي الموسوي، نفس المرجع، ص 11.

⁴ تيدروبرت جار، نفس المرجع، ص ص (263-262)

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ت- الطائفة التركمانية: يعيشون في شمال العراق في قوس يمتد من تلعفر غرب الموصل، وأربيل، والتون كوبري، وكركوك، وغيرها، ويعد التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسية في العراق بعد العرب، والأكراد، وغالبيتهم العظمى من المسلمين السنة، و الشيعة، فيما يدين قسم آخر منهم بالديانة المسيحية "كاثوليك"¹، ويتعصبون بشدة لعدم استخدام اللغة التركية، وعلى خلفية الصراع بين الأكراد، والسلطات التركية حول كردستان التركية، حدث صراع موازي بين الأكراد، و التركمان العراقيين؛ بحيث ظل الأكراد يحاولون طرد التركمان من شمال العراق تارة، ويحاولون التحالف معهم ضد العرب تارة أخرى، وعملت أمريكا عند الاحتلال على تهدئة الصراع بين الأكراد، و التركمان؛ بحيث يتسنى لها استخدام التركمان في توطيد سلطتها على كامل المنطقة، و يوجد صراع الأكراد، و التركمان من جهة، و العرب، و الأكراد من جهة أخرى بشأن "كركوك"، التي يحاول كل طرف أحقيته بالسيادة عليها، ويشكل التركمان فيها 0.7% من إجمالي عدد السكان .

ث- الأرمن: توجد قرية أرمنية واحدة بشمال العراق، و بقية الأرمن في بغداد، و يبلغ عدد الأرمن العراقيين حوالي عشرة آلاف شخص فقط.²

ج- الكرد الفيلينيون: ينتشرون على طول خط الحدود مع إيران في جبال "زاكروس"، و في مناطق من بغداد، و هم أقلية يهوية مركبة من عناصر متعددة؛ إذ على الرغم من المقومات الإثنية التي تجمعهم بالأكراد، إلا أنهم يتميزون عنهم بالإنتماء للمذهب الشيعي "معظم الأكراد سنة على المذهب الشافعي"، فضلا على تميز لهجتهم " اللورية الفيلية والبختيارية " عن بقية اللهجات الكردية.³

ح- الهائيون: تعد مع الهائية ديانة واحدة، ترى نفسها محددة بحدود ما تبنته من تعاليم مخالفة للسائد الديني، و يشار إليها على أنها ديانة جديدة أسست على يد مسلمين في الأصل، و هي الحركة الأبرز في الشرق خلال القرن التاسع عشر التي استوعبت المتغيرات الجديدة، حيث عزفت الهائية على وتر المعاصرة، و التجدد مع رداء ديني، و مذهبي أدخلها في متاهة الإعجاز⁴،

¹ سعد سلوم، التنوع الخلاق "خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق"، بغداد: منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، 2003، ص 11.

² شاكر الحاج مخلف، نفس المرجع، ص 57.

³ سعد سلوم، نفس المرجع السابق، ص 12.

⁴ رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، المندائية، الأيزيدية، اليهودية، المسيحية، البابية، الهائية، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ج 1، ط 1، فبراير 2016، ص 546.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

وهم من الأقليات الدينية الصغرى في العراق، وهم يعتنقون إحدى الديانات الحديثة في العالم المعاصر، يتوزعون في مناطق متفرقة من العراق¹.

2- من حيث التركيب الديني:

الأقليات الدينية ناتجة عن الانقسامات الحاصلة في الديانات، و المعتقدات المختلفة، والرؤى المختلفة للدين، و العقائد المتصلة به، وهي كثيرة في العراق، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول الإحصائيات للديانات في العراق 2007

الديانة	النسبة المئوية %	العدد
المسلمون	96.7	28702542
المسيحيون	2.14	635196
الإيزيديون	0.86	255265
الصائبة	0.14	41554
مختلفة (متنوعة)	0.14	41554
المجموع	%100	29682081

الجدول رقم 02 : المصدر إياد عايد والي البديري ، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة وإستقراره ص151.

أ- الطائفة المسلمة: يعد العراق من الدول الإسلامية التي يدين نسبة كبيرة من سكانه بالدين الإسلامي، تبلغ نسبة المسلمين في العراق؛ نحو 96.7% من سكان العراق حسب تقديرات 2007 ، وقد دخل الدين الإسلامي للعراق من خلال الفتوحات الإسلامية منذ عهد رسول الله، بعدما تم تثبيت قواعد الاسلام في شبه جزيرة عربية؛ فرسالة الإسلام كانت عالمية غرضها أن يكون الدين جامع، و يختم به الله رسالاته، و بدأت الدعوة لفتح العراق في نهاية عهد أبي بكر الصديق؛ حيث أوصى عمر بن الخطاب بإستكمال مسيرة الفتوحات الاسلامية².

¹ سعد سلوم، نفس المرجع، ص.12.

² إيمان محمد ،كيف وصل الاسلام للعراق. من موقع محتوى .تاريخ النشر 26 يناير 2018 ، تاريخ الإطلاع 2020/01/03 للإطلاع زور الرابط التالي

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و حسب إحصائية لمركز الدراسات الدولية، و الإقليمية التابع لكلية الشؤون الدولية بجامعة "جورجتاون" بقطر نشرت سنة 2015 يبلغ عدد الشيعة بالعراق 22 مليون شخص¹. تكاد تشكل محافظة بغداد التي تتكون من نسيج متداخل لمختلف أطياف الشعب العراقي ، تكاد تكون حدا فاصلا بين المناطق الرئيسية لتواجد كلا من الطائفة السنية، و الطائفة الشيعية، إذ يطغى تواجد الطائفة السنية في إقليمي الشمال، و الوسط، و تتركز في المحافظات "دهوك، أربيل، السلمانية، نينوي، التأمم، صلاح الدين، ديالي، الأنبار"؛ بينما يدين غالبية المحافظات الواقعة إلى الجنوب من بغداد بالمذهب الجعفري " الشيعي " و المتمثلون في محافظات "واسط، بابل، كربلاء، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة"، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مناطق تداخل الشيعة بالسنة، كما هو الحال في محافظة ديالي، و أجزاء من محافظة صلاح الدين، و نينوي، و التأمم الواقعين إلى الشمال من محافظة بغداد، و هناك مناطق يتداخل فيها السنة مع الشيعة "البصرة، و بابل، واسط، و ذي قار" الواقعة إلى الجنوب من محافظة بغداد².

لم تكن الطوائف، و المذاهب معروفة، و لكن بعد انفتاح بغداد على الثقافات، و الأفكار، و الأقوام، جعلها تشهد ولادة بواكير المذاهب الإسلامية المختلفة التي اندثر بعضها، غير أن ما يعيننا حاليا هو مذهب أهل السنة، و المذهب الشيعي الإثني عشري، و لم يعرفا بهذا الإسم إلا في بداية القرن الثالث هجري وفي نهايته³، و توجد في العراق العتبات الشيعية الأربع الأكثر قدسية في مذهبهم، و هي النجف، كربلاء، و الكاظميين، سامراء، و منذ قدم التاريخ حكمت أرض العراق سلالات شيعية أبرزها: البويهيون (945-1055)م⁴.

ب- الطائفة المسيحية: يمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على أساس إثني، و مذهبي، فهم متنوعون إثنيا ما بين مسيحيين أرمن، و كلدان، و سريان، و آشوريين، و ينقسمون مذهبيا إلى مسيحيين أرثوذكس، و كاثوليك، و بروتستانت، و إنجيليين، و هم إن كانوا ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق لكن تمركزهم الأساسي في بغداد، و أربيل، و الموصل⁵.

¹ تقرير موجز لمجموعة العمل 3، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، لمركز الدراسات الدولية و الإقليمية التابع لكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون بقطر، 2015، ص 5.

² موسى جعفر راضي الموسوي، نفس المرجع السابق، ص 17.

³ لقاء مكي، نفس المرجع السابق، ص 5.

⁴ أسحق نقاش، شيعة العراق. ترجمة: عبد الإله نعيبي، سوريا: دار المدى للثقافة و النشر، ط 1، 1966، ص 31.

⁵ سعد سلوم، نفس المرجع السابق، ص 11.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

للديانة المسيحية في العراق تاريخ طويل يعود للبذور الأولى لظهورها، ما يلفت الإنتباه بالنسبة إلى معتنقي المسيحية في العراق هو تعدد التسميات التي يحملونها، فمن غير تسمية المسيحيين هناك العديد من التسميات، وهي السريان، الآشوريون، الكلدو آشوريين، النساطرة، وغيرها، وهذه التسميات لها أسباب تاريخية، وكذا انقسامات طائفية جعلها تحمل معنى طائفي، بلغ عدد المسيحيين عام 1975 نصف مليون نسمة يمثل الأغلبية فيها الكلدان الكاثوليك 316 ألف نسمة، والآشوريون النساطرة 82 ألف، و السريان الأرثوذكس 29700، الأرمن الأرثوذكس 19 ألف، اللاتين الكاثوليك 3500، أرمن كاثوليك 2180 البروتستانت 1500، أقباط 1500، سبتيون 1500، وروم كاثوليك 500. غير أن تقرير 1977 ذكرهم بعدد أقل 253478 نسمة ونشرت مجلة بين النهرين تقريراً تشير فيه أن عدد الكاثوليك الكلدان؛ هو 51491 نسمة في الموصل، تليها باقي الكنائس بأعداد متفاوتة¹.

تبلغ نسبة السكان المسيحيين في العراق 2.14%. وهم يمثلون؛ نحو 635196 نسمة 2007، وقد أقر البرلمان العراقي سنة 2009 عن عدد 65 مقاعد للمسيحيين في انتخابات 2010، وبهذا يشكل المسيحيون ثاني ديانة في العراق بعد الإسلام بالرغم من قلتهم مقارنة بالمسلمين²، وتبقى أعداد المسيحيين في العراق تتضارب حولها التقديرات؛ حيث قدر بعض الباحثين أنهم يأتون في المرتبة الخامسة في العراق بعد كل من العرب، والكرد، والتركماني، والفرس³.

الآشوريون : يتمثلون في المسيحيين الناطقين بالآرامية، ويقدر عددهم بحوالي 1.3 مليون نسمة، مازالوا موجودين في العراق، وقد عانى الآشوريون من تجارب دامية خلال فترة الإمبراطورية العثمانية، وذلك على خلفية قمع الأتراك للآشوريين فرفضوا التوقيع على ميثاق الولاء لملك العراق فيصل، ومن ثمة حدثت مواجهة بين السلطات الملكية العراقية والآشوريين، قتل خلالها العديد منهم، وقدمت لهم تسهيلات للسفر خارج العراق⁴.

ت-الطائفة اليهودية: تعد الطائفة اليهودية في العراق من أقدم الطوائف اليهودية في العالم، وقد تميزوا في الجانب الإقتصادي، والثقافي، يقدر عدد اليهود في العراق في ق 18 بـ 16 ألف مقابل

¹ رشيد خيون، نفس المرجع السابق، ص ص (541-542).

² إياد عايد والي البديري، نفس المرجع السابق، ص 154.

³ دهام محمد العزاوي، نفس المرجع السابق، ص 20.

⁴ شاكر الحاج مخلف، نفس المرجع السابق، ص ص (56-57).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

1500 مسيحي، و40 ألف مسلم؛ أي: أنهم شكلوا المجموعة الدينية الثانية في العراق وقتها، وظلوا يشكلون منذ ق19 حوالي ربع سكان العاصمة بغداد، و قد كان لهم دور كبير في الساحة السياسية في العراق على مر التاريخ، فبعد إعلان الحكم الدستوري للدولة العثمانية عام 1876م، كان "مناحيم دانيال" أحد ثلاثة مثلوا بغداد في المجلس العثماني، ثم أنتخب "ساسون حسقيل" عن بغداد وتجدد إنتخابه في دورات المجلس كافة حتى الحرب العالمية الأولى، و تقلد عدة مناصب حكومية قبل إعلان دستور عام1908م، و بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق أصبح "ساسون حسقيل" أول وزير للمالية في حكومة العراق المؤقتة عام 1920م، و جدد تعيينه وزيرا للمالية في جميع الوزارات الخمس التالية حتى عام 1924¹، ولعل العصر الذهبي للطائفة اليهودية الضئيلة المتبقية في العراق بعد الهجرة الجماعية سنتي 1950/1951م كان في عهد "عبد الكريم قاسم"، ودامت أربع سنوات، و نصف تمتع فيها اليهود بكل حقوقهم المدنية، والدينية، و الطائفية، ومنها إلغاء الكفالة المالية على من يريد السفر، و أصدر سنة 1960م قانونا ألغى بموجبه قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، و كانت له محاولات لإعادة الجنسية لمن أسقطت عنهم²، و يوجد بالعراق حاليا 100 يهودي عراقي³.

ث- طائفة الصابئة: الدين الصابئي المندائي يعد من أقدم الأديان العراقية، فليس من أهل دين إدعوا نزول كتابهم على آدم عليه السلام، إلا "الصابئة المندائيين"، و هو كتاب الكنزاري، و تعد هذه الديانة قديمة، و إن ما يؤكد ذلك هو صلتها الوثيقة بالديانة البابلية؛ فهي طائفة عراقية أصيلة ارتبط تاريخها بتاريخ بلاد ما بين النهرين، و على حد تعبير "الليدي دراوور" فإن الصابئة؛ هي: طائفة عراقية قبل أن تكون أي شيء آخر، بل كما تشير طقوسها؛ هي ذات صلة بالماضي البابلي، و الأكدي، و النبطي في العراق، إلا أن هناك تشددا كبيرا تجاهها، و يعود ذلك إلى ضعف تعمق فقهاء المسلمين في حقيقة ديانتهم، و الخلط بين الصابئة المندائيين، و الصابئة الحرائيين الذين كانوا فعلا عبدة كواكب، و نجوم حسب الكثير من الكتب التاريخية⁴، و من وصايا الدين المندائي: أنه لا يقرب بالولوج في العمل السياسي، و خاصة في العراق؛ لأنه عمل شاق، و يكلف الأرواح، الأهم من هذا أن الدين لايهتم بالسلطة، و الدولة كونه دين زهد، و تصوف، هذا

¹ أحمد علي محمد، نفس المرجع السابق، ص ص (64-65).

² رشيد خيون، نفس المرجع السابق، ص354.

³ شاكر الحاج مخلف، نفس المرجع السابق، ص57.

⁴ أحمد علي محمد، نفس المرجع، ص (55-57).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

بالإضافة للخوف من تقلبات السياسة بالعراق، لهذا يرى شيوخ هذا الدين أنه من الأسلم الابتعاد عن المواجهات التي يتطلبها العمل الحزبي¹، ويمثل الصائبة ما نسبته 0.14% من مجموع سكان العراق، و يقدر مجموعهم في عموم محافظات العراق 41554 نسمة حسب تقديرات 2007، وهم يأتون في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب الأقليات الدينية في العراق بعد المسيحي، والأزيديين، و أكثر من نصف مجموعهم يعيشون في محافظة بغداد، و البقية في البصرة، وميسان، وذي قار².

ج- طائفة الكاكائيون : تعرضوا للاضطهاد من طرف داعش 2014 بعد سيطرتهم على الموصل، ومناطق من كركوك، ووجدت بعض العائلات نفسها تعيش كالأجانب في مخيمات مع المسلمين، و المسيحيين، أما عن إحصائهم، فلم يذكر إحصاء رسمي لهم فهم ليسوا بقومية مستقلة؛ كالعرب، و الكرد، و التركمان ليخصص لهم حقل خاص في التعداد القومي، و لا دين مستقل يخصص لهم في التوزيع الديني، لهذا يدرجون في حقل غير مبين في جدول إحصاء السكان³.

ح- طائفة الشبك : هي إحدى الأقليات التي تعيش في شمال العراق منذ ما يقارب خمسة قرون، وهم مسلمون غالبيتهم من الشيعة.

خ- طائفة الأزيديون : يتمركزون في جبل سنجار 115 كلم غرب الموصل، و في منطقة الشيخان شرق الموصل، و هم من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق، و جذور دياناتهم تعود إلى آلاف السنوات في بلاد ما بين النهرين⁴، كما صدر في تقرير مديرية الأمن على ضوء إحصاء 1977 أن غالبيتهم من العرب إلا أن هذا التعريب ليس بمعزل عن الخلاف مع القيادات الكردية، وأيضا عن الحوزه الشيعية بالنجف حينها، و القوى الشيعية السياسية، و الحزبية، و من مظاهره كانت أحداث التهجير بذريعة التبعية الإيرانية⁵، فهم الأكثر عددا من بين الأقليات، و يبلغ عددهم حوالي 650 ألف يتمركزون في منطقة سنجار، و هناك صراع بينهم، و بين الأكراد، حيث قام الأكراد بإجبار الأزيديين على التسجيل ضمن الدوائر الكردية في الإنتخابات العراقية، و قد ظلت سلطات الإحتلال الأمريكية في العراق ترغب في تفجير نزاع فرعي في شمال العراق بين

¹ رشيد خيون، نفس المرجع السابق، ص 145.

² إياد عايد والي البديري، نفس المرجع السابق، ص 155.

³ رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها "الإحسانية الامامية، كاكه بي، حه قه، مشيخة بارزان، الشبك"، دبي: مركز مسبار للدراسات والبحوث، ج 3، ط 1، فبراير 2016، ص 118.

⁴ سعد سلوم، نفس المرجع، ص 11.

⁵ رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ج 1، ط 1، فبراير 2016، ص 163.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الأكراد، والأزديين، إضافة للنزاعات الموجودة في الأصل في المنطقة نفسها بين الأكراد، والتركمان، والعرب و الآشوريين، و الكلدانيين¹، و يتركزون في محافظة نينوى وتصل نسبتهم 88% من مجموع الأزديين في العراق، نسبتهم حوالي 8.16% من مجموع سكان الموصل².

وبالتالي فإن العراق يحوي تنوعا عرقيا "إثنيا" و تنوعا دينيا: يتمثل التنوع العرقي في العرب ينتشرون من غرب العراق إلى شرقه، و من جنوبه إلى شماله الغربي، و نسبتهم لا تزيد عن 75%، وهناك الكرد الذين ينتشرون في شمال العراق، و نسبتهم لا تتجاوز 17%، و هناك التركمان الذين ينتشرون في نينوى، و كركوك، و صلاح الدين، و ديالى، و غيرها، و نسبتهم لا تزيد على 3%، و هناك الشبك، و الذين تبلغ نسبتهم أقل من 0.5%، و كذلك يوجد الأرمن، و الكلدان، و السريان، و هؤلاء يمثلون 4%، و هناك تركيبات إثنية مختلفة أخرى، و يقابل ذلك تنوع في اللغات المستخدمة بحكم إرتباطها بالتنوع القومي، أما التنوع الديني فهو أمر يتعلق بالمعتقدات، و الأديان الموجودة في العراق، و هي الإسلام، و هو ينتشر بين حوالي 95% من السكان، و هم منقسمون لعدة مدارس دينية، و هناك المسيحيون بمختلف طوائفهم، و نسبتهم تقارب 4%، و اليهود يبلغون سوى 100 شخص، و هناك الأيزيدية، و التي تمثل قرابة 2%، و الهائية لبضعة آلاف من الأشخاص³.

ونستنتج مما سبق أن التركيبة السياسية في العراق هي خليط ومزيج من الطائفية العرقية، والسياسية، الموسومة بإنعدام الثقة بين الأطراف، وهو ما جعل العراق تعاني من الازمات، وامتالية تهدد أمنه، و إستقراره.

III. تأثير السكان على الدولة الوطنية في العراق :

يواجه العراق أزمة ديمغرافية ناتجة عن زيادة السكان متوازية مع عدم النمو الاقتصادي؛ حيث تجاوز سكان العراق سنة 2018 ما يفوق 37 مليون نسمة بعد أن كانت النسبة 31.6 مليون نسمة، و يتوقع أن تبلغ 50 مليون نسمة عام 2030، و هو ما يؤثر على الأمن الوطني، و فرص السكن اللائق، و من أهم أسباب البطالة هو عدم التوافق بين الكثافة

¹ شاكر الحاج مخلف، نفس المرجع السابق، ص 57.

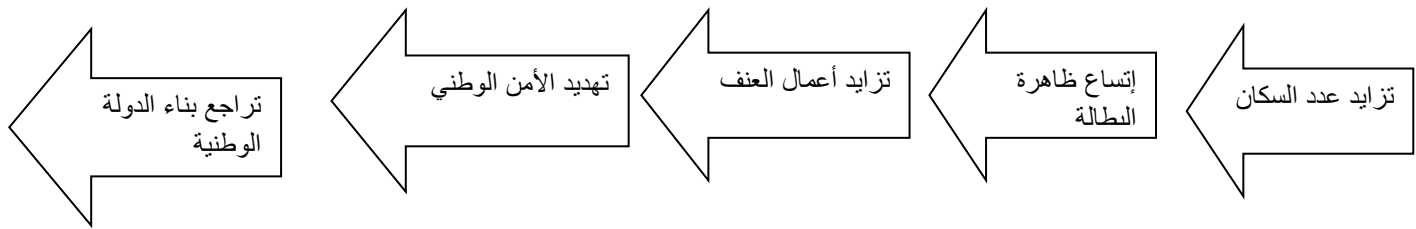
² إياد عايد والي البديري، نفس المرجع السابق، ص 155.

³ مصطفى فاروق مجيد و خضر عباس عطوان، العراق ومخاطر التفكك، العراق: مجلة قضايا سياسية، الإصدار 44/43، 2016، ص ص (142-143).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

السكانية، و فرص العمل المتاحة، فهذا النمو الديمغرافي الكبير يؤثر على التنمية بالتزامن مع غياب الإستقرار السياسي، و الإقتصادي، كما له تأثير على الإنتاج الزراعي، و الغذاء المتوفر مما يدفع للاستيراد، ناهيك عن تأثيره في الإدخار، والاستثمار، والاستهلاك¹.

مخطط يوضح العلاقة الطردية بين تزايد السكان و مشاكل بناء الدولة الوطنية:



الشكل رقم 02: مخطط من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ص64.

من جهة أخرى، فالأمن الهوياتي يعد ركنا أساسيا للنهضة الاجتماعية، فليست فقط القوة الاقتصادية، والعسكرية التي تحدد الأمن بل إن القيم الثقافية، والعقيدة، والهويات تؤثر في العلاقات الدولية، وترسم ملامح الاستقرار، والصراع، الفوضى نتاج البنى الاجتماعية فهناك علاقة ترابط بين الأمن الاجتماعي، والأمن الوطني، فتماسك المجتمع، و غياب النزعات الداخلية بين مكوناته من أبرز مقومات الأمن القومي للدولة²، بالتالي لن تؤسس الدولة الوطنية بكامل أركانها، وتحقق الاستقرار الداخلي، والإقليمي، والدولي دون الإستقرار، في ما بين مكوناتها من طوائف، وقوميات بمختلف أنواعها، بالتالي فالطوائف في العراق كان لها الأثر الكبير، والبارز في تأخر بناء الدولة الوطنية فظلت الدولة غير واضحة المعالم، فالولاء للطائفة أكثر من الولاء للوطن.

التركيبة السكانية لها تأثير على السياسة الخارجية، والتكوين العام للقوة، فالدولة التي تتمتع بعدد كبير من السكان لها القدرة على توجيه سكانها؛ كمورد بشري لتحقيق أهداف

¹ مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020، ص ص (64-65).

² مروان سالم العلي، نفس المرجع السابق، ص60.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

سياستها الخارجية ، وقد يكون العامل البشري سلبي، أو إيجابي، فيكون إيجابيا لما يكون داعما للسياسة الدولية، كالصين، والهند من خلال استخدام الأيدي العاملة، والعقول في مختلف المجالات، والدفاع، ويكون سلبيا إذا ما فاق عدد السكان، أو قل عن العدد الطبيعي، والعراق يمتلك ثروة بشرية متميزة، ففي حرب الخليج الأولى اعتمد العراق على ثروته البشرية دون طلب معونة، فالجيش العراقي متميز عربيا، وفي سنة 2014 كان ردة الجيش قوية ضد داعش مقارنة بدول أخرى تحتاج لدعم جيوش دول أخرى في هكذا مهمات، وبهذا يعد العامل السكاني حجرا أساسيا في قوة الدولة، أو ضعفها، وذلك حسب طرق توظيفه¹، و بالتالي فضخامة السكان يعطي ميزة عسكرية؛ ذلك أن قهر الدولة كثيفة السكان يعد صعبا، ومن الصعب السيطرة عليها².

العراق يعاني زيادة نسبة السكان، وقد يكون هذا أساس أزماته، فالعراق يعاني أزمات عديدة بسبب الزيادة غير المدروسة للسكان، فلا توجد برامج توعية لتحديد النسل في مجتمع يعاني الفقر، والبطالة، وأزمة سكن، وماء، وغذاء، فالدول القوية تعمل على جعل الأعداد السكانية الكبرى مصدر قوة لها، بينما تعجز الدول الضعيفة عن ذلك³، وتؤثر الزيادة السكانية على التنمية، والأمن الوطني العراقي من خلال عدة جوانب؛ منها: التأثير على الإنتاج الزراعي كون السكان يزداد عددهم أكثر من زيادة الإنتاج الزراعي، والغذاء المتوفر مما زاد من استيراد المواد الزراعية، بالإضافة لتغير المناخ مما يدفع للعجز الغذائي، وإنعدام الإكتفاء الذاتي، فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية، والبشرية فالعراق عاجز عن تحقيق أمنه الغذائي، بالإضافة لتأثير الزيادة السكانية على الإدخار، والاستثمار، وبالتالي انخفاض معدل دخل الفرد، والنمو الاقتصادي، تأثير الزيادة السكانية في الإستهلاك فالزيادة تؤدي لزيادة الطلب على السلع، ويقابله انخفاض في دخل المواطن، وهو ما يضغط على عملية التنمية فيه، كما أن التركيبة السكانية ورثت إشكالية التركيبة العمرية، والزيادة في عدد الإناث على الذكور الميالين للهجرة، ويشكل هذا تحديا كبيرا للأمن⁴

¹ علي طارق الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص 181.

² محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية"، مصر: المكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص 76.

³ علي طارق الزبيدي، نفس المرجع، ص 182.

⁴ مروان سالم العلي، نفس المرجع السابق، ص 65.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و إذا لم يكن هناك صراع بين الديانات المختلفة، فإن الانسجام الديني يؤدي إلى القوة السياسية، و العكس، فالتعقيد الديني، و المذهبي يؤدي لضعفها، فالتعصب الديني، و محاولة التخلص من الأقليات الدينية يؤدي لخسائر كبيرة، فعندما طرد الكاثوليك المسلمين من إسبانيا فقد طردت مهارات كان يمكن الاستفادة منها؛ فمثلا الطائفية الدينية في لبنان أثرت في تدهور الأحوال السياسية التي عانت منها البلاد لأكثر من 15 سنة¹، و هو نفس الوضع بالنسبة للعراق، فممارسات نظام "صدام حسين" ضد العديد من الأقليات، و الطوائف كان له الأثر البارز في التحولات التي حصلت بالعراق، و هو ما أدى لتحول العراق من قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب إلى دولة تحت سيطرة أمريكا، و تغول دول إقليمية، و قد ظلت عقدة الحقد الديني تطفو كل ما سمحت لها الفرصة بغية استرجاع ما أخذه منها التاريخ، و ممارسات السياسيين الظالمة اتجاههم، و هم لا يزالون يناضلون للحصول على أكبر الفرص، و بالتالي فالطائفية الدينية أثرت في مسار بناء الدولة الوطنية، و قوة الدولة، و مكانتها الاستراتيجية.

و من نقاط الترابط بين الجغرافيا، و الإثنيات و الطوائف من خلال تكوين العراق الذي يقع معظم أكراده في الشمال، و السنة في الوسط، و الشيعة في الجنوب، و بالنظر لمميزات هذه المناطق نجد أن منطقة كركوك، و الموصل يوجد بها 40 % من ثروة العراق النفطية في الشمال، و تمر أنابيب تصدير الغاز من أراضي الأكراد مما يساعد الأكراد على تهديد الاقتصاد العراقي، كما تحتوي مناطق الأكراد على نصف كمية غاز العراق، أما الجنوب العراقي يسهم في أكثر من نصف إنتاج النفط في حقل الرميلة يحتوي على 663 بئر نفطيا منتجا، و هذا كله يهدد بصراعات بين الأقاليم، و تزيد مشكلة التكامل الإقليمي داخل العراق خاصة، و أن الإثنيات موجودة في حدود تركيا، و إيران مما يجعلهم عرضة لاستغلال هاتين القوتين لخدمة مصالحهم، و السيطرة على الدولة ما موقع الأكراد في الشمال، و سكنهم في الجبال كون لهم العزلة عن باقي السكان، و الارتباط بهويتهم أكثر²، و هناك عقبة أمام الوحدة الوطنية الكردية في الدول الثلاث العراق، و تركيا، و إيران، و هو العزلة الجغرافية للأقاليم الكردية، حيث يعيش معظم

1 محمد عبد الغني سعودي، نفس المرجع السابق، ص 61.

2 سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة "العراق و جنوب إفريقيا"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، مارس 2019، ص ص (136-137).

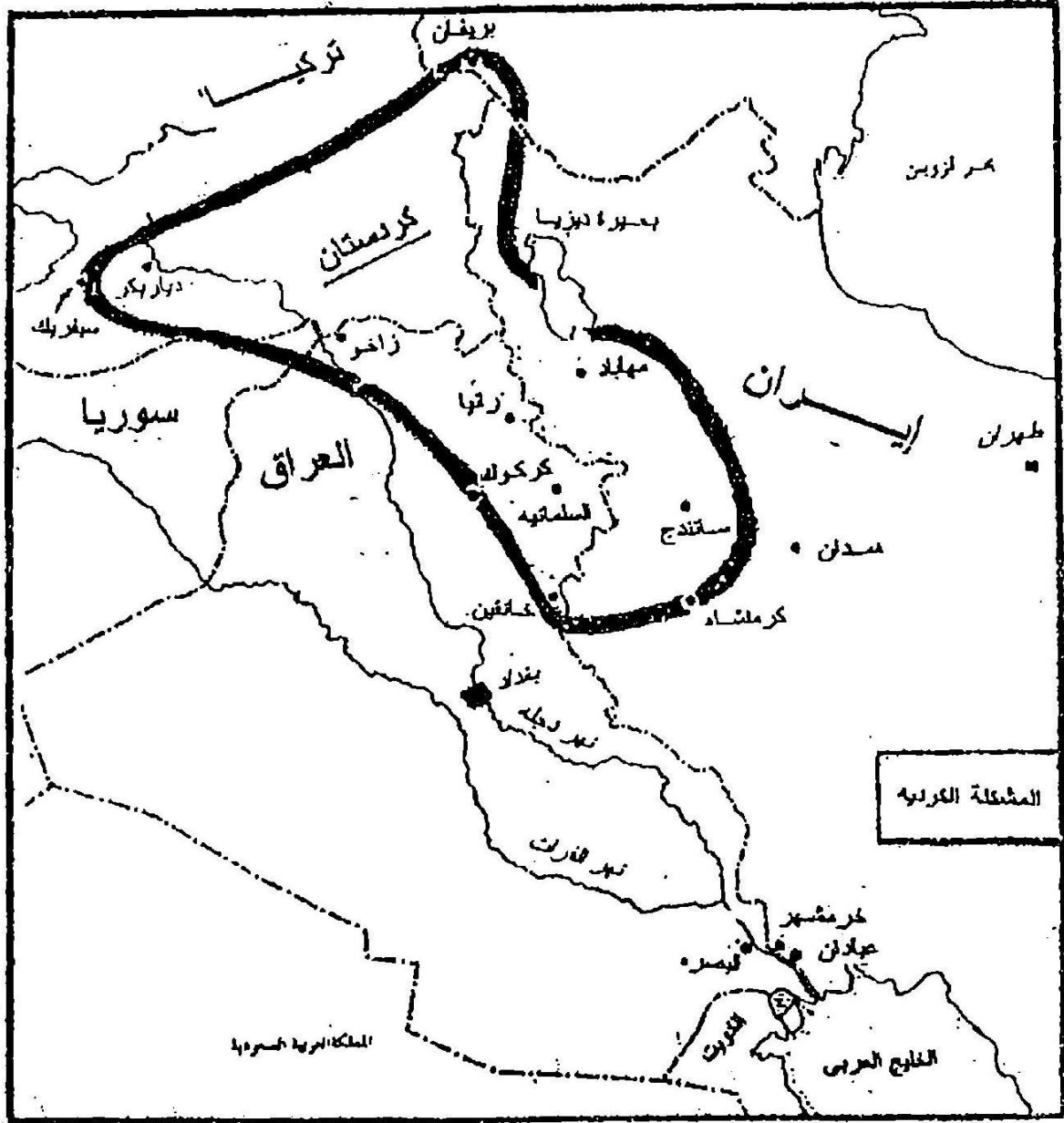
الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الأكراد في المناطق الجبلية، و بالتالي بقيت هذه الدول مهملة ومتخلفة، و بهذا كانت الطبيعة الجبلية لمعظم مناطق كردستان تزيد من عملية العزلة، و مظاهر الانفصال بين الأكراد¹. و هذا ما أثر على بناء الدولة، و يعد نقطة الإنطلاقة لمعظم المشاكل في العراق، و هو ما سنركز عليه في المبحث القادم، و سيظهر جليا تأثير هذا التركيب على النظام السياسي، و فاعليته

¹ محمد عبد الغني سعودي، نفس المرجع السابق، ص 153.

خريطة توضح تموقع الأكراد في العراق ودول الجوار

المشكلة الكردية



الخريطة رقم 04: من محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية". مصر: المكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص 153.

IV. التركيبة السكانية الطائفية في لبنان :

إختلف لبنان عن باقي الدول العربية، ولاسيما على مستوى التركيب الإجتماعي "الطائفي"، وبالتالي السياسي فمن خلال تشكله كان ملجأً لعدد من الطوائف الدينية، مما اضطره دوماً إلى ممارسة تجربة العيش المشترك، و شكل التنوع الديني في المجتمع اللبناني مصدراً للتمايز، والخصوصيات فأثر على طبيعة النظام السياسي فيما بعد، فالمتبع لتاريخ لبنان يلحظ أن جبل لبنان كان بشكل، أو بآخر مقراً لكل الفرق، و الملل، و النحل المتمردة على السلطة المركزية المجاورة، و كان يوصف بملجأ المعارضة التي تتصادم مع حكامها، و تغير بشكل جماعي أحيانا دينها، ومذهبها مع تغير تحالفاتها، و خصوصها .

إن الطائفية في لبنان؛ هي مظهر تاريخي، وليست فقط عرضية، أو حتى نزهة نفسية، فهي نشأت في ظروف تاريخية معينة طبع بها التاريخ اللبناني جراء إمتزاج، و التفاعلات الاقتصادية، والإجتماعية لهذه الأخيرة مع دول الجوار العربية، و الاتصال بالغرب أيضاً، و بالتالي فإن الطائفية نشأت في مرحلة تاريخية معينة، ثم تطورت، و تجذرت في المجتمع اللبناني، و باتت تشكل كيانه¹، يضم المجتمع اللبناني ثلاثة مذاهب من أصل حوالي 12 طائفة في الشرق الأوسط، و هي المذهب الماروني، الشيعي، الدرزي، و بالإمكان القول بأن المسلمين " السنة " وجميع المجموعات الدينية الرئيسة الموجودة في المجتمع اللبناني إنها أقليات أكثر مما هي طوائف، فالسنة هم أكثرية عديدة على مستوى المنطقة ككل، لكن ضمن حدود لبنان ليس بإمكانهم هم، و لا حتى أي مجموعة دينية أخرى الإدعاء بأنهم يشكلون أكثرية².

بلغ عدد سكان لبنان سنة 1932 مايقارب 1,046,164 نسمة؛ أما سنة 1965 بلغ عددهم 2,367,141 نسمة من دون ذكر الإنتماء الطائفي، و في عام 2006 نشرت دراسة خاصة حددت عدد اللبنانيين تبعاً للانتماء الطائفي ب 4,571,000 نسمة، و حسب الدولية للمعلومات

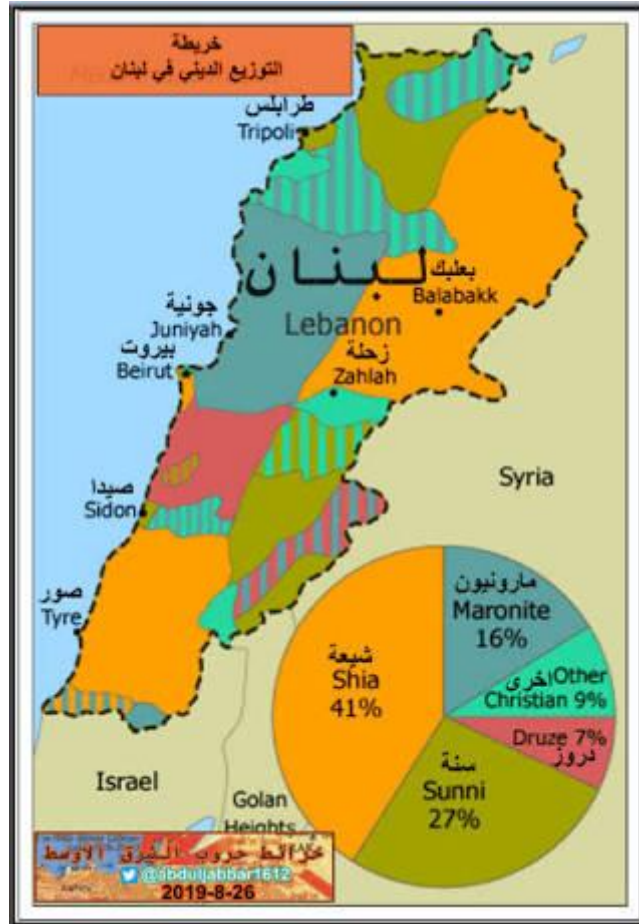
¹ فؤاد شاهين. الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والإجتماعية، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1986، ص.16.

² هيلينا كوبان، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، لندن: منشورات هاي لايت، 1985، ص.14.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

فإن عدد اللبنانيين نهاية سنة 2018 هو 5,5 مليون نسمة¹، بينما بلغ منتصف 2021 ما يقارب 5.26 مليون نسمة حسب كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

خريطة توضح التوزيع الديني في لبنان



الخريطة رقم 05 المصدر: موقع خرائط حروب الشرق الأوسط 2019/08/26.

V. من حيث التركيب القومي :

1-العرب: بلغ عددهم 3.383 مليون نسمة سنة 2021 من الطائفتين المسلمة (سنة، شيعة، موحدين، دروز، علويين) ومسيحية، يشكل العرب 95% من سكان لبنان.

¹ الدولية للمعلومات، بالأرقام عدد اللبنانيين حسب الطوائف، تاريخ النشر 2019، تاريخ الإطلاع 2021/03/22، للتفاصيل أكثر إطلع على الرابط التالي :

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

2-الأرمن : تعود أصولهم للأرمن الذين تواجدوا في لبنان منذ قرون يشكلون نسبة 4% من إجمالي عدد السكان¹.

2-قوميات أخرى :

أ-آشوريون: بلغ عددهم 22 ألف نسمة سنة 2011.

ب-كرد كرمنجيون بلغ عددهم 119 ألف يتمركزون في بيروت، وصيدا، و طرابلس، و وادي البقاع، معظم الكرد الذين يقطنون لبنان هاجرو من جنوب شرق تركيا.

ت-المهاجرون الفلسطينيون : يشكلون ما نسبته 10% من مجموع اللاجئين لدى وكالة الغوث الدولية "الأونروا" في العالم، و حوالي 11% من مجموع سكان لبنان، وفقا لإحصائيات الوكالة ذاتها في 31 مارس 2003 بلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في لبنان حوالي 400 ألف لاجئ، يقيم 220 ألف منهم داخل المخيمات البالغ عددها 12 مخيما².

أما اللاجئين السوريون، فقد كانت وجهتهم في البداية صوب دول الجوار، إلا أن تزايد الدمار، وطول الصراع غير ذلك، و يتوزع غالبية اللاجئين في دول جوار سوريا ماعدا فلسطين، و يبلغ عددهم بلبنان سنة 2016 ما يقدر بـ 1048275 لاجئ؛ أي نحو مليون لاجئ؛ أي 21.8% من إجمالي اللاجئين، و تعد لبنان التي تربطها بسوريا علاقة جغرافية، و تاريخية ثاني دولة مستقبله للاجئين السوريين بعد تركيا³.

VI. من حيث التركيب الديني : لعبت سلطات الانتداب قديما في لبنان على ورقة التمييز الطائفي بين المسيحيين، و المسلمين، و كذلك أسهمت فرنسا العلمانية في إقامة النظام السياسي اللبناني على أساس طائفي، فقد صدر عن المندوب السامي الفرنسي قرارا في 18 مارس 1936 يضيي الصفة المؤسساتية على 18 طائفة دينية في سوريا، و لبنان تتمتع بالامتيازات الطائفية التقليدية، و أضاف لها البروستنتية فيما بعد⁴.

¹ براء الدويكات، كم عدد سكان لبنان، تاريخ النشر 22 أبريل 2021 تاريخ الاطلاع 26 جويلية 2021 على الرابط :

<https://mawdoo3.io/article/52959>

² جمال واكيم، جريمة ولاعقاب "الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي"، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2018، ص ص (74-8-78).

³ محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية "دراسة نظرية وتطبيقات عالمية"، مكتبة النور، 2020، ص345.

⁴ فيوليت داغر، الطائفية وحقوق الإنسان، القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 2002، ص17.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

1- الطائفة المسيحية : سكن في لبنان جماعات مسيحية متناحرة بعضها تعاون مع المسلمين، والبعض الآخر تعاون مع البيزنطيين، وإشترك في الحرب ضد العرب¹، وهم يتنوعون، كالتالي :

1-أ المارونية :إن الملاحظ للنسيج الاجتماعي، والطائفي في لبنان أن الطائفة المارونية التي كانت أكبر الفرق المسيحية فيه تكاد تنقرض اليوم، وتعود أصول الموارنة من سهل الغاب في سوريا مقرر نشاط "مار مارون" قبل أن يستقر أتباعه في جبل لبنان، وذلك هربا من الكنيسة لمدة قرنين قبل مجيء الدين الإسلامي، وقد ربطت الموارنة بالدولة الإسلامية علاقات وطيدة منذ تولي معاوية ولاية الشام، واعتماده، والأمويين على المستشارين من الموارنة الذين ناهضوا البيزنطيين²، و يبلغ عدد الموارنة في لبنان أقل 800 ألف نسمة، أي ما يقارب 23% من إجمالي عدد السكان؛ حيث اندفع المارونيون للاستقرار في بيروت سنة 1983، وبلغ عددهم حينها 300 ألف ماروني، وشكلت قوى سياسية داخلية، وكان أثرها ضئيلا على أكبر اثنين من المؤسسات التقليدية ثباتا لدى الموارنة، وهما تابعتان للكنيسة المارونية، وهما البطريرك، والهيكلية الكهنوتية الخاضعة لإشرافه من جهة، وأيضا شبكة الأديرة المارونية؛ حيث إنه من المعروف تاريخيا أن هرميات الكنيسة لعبت على مر التاريخ دورا فعالا في نقل الحس الطائفي إلى الموارنة، ولعبت دورا في السياسة³، وهذا لم يمنع الموارنة في استمرار اعترافهم بجميل الأمويين الذين بفضل تسامحهم الديني أصبح الموارنة مكونا أساسيا في لبنان كانت بدايته في الشمال⁴.

إضافة للمارونيين، و يوجد العديد من الطوائف، و الجماعات المسيحية في لبنان، و هم النسطوريون،اليعاقبة، الأرمن، الآشوريون، و الكلدانيون، و الروم الكاثوليك، و الروم الأرثوذكس.

1-ب الروم الأرثوذكس :هم طائفة تتبع الطقس البيزنطي، و تستعمل في لبنان، و البلدان العربية اللغة العربية، يخضع أبناؤها لبطريرك أنطاكية، و سائر الشرق⁵.

1-ج الروم الكاثوليك: و يبلغ عدد الروم الكاثوليك في الثمانينيات 200 ألف نسمة؛ أي: ما يعادل تقريبا 6% من مجموع السكان، و حاليا تدير الكنيسة الكاثوليكية الرومانية كافة

¹ فؤاد شاهين، نفس المرجع، ص 51.

² فيوليت داغر، نفس المرجع، ص 13.

³ هيلينا كوبان، نفس المرجع السابق، ص ص (15-16).

⁴ علي عبد الفتوني، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013، ص 15.

⁵ خليل أرزوني، إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة، بيروت: بدون دار نشر، ط1، 1997، ص 101.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

المدارس، والجامعات، والمستشفيات عبر العالم نظرا لكون الكاثوليك في بعض الأقطار التي تسكنها غالبية، وتكون أحزابا سياسية قوية، ولهذا الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة كان له الأثر الكبير في تاريخ أوروبا السياسي، والثقافي، والأدبي، والديني وتسمى بالرومانية نسبة لجذورها التاريخية التي ترجع لمدينة روما، وبدأ استخدام هذا المصطلح في بريطانيا في القرن 19 للتمييز بين كنائس روما، وباقي الكنائس الكاثوليكية الأخرى¹.

1-د الأرمن : هم أعضاء من أمة مسيحية قديمة جاءت بأعداد كبيرة للبنان في سنة 1915، و في هذه السنة بالذات ارتكبت القوات العسكرية التركية مذابح مشينة ضد الأرمن راح ضحيتها تقريبا مليوناً ونصف نسمة منهم، وبعد الحرب العالمية الأولى قام قادة المواردنة في لبنان، وحلفائهم الفرنسيين على العمل على زيادة عدد السكان المسيحيين، وكانت فرصة من ذهب للأرمن اللاجئين لإعادة توطينهم، ومنحهم الجنسية اللبنانية، وقد استقروا في النواحي الشمالية من بيروت، و عدد آخر في طرابلس، وفي غنجر القديمة، واستطاعوا الانصهار مع المجتمع اللبناني بالرغم من اختلاف لغتهم عن لغة لبنان العربية، و سياسيا كان للحزب الشيوعي الأرمني دور مؤثر، و نوع من التمثيل داخل لبنان، و قد انقسموا شأنهم شأن الروم حول الكنيسة إلى كنيسة أرثوذكسية، وكنيسة كاثوليكية²، إضافة لوجود اليعاقبة والنسطوريون، والكلدان.

نستنتج مما سبق أن الطوائف المسيحية الأساسية في لبنان هم المواردنة، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس؛ أما الطوائف المتبقية من كلدان، اليعاقبة " السريان"، اللاتين، النساطرة، الإنجيليون، فهم طوائف عددها قليل، ولم تلعب دورا بالغ الأهمية في التركيبة الطائفية اللبنانية.

¹ لجين مجدي، تعرف على تاريخ كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك، الثلاثاء 06 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع 2022/05/22 للإطلاع زورو الرابط التالي:

<https://alwafd.news/2090512>

² هيلينا كوبان، نفس المرجع السابق، ص 25.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و يعود العدد الكبير لطائفة الموارنة في الطائفة المسيحية داخل لبنان؛ بينما تنتشر البقية، وخاصة الروم، و الأرمن في دول الجوار، و بالتالي فإن المشكلة الطائفية في لبنان في الجانب المسيحي تعني بوجه الخصوص الطائفة المارونية¹.

2- الطائفة المسلمة: لما ظهر الدين الإسلامي في الجزيرة العربية كانت معظم القبائل تعبد الأوثان، وكانت لبنان مسرحاً للانشقاقات الدينية في أوساط الدين المسيحي، فكثرت الفرق، و الشيع التي كانت بيزنطا تغذيها باعتبارها ورقة رابحة تمكنها من السيطرة، و بسط النفوذ، مما أدى لضعف الإيمان لدى الكثير، و بدخول الجيوش الإسلامية للمنطقة أسلم الكثير من السكان، و بذلك أصبح الدين الإسلامي قوة، و ازدهرت الأمور بعد قرنين كاملين من التخلف، و الانشقاق².

2-أ السنة: يعود وجود المذهب السني في لبنان إلى دخول الجيوش الإسلامية الأولى للمنطقة سنة 635م، و أقام السنة علاقات تجارية مع مختلف أصقاع الإمبراطورية السنية في المنطقة، و قد بلغ عددهم ما يقارب 600 ألف نسمة أي ما يقارب 20% من مجموع السكان³.

2-ب الشيعة: يشكل الشيعة اليوم العدد الأكبر في العالم الإسلامي بعد السنة، و ورد في مصادر شيعية لبنانية أن التشيع في الشام، و المقاطعات اللبنانية كان على يد أبي ذر الغفاري الذي أبعده والي الشام معاوية بن أبي سفيان إلى جبل عامر؛ حيث تأثر السكان بأرائه، و لم يبق بنشر التشيع، ظهر الشيعة في أعقاب استيلاء معاوية على الخلافة و تاريخياً شكلت بيروت ثم جبل عامر المركز الرئيسي لتجمع الشيعة في المقاطعات اللبنانية؛ حيث شكلوا ما يزيد عن 80% من عدد سكان الجبل في بداية القرن 19، و كان مركز لنشر التشيع من خلال مدارس الدينية المنتشرة فيه⁴.

2-ج الدروز: و قد أدرجت الطائفة الدرزية من ضمن الطوائف المسلمة لهذا من الصعب الحصول على إحصائية دقيقة، و تشير تقديرات 2009 أن عدد الدروز المقيمين في لبنان يشكل 8-6% من إجمالي عدد السكان⁵.

¹ خليل أرزوني ، نفس المرجع، ص 101.

² فؤاد شاهين .نفس المرجع السابق، ص 49.

³ هيلينا كوبان ، نفس المرجع السابق ، ص ص (21.22).

⁴ خليل أرزوني ، نفس المرجع، ص ص (112-115) .

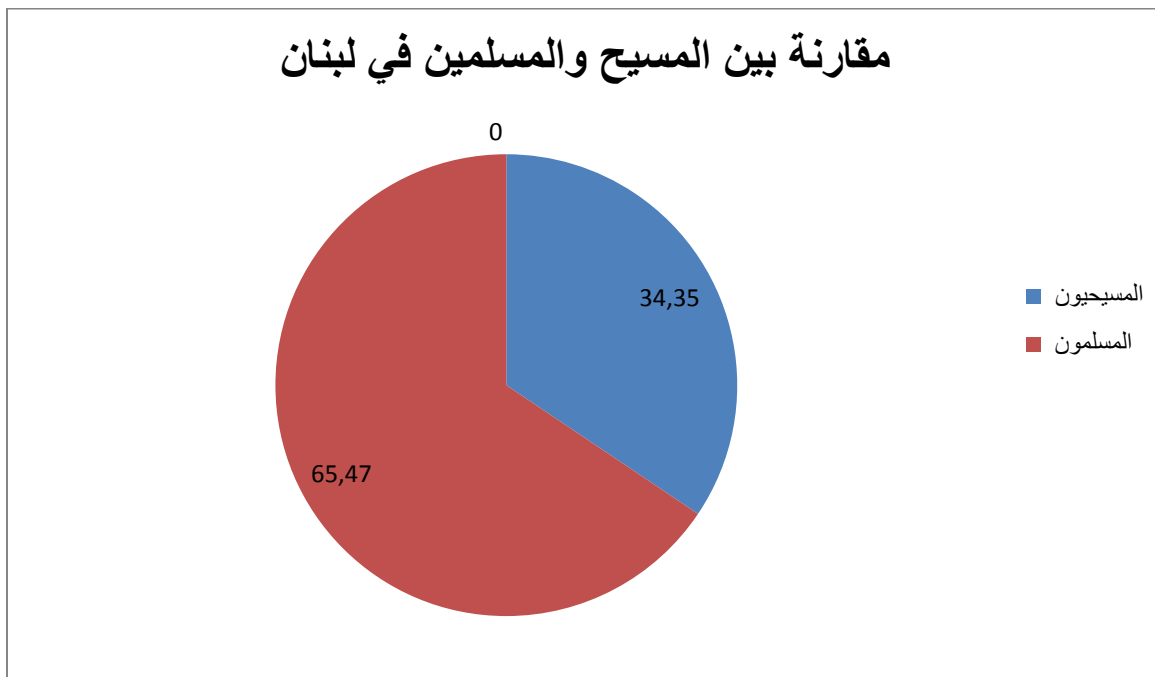
⁵ المركز اللبناني للمعلومات لبنان ، الواقع الديمغرافي في لبنان ، 2013، ص 16.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و من الملاحظ أن من ناحية عدم الاستقرار المتعلق بالطائفية، فإن لبنان تشمل على حالتين الشيعة من حيث الصراع الطائفي، و الفلسطينيين المهاجرون من حيث القومية العرقية، و كلاهما تورط في الحرب الأهلية التي تمت السيطرة عليها، ولكن عدوهما مختلف¹.

¹ تيدروربت جار، نفس المرجع السابق، ص.248.

و فيما يلي دائرة نسبية تقارن عدد الطوائف المسيحية بالطوائف المسلمة في دولة لبنان 2011، وذلك مع إقتطاع عدد المهاجرين :



الشكل رقم 03 : المصدر المركز اللبناني للمعلومات لبنان ، الواقع الديمغرافي في لبنان 2013. ص 15

و من خلال قراءة بسيطة للدائرة يتضح أن المسلمين في تزايد مستمر مقارنة بالطائفة المسيحية، و هو لأسباب تتعلق بالمعتقدات، و ليس لهجرة أو قلة متبعي الديانة المسيحية، فالدين الإسلامي يبيح تعدد الزوجات؛ كما أن تحديد النسل لا يلقي تطبيقاً لدى المسلمين، وغيرها من الأسباب .

3- الطائفة اليهودية : هم جماعة من أهل البلاد الأصليين، تواجد اليهود بأعداد كبيرة في لبنان قديماً فحسب مذكره الرحالة اليهودي "داوود هيلل"، فإنه في مطلع القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود في لبنان 4000 نسمة، و عاشوا قروناً طويلاً تحت حماية سلطات البلاد دون أي اضطهاد، غير أنهم بدأوا في عهد "القائمقامية" بالتسلسل لفلسطين من أجل إقامة وطن لهم؛ بحيث تناقص عددهم إلى 3588 شخصاً في إحصاء سنة 1932، و لكنهم بين الفترة الزمنية

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الممتدة بين (1948-1975) لم يبق منهم سوى أسر قليلة سموها في لبنان "الطائفة الإسرائيلية"¹، التي إنحسر عددها أثناء الإضطرابات التي وقعت في السبعينيات من 2000 شخص إلى حد الإنقراض تقريباً.²

تعد الإحصائيات السكانية المتعلقة بالطوائف في لبنان قليلة، وإن وجدت فهي غير رسمية، أو غير مضبوطة، وهذا يعد من بين الصعوبات التي لا تمكن الباحث من دراسة دقيقة للطوائف فيها، ويعد الإحصاء الرسمي الذي قدم بهذا الشأن في لبنان من قبل السلطات الفرنسية يهدف إلى تثبيت واقع سياسي آنذاك

قامت الدولية للمعلومات بدراسة سنة 2018 لمقارنة في عدد السكان ببلبنان بحسب الطوائف بين سنة 1932 وسنة 2018 حسب الجدول التالي :

الطائفة	1932 (مقيمون وغير مقيمين)	2018 (مقيمون وغير مقيمين)	الزيادة	نسبة الزيادة
موارنة	351,197	934,704	583,507	166.1%
روم أرثوذكس	133,343	329,865	196,522	147.4%
روم كاثوليك	76,336	213,193	136,857	179.3%
أرمن أرثوذكس	28,072	94,780	66,708	237.6%
أرمن كاثوليك	6,434	22,344	15,910	247.3%
سريان أرثوذكس	2,820	21,447	18,627	660.5%
سريان كاثوليك	3,115	13,105	9,990	320.7%
بروتستانت	4,600	20,668	16,068	349.3%
كلدان أرثوذكس وكلدان كاثوليك	744	3,594	2,850	383%
أقليات مسيحية	6,463	33,275	26,812	414.8%
مجموع المسيحيين	614,397	1,686,975	1,072,578	174.5%
سني	194,305	1,721,853	1,527,548	786.2%
شيوعي	166,545	1,743,718	1,576,633	946.7%
درزي	62,084	295,664	233,580	376.2%
علوي	4,830	55,677	50,847	1052.7%
مجموع المسلمين	431,767	3,821,717	3,389,950	785.1%
إسرائيلي	4,003	4,805	802	20%
المجموع	1,046,164	5,508,692	4,462,528	426.5%

الجدول رقم 3 المصدر: الدولية للمعلومات.

¹ خليل أرزوني، نفس المرجع السابق، ص ص (88.89).

² هيلينا كوبان، نفس المرجع السابق، ص 22.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و بقراءة بسيطة للجدول نلاحظ ارتفاع عدد سكان لبنان في المدة ما بين 1932 و 2018 بمقدار 4.4 مليون نسمة، و أما فيما يتعلق بالطوائف :

الطائفة المسيحية فقد كانت 58.7% سنة 1932؛ بينما إنخفضت إلى 30.6% سنة 2018 .

الطائفة المسلمة فقد كانت 40% سنة 1932، لترتفع إلى 69.4 % سنة 2018.

و بمقارنة بسيطة من خلال الجدول نلاحظ أن الطوائف الستة الرئيسة في لبنان ظلت قائمة لسنوات، و حافظت على بقائها، كما نلاحظ أن الطوائف المسيحية تفوق بكثير الطوائف المسلمة مما يجعلها لا تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية اللبنانية .

VII. أهمية السكان للبنان :

أن سبب ما تمر به لبنان هو النزاع المذهبي، والديني، فلا تزال الدولة تحصد ويلات الحرب الأهلية الدامية، و لا تزال المناصب السياسية في الحكم تقسم على أساس ديني، و مذهبي، و طائفي، و هو ما أثر في قوة الدولة، و أمنها القومي، و جعلها محل تدخل خارجي باستخدام الورقة الطائفية كورقة ضغط، كما أن الدول التي بها إثنيات موجودة بلبنان ترى نفسها مسؤولة عنها، و تعطي لنفسها مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، و بهذا صارت السيادة محلا للعبث كما هو حال إيران مع الشيعة، و حزب الله .

و كلما كانت عدد دول الجوار لدولة ما كثيرة، كلما زادت الأعباء الملقاة على عاتق الدولة من خلال تحملها مسؤولية إدارة شؤون الجوار، و هو أيضا يحمل فرصا للتعاون، و توجد عدة معايير جيوبوليتكية لها تأثير جيوبوليتيكي على الدولة بالنسبة لدول الجوار¹ و هو ما سنوضحه من خلال حالة لبنان.

¹ محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية "دراسة نظرية وتطبيقات عالمية"، مكتبة النور، 2020، ص 261 .

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

جدول يوضح معيار الانحدار الجيوبوليتيكي بين لبنان ودول الجوار

المعيار	لبنان	إجمالي دول الجوار لدولة لبنان	النسبة بين لبنان ودول الجوار
المساحة (كم ²)	10170	191200	18-1
السكان (نسمة)	5.26 مليون	32.07	6-1
القوات المسلحة	59100	325000	5-1

الجدول رقم 04: من إعداد الباحثة

ويتضح من الجدول أن معيار سكان لبنان بالنسبة لدول الجوار هو 6-1، ومعيار مساحة لبنان بالنسبة لمساحة دول الجوار هو 18-1، ومعيار القوات المسلحة بالنسبة للقوات المسلحة لدول الجوار هو 5-1، وهو ما يوضح لنا اختلال التوازن الجيوبوليتيكي "المساحي، السكاني، العسكري" بين لبنان، ودول الجوار.

هناك دول تتعدد فيها الديانات بحيث لا تتغلب مجموعة على أخرى، و تتعايش ملة الديانات، ولا تشكل خطراً، و في كل من لبنان، و العراق يظهر الخلاف على أساس ديني، ففي العراق بين طائفة الشيعة، و السنة من المسلمين، و في لبنان بين الشيعة، و السنة، من جهة، و بين المسلمين بصفة عامة، و المارونيين، و تبدو أهمية الدين في تماسك الدولة عندما تكون الدولة بأكملها على دين واحد، مما ساعد على تماسك الدولة، ففي لبنان كانت الفروقات الدينية مدعاة التمزق، و مهما كان التنسيق موجود بين الطوائف في لبنان فإن التمزق هو الذي يمثل المشكل اللانهائي التي تضعف الكيان البشري، و تقلل من وزن لبنان في المجتمع الدولي¹، إن تأثير السكان اللبنانيين في الحياة السياسية يمكن ملاحظته في الانتخابات البلدية التي جرت في 8 مايو 2016، كانت هذه أول انتخابات تجرى في لبنان منذ عام 2010، و كانت كبيرة جدا تختلف عن الانتخابات البلدية السابقة في ظل المناخ السياسي الحالي من الواضح عدم الثقة

¹ محمد عبد السلام، نفس المرجع السابق، صص (321- 336).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

في المؤسسة السياسية في لبنان، لم تكتسب الانتخابات البلدية أهمية رمزية فحسب بل اكتسبت أيضا أهمية عملية¹.

¹Tobias Zach. "The situation in Lebanon and challenges for regional stability and European security". (Parliamentary assembly). Available in following site:

<https://pace.coe.int/pdf/d731a6726302de29c5aeaa79d02f9fc525b19d3ca243c746716d6698400dfdb7/doc.%2014226.pdf>. Viewed in: 2020.

المبحث الثاني : البيئة السياسية في العراق ولبنان

إن الفرد يمكن أن يخضع للأوامر بكامل إرادته، أو بالقوة، وهذا يرجع لطبيعة النظام الذي يحدد علاقته بالسلطة الحاكمة، و الطائفية فيها، و ذلك من خلال إن كانت توظف قضية الانتماء لمذهب، أو دين في مشروع سياسي، و مجتمعي، و إعتبار أن هذا الانتماء من مقومات بناء النظام، و تكوينات مؤسساته، و تعمل على ترسيخ الصبغة الاجتماعية، و الثقافية لهذا المشروع في المجتمع، أو على الأقل في صفوف طائفة من طوائفه، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث لطبيعة البيئة السياسية في كل من العراق، و لبنان، و ذلك لفهم كيف تؤثر الطائفية في السلطة في كلا الدولتين؟ و هل هذا التأثير سلبي أم إيجابي؟ و معرفة ما إذا كان لذلك تأثير بناء الدولة في أسس قوية، و متينة في العراق، و لبنان، و لهذا قسمت هذا المبحث إلى مطلبين تحدثت في المطلب الأول على النظام السياسي من ناحيته الشكلية الدستورية؛ بينما في المطلب الثاني سنتطرق إلى جانب العملياتي؛ أي: فهم كيف تتم عملية الوصول للسلطة سياسيا في البلدين .

المطلب الأول :النظام السياسي في العراق ولبنان

يقول "فيوليت داغر" حيثما وجدت سلطة طائفية نجد بالضرورة مشكلة طائفية"، انطلاقا من هذه المقولة فإن الجميع يعلم أن الطائفية هي من أهم المعوقات التي تمنع المجتمعات من التطور، وهو ما يتضح جليا في المجتمع العراقي، و اللبناني، و يشمل التطور عدة ميادين سياسية، و اقتصادية، و اجتماعية .

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

أولاً : النظام السياسي* في العراق: يعد العراق جسدا متنوعا من الأديان، و القوميات، والمذاهب، الأمر الذي لطالما شكل أزمة لسكان العراق، و انعكس ذلك على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه، و قد فشلت أغلب الحكومات المتعاقبة عبر تاريخ العراق من إبراز هوية وطنية بمقدار ما نجحت في تفتيت وحدة الجسد المجتمعي، و القضاء على الروح الوطنية، وفقدان الانتماء، و الحس الوطني للعراق كدولة، و العمل على غربة الوطن في وطنه، و ذلك لتحقيق رغباتها، و آمالها في إدامة سلطتها على مواطنين لا يعترفون أصلا بشرعية سلطتها عليهم، إن طائفية المجتمع انعكست على الدولة، و حكوماتها المتعاقبة سواء كانت ملكية، أو جمهورية (خلال الاحتلال الفارسي، العثماني، البريطاني، الأمريكي)، أوحى التي اعتلت سدة الحكم بواسطة الانقلابات العسكرية، أو من خلال الانتخابات المباشرة، ثم بعد ذلك جرتها الطائفية، مما يدل على اتساع ظاهرة التنافس السياسي المغطى بصبغة مذهبية¹.

و من المعروف أن أي دولة تضع نظامها السياسي وفق ما يتلاءم مع خصوصياتها، لكن الأمر في العراق يعد مخالفا، فقد وضع في وقت كانت تمر فيه بلاد الرافدين بوضع سياسي استثنائي، و عدم استقرار، و بتدخل أجنبي، و لهذا لم يستطع النظام الفدرالي أن يتأقلم مع مدخلات عدم الاستقرار السياسي.

نتج عن التدخل الخارجي للعراق (احتلال أمريكي)، و كذا انهيار الدولة عدة تغيرات في الدولة، و بنيتها السياسية، و ذلك من خلال تغير طبيعة نظام الحكم، و شكل بناء الدولة الوطنية، بالإضافة لفعالية، و مكانة المؤسسات الأهلية، و الأحزاب السياسية في دواليب الحكم، و السياسة في العراق².

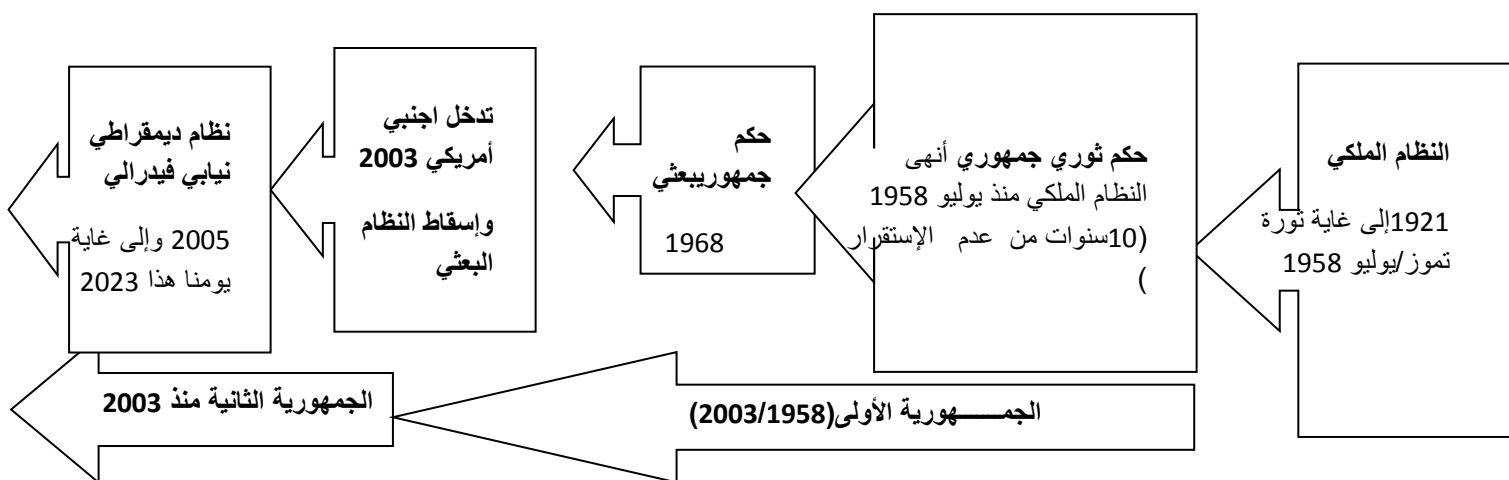
*تعريف النظام السياسي: يعرفه الدكتور محمد نصر مهننا بأنه الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية والنظام هو إطار ينتظم فيه إتجاه القوى السياسية إسهما في العمل السياسي، يقصد به أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الانسانية ودراسة النظام السياسي ترتكر في تحديد شكل الدولة ونوع الحكومة. للتوسع أكثر انظر شذى زكي حسن، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي فيالعراق. ص ص(31-58) وكذا انظر محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسية العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الثامن، حزيران 2017، ص 229.

¹أياد عياد والي البديري، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص(146،147).

²سالم مطر عبد الله، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، العراق: مركز الدراسات الإقليمية . العدد 13/5، ص 1.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

يوضح المخطط التالي مراحل تشكل الدولة في العراق من خلال نظم الحكم التي مرت بها :



الشكل رقم 04: المخطط من إعداد الباحثة

فبعد 2003 دخلت العراق مرحلة جديدة من مراحل إعادة بناء الدولة الوطنية، وكانت أول مراحل هذا البناء هي تغيير النظام السياسي من نظام البعث الدكتاتوري الاستبدادي إلى النظام سياسي ديمقراطي توافقي، تغير من خلاله شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة مركبة، وتغير شكلها من مركزية إلى فدرالية، واللامركزية الإدارية، وبالتالي صار نظام الحكم يعتمد على الانتخابات، والتداول السلمي على السلطة يسيرها القانون بحرية، ونزاهة من خلال القانون الاسمي للبلاد الدستور

و جدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت ظاهرياً بأنها تريد المحافظة على وحدة العراق استجابة للدول العربية، و دول الجوار "إيران وتركيا"، لكن في الحقيقة أن مشروعها الفيدرالي الذي تبنته من خلال الدستور الجديد قائم على أساس تقسيم طائفي/عرقى بدءاً بإقليم كردستان العراق فالوضع الأمني في هذه الأخيرة بعد 2003 لم تبشر المؤشرات فيه بخير؛ لأن المنظمات الكردية قامت بطرد المواطنين العرب، وحدثت انفلات أمنية في مناطق الشمال، وقامت الجماعات الكردية بالسطو، وسرقة أملاك الدولة¹.

بدأ في العراق منذ 09 أبريل 2003 معالم مرحلة سياسية جديدة؛ حيث أرخ دستور جمهورية العراق 2005 لملامح نظام سياسي جديد بشكل صريح، حيث نصت المادة الأولى من

¹كمال ديب، موجز تاريخ العراق "من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية"، بيروت: دار الفارابي، ط1، كانون الثاني 2013، ص 501.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الدستور أن العراق "جمهورية إتحادية ديمقراطية نظام الحكم فيها جمهوري برلماني" *، هذا بعدما كان النظام سنة 2003 يتميز بإضفاء الاعتبار الفردية، و الشخصية في إدارة الدولة، بعدها انتقل لمرحلة مؤقتة ما بين 2003 و2005، و بعد هذا أنتج نظام جديد لم تعرفه العراق منذ تأسيسها سنة 1921¹.

و قد كانت الدعوة نحو فيدرالية العراق على أسس قومية، و مذهبية في هذا الدستور إحدى بوادر الصراع للهيمنة على السلطة، و في نفس الوقت تعد أحد بوادر التحرر عن جسد الدولة؛ حيث تم إعلان جملة من المبادئ الدستورية، كأساس لعملية صياغة هذا الدستور، منها أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، 16-علاقات العراق مع جيرانه تقوم على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، 17- يتم إنتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب لفترة لا تزيد عن 4 سنوات قابلة للتجديد لولاية واحدة، 18- يتم تعيين الحكومة، ورئيسها، و نواب رئيس الجمهورية من بين الأعضاء المنتخبين كنواب في البرلمان، أو الجمعية الوطنية، أو مجلس الشورى، 19- تكون الانتخابات حرة، ومباشرة²

و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة سلطة عراقية مؤقتة أطلق عليها اسم مجلس الحكم تحت إشراف الحاكم الأمريكي " بول بريمر"، و تم اعتماد مبدأ اللامركزية في إدارة شؤون كافة الأقاليم الموجودة في العراق .

و بالتالي؛ فإن عملية بناء الدولة في العراق بدأت بغزو أمريكي في أبريل 2003، و تم تشكيل حكومة ائتلاف مؤقتة في ماي 2003 تحت سلطة الدبلوماسي الأمريكي "بول بريمر"، و في ذات الشهر تم رفع العقوبات الاقتصادية، و قد كانت هذه العملية تحت سلطة الائتلاف المؤقتة على الرغم من تشكيل مجلس حكم عراقي مؤلف من عراقيين، و جدير بالذكر أن الولايات المتحدة وجدت صعوبة في إيجاد إجماع، و موافقة الكيانات السياسية، و الرأي العام

* للتوسع أكثر حول النظام البرلماني أنظر شذى زكي حسن، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق. ص ص (37-44).

¹ فراس عبد الكريم البياتي، العملية السياسية والنظام السياسي في العراق (2005-2015)، بغداد: مجلة قضايا سياسية، العدد 46، ص 236. جامعة النهدين، 2016، ص 236.

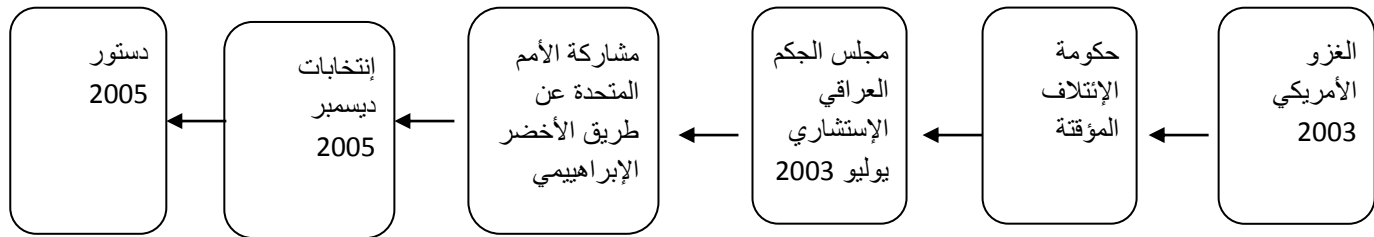
² عبد الكريم العلوي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط 2007، ص (146.147).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

في تحركاتها، مما تطلب تدخل الأمم المتحدة عن طريق "الأخضر الإبراهيمي" ليلعب دور الوساطة بين الحكومة المؤقتة، والقادة المحليين¹، وقد اعتبرت السلطة الأمريكية أن إنشاء مجلس الحكم الانتقالي المؤقت إحدى خطوات التحول الديمقراطي في العراق، كونه يشمل تنوع من الكيانات السياسية، والوطنية ذات التكوين القومي، والديني المختلف².

أفشلت هجمات المقاومة العراقية أحلام أمريكا في تشكيل البيت العراقي على ذوقها، في 15 نوفمبر 2003 أعلن "بريمر" أن الحكومة الانتقالية العراقية ستسلم الحكم في يونيو 2004، وتشرف على وضع دستور مؤقت، وتمهد لانتخابات، وأوكل إلى اللجنة برئاسة جلال الطالباني مهمة تأليف حكومة انتقالية، وفي مارس 2004، وضع دستور مرحلي حدد مهام قيام مجلس وطني منتخب في مدة أقصاها يناير 2005، كما صدر قرار 1546 عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع يدعو إلى إنهاء الاحتلال، ووضع المسؤولية، والسلطة الكاملة لإدارة شؤون العراق بيد حكومة إنتقالية عراقية مستقلة بحلول 30 يونيو 2004، وفي 28 يونيو من ذات العام تم تحويل بعض السلطات إلى الحكومة الانتقالية برئاسة "إياد علاوي"، وكان مجلس الحكم أول سلطة تنفيذية بعد سقوط نظام البعث ضم 25 عضوا، 15 يمثلون القوى السياسية؛ أما البقية يمثلون مستقلين، وشخصيات، كما من بين الأعضاء 14 شيوعيا عربيا و5 من السنة العرب، و تركماني واحد، ومسيحي واحد³.

مخطط يوضح مسار العملية السياسية في العراق



الشكل 05 رقم: المصدر محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان ص 24.

¹ محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 132، ط1، 2014، ص ص (24،23).

² علي صباح صابر، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015/2014، ص 73.

³ كمال ديب، نفس المرجع السابق، ص ص (504-505).

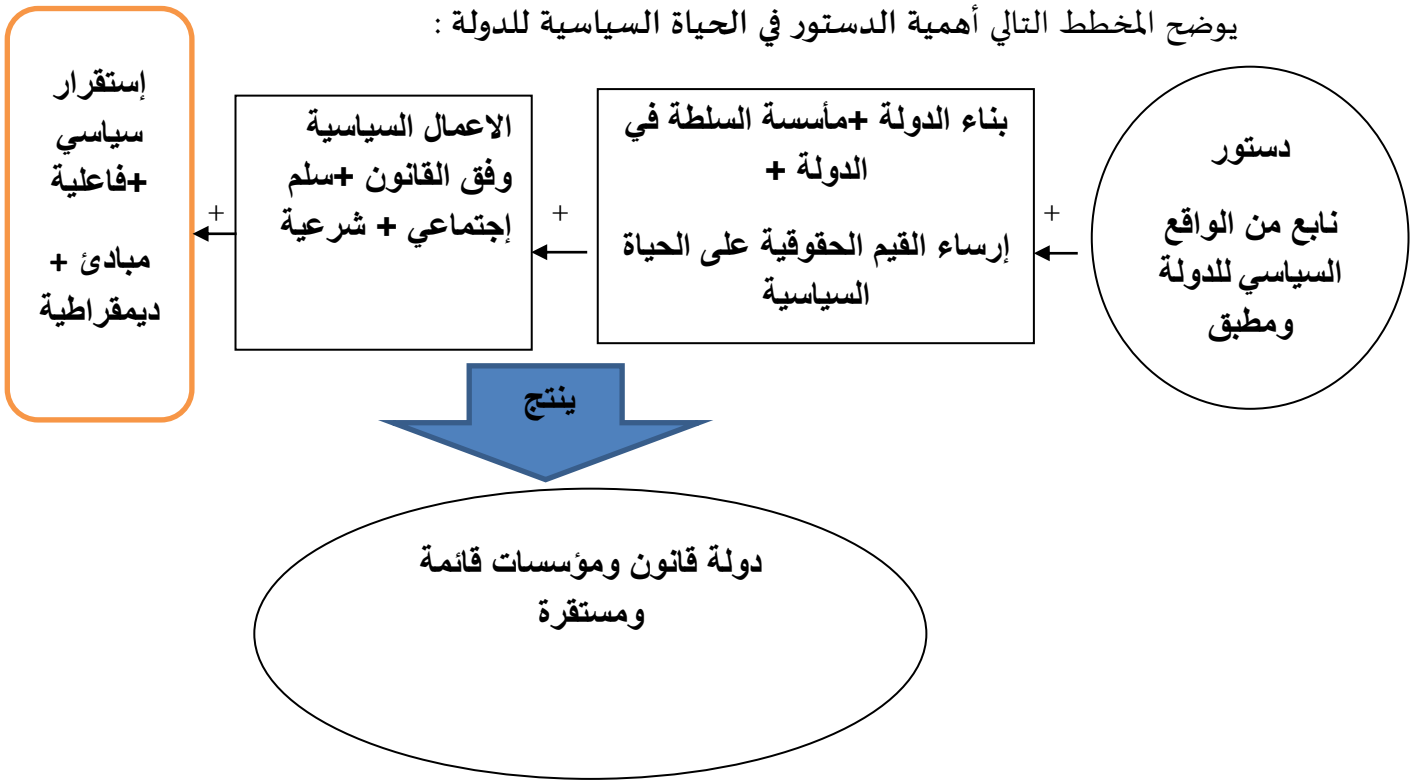
الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

وقد أنشأت خلال الحكومة المؤقتة وزارة المالية بزعامة الجلبي "المؤتمر الوطني العراقي"، ووزارة الخارجية بزعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما وزارة الثقافة فكانت للحزب الشيوعي، أما وزارة الداخلية فإلى حركة الوفاق الوطني بزعامة "إياد علاوي"، ولم يتم إنشاء وزارة للدفاع، ولا للإعلام، ولا للأوقاف، وإستبدلت بثلاث لجان تهتم بأوقاف الشيعة، والسنة، وأديان أخرى كخطوة للإعتراف بالمذاهب كما هو معمول به في لبنان¹.

وتضمن الدستور العراقي العديد من المواد التي تحمي حقوق الإنسان، وتمنع تكريس الطائفية، وتدلل على تحقيق الديمقراطية في المجتمع العراقي، بغية القضاء على أي ثغرة لتفتيت جسد النسيج المجتمعي العراقي، الذي أنهكته الحروب على مر التاريخ؛ حيث إن كل جيل إلا وعائش مرحلة حرب خاضت غمارها العراق، فاعتبرت فئات كبيرة من المجتمع أن الدستور الجديد هو بمثابة انتصار، ولكن السؤال المطروح هل فعلا تجسد محتوى الدستور أو ظل فقط حبرا على ورق؟.

¹كمال ديب، نفس المرجع. ص.506.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان



الشكل رقم 06: المخطط من إعداد الباحثة

اهتم الدستور العراقي بالحقوق، و الحريات العامة، و ذلك في باب الحقوق، و الحريات المتكون من فصلين و31 مادة (المادة 14 إلى المادة 44) حيث كان نص المادة 14 " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي"¹

1-ملامح الفيدرالية* "شكل الدولة" في العراق:

هناك العديد من أشكال الدولة*، و من بين الأشكال هو الإتحاد الفدرالي، و الذي سنسقطه على التجربة العراقية، و نرى كيف تجسد فيها، و هذا لكونه يختلف من تجربة إلى أخرى حسب

¹دستور العراق 2005.

*للتعمق أكثر حول الفيدرالية في العراق أنظر فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الاثني العرقي في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالة السودان والعراق. مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية، جامعة بكرة الموسم الجامعي 2016/2015. ص ص (230-237). انظر ايضا وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق. العراق:مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 2019، 4.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الظروف التي طبق فيها، وكذا البيئة الاجتماعية الموجودة، والتي إتسمت في العراق بعدم الاستقرار، والانقسام، وظروف الحرب، والتدخل الأجنبي الأمريكي، فالمؤكد أن كل هذه الظروف من شأنها التأثير في تطبيق الفدرالية في العراق .

الهدف من الفدرالية في العراق تمثل في الحفاظ على هوية المكونات الطائفية في العراق من القتل، والاعتقال، والتهجير، وحرمان الحقوق، وتبديد الثروات، و حماية الأفراد من ملاحظات الحكومة المركزية، وتعزيز وحدة العراق، وتقليل سيطرة الحكومة المركزية الطائفية، وتحكمها في أمن، واقتصاد، وثقافة، وحاجات الأقاليم، وتوزيع صلاحياتها على الأقاليم، ويظهر ذلك جليا في الدستور من خلال صلاحيات الحكومة المركزية الإتحادية¹.

أرادت أمريكا للعراق نظاما فدراليا يشبه تجربة الولايات المتحدة في ذلك، فيحافظ على التقسيم الإداري في 18 محافظة، ومع مرور الوقت تتحول كل مجموعة أقاليم فدرالية تتمتع بمجالس محلية منتخبة، وتصبح بغداد ولاية مركزية دورها، كدور مدينة واشنطن؛ أي: توزيع ثروة البلاد على الأقاليم المختلفة، وإدارة الحكومة المركزية، والدفاع، والسياسة الخارجية، وغيرها من المهام، وتتمثل في الحكومية المركزية الطوائف، والأعراق على الطريقة اللبنانية²، وقد تم تبني الفيدرالية في العراق رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي، إعطاء فرص لكل مكونات المجتمع العراقي نظرا لطبيعة التنوع الديني، والقومي، والمذهبي، وكذا الرغبة في إقامة حكومة فدرالية إتحادية مع الاحتفاظ على قدر من الإستقلال الذاتي من خلال إقامة حكومة محلية³.

2-التنظيم الدستوري والقانوني للأقاليم في العراق :

تطرقت المادة 52 من قانون إدارة الدولة للمرحلة المؤقتة لسنة 2004 إلى شكل الدولة في العراق فيدرالي ونصت على مايلي «يؤسس تصميم النظام الإتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الإتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود

¹ رهاب نوفل ،مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .ط1،يناير2015،ص 118.

²كمال ديب ،نفس المرجع السابق،ص502.

³ وسن حميد رشيد،الفدرالية وتطبيقها في العراق ،العراق :مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد 27،العدد2019،ص 4،ص 123-124).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الاستبداد، والإضطهاد في النظام السابق. إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل إقليم محافظة، ويخلق عراقا موحدًا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم، ويضمن له حقوقه، ويجعله متحررا من التسلط¹.

أما عن عناصر السلطة التشريعية، وهذا الإتحاد هي :

وفي المادة 65 " يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الإتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، إختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية أعضاء مجلس النواب "

1-تتكون السلطة التشريعية من :

أ-مجلس النواب : يمثل الشعب له صلاحيات محددة منها الرقابة، التشريع، والمصادقة على الموازنة، والتعيينات، والبرنامج الحكومي، ومنح صلاحية حجب الثقة عن الحكومة، والإشراف على العديد من الهيئات المستقلة، والمصادقة على المعاهدات الدولية .

ب-مجلس الإتحاد "المجلس الأعلى" : هو ممثل عن الأقاليم، وعن المحافظات غير المنتظمة في إقليم ما، وهذا ما جعله يفقد قدرة التمييز بين الفدرالية، واللامركزية الإدارية، فكان من المفروض أن يقوم بموازنة العمل التشريعي إلا أن المشرع أخفق في أمر مهم، وذلك بجعل تشريع إختصاصه ليس بنص دستور، وإنما بنص قانون يصدره مجلس النواب²، هذا وتوجد صلاحيات مستقلة تدل على درجة عالية لمجلس الإتحاد على مجلس النواب،

تتكون السلطة التنفيذية من :مجلس الوزراء ،رئيس الجمهورية ،مجلس الرئاسة.

وتتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية :المصادقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب، المصادقة على المعاهدات، والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب، بالإضافة لجملة من صلاحيات منح الأوسمة، وقبول السفراء وإصدار المراسيم الجمهورية، وغيرها .

¹ المادة 52 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة المؤقتة 2004 ، ص 14 من الرابط :

<https://ar.wikisource.org/w/index.php?title=200oldid=194365>

² فراس عبد الكريم البياتي ، نفس المرجع السابق ، ص ص (254.250).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

تتمثل صلاحيات رئيس مجلس الوزراء: وضعت السلطة الفعلية بيده فله عدة صلاحيات، وهو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، القائد العام للقوات المسلحة، ترأس إجتماعات مجلس الوزراء، إقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب، دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية، تقديم طلب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب لغرض إعلان حالة الحروب، والطوارئ، وغيرها، أما صلاحيات مجلس الوزراء، فمنها تخطيط، و تنفيذ السياسة العامة للدولة، و الخطط العامة، و الإشراف على عمل الوزارات، إقتراح مشروعات القوانين، إصدار الأنظمة، و التعليمات، و القرارات بهدف تنفيذ القوانين، إعداد مشروع الموازنة العامة، و خطط التنمية، وغيرها¹، و تركزت الصلاحيات الفعلية بيد الوزارة، و قامت العلاقة بين السلطة التنفيذية،

و السلطة التشريعية على التعاون، و الرقابة².

2- تتكون السلطة القضائية من: مجلس القضاء الأعلى، المحكمة العليا، محكمة التمييز، دائرة المدعي العام، مفوضية الرقابة القضائية، محاكم فدرالية تخضع لقوانين، و محكمة مركزية للنظر في الجرائم الكبرى، بالإضافة إلى لجان، و مفوضيات كثيرة بعضها خاضع للمساءلة البرلمانية "المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المفوضية المستقلة العليا للانتخابات، مفوضية لرقابة القطاع العام، بالإضافة لهيئات أخرى المصرف المركزي العراقي، المجلس الأعلى للرقابة المالية، مجلس الإعلام، والاتصالات، مجلس الإغاثة، و مؤسسة الشهداء، مجلس الإدارة العامة الفدرالية المعني بشؤون موظفي القطاع العام³.

و قد نص الدستور أن من مهام الحكومة الاتحادية هو الحفاظ على وحدة العراق، وسلامته و استقلاله، و سيادته، و نظامه الديمقراطي الاتحادي، تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الخارجية، و وضع سياسة الأمن الوطني، و تنفيذها، و رسم السياسة المالية، و تنظيم أمور الجنسية والتجنس، و وضع مشروع الموازنه العامة، و الإستثمارية، و تخطيط

¹ حسين عباس مهنا، تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2018، ص ص (131-133).

² محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي "دراسة مقارنة"، بيروت: دار ومكتبة البصائر، ط1، 2014، ص 31.

³ كمال ديب، نفس المرجع السابق، ص 509.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

السياسات المتعلقة بالمياه، وإدارة النفط، والغاز السياسات اللازمة؛ لتطويرها بالتعاون مع حكومات الأقاليم، والمحافظات¹.

وقد تطرق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية 2004 في نصوصه، إن العراق يتكون من حكومة إتحادية، و حكومات إقليمية، و محافظات، و بلديات، و إدارات محلية، و نفس الشيء بالنسبة لدستور 2005 الذي إهتم بهذا الجانب، و قد نصت المادة 116 من الدستور العراقي 2005 أن النظام الإتحادي في العراق يتكون من عاصمة، و أقاليم، و محافظات لامركزية، و إدارات محلية، و كل إقليم له سلطاته التشريعية، و التنفيذية، و القضائية، ينظمها دستوره الخاص بها، و قد بينت المادة 119 آلية تشكيل الأقاليم، هذا و قد إترف الدستور بإقليم كردستان؛ كإقليم إتحادي، بينما إهتمت المادة 118 دور السلطة التشريعية في تحديد الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتكوين الأقاليم من خلال قانون يسن بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين ، و إنطلاقاً من هذا صدر قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم 13 لسنة 2008².

¹ محمد الشناوي، العراق التائه بين الطائفية هذا ماجرى بعد الصدمة والرعب، القاهرة: دارها للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص (230-231).

² وسن حميد رشيد، نفس المرجع، ص ص (124-125).

خريطة توضح التقسيم الفيدرالي للعراق (توضح تقسيم الأقاليم في العراق حسب تمركز الطوائف).



خريطة رقم 06 : من موقع مركز الفرات www.fcdrs.com

3-النظام السياسي البرلماني* في العراق :

المؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي المتمثلة في السلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية من جانب المؤسسة، تمثل تقاسما للسلطات، و ليس للوظائف السلطات، وهنا يبرز سيطرة، وتأثير الأحزاب السياسية* على إدارة المؤسسات، والعاملين فيها،

*تعريف النظام البرلماني هو نظام ديمقراطي يتطلب وجود سلطتين الأولى للرئيس والأخرى لرئيس الحكومة وهو صاحب السلطة الحقيقية، ولا يتولى رئيس الجمهورية مهامه ولا يستطيع تمرير مشاريع القوانين إلا بموافقة ودعم أغلبية البرلمان وهو يدفع لوجوب التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية. للتعلم أكثر انظر شذى زكي حسن، الانتخابات البرلمانية واعادة هيكلة النظام السياسي فيالعراق ص ص (37-44)

* للإطلاع على الاحزاب السياسية أنظر أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق. ص ص (1-16).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

وهو ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح أحزاب سياسية، وقوى سياسية حاكمة؛ حيث أن كل حزب سياسي، وقوى سياسية تعمل على إعادة هيكلة المؤسسة، والتنظيم الإداري، وتعيين الشخصيات الموالية لها في إدارة خيوط المؤسسة، وكذا وضع برنامج لهذه الأخيرة وفق توجهات الحزب، وهو ما يسبب انخفاض مستوى الأداء، والإنتاج، وخدمة المجتمع بسبب انعدام الخطط الإستراتيجية الصادرة من قبل المؤسسات الحكومية، ناهيك عن غياب الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي، بالإضافة للتغيير المستمر في الوظائف، كل هذا أنتج عدم استقرار المؤسسات، وهو ما ينعكس سلباً على الأداء الحكومي ويؤدي إلى ضعفه، وبالتالي يسبب شرخاً في مبدأ الشرعية¹.

جدير بالذكر بأنه توجد علاقة وطيدة ما بين الديمقراطية، وتداول السلطة، إذ تشكل الأخيرة أحد أركان، وشروط العملية الديمقراطية، وبدون تحقيق هذا المبدأ لن تكون هناك أسس صحيحة للديمقراطية في العراق، بل لن توجد ديمقراطية، فتحقيق الديمقراطية في العراق مرهون بها؛ لأن بدونها ستعود الدكتاتورية إلى الساحة السياسية، وهذا ما يتطلب ضرورة التداول

عناصر النظام البرلماني في العراق :

حسب المادة 66 من الدستور " تتكون السلطة التنفيذية الإتحادية من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور، والقانون"، بهذا وبناء على النص، فإن النظام البرلماني في العراق يتكون من سلطة تنفيذية مؤلفة من رئيس الجمهورية، ومجلس وزراء، ويتكون من برلمان من مجلسين؛ هما: مجلس النواب، ومجلس الإتحاد "كما فصلنا فيه سالفاً".

وفي ما يلي سنتطرق لمعرفة صلاحيات السلطة التنفيذية :

- 1-رئيس الجمهورية : الصلاحيات الممنوحة له؛ هي: شرفية كما هو موضح في المادة 67.
- 2-رئيس الحكومة :يمتلك صلاحيات تنفيذية واسعة تؤهله لإدارة شؤون البلاد، ولا يقيد في هذا سوى أمرين؛ هما :

¹زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص 229.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

أ-إن الحكومة مشكلة من مجلس وزراء، و ليس رئيس وزراء، ما يعني أن القرارات يتم الإتفاق عليها في المجلس إلا إذا ما فوض المجلس رئيسه لإدارتها بشكل مباشر، وقد اعتمد في العراق على التوافق؛ أي: إحالة أمر الوزارات إلى كل وزير ضمن نظام محاصصة، وتوافقية، وهو ما يجعل إعطاء الصلاحيات الأخرى خارج الوزارات إلى رئيس مجلس الوزراء، ومنها القيادة العامة للقوات المسلحة، وغيرها من الشؤون، وبالرغم من ذلك يبقى صاحب نفوذ، وقوة في الدولة بالإضافة لطابع الائتلافي للحكومة¹.

في ما يخص مبدأ الشرعية فإنه محصور في الشرعية الانتخابية دون أن يشمل شرعية الإنجاز، وبالتالي، فأى حديث عن شرعية النظام السياسي في العراق يعد مشروخا، وغير كامل .

أما عن القدرات المؤسسية فإن النظام السياسي العراقي قد استطاع تعزيز القدرة الإستخراجية فيما يتعلق بقطاع النفط، و صار هذا الأخير مصدر التمويل، مما جعل اقتصاد العراق ريعيا أحادي الجانب، فيما لم يهتم بقطاعات أخرى مهمة استخراجية: كالزراعة، الصناعة المحلية، ناهيك عن غياب العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى توزيع المشاريع بين المدن، والقرى، ومن النقائص أن النظام لم يبين، ويحدد المناسبات الوطنية، والدينية، وضمها في قانون موحد، وما يمثل هذا الأخير في إضفاء رمزية للتماسك المجتمعي داخل الجسد العراقي².

لا يمكن أن يقوم نظام سياسي، و دولة في المجتمعات المتعددة إذا فشل المجتمع في إنتاج وحدته، وتماسكه ، ولا يحدث وحدة مجتمعية، و تماسكا إنسانيا بدون تعايش مشترك، ولن يستمر تعايش مشترك بدون روابط عضوية سياسية عادلة، و تأمين مشترك للمصالح، وبالتالي يتم تقويض فرص البقاء المجتمعي إذا ما أعمدت رؤى التمييز، والإقصاء، و الكراهية، بما يعني تحقيق التوافق بين التعبئة الاجتماعية المتعددة، و التعبئة السياسية، و لهذا فان بناء النظام السياسي في العراق سنة 2003 على أساس طائفي، و مناطقي، و قومي، أسهم في تجذير الصراع، و العنف؛ وذلك لأن نقل التشدد في التنوع، و الإختلاف من المستوى الخاص "المجتمع

¹ فراس عبد الكريم البياتي، نفس المرجع، ص 253.

² زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص 230.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

" إلى المستوى العام "الدولة، و النظام السياسي "يؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار السياسي، والمجتمعي¹.

تسعى جميع الأنظمة السياسية إلى تحقيق مبدأ الفاعلية في مؤسسات النظام لهدف استمرارية النظام، و دوامه، لكن مبدأ الفاعلية، لا يتحقق بدون وجود مقومات أساسية، و منها درجه التفاعل بين المجتمع، و مؤسسات النظام السياسي، و هناك نوعين للتفاعل :

• التفاعل الإيجابي يتجسد من خلال قيام النظام بتلبية احتياجات، و مطالب المجتمع، بحيث لا يشعر المواطن بالاغتراب السياسي.

• التفاعل السلبي : قد يأخذ نمط فرض مؤسسات النظام السياسي بعض القيم التي تجبره على التظاهر بالتفاعل مع المؤسسات .

غير أن مبدأ الفاعلية لا يتحقق بدون عوامل أخرى مهمه، تتمثل في المؤسسات، و المشاركة السياسية، و الثقافة السياسية، بسبب لجوء الأحزاب، و القوى السياسية الحاكمة في العراق بعد سنة 2005 لمبدأ التوافقية في إدارة المؤسسات، و الأجهزة الحكومية، من خلال تقسيم السلطة وفق معطيات طائفية سياسية، و هو ما أدى لظهور مشاكل، و أزمات، مما شكل فراغا بين المجتمع (المواطن)، و النظام السياسي (الدولة)، و بالتالي فهذا النظام السياسي الضعيف خول لمؤسسات غير الحكومية التدخل في الحياة السياسية، ناهيك عن وجود عدة معوقات على رأسها الفساد، و الإرهاب، فبالتالي و بالإسقاط على ما تطرقنا إليه من جانب نظري لفاعلية النظام السياسي، فيعد النظام السياسي العراقي بعيد عن الفاعلية بسبب سياسة النخبة الحاكمة الحالية².

يسعى مبدأ فاعلية النظام السياسي لإستمرار، و ديمومة بقاء الأنظمة السياسية، و يعتمد مبدأ الفاعلية السياسية على درجة التفاعل بين المجتمع، و مؤسسات النظام السياسي، من خلال تلبية الحاجيات، و مطالب المجتمع حتى ل يشعر المواطن بالاغتراب السياسي³.

¹ محمد صالح شطيب، النظام السياسي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، العراق: مركز الدراسات الإقليمية 12(37)، 19/04/2018، ص ص (239-240).

² زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص 224.

³ محمد صالح شطيب، نفس المرجع السابق، ص 239.

3-عناصرفاعلية النظام السياسي العراقي :

1-المشاركة السياسية تعد عنصر أساسي لفاعلية النظام السياسي، و في العراق تأخذ ثلاثة أنماط من الممارسة السياسية:

2-المشاركة السياسية، و اختيار شكل، و نوع النظام السياسي : و قد كانت عملية التصويت على الدستور العراقي بمثابة مقدمة لإجراء عملية الاقتراع الثالثة التي تهدف لإنتخابات برلمانية جديدة في كانون الأول 2005 بغية تشكيل مؤسسات دستورية، و حكومة دائمة مدتها 4 سنوات¹.

3-المشاركة السياسية، و العملية السياسية :ضمن النظام السياسي في العراق حق تشكيل الأحزاب السياسية، و الكيانات السياسية، و لهذا فإن المجتمع السياسي مارس فعليا هذا الدور من خلال الانتخابات في الدورة الإنتخابية في الفترة ما بين (2006-2010) ، و الدورة الانتخابية الثانية (2010-2014) ، و الدورة الانتخابية الثالثة (2014-2018) ، ناهيك عن إختيار ممثليه في مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم، و قد حرصت جميع القوى السياسية، و الأحزاب إلى دفع جماهيرها إلى المشاركة في الانتخابات من أجل تثبيت التمثيل في الحكومة الاتحادية، منها المؤسسات الدينية (كالمؤسسة الدينية في النجف).²

هذا مع العلم أن العديد من الانتخابات عرفت مقاطعة، و ذلك إنطلاقا من إنتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية التي دعا حينها القادة السياسيين والدينيين من طائفة مسلحي السنة لمقاطعتها، لهذا لم يشارك أغلب أفراد الطائفة في الانتخابات³.

و يمكن وصف المشاركة السياسية في العراق منذ 2005 بالمشاركة السياسية المعبأة لأنها موجهة، إما من المجتمع المدني، أو وسائل الاتصال، أو الأحزاب، أو مؤسسات دينية، مما يدل على عجز مؤسسات النظام السياسي على تنظيم المشاركة السياسية .

أ-الثقافة السياسية :الثقافة السياسية تعد بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية؛ أي: أنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع، و إن كانت تتسم بشئ من الاستقلالية داخلها، والقيم الاجتماعية التي تنقلها، تنتقل من خلال التنشئة السياسية⁴.

¹ علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص 94.

² زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص.235.

³ علي صباح صابر، نفس المرجع، ص 97.

⁴ محمد صالح شطيب، نفس المرجع السابق، ص.248.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

النظام البرلماني المعتمد في العراق يعتمد على مسألة مهمة، وهي التعاون، و التوازن بين السلطات، والفصل المرن بينها، وذلك لأن الحكومة هي نتاج الأغلبية البرلمانية .

ج- الرقابة البرلمانية: لا يكتمل النظام البرلماني فقط بوجود برلمان، بل من خلال الدور الفعلي لهذا البرلمان في مؤسسات الدولة، ومشاركته الفعالة، ويقوم البرلمان العراقي بدوره في التشريع، وكذا الرقابة الإدارية التي تمارس على موظفي الادارة، والرقابة المالية التي تستهدف التأكد من حسن استعمال المال العام، الرقابة السياسية التي تمارس عن طريق أعضاء مجلس النواب، ومن أهمها الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، ومحاسبتها لمنع أي إنتهاك، أو قمع حرصا على تطبيق الدستور، و ضمان مستقبل النظام السياسي؛ ليكون أكثر استقرارا، و أمنا، وتجسيديا للقيم الديمقراطية بما يتوافق مع واقع العراق الذي يتميز بخصوصية، و ميزات مختلفة، و قد حدد الدستور 2005 إختصاصات مجلس النواب من خلال المادة 61* الفقرة الأولى، و ثانيا؛ وهي: تشريع القوانين الاتحادية، و كذا الرقابة على السلطة التنفيذية رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، و إستجواب مسؤولي الهيئات المستقلة، كذا التصويت بالأغلبية البسيطة على إقالة أي وزير بناء على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء، و هو موضح في المادة 78* من الدستور¹ .

إن الدور الرقابي ضعيف، و فاشل بسبب المحاصصة، و إن وجد فهو لتصفية حسابات الذاتية، وليس لخدمة الصالح العام، و أصل في الأخير لنتيجة هي: أن النظام الفديريالي لا يتلاءم مع البيئة العراقية التي تعرف عدة إنقسامات ، فالعراق يعاني من حالة انقطاع في التفاعل بين البيئة.

ثانيا : النظام السياسي في لبنان

تنوع، و تشابك البنية الطائفية في لبنان؛ حيث تتصارع على السلطة، و الحصول على النفوذ مستخدمة الورقة الطائفية لخدمة مصالحها، و الولوج للسلطة، و هو ذات الأمر الذي يحدث

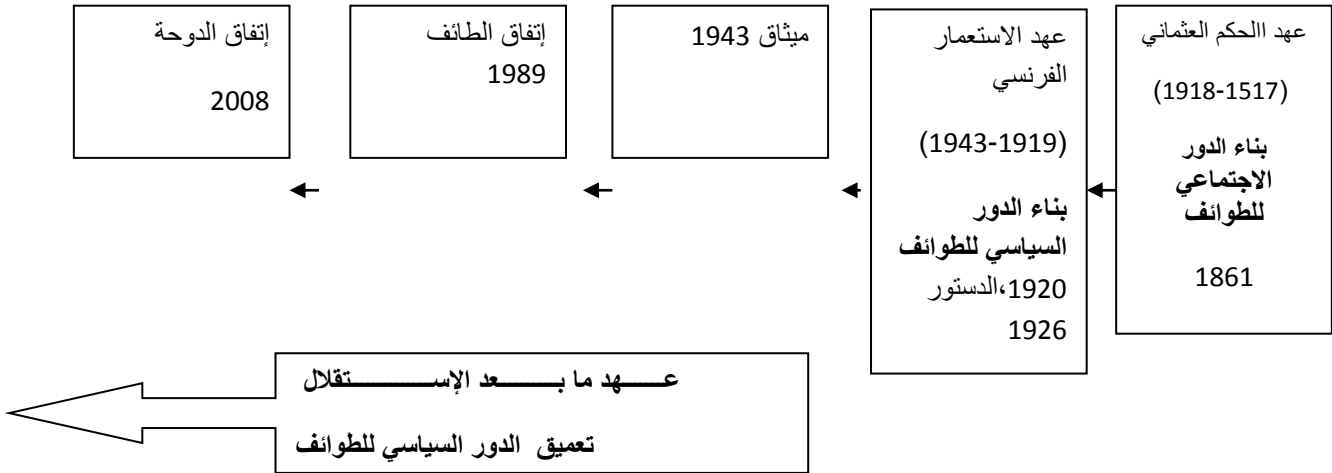
¹ حسن تركي عمير، الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق، العراق:مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد الخامس ،العدد الأول ،2016، ص ص (70-71).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

بالعراق مما يجعلهما مشابهين في ترتيبات السلطة، وطرق المستخدمة لصعود درجتها الملية بالخلافات .

عرف الأستاذ "جوزف مغيزل" الطائفية في لبنان؛ فقال «إنها نظام سياسي على أساسه يقوم التمثيل اللبناني وتؤلف الحكومات، وتوزع القوى السياسية، ونظام إداري على أساسه تستند وظائف الإدارة، و حالة نفسية قوامها شعور لبناني أنه ابن طائفته قبل أن يكون لبنانياً، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته، و التباعد عن باقي مواطنيه»¹، بينما "مهدي عامل" يتحدث عن مفهوم الطائفية عند البرجوازية اللبنانية في كتابه الدولة الطائفية قائلاً: «هي نظام حكم الطوائف، و الحكم هذا مشاركة بينها في توازن دقيق تقوم به الدولة، و تدوم، فإذا اختل تفككت الدولة، فتعطل دورها في إدارة مصالح الطوائف فيما عودت إلى التوازن في الحكم بالعودة إلى المشاركة فيه، و إما استقلال لكل طائفة بحكمها الذاتي، في إطار خارجي من التعدد الطائفي، ربما كان عند البعض إطاراً للكونفيدرالية من الكانتونات، فالطائفية كيان مستقل قائم بذاته متماسك بلحمته الداخلية، لذا كانت العلاقة بين الطوائف بالضرورة خارجية لا وحدة بينها سوى ماتقيمه الدولة من أطر تعايشها السلمي، لا وجود لشعب مادام الشعب طوائف، لا وجود للوطن على قاعدة هذا التعدد تقوم دولة الطوائف، و تدوم بديمومته»².

مر بناء الدولة في لبنان بعدة مراحل نلخصها في المخطط التالي :



الشكل رقم 07: مخطط يوضح مراحل تشكل الدولة في لبنان من إعداد الباحثة

¹ محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي "دراسة مقارنة"، بيروت: دار ومكتبة البصائر للتوزيع والنشر، ط1، 2014، ص29.

² كاظم شيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص196.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ينص الدستور اللبناني أن النظام السياسي في لبنان هو نظام جمهوري نيابي برلماني؛ حيث تضمنت مواد الدستور مميزات النظام؛ حيث نصت المادة 101 أنه إبتداء من 1 أيلول 1926 تدعى دولة لبنان الكبير جمهورية لبنانية، وينص البند (ج) من ديباجة الدستور أن "لبنان جمهورية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة"؛ كما أخذ بجوهر النظام النيابي؛ لأنه يقوم على أساس انتخاب الشعب لعدد من النواب يكونون البرلمان و يتولون ممارسة السلطة باسم الشعب لمدة محددة" الديمقراطية غير المباشرة"، وهو موضح في المادة 66 من الدستور*؛ حيث تتجلى ملامح النظام النيابي من خلال وجود برلمان منتخب له سلطة فعلية، فالدستور نص على أن تتولى السلطة التشريعية مجلس النواب، تحديد مدة العضوية في البرلمان، النائب ينتخب لمدة أربع سنوات، تمثيل النائب للأمة بأسرها، استقلال البرلمان عن الناخبين فلا يحق للشعب أن يتدخل في عمل البرلمان¹.

وقد عبرت الأحزاب السياسية في تركيبها على واقع تركيبة لبنان المتعددة، فجاءت معظم الأحزاب السياسية بتركيبة طائفية، وقيادتها تعبر في ممارساتها، وقراراتها على توجهات طائفية، وتستغل العصبية في توسيع رقعة انتشار نفوذ الحزب، والالتحام حول قائد الحزب، أما الأحزاب ذات المنشأ غير الطائفي فقد اصطدمت بواقع المجتمع، وطبيعة العلاقات التقليدية فيه، فلم تستطع التحرر من العصبية، ولم تنشر نفوذها سوى في حدود جد ضيقة²، من الميزات التي تخص الأحزاب السياسية* في لبنان هي الوراثة السياسية للأبائ فمن مفهوم حزب/فرد إلى مفهوم حزب/عائلة، ويعد من أهم الأعراف الحزبية في لبنان، حيث تنتقل قيادة الحزب من الأب إلى الابن بكل بساطة وبدون ردات فعل معارضة³، وتزيد الأحزاب السياسية من خلال ممارستها الفئوية من تعميق الطائفية، والانقسام داخل المجتمع، فمنها من يعتبر نفسه مسؤولاً عن بعض الطوائف، ويدافع عنها، كغطاء، لتحقيق مصالح سياسية ومادية،

* أنظر المادة 66 من الدستور اللبناني .

¹ توفيق بوقاعدة، الدولة الطائفية في لبنان "دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية، أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 3 سبتمبر 2014، ص ص (156-157).

² محمد حسن دخيل، نفس المرجع السابق، ص 90.

* للتعلم أكثر حول الأحزاب السياسية الموجودة في لبنان وتقسيماتها وأنتمائها انظر حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، ص ص (160-162)، وكذلك أنظر راني عبد القادر، مكانة المواطنة في ظل وجود الطائفية "دراسة حالة لبنان، من صفحة 130.

³ حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 2015، ص 159.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

فالأحزاب في لبنان تولدت في رحم الطوائف، مما يجعلها تعبر بأطروحات، وشعارات، وممارسات طائفية بالرغم من كون بنودها تعتمد على مبادئ وطنية¹.

مثلت فترة الحرب الأهلية في لبنان في الفترة 1975 إلى 1990 إعادة هيكلة للبنان وفق صيغة جديدة، حيث انتقل من مرحلة الثنائية الإسلامية /المسيحية إلى مرحلة الرباعية الطائفية المسيحية، السنية، الشيعية، الدرزية، حيث بدأت الطوائف بالانتقال للدولة ثم للمجتمع بأكمله، وتعيد تأطيره عموديا، فأصبح لكل طائفة نخبة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ومؤسساتها المالية، والاقتصادية، والتربوية، والأمنية، حيث وجدت الحرب الأهلية جذورها في القصور الذي رافق عملية بناء الدولة الأمة في لبنان كون الطائفية السياسية عبر تاريخ لبنان، ومنذ قيام الدولة كانت عائقا أمام بناء هوية وطنية جامعة².

1- إتفاق الطائف :

واقع نظام الحكم في لبنان هو مزيج بين دستور، و وفاق، ومنه تتجلى خصائص النظام السياسي اللبناني، الدستور يلبي حاجات الدولة، و الوفاق يلبي حاجات المجتمع، حيث بني النظام السياسي في لبنان على مبادئ التعددية الطائفية وفق صيغة الديمقراطية التوافقية بتقاسم المقاعد النيابية بين المسلمين، و المسيحيين، و منذ إعلان استقلال لبنان 1943، و من ثم التوافق على إدارة الحكم بصيغة الميثاق الوطني*، و هي صيغة عرفية غير مكتوبة أرساها زعماء الطوائف، و هي أن يكون رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، ورئيس مجلس الوزراء من الطائفة السنية، و الوزارات تتشكل مناصفة بين المسيحيين، و المسلمين، أما المقاعد النيابية كانت تتوزع 6 نواب للمسيحيين، 5 نواب

¹ محمد حسن دخيل، نفس المرجع، ص.92.

² جمال واكيم، جريمة ولاعقاب "الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي"، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2018، ص.17.

* كان الميثاق الوطني بمثابة تكملة للدستور في قضايا أساسية تتعلق بالهوية وعلاقاته العربية الدولية ومشاركة جميع الطوائف في بنية السلطة ومن بين المبادئ التي تضمنها: 1-لبنان دولة مستقلة تتمتع بالسيادة، على أساس المساواة التامة مع سائر دول العالم الاجنبية والعربية، 2-لبنان وطن مشترك لكل اللبنانيين، دونما تمييز في طوائفهم ومذاهبهم ودياناتهم، أما =وظائف الدولة فتوزع بالعدل بين جميع الطوائف، وتراعي الكفاءة في الوظائف التقنية، وبذلك قد ثبت قاعدة 5/6 لصالح المسيحيين في التمثيل السياسي والإداري، وكرس التوزيع الطوائفي للمناصب الأولى في الدولة، أي رئيس الدولة ماروني ورئيس مجلس النواب شيعي ورئيس الوزراء سني، 3- لبنان ذو وجه عربي، لغته هي العربية، وهو يشكل جزء لا يتجزء من العالم العربي، ويتعاون مع كل الدول دون تمييز، وله طابع خاص، وعروبته لاتعني قطع العلاقات الثقافية والحضارية التي أقامها مع الغرب، فهذه العلاقات ساعدته على تحقيق التقدم الذي ينعم به .

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

للمسلمين، غير أنه جرى تعديل هذه الصيغة بعد إتفاق الطائف 1989؛ حيث وزعت مقاعد البرلمان بالمناصفة بين المسلمين، والمسيحيين دون اعتماد مبدأ المساواة داخل كل مذهب¹.

وضع الميثاق الوطني بعد الاستقلال بغية وضع أرضية مشتركة تسمح لكل الطوائف للعيش بسلام، وجعل الوطن فوق الجميع، ولعل من أهم أسباب وضعه هو صراع بين اتجاهين: الأول مسيحي طالب بأن تكون لبنان مسيحية مرتبطة بفرنسا نظرا للمصالح المشتركة، والروابط الروحية، واتجاه ثان إسلامي يطالب بأن تكون لبنان جزء من سوريا، فهذا الأمر عارضه المسيحيون بشدة لكونه يمس بهم، فلبنانيون لا يحسون في داخلها بكونهم أقلية فالتقى الاتجاه حول ثلاثة مبادئ*.

إن هذا الميثاق ما هو إلا إنعكاس لسياسات الدول الاستعمارية التي هدفت لجعل الدول ضعيفة، وتحت السيطرة بكل الأشكال، وطبقت على لبنان التي منحت استقلال يكرس هذه الإستراتيجية، وذلك بمنح صلاحيات سياسية* لمراجع الطوائف في عملية بناء الدولة الجديدة، غير أنها كانت سببا في زيادة تغلغل الطائفية في الحياة السياسية، وفي كل مفاصل الدولة الحديثة، وساهمت في إعاقة عمل مؤسساتها، وهو ما ولد حالة من الإحتقان الطائفي، وبصفة خاصة بين المسيحيين والمسلمين والذي لعب دورا كبيرا في الاستقطاب الخارجي لقيادتهما²، وصار الميثاق الوطني جزء مركزيا، وغير رسمي من الدستور اللبناني خلال 40 سنة الأولى من حياة الجمهورية اللبنانية المستقلة³.

1-حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط..الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص 149

* أنظر تهميش * حول الميثاق الوطني.

* 1- تشريع القوانين لإعطاء صلاحيات سياسية للطائفة المسيحية وصلاحيات التشريع الديني والأوقاف للطائفة السنية وأنشأ مجلس مذهبي لطائفة الدرزية، ثم صدر قانون آخر سنة 1967 لتنظيم شؤون الطائفة الشيعية، عدل جدول توزيع المقاعد النيابية وحصلت الطائفية العلوية على مقعدين.

2- إستعانة الطوائف اللبنانية بالقوى الإقليمية والدولية في حالات الإختلاف الكبيرة بينهم لغرض تحقيق مصالح حتى أضى هذا السلوك السياسي معيارا لتوازن القوى الطائفية في لبنان والذي عرض أمن الدولة للمخاطر

² يوسف بن يزة، الدولة والطائفة في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة لبنان نموذجا، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012/2013، ص ص (160-161).

³ هيلينا كوبان، نفس المرجع سابق ذكره، ص 63.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

إن إتفاق النواب اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية في 10 أكتوبر 1989 على "وثيقة الوفاق الوطني"، والمعروفة بـ"إتفاق الطائف"، كانت بداية مسار توقف المعارك العسكرية الداخلية في لبنان، وبالرغم من المعارضة التي تلقاها إلا أن مضمونه صار جزء من الدستور اللبناني بعد أن أعلن المجلس النيابي تعديل الدستور في 21 سبتمبر 1990، وبالتالي شكل نقطة تحول مهمة في مسار النظام السياسي، والأحزاب السياسية على سواء¹.

إن هذا الإتفاق الذي صادق عليه النواب اللبنانيون، و عدل الدستور اللبناني، هو اتفاق شامل تطرق إلى كافة نواح الحياة السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية في لبنان، فقد غير في صلاحيات السلطة السياسية، والعلاقات في ما بينها؛ كما تطرق لمفهوم المواطنة وعززها من خلال تقليل الفوارق بين المواطنين وذلك بزيادة القواسم المشتركة في ما بينهم². كان هدف الطائف هو إحلال السلام في البلاد، ونجح في جزء منه، ولكن لفترة فقط، بحيث سمح للنظام الطائفي القديم بالظهور، فكثيرا ما كان يشار إلى لبنان كحالة خاصة بسببه خصائص محددة، وأهمها مساحتها الصغيرة، وقربها من إسرائيل، والمكونات الدينية المتعددة لسكانها، والأهمية القصوى لعدد اللاجئين فلسطينيين، والسوريين التي تمثل الآن ما يقرب من ثلث سكانه، فعلى الرغم من صغر أراضيه إلا أنه لم يكن يتمكن من خلق البنية التحتية الإجتماعية، والاقتصادية القادرة على الاستفادة من مواطنيها، مما جعله نظاما سياسيا ينفق فيه المسؤولون المزيد من الطاقة للحفاظ على توازن المجتمع بدلا من جعل المواطنين متمسكين بالدولة³. إن أهم تعديل في دستور 1990 هو إنشاء مؤسسة مجلس الوزراء التي لم تكن قائمة بشكل مستقل من قبل، فقد كان مجلس الوزراء يعقد برئاسة رئيس الجمهورية فقط، ولكن صار بعده لرئيس مجلس الوزراء أصبح عمليا رئيس حكومة عقب التعديل، و عدلت في الطائف المادتان 17 و 53 من الدستور المتعلقة بممارسة السلطة التنفيذية؛ حيث نقلت أغلب صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء⁴.

¹ حسان بن نوى، نفس المرجع السابق، ص 152.

² إتفاق الطائف ومفهوم المواطنة في لبنان "وثيقة إلكترونية"، ص 4.

³ Mahmoud Berri. "Le Liban est-il une nation? ". *Les Cahiers de l'Orient* n° 120 - Automne 2015. Pages : 50. 51.

⁴ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2018، ص ص (545-544).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و ما يميز الميثاق الوطني أنه ساهم في بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية،
وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، و ساهم في تعزيز العلاقات السورية اللبنانية .

لكن هذه الوثيقة التي أريد لها أن تكون إصلاحية، أفرزت في أرض الواقع قواعد جديدة في التعامل السياسي، و القانوني، و الإداري، و ساهمت في تراجع المرجعية الرسمية للدولة اللبنانية، و فكرة المواطنة، و أقرت حقوق الطوائف منفصلة عن إدارة الدولة، و سلطتها، و بهذا أسهمت في تثبيت الطائفية التي تعد معيقا لبناء دولة مدنية، و مواطنة في لبنان¹.

من أسباب استمرار الصراع الداخلي في لبنان، هو عدم قدرة إتفاقيات المحاصصة الطائفية على التأقلم، و التوافق مع التغيير في التوازنات السياسية، و الاجتماعية، لهذا كان الأفضل أن يكون الإتفاق بين الأطراف اللبنانية مفاده المحاصصة السياسية دون الأخذ بعين الاعتبار النزعة الطائفية لكان هذا ضمن بقائه، و إستمراريته، و هذا بالضبط ما سعت له اتفاقية الطائف؛ غير أن القادة السياسيين في لبنان متشبثين باللون الطائفي، و إقحامه في لعبة التوازنات السياسية .

أما عن الدستور اللبناني (1926) ظهر الدستور اللبناني في ظروف إقليمية ودولية وقد كرس الصيغة الطائفية وأصبحت جوهر الممارسة السياسية فيما بعد، و الشيء الطريف الذي لا بد من الإشارة إليه أن الجنرال "دو جوفنيل" لما طلب من سوشيه أن يكتب دستوراً للبنان: أجابه وهو يحمل دستور فرنسا في يده الصادر 1875 "سيكون بين يديك في غضون أسبوع"².

إن المراقب لمواد الدستور اللبناني سيجد أنه يكرس الطائفية في بعض المواد بينما في مواد أخرى لا يتحدث عنها، و هو ما يظهر في المادة 07 والمادة 95*، فالدستور اللبناني ينص على أن الشعب مصدر السلطات ، و النائب يمثل الأمة كلها، لكن في الواقع العملي شيء آخر، فالنائب يمثل فقط أبناء طائفته ، من جهة أخرى تنص المادة 65 في القفرة الخامسة "قرارات مجلس الوزراء تأخذ بالتوافق ، و إن تعذر ذلك فالتصويت بالأكثرية" ، و لكن في الواقع لا يوجد تصويت إذا ما جاءت نتائجه مناقضة للفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور التي فحواها

¹ أحمد حطيظ ، المسألة الطائفية والمواطنة في لبنان من الحرب الأهلية عام 1985 إلى إتفاق الطائف ، قطر: المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 15، 14، 13 سبتمبر 2014، ص 19 .

² كاظم شيب ، نفس المرجع السابق، ص 236.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

"الاشريعة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"¹، كما نصت المادة 126 على أن للطوائف في مجلس الشيوخ عددا من القواعد موزعة فيما بينها بالنسب الأتية 5 للموازنة. 3 للسنة. 3 للشيعية، 2 للروم الأرثوذكس، 1 للروم الكاثوليك، 1 للدروز، 1 للأقليات المجموع 16 مقعد، و اللافت للانتباه أن هذا الدستور المكون من 102 مادة علق العمل به عدة مرات، و خضع لتعديلات عديدة فمجموع التعديلات ما بين 1927 و 1943 كانت أربعة².

2- شكل الدولة في لبنان :

1- ملامح الفيدرالية :

1 السلطة التشريعية* : تمارس السلطة التشريعية في لبنان من قبل مجلس واحد، يحدد قانون الانتخابات عدد أعضائه، ويتم توزيع المقاعد على الطوائف؛ كالأتي الموازنة 30 مقعدا، السنة 20 مقعدا، الشيعة 19 مقعدا، الدروز 16 مقعدا، الروم الأرثوذكس 11 مقعدا، الروم الكاثوليك 06 مقاعدا، الأرمن الأرثوذكس 04 مقاعدا، الأرمن الكاثوليك مقعدا، البروتستان مقعدا، الأقليات مقعدا، و أجريت عدة تعديلات على طريقة الانتخابات من خلال اتفاق الطائف، حيث أجمع عدد من مجلس النواب 108 مناصفة بين المسيحيين، والمسلمين.

و من اختصاصاته:

أ- يعمل المجلس لمدة 4 سنوات، و حسب المادتين 78 و 79 من الدستور له دور في تعديل الدستور من خلال المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر بشرط أن تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونيا، و يجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها³.

ب- يقوم ببعض المهام القضائية حسب ماورد في المادة 80 من الدستور التي تنص على تكوين مجلس أعلى من سبعة نواب، و 8 من القضاة للنظر في الجرائم المتعلقة برئيس الجمهورية، والوزراء بغالبية أصوات 10 أعضاء، كما أن مجلس النواب يحدد إختصاصات الجهات

¹ حسان بن نوى، نفس المرجع السابق، ص 151.

² كاظم شيب، نفس المرجع السابق، ص 136.

* للتوسع أكثر أنظر شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية "خفايا، وقائع، وثائق، صور"، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2008، ص ص (225-264).

³ المادة 78 و 79 من الدستور اللبناني.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

القضائية، وله حق العفو العام فيما يتعلق ببعض الجرائم¹، غير أن العملية الانتخابية تقوم على الطائفية، وهو أمر سلبي يحسب على السياسة اللبنانية.

ت-له اختصاصات كثيرة منها إقرار الموازنة، ومحاكمة الرؤساء، والوزراء، وتعديل الدستور، وإنتخاب رئيس الجمهورية، لكن يبقى أهمها التشريع، ومراقبة أعمال الحكومة؛ لأنها تعد العمود الفقري للنظام البرلماني، وبالتالي فإن الحكومة لا يمكنها أن تبقى في الحكم إلا إذا حصلت على ثقة مجلس النواب؛ لأنها ضرورة دستورية لاستمرار الوزارة في الحكم².

2 السلطة التنفيذية : وتتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء :

أ-رئيس الجمهورية : يعد مركز السلطة الفعلية في الدولة، وسلطته لا تتوقف عند ما ينص عليه الدستور فقط،

و يعد حسب الدستور رئيسا للسلطة التنفيذية، وحسب المادة 17 يباشر رئيس الجمهورية مهامه الدستورية لمدة 6 سنوات عقب إعلان مجلس النواب فوزه في الانتخابات، وبحصوله على أصوات أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، وعلى الأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها، ويشارك في اقتراح القوانين كما تنص المادة 18 من الدستور، وله أيضا الحق في الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النواب³.

بعد إتفاق الطائف عدلت بعض سلطات رئيس الجمهورية، فصارت سلطته رعائية فقط، إذ جاء في المادة 49 من الدستور "أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور، والمحافظة على استقلال لبنان، ووحدته، وسلامة أراضيه"⁴.

و يلاحظ أن فاعلية الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية تنبع من كونه حكما بين الطوائف الدينية، والأحزاب السياسية، بحيث أن إنحيازه لطائفة معينة يضعف من موقفه كثيرا، ويقف حاجزا أمام قيامه بدوره

¹ المادة 80 من الدستور اللبناني.

² منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، إشكالية تعاقب السلطة في لبنان، بغداد: مجلة العلوم السياسية، العدد 57، حزيران 2019، ص (184-185).

³ رانبي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 127.

⁴ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص 185.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ولرئيس الجمهورية عدة إختصاصات، وهي:

- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا لاستشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة، و مراسيم قبول استقالة الوزراء، أو إقالتهم.

- يمنح العفو الخاص بمرسوم، ويعتمد السفراء، ويقبل اعتمادهم، ويعرض الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج دول الأعمال، وغيرها من الإختصاصات¹.

- يترأس مجلس الوزراء متى يشاء دون أن يصوت، يرأس المجلس الأعلى للدفاع، يصدر المراسيم، ويطلب نشرها، وله الحق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال 15 يوما من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو إنقضت المهلة دون إصدار المرسوم، أو إعادته يعتبر المرسوم، أو القرار نافذا حكما ووجب نشره²، و عدة مهام أخرى*.

ب- مجلس الوزراء : يتألف من رئيس، و نائب له و عدد من الوزراء، يتم إختيار الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب، و قد يتم اختيارهم من خارجه، و قد جرى العرف الدستوري على أن يختار رئيس الوزراء من السنة، و نائبه من الطائفة الأرثوذكسية، و وزير الخارجية من الطائفة الكاثوليكية، و وزير الدفاع درزي، و وزير الاشغال ماروني، لكن لم يعد العمل به موجودا، و يقوم رئيس الوزراء بدور هام في العمل السياسي، و الإداري حسب المادة 64 من الدستور :

- يترأس مجلس الوزراء، و يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة، و يوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها.

¹ المادة 53 من الدستور اللبناني .

² شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية "خفايا، وقائع، وثائق، صور"، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2008، ص 291.

* للتوسع أكثر حول إختصاصات رئيس الجمهورية أنظر شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية "خفايا، وقائع، وثائق، صور"، ص ص (291-293).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

-يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب، ويوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيسا للحكومة، وغيرها من المهام¹.

-يتولى مجلس الوزراء السلطة الإجرائية، وهذا ما عبرت عنه المادة 17 من الدستور "تتأط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، وهو يتولاها وفق أحكام هذا الدستور .

-وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، و وضع مشاريع القوانين، و المراسيم التنظيمية، وإتخاذ القرارات.

-السيهر على تنفيذ القوانين، والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات، و مؤسسات مدنية، وعسكرية .

-تعيين موظفي الدولة، و صرفهم، و قبول استقالتهم، و فق القانون، و العديد من المهام الأخرى².

2-السلطة القضائية : السلطة القضائية تتولاها المحاكم على إختلاف درجاتها، وإختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون، و يحفظ بموجبه للقضاة، و المتقاضين الضمانة اللازمة؛ أما شروط الضمانة القضائية و حدودها فيعينها القانون، و القضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم، و تصدر القرارات، والأحكام من قبل كل المحاكم، و تنفذ باسم الشعب اللبناني³.

و فيما يتعلق بحقوق العائلات، فإن المشرع ترك لكل مذهب ينظم ذلك حسب تقاليد، وأحكامه الخاصة، فهي للمحاكم الشرعية، و المذهبية عند المسلمين، و المحاكم الروحية عند غير المسيحيين ، و تنقسم المحاكم الشرعية الإسلامية لفتتين، المحاكم السنية، و المحاكم الجعفرية، أما الطائفة الدرزية لها المحاكم الخاصة بها، و توجد محاكم روحية مستقلة يخضع لها غير المسلمين أي 11 طائفة مسيحية، و طائفة إسرائيلية⁴.

¹ المادة 64 من الدستور اللبناني.

² متى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (186-187).

³ الدستور اللبناني المادة 20.

⁴ محمد حسن دخيل، نفس المرجع السابق، ص 30.

3-الإصلاحات السياسية والدستورية التي جاءت في إتفاق الطائف

بعد إستعراضنا لمآجاء به دستور 1926 نلاحظ أنه قد شمل عدة نقائص؛ غير أن الغموض الذي اكتنفه سرعان مازال بعد الإطلاع على وثيقة إتفاق الطائف التي كانت مكملة للدستور، وتمثل مرجعية التنظيم الدولية، و سببا في الاستقرار السياسي النسبي في لبنان حيث نظم :

أ-مجلس الوزراء: اتفاق الطائف أحال عدة صلاحيات كان يتمتع بها رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء الذي أصبح مؤسسة كاملة، وهو ما وضحته المادة 65، لهذا يمكن القول أن السلطة السياسية في لبنان أصبحت تمارس بشكل جماعي خصوصا، وأن قرارات مجلس النواب تتخذ بالتوافق، وإن تعذر ذلك بالتصويت¹.

ب-رئاسة الجمهورية: يتأسس مجلس الوزراء متى يشاء بلا حق التصويت، ولكن يحق له عرض أي قضية من القضايا الطارئة على المجلس خارج جدول أعماله، يصدر المراسيم، و يطلب نشرها، و يحق له الطلب من مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار يتخذه المجلس خلال 15 يوم من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية صارت سلطة رئيس الجمهورية رمزية².

ت-مجلس النواب: إتفاق الطائف عزز صلاحية مجلس النواب، و خصوصا صلاحية رئيسه .

ث-السلطة القضائية : عزز إتفاق الطائف صلاحيات هذه الأخيرة من خلال إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين، و البث في النزاعات، و الطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية، و النيابة³

وقد أفرز اتفاق الطائف آليات جديدة للحكم مستمدة من طبيعة المرحلة، و أبرز هذه الآليات سلطة المجلس، و "الترويكات" والتي شكلت محور التعديلات، و الإصلاحات الدستورية في مرحلة ما بعد الطائف :

أ-سلطة المجلس : تعديل مهام السلطة التشريعية من خلال تمديد ولاية المجلس إلى 4 سنوات، و هو ما إتضح في مادة 44 التي عدلت بالقانون الدستوري الصادر في 21 سبتمبر 1990، و جاء

¹ إتفاق الطائف ومفهوم المواطنة في لبنان "وثيقة إلكترونية". ص5 للإطلاع زوروا الرابط التالي :

<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle>

² الدستور اللبناني 1926 حتى تعديل 2004 ، تاريخ النشر 27/أفريل /2022 ، تاريخ الإطلاع 13/05/2022. من الرابط:

<https://www.constituteproject.org/constitution/lebanon2004.pdf>

³ إتفاق الطائف ومفهوم المواطنة في لبنان "وثيقة إلكترونية". ص5 للإطلاع زوروا الرابط التالي

<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle>

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

فيها في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سنا، و يقوم العضوان الأصغر سنا بينهم بوظيفة أمين، ويعمد إلى انتخاب الرئيس، و نائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منها على حدة بالاقتراع السري، وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وفي كل مره يجدد المجلس انتخابه للمجلس لمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه، و نائبه، و في أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه، أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضه يوقعها 10 نواب على الأقل¹.

ب-الترويكا* : تعود أبرز تطور في العلاقة بين السلطة السياسية، و السلطة الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب من خلال انتقال مركز السلطة إلى رئاسة مجلس الوزراء، و الوزارة، و تسريه تدريجيا إلى مجلس النواب، و نشوء الترويكا من الرئيس، و رئيس مجلس النواب، و رئيس مجلس الوزراء، و لكن الأمر انقلب عكسيا؛ حيث كان رئيس مجلس الوزراء يمول رئيس الجمهورية؛ حيث تناقلت وسائل الإعلام أن الرئيس الحريري كان يقدم لإلياس الهراوي مساعدة شهرية قدرها 350 ألف دولار، و لم يقتصر الأمر فقط لانتقال مركز الثقل في السلطة بل تعداها من خلال تولي رفيق الحريري المنصب لعقد من الزمن 1992-2000 و 2004-2005، و إنعقاد الاتفاق عليه بين رعاة اتفاق الطائف الثلاث².

ت-إلغاء الطائفية* : أول شي قام به اتفاق الطائف حسم موضوع عربوة لبنان، حيث أدرج في مقدمة الدستور أن لبنان عربي الهوية، و الانتماء، و بالتالي يكون بهذا غلب المعيار القومي في الهوية على المعيار الطائفي دون أن يهضم حق اللبنانيين في الإنتماء لطوائفهم، و أكد هذا في مقدمة الدستور، و كذا في المادة 9 التي نصت "أن حرية الاعتقاد مطلقة في الدولة..."، و بدأت تنضج الرؤية أكثر بعدما حملت مقدمة الدستور بعد الطائف أن إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، و هو ما نصت عليه المادة 95*، و قد وضع اتفاق الطائف خطة مرحلية لتحقيق ذلك كون الطائفية لا بد أن تلغى من

¹ المادة 44 من الدستور اللبناني.

* كلمة روسية تعني ثلاثة وهي سلطة تحكم لبنان بثلاث رؤوس وحسب التسمية المتناقلة في وسائل الاعلام وذلك بتطبيق إتفاق الطائف² فوزي طرابلسي، الطبقات الإجتماعية والسلطة السياسية في لبنان. بيروت: دار الساقى، ط1، 2016، ص ص (168-169).

* يقصد بإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاء الشراكة السياسية بين الطوائف والمذاهب في السلطة في الدولة اللبنانية مع الإبقاء على تعددية الجماعات الطائفية والمذهبية

* تنص المادة 95 على مايلى "مجلس النواب المنتخب عبي أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

النفوس قبل النصوص، ورغم ذلك يظل لاتفاق الطائف الدور البارز في تعزيز مفهوم المواطنة من خلال إلغاء الطائفية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكما ذكرنا هولم يطبق بشكل كامل لأسباب إقليمية لهذا لا يمكن لحد كبير تقييم مدى نجاحه¹.

4-أزمات النظام السياسي اللبناني :

أ-أزمة 1958:هي أزمة سياسية لبنانية بسبب توترات سياسية، و دينية في البلد، وتدخلت فيها القوات الأمريكية لتخفيف التوتر الذي ابتداء بتوتر مع مصر في عام 1956 عندما رفض الرئيس اللبناني كميل شمعون المسيحي الموالي للغرب قطع علاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية التي هاجمت مصر في أزمة السويس، والعدوان الثلاثي، والذي أثر في الرئيس المصري "جمال عبد الناصر"، وزاد التوتر عندما أعلن "كميل شمعون" التقرب من حلف بغداد الذي اعتبره عبد الناصر تهديد للقومية العربية، وعند قيام الإتحاد بين مصر، وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة دعم رئيس الوزراء اللبناني السني رشيد كرمي عبد الناصر في 1956 و1958، و طالب اللبنانيين المسلمين من الحكومة الإنضمام للوحدة العربية، بينما المسيحيون أرادوا التحالف مع الغرب، وبهذا حصل تمرد مسلح مدعوم من سوريا مما دفع كميل شمعون لتقديم شكوى لمجلس الأمن، وفي 14 يوليو سقطت الحكومة الموالية للغرب في العراق فحدث عدم استقرار داخلي في لبنان، طلب عندها شمعون المساعدة من أمريكا، وإستجاب الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بما سمي بعملية الخفاش الأزرق في 15 يوليو 1958 عملية شارك فيها 14 ألف جندي من الجيش، و المارينز، ونجحوا في قمع المعارضة، وانسحبت القوات الأمريكية في 25 أكتوبر 1958 ، و بعدها استقال شمعون، و أنتخب قائد الجيش المسيحي فؤاد شهاب بالتوافق مع جمال عبد الناصر².

الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية ومهمة الهيئة دراسة وإقتراح الطرف الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. في المرحلة الانتقالية: 1- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة. 2- تلغي قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الإختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية بإستثناء وظائف الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

¹ إتفاق الطائف ومفهوم المواطنة في لبنان "وثيقة إلكترونية". ص7 للإطلاع زوروا الرابط التالي:

<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle>

² أزمة لبنان 1958 من موقع المعرفة للإطلاع زوروا الرابط التالي :

<https://m.marefa.org/w/index.php?/1958>

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ب-أزمة الإجتياح الإسرائيلي للبنان : يشكل الخطر الإسرائيلي تهديدا وجوديا دائم للبنان، وقد وصل هذا التهديد إلى تحوله لعامل مقوض للدولة، وهذا مادفع حزب الله لوضع مجموعة من القواعد بغية البحث عن عناصر قوة لرسم إستراتيجية حماية الوطن، وكذا الأمن القومي بغية سد الفجوات التي تتسلل منها إسرائيل لاستضعاف لبنان، لعل أهمها صغر مساحة لبنان، وكذا النظام السياسي الطائفي الذي ولد دولة ضعيفة غير قادرة على فرض إرادتها على القوى المحلية السياسية، و الطائفية، الإنقسامات التاريخية في بنية الدولة، و المجتمع، عدم توفر سياسة دفاعية توفر الحماية اللازمة بسبب ضعف الجيش، و عدم تسليحه؛ ليكون قادرا على مواجهة العداء الإسرائيلي، و عدة أمور أخرى¹.

المطلب الثاني : عملية الوصول للسلطة في العراق ولبنان

تعد عملية الوصول للسلطة من بين أهم العناصر المهمة، و التي تعكس طبيعة النظام السياسي، و كذا الفواعل المؤثرة في العملية السياسية، و الإنتخابات من أحزاب سياسية، وقوانين متحركة فيها، و الأطراف الفاعلة، و الشعب الذي يعد الورقة التي تلعب الدور الحاسم في النتيجة في الدول الديمقراطية، لكن الأمر يختلف من دولة لأخرى حسب تركيبها الاجتماعية، وكذا نزاهة تطبيق القوانين، و الإبتعاد عن الفساد، و التزوير، و غيرها من العناصر، و هو ما سنحاول تسليط الضوء عليه في كل من دولة العراق، و لبنان التي تتميز بتركيبية طائفية متنوعة، و خلفيات تاريخية، و قائمين على هرم السلطة تثار حولها الكثير من الإشكالات، وأسالت الخبر لمعرفة من يؤثر، وكيف تحدث هذه العملية الحاسمة والحساسة؟

أولا عملية الوصول للسلطة في العراق : كثيرا ما يؤثر التنوع الطائفي في الدولة، و يعد خطرا عليها إذا ما كان هناك صراع على السلطة بين الإثنيات سواء كانت أقلية، أو أكثرية، و الأمر الأكثر من خطر هو استغلال الورقة الطائفية من قبل قوى خارجية، و إقليمية لتحقيق أهداف، و مصالح إستراتيجية تخدم أطراف محددة خارج الحدود الإقليمية للعراق .

إن إنتقال السلطة من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي في المجتمعات المتكونة من تعدديات طائفية؛ منها العراق، قد يؤدي لحدوث انقسامات طائفية؛ حيث يميل المواطنون الذين كانوا مجبرين في توجهاتهم، و مشاركاتهم السياسية في اختيار ممثلهم في هذا النظام الجديد على

¹حسن فضل الله، نفس المرجع السابق، ص ص (216-217).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

أسس، و معايير دينية، و طائفية، و عرقية، وفق ميولاتهم الشخصية دون ضغط من حاكم ديكتاتوري، و يعد هذا عائقا كبيرا أمام بناء الدولة في شكلها الديمقراطي؛ حيث تتحول المشاركة السياسية فيها عن طريق الانتخابات إلى تعداد سكاني للمجموعات العرقية الطائفية، و تصبح الأكراد، و الأقليات دائمة، و نسبتها ثابتة، و نتيجة الانتخابات تكون محسومة قبل حدوثها¹.

طوال سنوات كانت العديد من الطوائف، لا تحصل على مقاعد كثيرة في البرلمان، ذلك، لكونها تشارك في الانتخابات مشتتة بين عدد من أحزاب، و كيانات سياسية، مما يجعلها لا تخدم طوائفها كقوة في البرلمان من خلال عدد المقاعد، و هذا يتضح في انتخابات 2005 بشكل جلي .

في ما يلي يوضح الجدول التالي التشكيل الطائفي للحكومة الانتقالية العراقية 2005

الطائفة	عدد الوزراء	النسبة المئوية %
الشيعة العرب	16	50%
الأكراد	8	25%
السنة العرب	6	18.7%
المسيحيون	1	3.1%
التركمان	1	3.1%
المجموع	32	100%

الجدول رقم 05: المصدر علي صباح صابر، الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة. ص 101.

ومن الأمور التي يندر حصولها نجد أن العراق يعد حالة استثنائية، فالمعروف دوما أن الأقلية تشكو من ظلم الأغلبية التي تستفرد بالحكم، و تستبد، و تهتمش الأقلية التي تعيش معها في الدولة، لكن ما حدث في العراق هو العكس، إذا على مر التاريخ إشتكت الأكراد من ظلم الأقلية

¹ نضال عبد الرضا نصار، الطائفية السياسية وتأثيرها على بناء الدولة العراقية بعد 2003، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية معهد العلمين العراق، 2016، ص 43.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

التي استبدت في الحكم لسنوات طويلة على مر التاريخ، إلى أن جاء الاحتلال الأمريكي 2003، وفيه تم الاعتراف رسمياً بحق (الشيعة)، والاعتراف بكونهم الأكثرية¹.

إن سلطة الإحتلال الأمريكي في العراق سنة 2003 كرست مبدأ الطائفية؛ كمعيار للمشاركة السياسية، وذلك عند تشكيل مجلس الحكم المؤقت المعين من طرفها، ويتضح اختيارها على أساس مذهبي، وعرقي، وديني جلياً عند إعلان أسماء أعضاء مجلس الحكم المؤقت الانتقالي السياسي².

فبعد 2003 عانت القوى السياسية السنية من رفض نظام الحكم، والدستور الجديد، فبعد ماكانت أقلية سنية تحكم أغلبية شعية إنقلبت الموازين، الأمر الذي دفع بالسنة للتصويت ب(لا) على الدستور، وذلك لرفضهم سيطرة الشيعة على مقاليد السياسية، والسلطة، حيث أن حرمان جميع طوائف المجتمع العراقي من حقوق المواطنة السوية الصحيحة كانت أكبر أسباب عدم استقرار دولة العراق منذ تأسيسها سنة 1921 وإلى غاية الإهيار سنة 2003³، كما أن عدد المنتميين للمذهب السني من العرب 5، عدد المنتميين للکرد 5 يتبعون المذهب السني، عضو مسيحي، وعضو تركماني، يوجد 3 نساء من اجمالي 25 عضو⁴.

لم يتول أي عربي شيعي منصب رئاسة الوزراء حتى سنة 1947 فما فوق؛ حيث تصاعدت نسبة مشاركة الشيعة في الحياة السياسية، وتقلد مناصب في الحكومة، و الوزارات، وهذا بعد التمييز الصارخ الذي عانى منه النظام العراقي⁵.

¹أياد عياد والي البديري، نفس المرجع السابق، صص(147.148).

²نضال عبد الرضا نصار، نفس المرجع السابق، ص 44.

³نضال عبد الرضا نصار، نفس المرجع السابق، ص 47.

⁴محمد الشناوي، العراق التائه بين الطائفية هذا ماجرئى بعد الصدمة والرعب، القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 82.

⁵نضال عبد الرضا نصار، نفس المرجع السابق، ص 15.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

جدول يوضح نتائج إنتخابات 15 كانون الأول 2005 في العراق:

النسبة المئوية %	عدد المقاعد	الحزب السياسي /كيان
46.5	128	الإئتلاف العراقي الموحد
19.2	53	التحالف الكردستاني
16	44	جبهة التوافق العراقية
9	25	القائمة العراقية الوطنية
4	11	جبهة الحوار الوطني
1.8	5	الإتحاد الإسلامي الكردستاني
1	3	كتلة المصالحة والتحرير
0.7	2	رساليون
0.3	1	قائمة مثال الألوسي
0.3	1	قائمة اليزيديين
0.3	1	الجبهة التركمانية
0.3	1	قائمة الرافدين
%100	275	المجموع

الجدول رقم 06 : المصدر:أياد عياد والي البديري . ص 157.

ويتضح من الجدول أن إنتخابات 2005 أفرزت مشهدا سياسيا جديدا لم يعهد في العراق من قبل، فهناك مزيج، وخليط من الأكثرية التي أتت تحت غلبة الأقلية استطاعت أن تجد لها مكانا في قبة البرلمان، و تمثيل طوائفها، و كانت هذه أول ملامح التغيير الأساسية، مرحلة جديدة من السياسة في العراق الجديد ما بعد صدام حسن .

وقد اختلف النظام المعمول به في الانتخابات كانون الأول 2005 عن سابقتها التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية؛ لأنه صار بموجب النظام الانتخابي الجديد لكل محافظة من محافظات العراق 18 عدد ثابت من المقاعد البرلمانية وفق

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ما يتناسب مع عدد سكان المحافظات، وبهذا حصلت كل محافظة على المقاعد المخصصة لها بغض النظر على نسبة الإقبال على الإنتخابات¹.

أسفرت انتخابات 2005 عن ظهور عدد كبير من الأحزاب، ولكل منها إنتماء معين منها²: من هو وطني عراقي، و الآخر قومي عربي، و أيضا عقائدي علماني، ليبرالي، إسلامي، مذهبي (سني/شيعي)، إثني (كردي، تركماني، آشوري)، و ظهرت أيضا تحالفات بين كتل برلمانية*.

و في الانتخابات البرلمانية 2010 ظهرت تيارات وطنية سياسية علمانية لديها منطلق تشكيل كيانات انتخابية ليس على أساس طائفي، و ليس للطائفية أولوية برنامجها، و تضم مزيجا من الطوائف، و تبتعد على رسم سياسات بفكر، و باتجاه طائفي معين، إلا أنها لم تنجح في القضاء على التنافس الطائفي داخل البرلمان، و لا حتى تغيير فكرة المشاركة في الانتخابات على أساس طائفي، و يظهر هذا في نتائج انتخابات 2010، و بعدها 2014 التي بالعكس أفرزت ائتلافات سياسية أكثر طائفية³.

وجرت الإنتخابات النيابية 2006، و فازت فيها الكثير من الكتل السياسية، و تم انتخاب رئيس للبرلمان العراقي، و نائب، و إنتخاب مجلس رئاسة الجمهورية، و يكون مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة، و بهذا انتهت المرحلة الانتقالية لإدارة الدولة، و صار للعراق برلمان منتخب لمدة 4 سنوات، و حكومة مشكلة من قبل البرلمان، و منحها الثقة، و تولت إدارة البلاد لغاية 2010، و جرت الدورة الانتخابية الثانية خلال 2010 إلى غاية انتخابات 2018، و من خلال كل هذا يمكن القول: إنه قد تم ترسيخ الانتخابات، كوسيلة للتداول السلمي السلطة، و بهذا توفرت أبرز عناصر النظام السياسي بشكله النيابي⁴، و شهدت الساحة السياسية في العراق بعد الانتخابات التشريعية 15 كانون الأول 2005 جدلا، و ذلك بسبب الخلافات العميقة بين الكتل السياسية، و التي لعب الأكراد فيها الدور البارز، بغية تحقيق التوافقات،

¹ علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص 104.

² كمال ديب، نفس المرجع السابق، ص 507.

* أنظر ملحق الأحزاب والكتل البرلمانية في العراق بعد إنتخابات 2005. للتعقق أكثر أنظر محمد الشناوي، العراق التائه بين الطائفية هذا ماجرلى بعد الصدمة والرعب ص ص (96-159)، أنظر أيضا كمال ديب، موجز تاريخ العراق "من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ص ص (516-537).

³ نضال عبد الرضا نصار، نفس المرجع السابق، ص ص (47-48).

⁴ أحمد حسين والي وناهض حسن جابر، نحو إكمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر، بغداد: مجلة العلوم السياسية، المجلد 2019، العدد 57، يونيو 2019، ص ص (422-423).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

والمساومات، و تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، و شهد العراق بعدها العديد من التحولات السياسية؛ منها: تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة أيار 2006 حكومة الوحدة الوطنية، هذا بالإضافة لتزايد معوقات التحول الديمقراطي أثناء فترة حكومة الوحدة الوطنية في الفترة ما بين 2006 و 2010 لعل أبرزها غياب الحرية، و الوفاق الوطني¹.

أفرزت الانتخابات النيابية 12 أيار 2018 واقعا سياسيا جديدا، الذي بدأ يعتمد على شكل، و نمط مغاير في التحالفات السياسية، فتارة تستند للتوافقية، وتارة أخرى على المناورة بأسلوب التفاوض من أجل الحصول على المكاسب، و هو ما أفرز مخرجات انتخابية أصيبت بالشكوك بسبب التزييف في إرادة الناخب في العديد من الدوائر الانتخابية، و الدليل على ذلك إنتداب مجموعة من القضاة من أجل الإشراف على عملية إعادة العد، و الفرز، ناهيك عن استمرارية حالة الخلافات السياسية، كما عرفت هذه الإنتخابات اعلى نسبة عزوف إنتخابي².

جدول يوضح الكتل السياسية الفائزة في إنتخابات سنة 2018 مقارنة مع إنتخابات 2014

القائمة	تركيبتها	عدد مقاعد البرلمان 2018	عدد مقاعد البرلمان 2014	نسبة التغيير	نسبة المقاعد %
سائرون	مقتدى الصدر مع قيادات التيار المدني	54	34	20+	16.4
الفتح	هيئة الحشد الشعبي	47	-	-	14.2
النصر	رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي	42	-	-	12.7
دولة القانون	رئيس الوزراء السابق نوري المالكي	25	92	67-	7.5
الجزب الديمقراطي الكرديستاني	قيادة مسعود البارزاني	25	25	-	7.5

¹ علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص ص (106-110).

² همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد إنتخابات عام 2018، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، 2019، ص 52.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

6.3	-	21	21	برئاسة إياد العلاوي	القائمة الوطنية
5.7	10-	29	19	عمار الحكيم	تيار الحكمة
5.5	3-	21	18	أسسه الرئيس الاسبق جلال طالباني	الاتحاد الوطني الكردستاني
3.1	9-	23	14	نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي	تحالف القرار العراقي

الجدول رقم 07: همسة فحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد إنتخابات عام 2018، ص 56.

تم تكوين الدولة العراقية سنة 2018 بشكل مخالف لطريقة تشكيل الحكومة منذ الإحتلال الأمريكي 2003، فقد تم انتخاب "برهم صالح" رئيساً للجمهورية العراقية في 2 تشرين الاول 2018، كلف "عادل عبد المهدي" بتشكيل حكومة عراقية جديدة وفق المادة 76 من الدستور العراقي لسنة 2005، و ذلك بصيغة توافقية رضي بها الجميع في وسط سياسي مشحون، فالكتلتان اللتان ضللتا الأكثر توحداً، وتأثير في المشهد السياسي؛ هما: الشيعة، والكرد فقد برز عقدهما في 2018 بحيث توزعت القوى الشيعية إلى خمس قوائم، و الكرد إلى سبعة، أما السنية فقد شاركتنا بقائمتين، و بين أطرافها خلافات شديدة، ناهيك عن أزمة بين أبريل، وبغداد، وتداعيات استفتاء إقليم كردستان¹.

و جدير بالذكر أنه بعد الإنتخابات النيابية 2018 طفت على السطح مسألة الإصلاح السياسي بغية النهوض بالعملية السياسية بالعراق، و هو ما دفع لوضع مقومات الازمة لاستيعاب المعوقات، والتحديات، هذا، وقد طرح رئيس الوزراء حيدر العبادي من قبل وثيقة الإصلاح سنة 2016 التي وافقت على تشكيل حكومة وحدة وطنية، و ركزت هذه الوثيقة على اعتماد مبدأ الشراكة الحقيقية في إتخاذ القرارات، بث السلم الأهلي، و تحقيق المصالحة الوطنية، إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب، تحقيق التوازن في الوظائف العامة من خلال تشريع قانون الهيئة العامة لضمان التوازن، و أثارت هذه الوثيقة حفيظة بعض النواب، فدعا

¹حازم صباح أحمد، الدولة العراقية والتحديات التي تواجهها بعد إنتخابات 2018، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، 2019، صص (279.293).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بعد فوزه في الإنتخابات البرلمانية 12 أبريل 2018 إلى تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، وفي 2019 أكد على السهر على انجاحه¹.

و جدير بالذكر أنه لم يكن يوجد بالعراق قبل سنة 2003 مشكلة الانتشار القومي، والديني، وإنما ظهرت بعده، وبالضبط سنة 2005، وقد صاحب التوجه الفيدرالي دستوريا إتجاه آخر واقعي لم يعرض على الدستور، وهو إضفاء الصبغة السياسية الدينية على الحكم، ودليل ذلك أن شؤون الدولة لا يتم تمريرها ما لم يتم تزكيتهما من قبل رجال الدين محسوب أغلب رجالات الحكم عليهم، وهو أمر أشار إلى احتمالية أن يتحول العراق إلى دولة دينية تكرر النسخة الإيرانية، لولا وجود اختلافات في العراق، وعدم وجود نقاء مذهبي².

ثانيا : عملية الوصول للسلطة في لبنان

تعتمد لبنان في سياستها على نظام سياسي يقوم على الديمقراطية التوافقية، والمحاصصة، يمكن توصيفه بنظام توافقي، وذلك منذ استقلاله 1943، وإلى بداية الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات، فالطوائف المعترف بها قانونيا التي يناقش القانون تنظيمها؛ هي بمثابة الأشخاص المعنويين الحقيقيين في نظر الحقوق العامة، و هي تشكل مجتمعة البنية التحتية للدولة اللبنانية³.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطوائف الموجودة بصفة عامة في لبنان هي 18 طائفة، وهو ما يشكل صعوبة في التعامل معها، وتحقيق الاستقرار السياسي، وهو ما دفع لبنان للاتجاه نحو تطبيق الديمقراطية التوافقية، ولهذا لا بد من الإشارة لهذا المفهوم قبل التفصيل في غمار ما يحدث في السلطة.

فالديمقراطية الإتفاقية "التوافقية" (Concordant Democracy): هو مصطلح مرادف لمصطلح الديمقراطية الطائفية، و يستخدم لوصف العمليات السياسية في المجتمعات غير المتجانسة أو المتعدد اللغات، والأجناس، ولهذا لا بد من الإشارة لمفهوم الديمقراطية الطائفية

¹ بدرية صالح عبد الله، الإصلاح السياسي في العراق بعد 2018، العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23، 2021، ص ص (154-151).

² مصطفى فاروق مجيد وخضر عباس عطوان، نفس المرجع السابق، ص 149.

³ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، نفس المرجع السابق ذكره، ص 540.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

(Consociational Democracy): هو منهج يؤكد على أن مصدر الاستقرار، رغم الانقسام الاجتماعي، يكمن في تبني نظام للحكم يلائم واقع التعددية، وقوام هذا النموذج الديمقراطي أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي يقابلها ميول عدوانية، أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، و من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي¹.

إن الاستقطاب، و الصراع في لبنان يحدث بين كتلتين؛ هما: كتلة (14 آذار/مارس)* قيادته سنية " و(8 آذار/مارس)* "قيادته شيعية"، و كلاهما تشكيلة مختلفة من الأحزاب السياسية، و التنظيمات ذات هويات، و قواعد طائفية، و مذهبية مختلفة، و لكن يجمع كل منهما موقفا سياسيا عاما يقوم التكتل الأول على رفض الوصاية السورية، و يؤيد مفهوم تفرد الدولة اللبنانية في السيطرة على السلاح في لبنان بما فيها سلاح حزب الله، و يدعو لاعتماد سياسة لبنان تنسجم مع مواقف محور الإعتدال العربي " السعودية /مصر"، و يقوم تكتل 8مارس قيادته شيعية على الدفاع عن سلاح حزب الله، و نهج المقاومة، أو الممانعة للسياستين الأمريكية، و الإسرائيلية، و لا يخفي هذا التكتل انحيازه لمحور إيران /سورية محور الممانعة ضد محور الاعتدال، و سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة².

المحاصصة الطائفية أسست لعرف سياسي يوزع منصب الرئاسات الثلاثة؛ الحكومة، و البرلمان، و الجمهورية على الجماعات العرقية الكبرى في العراق (الشيعية، و السنة، و الأكراد) على نحو مماثل للنموذج اللبناني³.

شاركت القوى السياسية المقاطعة لانتخابات 1992 في الانتخابات النيابية 1996 بعد عدة إصلاحات، فشاركت القوات اللبنانية، و الكتلة الوطنية، و الكتائب لكنها خسرت

¹ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة:الدار الثقافية للنشر، 2004، ص (242-243).

*كتلة (14 آذار/مارس)" جاءت التسمية من خروج مجموعة من التيارات بعد شهر من إغتيال الحريري للتنديد بذلك وكذا الاستقلال من الوجود السوري تضم مجموعة من الأحزاب منها: تيار المستقبل، الحزب التقدمي الإشتراكي حزب القوات اللبنانية، حزب الكتائب اللبنانية، حركة اليسار الديمقراطي، حركة التجدد الديمقراطي، حزب هنشاك، حزب النجادة.

*كتلة (8 آذار/مارس) نشأ بعد إغتيال رفيق الحريري في 14 فيفري 2005 وللتعبير عن ماقدمته سوريا للبنان والمقاومة في دفاعها عن التراب اللبناني تضم مجموعة من الأحزاب منها: حركة أمل، حزب الله، التيار الوطني الحر، حزب الطنشاق الأرمي، الحزب القومي السوري، حزب البعث القومي الإشتراكي، تيار المردة، الحزب الديمقراطي اللبناني.

² جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية "عوامل الإستقطاب"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008، ص 8.

³ أحمد شكر حمود الصبيحي، نفس المرجع السابق ذكره، ص 134.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الإنتخابات، ونجحت القوى الموالية لسوريا، وتم تغيير بسيط في البرلمان تمثل في الثلث، وهو ما دفع الكنسية المارونية برفع رسالة 1998 إلى رفيق الحريري للمطالبة بعدة إصلاحات، وموقفها من إتفاق الطائف؛ حيث تم بعد هذه الإنتخابات تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي إلى 3 سنوات أخرى، وتقليص كتلته النيابية من 11 إلى 5 نواب، وفي سنة 1999 رعت دمشق إنتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية.

فيما يخص الانتخابات الأولى بعد الحرب سنة 1992 فإن نسبة المقاعد البرلمانية حسب المذاهب في لبنان موضحة في الجدول التالي؛ كمقارنة مع سنة 1932 :

1992		1932		
المقاعد البرلمانية	نسبة السكان	المقاعد البرلمانية	نسبة السكان	الطائفة
34	22.19		28.7	الموارنة
14	7.9		9.7	الروم الارثوذكس
8	5.2		5.9	الروم الكاثوليك
2	2.14		5.7	الأقليات المسيحية
6	3.7			الأرمن
			1.3	الأقليات الأخرى
64		14		مجموع المسيحيين
	26.44		22.4	السنة
	26.04		19.6	الشيعة
	5.6		6.7	الدروز
	0.8			العلويين
64		11		مجموع المسلمين

الجدول رقم 08 : زياد ماجد ،الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان بالمجلة الدولية لمبادرات السلام ،لندن :جمعية Conciliation Resources، العدد 24، يونيو 2012، ص43.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

و لم تنجح اعتراضات البطريك الماروني نصر الله صفير، و المعارضة المسيحية في تعديل القانون بعدما بدا أنه الأنسب للعديد من القوى من أبرزها حزب الله، و حركة أمل، فيما لم يمانع جنبلاط السير في قانون 2000 الذي وضع في عز الوجود السوري، و لكن هذه الانتخابات ستؤسس لانحصار النفوذ الخارجي السوري الذي تعود وضع اللوائح الانتخابية¹.

و تشكلت خريطة نيابية في لبنان بتكتل أكثرى يقوده الحريري، و جنبلاط من 72 نائبا، و تكتل معارض بقيادة حركة أمل، و حزب الله 35 نائبا، كتلة مسيحية بقيادة العماد ميشال عون 21 نائبا، و هي أكبر كتلة نيابية مسيحية تفوز في تاريخ لبنان، و يعود للشحن الطائفي الذي طغى على خطابات الحملات الانتخابية في مواجهة التحالف الرباعي الإسلامي الذي أضعف ثقة المسيحيين في قيادات تحالف 14 آذار، و بهذا يكون قد نجح ميشال في كسر كل تخوفات قيادات 14 آذار، و تم انتخاب نبيه بري رئيسا لمجلس النواب في 28 جوان 2005.

و بعد إغتيال الحريري حدثت هزات في النظام التوافقي اللبناني، فبعد فوز تيار المستقبل، و حلفائه المناهضين للوجود السوري ب72 نائبا في البرلمان من أصل 128 في انتخابات 2005، و بهذا سيطر التيار على الحكومة الجديدة، لهذا بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان في 2006 قامت التيارات المتنافسة بتبادل الإتهام، و ذلك بمساندة أطراف خارجية، لهذا طالبت المعارضة بزيادة عدد وزرائها بغية الحصول على الثلث الذي يضمن لها سيطرة أكثر على الحكومة، و هو ما رفضته الأكثرية البرلمانية².

إن التقليد اللبناني التاريخي المعهود الحلول توضع بتدخل خارجي، و هو ما يدل على عدم استقلالية القوى المحلية في قراراتها وفق ما يتوافق مع مصلحة البلد بمعزل عن الروابط الخارجية، و الاقليمية، و هو يدل على أن القوى الاقليمية ترتب مؤسسات الدولة وفق رؤيتها³.

1- إتفاق الدوحة 2008* : تم عقده 21 أيار 2008 بمساهمة جامعة الدول العربية "عمرو موسى" و أمير دولة قطر "حمد بن خليفة آل الثاني"، وقد سخر القطريون كل ما لديهم من علاقات

¹ ندى عبد الصمد، لبنان: قراءة في إنتخابات 2005، على موقع عبي بي سي بيروت تاريخ النشر 10 ماي 2005، تاريخ الإطلاع 2022/06/10، للإطلاع زوروا الرابط التالي :

<https://news.bbc.co.uk/hi/arab>

² يوسف بن يزة، الدولة والطائفة في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة لبنان نموذجا، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012/2013، ص 190.

³ حسن فضل الله، نفس المرجع السابق ذكره، ص 201.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

للخروج باتفاق أحيانا بالتهديدات بإعلان فشل المحادثات، و أحيانا بالاتصالات في كل الاتجاهات، و كانت العقدة الأخيرة هي الدائرة الانتخابية الثانية في بيروت، فجاءت التسوية بالإتفاق عليها مناصفة مع تيار المستقبل، و بهذا ولد إتفاق الدوحة الذي رسم حدود العلاقة التشاركية داخل مؤسسة المجلس الوزراء، فبني على ضرورة توفير الضمانة الدستورية من خلال الثلث الضامن الذي يكبح جماح الأكتريية الوزارية، و يمنعها من الاستبداد بالسلطة، و بهذا أعاد رسم التوازنات داخل السلطة¹.

جرت الإنتخابات بعد إتفاق الدوحة، و إنتخب مجلس النواب العماد ميشال سليمان رئيسا للبنان بأغلبية 118 صوتا من أصل 127، و تنافس على مقاعد مجلس النواب 128 مرشحين بعدد 587 مرشح، و بعد مرور سنة من انتخاب رئيس الجمهورية تم العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، و شكلت الحكومة في تشرين الثاني 2009 بعد صراع طويل.

الانتخابات النيابية 2018، و هي انتخابات عامة كان من المفروض أن تجرى 2013، و لكن بسبب فشل مجلس النواب في عملية انتخاب رئيس جديد، قام بالتمديد بنفسه حتى 2018، و تم إجراء الانتخابات 28 ماي 2018، و تم التنافس على 128 مقعد لتشكيل حكومة جديدة بعد ائتلاف كتل من 65 نائب وفق نتائج الانتخابات، فاز حزب الله، و حلفائه، و حصلوا على مقاعد أكثر مما سبق لهم، و تقلصت حصة تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري بنسبة الثلث كما ضاعفت القوات اللبنانية مقاعدها من 8 إلى 16 مقعدا، و أجريت هذه الانتخابات وفق قانون جديد للانتخابات النيابية* صدر في يونيو 2018، و بعد صدور النتائج كلف الرئيس اللبناني ميشال عون رئيس الحكومة بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة، و بعد استشارات نيابية حصل على موافقة غالبية الكتل النيابية الجديدة لهذه الانتخابات، و ظهر مجلس جديد تبذلت فيه

* ترأس وفد حزب الله النائب محمد رعد و قدم الاقتراحات للخروج بحل مقبول من جميع الأطراف، و في بيروت جرت مواكبة الاتصالات عبر إقامة خط ساخن خلفي أتاح تذليل العقبات، بما فيها التقسيم الانتخابي للدائرة الثانية في بيروت وفق الصيغة التوافقية التي قدمها الوفد في الدوحة. وفتح خطوط الاتصال في ليلة المفاوضات بين القيادة القطرية وقيادة حزب الله وأكد خلالها نصر الله على إنجاز الاتفاق والخروج بحل سياسي .

¹ حسن فضل الله، نفس المرجع السابق، ص 202.

* ينص هذا القانون الجديد للانتخابات على تقسيم لبنان إلى 15 دائرة إنتخابية و يقوم فيها الناخبين بإختيار نوابهم بنظام التمثيل النسبي إذ توزع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المرشحة حسب نسبة الاصوات لكل قائمة في الانتخاب

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

موازن القوى، و التوازنات بداخله¹ ، غير أن العديد من الأزمات حدثت بسبب رفض بعض الكتل تقديم تسهيلات، و التنازل عن مطالبها ، و بالتالي تم تعطيل عملية تشكيل الحكومة، وهو ما سبب تعطيل عملية التغيير في سياسات لبنان الداخلية، وكذا الخارجية .

و رغم كل التحديات أعلنت الرئاسة اللبنانية عن تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة سعد الحريري بعد أكثر 8 أشهر من الخلافات حول التشكيلة الوزارية، تشكلت الحكومة من 30 وزيرا بينهم 4 نساء في سابقة أولى من نوعها، قال رئيس الوزراء خلال إعلان مراسيم تشكيل الحكومة " مدة طويلة مرت وصلنا إلى تشكيل حكومة على صورة لبنان، 2019 وتبقى مع رئيس الجمهورية فريقا واحد في خدمة البلد "²

¹ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل ، إشكالية تعاقب السلطة في لبنان، بغداد :مجلة العلوم السياسية، العدد57، 2019 ص ص (193-194).

² عماد وكاع عجيل الخفاجي ،الانتخابات اللبنانية عام 2018 وتحديات تشكيل الحكومة، العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 18 ، 2019، ص 167.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

أعمدة بيانية توضح تقسيم مقاعد النيابة 128 بين الطوائف اللبنانية :



الرسم البياني رقم 01: المصدر عماد وكاع عجيل الخفاجي، الانتخابات اللبنانية عام 2018 وتحديات تشكيل الحكومة. العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 18، 2019، ص156

في لبنان يكاد يغلب على مطالب الأقليات فيها المطالب بالحقوق السياسية، و التمثيل في مختلف مراكز السلطة، وذلك؛ لأن معظم الطوائف اللبنانية موزعة مناطقياً، ومذهبياً، بحيث لا يمكنها المطالبة بالانفصال، أو الحكم الذاتي، في 22 مارس 2008 أخرجت مجموعة من الأقليات المسيحية (السرمان الأرثوذكس، السرمان الكاثوليك، الآشوريون، الكلدان، اللاتين، الأقباط) بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة بيانا تعترض فيه على التقسيم الجغرافي لدوائر بيروت الانتخابية، علما أنها تمثل نصف الطوائف المسيحية تقريبا، حيث أنها برغم من عددها الكبير الذي يفوق 50 ألف ناخب موزعين على المدن اللبنانية، فإنها تحظى بمقعد نيابي واحد فقط، بالرغم من أن اتفاق الطائف 1989 قد أقر المناصفة بين المسيحيين، والمسلمين في المجلس النيابي، والحكومة، وموظفي الفئة الأولى.

ولكي تتمكن السلطة من سيطرة قبضتها على المؤسسات قامت بتجميع القوى تحت رموز طائفية، وذلك؛ لأنها تؤمن بكون النظام الطائفي يتيح لها متسعا للحكم، وبهذا أنشأت سلطة حكم عمادها الطائفية، وبالتالي ضعفت فكرة الدولة لحساب هدف السلطة، وهو ما ساهم في ترسيخ النظام الطائفي على حساب الدولة، وبالتالي فإن تعدد الطوائف في لبنان

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

ليست مشكلة، بل المشكلة تكمن في نظام إدارة الدولة، و المجتمع على أساس طائفي¹، وفي هذا الصدد نذكر قول أنطونيو غرامشي "أن الوحدة التاريخية للطبقات الحاكمة تتحقق في الدولة، وأن تاريخها هو في الجوهر تاريخ الدول، و تاريخ مجموعات من الدول"، وهو ما ينطبق على الطبقة الحاكمة في لبنان؛ لأن الطبقة البرجوازية اللبنانية نشأت في حوض الانتداب الفرنسي، وأسست جمهوريتها مع الاستقلال بالاستيلاء على الدولة، وتسخير سياستها، وقوانينها وفقا لمصالحها المالية، و التجارية، و تنقل ولاءها بين مراكز السلطة².

مقارنة بين نتائج الإنتخابات البرلمانية النيابية اللبنانية 2009 و2018:

إسم التيار/الحزب	2009	2018	الفارق	إسم التيار/الحزب	2009	2018	الفارق
التيار الوطني الحر	19	20	1+	تيار المستقبل	36	21	14-
حزب الله	13	14	1+	القوات اللبنانية	8	15	7+
حركة أمل	12	16	4+	الكتائب اللبنانية	5	3	2-
تيار المردة	3	3	0	تيار العزم	1	4	3+
القومي الاجتماعي	2	3	1+	التقدمي الإشتراكي	7	9	2-

الجدول رقم 09: عماد وكاع عجيل الخفاجي، الانتخابات اللبنانية عام 2018 وتحديات تشكيل الحكومة. العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 18، 2019، ص157

ارتفاع عدد مقاعد الأحزاب الشيعية المتمثلة في الثنائي الرائد حركة أمل، و حزب الله، بالإضافة لحلفائهم، و خسارة تحالف 14 آذار المتمثلة في تيار المستقبل .

وبناء على ما تقدم وبمقارنة بسيطة بين لبنان، و العراق نصل إلى جملة من العناصر التي تشكل محور تشابه، و اختلاف بينهما :

1- ضعف، و غياب، و تفكك الدولة الوطنية مما دفع نحو تسييس الهويات الأولية: ما حدث في العراق 2003 عند احتلاله، حدث في لبنان في فترات كثيرة من تاريخه، الحرب الأهلية في لبنان منتصف السبعينيات، و 2008، وفي العراق ما بين 2005 و2007.

¹حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط2015، ص (145-153).

²فوزي طرابلسي، الطبقات الإجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، بيروت: دار الساق، ط1، 2016، ص 158.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

2- إنكشاف الحقل السياسي الوطني في العراق ولبنان أمام التدخل المباشر من قوى خارجية "إقليمية /دولية": حيث وقع العراق تحت الاحتلال الأمريكي، و يتنافس في التأثير فيه إيران، وبدرجة أقل السعودية، والأردن، وسوريا، ولغاية 2000 كانت أجزاء من الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتحت الوصاية السورية منذ 1975، وحتى انسحابها 2005، ويتنافس على التأثير فيه إيران، و المملكة العربية السعودية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، و إسرائيل بشكل غير مباشر من خلال التهديدات، في لبنان لا تخفي الإدارة الأمريكية دعمها لتيار 14مارس "تيار المستقبل، و حزب التقدمي الإشتراكي"، و عملت السعودية منذ إتفاق الطائف متابعة ما يجري في لبنان، وكذا إيران.

3- فيما يتعلق بإزداواجية المعايير:

في لبنان: إعتبرت إدارة بوش حزب الله منظمة إرهابية، و بعد انتخاب الرئيس سليمان رئيساً للجمهورية سارعت لدعمه، و عن تأييدها لحكومة الوحدة الوطنية، كما أعلنت دعمها للجيش اللبناني، و تسليحه بينما في العراق: ساندت إدارة بوش سياسياً، و عسكرياً إجراءات حكومة نوري مالكي ضد جيش المهدي، في الوقت الذي تولى الجيش الأمريكي تشكيل، و تمويل مجالس الصحوة من العشائر السنية، في العراق حافظت السلطات الأمريكية على علاقات يومية مع حكومة نوري المالكي .

4- إنكشاف الحقل السياسي الوطني في العراق ولبنان أمام الضغط المباشر من قوى سياسية داخلية مشكلة وفق هويات أولية "دينية، طائفية، مذهبية، إثنية، عشائرية"¹.

5- المحصاة الطائفية أسست لعرف سياسي يوزع منصب الرئاسة الثلاثة الحكومة، والبرلمان، و الجمهورية على الجماعات العرقية الكبرى في العراق (الشيعية، والسنة، و الأكراد) على نحو مماثل للنموذج اللبناني².

6- تعرض الدولتين لتحولات مفصلية خلال العقود الأخيرة مست البنية السياسية من خلال دخول لاعبين سياسيين جدد، و خروج آخرين، تغير نظام الحكم، و تداول السلطة، محددات الشرعية السياسية، قواعد اللعبة السياسية .

¹ جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية "عوامل الإستقطاب"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008، ص (2-8).

² أحمد شكر حمود الصبيحي، نفس المرجع السابق ذكره، ص 134.

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

- 7- تعرض المجتمع العراقي، و اللبناني لتراجع في مستوى المعيشة، و الدخل لفئات واسعة من المجتمع، و إتساع الفروق في الثروة، و الدخل على نحو يعزز الإحساس بالظلم .
- 8- شيوع خطاب إستقطابي يتنافر مع المواطنة، و بناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية¹ .
- يوضح الجدول التالي نقاط التشابه في النظامين السياسي العراقي، و اللبناني :

ملاحح الدولة والنظام السياسي	العراق	لبنان
تفكك الدولة الوطنية	أحداث العراق ما بين 2005 و 2007	الحرب الأهلية في منتصف ال70 وفي سنة 2008
الديمقراطية التوافقية/المحاصصة الطائفية والإثنية	برلمان يخدم مصالح طائفية أكثر من الدولة	عمقت ولاء الشعب للكتل الطائفية أكثر من الوطن، و الدولة أي على حساب المواطنة
دور البرلمان و رئاسة الجمهورية	دورها مشلول و صوري فقط لسنوات طوال	شلت في فترات نهائيا، و تأرجح دورها في فترات أخرى
الإنفلات الأمني، و التعدي على الحدود	داعش و التفجيرات و تهريب الاسلحة عبر الحدود	التدخل الاسرائلي في الجنوب اللبناني، و تدخل سوري سابقا
الأحزاب السياسية	طائفية إثنية	طائفية إثنية

الجدول رقم 10: من إعداد الباحثة .

فيما يتعلق بالديمقراطية التوافقية تشير تجربة لبنان، و العراق إلى أن المحاصصة الطائفية، و الإثنية لا تمنع زعماء الأحزاب الطائفية، و الإثنية من السعي إلى تغيير حجم الحصص كلما تغير ميزان القوى الداخلي "عسكري، إقتصادي" لصالح أحد أطراف، أو اللجوء

¹ جميل هلال، نفس المرجع، ص ص (7-2).

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

من أجل ذلك للمراكز الإقليمية، و الدولة، و دعوتها للتدخل في ترتيبات الحياة السياسية الوطنية¹.

هذا وتختلف التركيبة الطائفية في كلا البلدين، و القوى المؤثرة؛ حيث نجد أن الشيعة هم أقلية في لبنان، و أغلبية في العراق²، و كذا يختلف الفضاء السياسي في العراق عن لبنان كون أن الحقل السياسي في العراق يمتاز بفعالية أحزاب قومية كردية فيه و كذا شيعية .

¹ جميل هلال، نفس المرجع السابق، ص 4.

² تيدروبرت جار، نفس المرجع السابق ذكره، ص 48.

خلاصة الفصل الثاني :

و من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نصل إلى أن دولة العراق، و لبنان موجودتان في موقع إستراتيجي مهم جدا، سواء في الجانب السياسي، أو الإقتصادي، أو الاجتماعي، فهما تقعان في منطقة الهلال الخصيب، و تحيط بهم البحار، و الأنهار مما يعطيهم قوة منذ القدم، و على مر التاريخ نظرا للحضارات التي قامت بهما، و كذا كونهما منطقة تجارة، و عبور للقوافل التجارية، مما جعلهما محل أطماع قوى عظمى؛ كالدولة العثمانية سابقا، و قوى استعمارية كبريطانيا، وأمريكا، وفرنسا .

و بدراسة تحليلية للتركيبية السكانية الدولتين وجدنا أن كليهما يحتوي مزيجا و خليطا من الطوائف، و الإثنيات بنسب متفاوتة، و بتأثير مختلف بين الطوائف، و الذي يختلف بين لبنان، و العراق، و هذا لا يمنع من وجود طوائف مشتركة بينهما لديها روابط قوية فيما بينها، كما عانت هذه الطوائف، و على مر التاريخ من الحرمان، و أخرى من السيطرة، غير أن مقولة لو دامت لغيرك ما وصلت إليك انطبقت عليهما؛ فالتاريخ، و الأحداث كانا كفيلا بقلب موازين القوى، و إعطاء حق طوائف كانت محرومة من حقها بالرغم من كونها أكثرية .

و لفهم دور الطوائف في كلا الدولتين تعرضنا في هذا الفصل لطبيعة النظام السياسي في العراق، و لبنان، و الذي اعتمد على الديمقراطية التوافقية، و المحاصصة، كون البلدان مزيجا من الطوائف، غير أن تطبيقها ذهب بعيدا عن الأهداف المرجوة حيث صار ممثلو الطوائف يخدمون مصالح طوائفهم أكثر من مصلحة الدولة القومية الوطنية .

كما عرضنا طريقة الوصول للسلطة، و الصراعات التي تحدث في الانتخابات، و المشاحنات فيما بين الكتل البرلمانية، و الأحزاب، و التي كثيرا ما جرت لكوارث، كما هو الحال في لبنان، و حدوث الحرب الأهلية، و الإغتيالات، و في العراق نفس المشهد بتدخل داعش، و تصفية الحسابات، و إغتيال الأحرار باستخدام ميليشيات الأحزاب، و أوراق ضاغطة أجنبية.

و وصلنا في الأخير لكون كلا النظامين فيهما إيجابيات قليلة؛ و سلبيات كثيرة نظرا للنقائص الحاصلة في كل المستويات، و سوء التسيير، و الفساد، و عدم خدمة المجتمع، و زيادة الخطر

الفصل الثاني: دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية والسياسية في العراق ولبنان

الطائفي الذي عرقل عملية بناء الدولة الوطنية، وهو ما دفعنا لاقتراح عدة حلول للخروج من النفق المظلم الذي تعيش فيه دولة العراق، ولبنان.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

توطئة:

يقول الباحث، وأستاذ التاريخ المصري "يونان لبيب" "الوطن هو نقيض الطائفية فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن، وعندما يفرض هذا الوطن نفسه تتوارى الطائفية¹، وعندما تكون الدولة، و مؤسساتها قد فرضت على المجتمع من أعلى، و بالقوة، و تكون بالنسبة للمواطنين كيانا خارجيا مفروضا عليهم، وحين يجد المواطن نفسه معزولا، فإنه يعود للبنى الاجتماعية التقليدية الأولية بحثا عن الأمان، و ضمانا للبقاء، و بذلك يعرقل عملية بناء الدولة، و مؤسساتها، و التكامل، و الاندماج الوطني، حيث يواجه مشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية صعوبات متنوعة الأسباب في العراق أختزلت الدولة في النظام السابق إلى أجهزة شديدة التمركز بيد الحاكم الزعيم، جرى صبيحة الإحتلال الأمريكي تفكيك مؤسسة الدولة العراقية (بما في ذلك الجيش، و تشريع الميليشيات التابعة لأحزاب المعارضة) في مسعى للإطاحة بالنظام السابق حيث جرى الخلط بين الدولة والنظام (وهو ما مارسه نظام صدام حسين).

أما في لبنان فحالة شلل تام خلال فترة الحرب الأهلية (1975 و 1991)، و خلال فترة الأزمة تلت خروج الجيش السوري، و إنتخابات العام 2005 حتى إتفاق الدوحة في ماي 2008².

ولهذا سندرس في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث :يتناول المبحث الأول الإنعكاسات الداخلية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان، بينما يتناول المبحث الثاني الإنعكاسات الإقليمية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان، و يتناول المبحث الثالث الإنعكاسات الدولية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان.

¹ سالم مطر عبد الله، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية . العدد 13/5، ص 14.

² جميل هلال، نفس المرجع السابق، ص 5.

المبحث الأول : الإنعكاسات الداخلية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان :

الإحتلال الأمريكي للعراق 2003، و إتفاق الطائف في لبنان الذين يعدان السمات الأساسية لإحداث التغيير في دولتين ذات تعددية طائفية، و كذا نظام سياسي أقل ما يقال عنه أنه إستبدادي لا يمنح للأكثرية حقها في السلطة، و الحياة السياسية، بينما تمتلك الأقلية كل المجالات، لهذا كانت هناك عدة إنعكاسات على المستوى الداخلي تدفعنا للتساؤل هل حققت الإنتخابات و الإتفاقيات المبرمة "الأطر القانونية" السيادة في العراق و لبنان ، و حلت مشاكل الطائفية، و أعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية من الناحية الوظيفية؛ أي: ما تعلق بالوظائف السياسية، و بناء الدولة ؟

و هو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال مطلبين إثنين؛ يتناول المطلب الأول النتائج من الناحية الوظيفية "الوظائف السياسية بينما يتناول المطلب الثاني نتائج الأطر القانونية .

المطلب الأول : النتائج من الناحية الوظيفية "الوظائف السياسية" على الدولة الوطنية في العراق و لبنان

أولا العراق بعد 2003:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بغية القضاء على نظام البعث الديكتاتوري، و إسقاط صدام حسين لتجسيد الديمقراطية في إطار مبادئها القائمة على ديمقراطية الأنظمة الإستبدادية، حدثت عدة تحولات في النظام السياسي العراقي، و تم إعتماد الفدرالية، و كذا المحاصصة في تقسيم المناصب السياسية في سدة الحكم، و تم إشراك كل الطوائف في نظام الحكم لكن السؤال المطروح ماذا تحقق من كل هذا؟

إن الدولة، و المجتمع في العراق يمران بمرحلة صعبة، و معقدة نتيجة تراكم المشكلات الحادة التي يعود بعضها إلى سياق تشكل الدولة 1921، و البعض الآخر إلى إجراءات الإحتلال الأمريكي، و الدور الذي يمارسه، كل ذلك أدى لحدوث خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقية أعاقها

عن القيام بمهامها في تحقيق الأمن، و الإستقرار السياسي، و إنجاز التنمية الإقتصادية، و من بين ذلك الفشل في إعادة بناء دولة المؤسسات¹.

أ- التغييرات و الإصلاحات وإفرازاتها على مستوى النظام السياسي :

النظام البرلماني الذي تم إتماده في العراق كان خيارا جيدا، و سليما للدولة، إلا أن مزاجته بالنظام الفيدرالي أدى إلى وجود أخطاء متعلقة بالتعددية، و كان من المفروض أن يتوسع في تطبيق الفدرالية، لتكون التعددية موجودة عند المستويات الإقليمية، و ليس الإتحادية، و لهذا يتوجب إعادة صياغة النظام الإنتخابي النيابي، لنكون أمام نظام برلماني سليم .

والسؤال المطروح بناء على ما تم ذكره في الفصل الثاني ماهي نتائج الإنتخابات وتجلياتها على مستوى النظام السياسي العراقي؟.

1-الفساد : بالرغم من أن دستور العراق لسنة 2005 أقر في مواده إنشاء مؤسسات رقابية، فالمادة 102دعت إلى وجود هيئة النزاهة، و المادة 103تضمنت وجود ديوان الرقابة المالية، و هي هيئات مستقلة تخضع لرقابة، و مسؤولة مجلس النواب، و أستمر العمل بهما إلى غاية 2011؛ حيث تم إقرار قانونين للنزاهة، و بالرغم من وجهات هذه الهيئات الرقابية، إلا أن الفساد مستفحل في النظام السياسي العراقي لعدة أسباب؛ منها: حادثة الهيئات، و تأثير السياسيين على أداؤها²، و قد أخذ الفساد أشكال متعددة، و مستويات كثيرة فقد برزت أشكاله في الجوانب المالية، و الإدارية ، أما مستوياته في إدارة الائتلاف المؤقتة بول بريمر الذي يعد المسؤول عن إختفاء 8.8 مليار دولار، و ظهرت أيضا في عقود إعادة الإعمار من خلال نمط توزيع إبرام العقود بين الشركات الساعية لإعمار العراق من جهة، و سلطة الإستعمار من جهة³ ، بالإضافة لظاهرتي إيجاد الریوع، و إنتزاعها، و المحسوبية، و الزبائنية فهاتان الظاهرتان ترتبطان إرتباطا وثيقا

¹ أحمد شكر حمود الصبيحي. الإشكاليات الإجتماعية و الإقتصادية و بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003. المجلة السياسية الدولية. ص ص (2.3).

² زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق ، ص 254.

³ علي صباح صابر، نفس المرجع السابق ، ص 154.

بالفساد، ولكن لا يمثلانه؛ حيث تؤثر المحسوبية، والزبائنية على جودة أداء الحكومة، وتقوية النخب، ومنع المحاسبة الديمقراطية¹.

وقد لعب الفساد دورا كبيرا في عدم فاعلية النظام السياسي في العراق، وترتب عنه عدة مظاهر؛ منها: ضعف شرعية النظام السياسي كون الفساد يعرقل السلطة في تقديم خدماتها للشعب، وبالتالي تنعدم الثقة ما بين الشعب، والحكومة، وما لهذا الأمر من عواقب سلبية هو النقمة على النظام، أو المطالبة بتغييره، والإحتجاجات، والمظاهرات، من مظاهر الفساد أيضا التدهور الإقتصادي، وذلك لعدم التوافق بين السياسات، والمصالح التي تمثل القوى، والأحزاب السياسية الحاكمة، وفي المقابل غياب التنمية الإقتصادية، والإجتماعية العامة، ناهيك عن الإعتماد على النفط لوحده، كعصب للإقتصاد، هذا بالإضافة إلى غياب العدالة في التوزيع، وذلك نتيجة تركيز الثروة، والسلطة لدى فئة معينة من المجتمع على حساب فئات أخرى واسعة نظل مهمشة، وما يترتب على ذلك من إتساع دائرة الفقر، وغياب تكافؤ الفرص، والعدالة الإقتصادية، والمجتمعية²، ناهيك عن ما يخلفه الفساد في باقي النواحي؛ حيث يمكن وصف الفترة الممتدة ما بين 2003 و2010 بفترة الصراع الطائفي السياسي؛ فهي لم تكن علنية؛ ولم تكن حربا رسمية لكن شعاراتها طائفية، وضحاياها من طائفتي السنة، والشيعة³، ولعله أسهم في تشكيل بيئة صالحة للعمل الإرهابي الداعشي المتطرف المتمثل في تنظيم داعش .

2-الأحزاب السياسية: إن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية، والتنظيمات في العراق، يعد أحد مرتكزات الاساسية للديمقراطية، إلا أن وجودها بهذا الكم الهائل، و إفتقادها لبرامج سياسية، وإقتصادية وإجتماعية يسهم في تشرذم الحياة السياسية، كما أنها تصارعية تسعى لإقصاء الآخر، وتعتمد على التعصب، والتطرف في عملها السياسي، وبالتالي فإن النظام الحزبي في العراق يعكس بقدر واضح أزمة المشاركة، والتمثيل السياسي، وإنكشاف النظام السياسي على قوى مافوق الدولة، ومادونها⁴.

¹كاظم علي مهدي، الأبعاد الفكرية السياسية للتحوّل الديمقراطي في العراق، العراق:مجلة دراسات دولية، العددان (77.78)، ص ص (249-248).

²زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص ص (257-255).

³نضال عبد الرضا نصار، نفس المرجع السابق، ص 30.

⁴أحمد شكر حمود الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص (126.139).

فمع نشوء الحياة الحزبية التعددية بعد 2003، إنقسمت الأحزاب طائفياً، و خاطب كل منها جمهور طائفة بعينها، و بالتالي أصبحت الطائفية السياسية تنتج إنقسام المجتمع العربي العراقي إلى طائفتين كبيرتين متخلفتين؛ هما: الشيعة، و السنة، و نشأت حالة أغلبية سياسية تترجم أغلبية ديموغرافية مباشرة من دون نظام توافقي يحمي الجماعات الأخرى، إذا هو واقع تمييز طائفي محمي بنظام أكثرى يتجاهل الطائفية شكلياً، و يعمقها فعلياً، و أكثر الأمور المثيرة للقلق أن الأحزاب في حالة الدولة الريعية تعد الدولة أداة سيطرة، و مصدر دخل للإنفاق على المجتمع، و من ثم إكتساب قواعد إجتماعية عبر منظومة زبائية متكاملة الوظائف مازاد من حدة التنافس للسيطرة على الدولة كأنها غنيمة بدلا من العمل تحت سقف الدولة بصفتها تعبيراً عن كيان الأمة كلها¹، الأحزاب السياسية في العراق تتسم بسيطرة رئيس الحزب على أغلب توجهات الحزب مما ينقل السلطة من يد الناخبين إلى يد رؤساء الاحزاب²، ما يؤخذ على التعددية الحزبية أنها لا تزال تعمل وفق قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم 97 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف فلم يصدر قانون أحزاب عراقي جديد³.

3- ضعف الإقتصاد فالأغلبية الحاكمة حولت المحكومين أكثر فقراً، فمدن الأغلبية المطلقة: السماوة، والناصرية هي أكثر مدن العراق فقراً، بينما المدن التي تعيش فيها الأقليات الأخرى؛ هي: أغنى المدن، وقد إرتفع الفقر في العراق سنة 2016 لنسبة 30%، ناهيك عن أعباء الحرب ضد داعش، و أسعار النفط المنخفضة منذ منتصف 2014، و الإقتصاد غير النفطى يعرف إنكماشاً كبيراً، ناهيك عن تفاوت مستوى المعيشة للعاملين في القطاع الخاص، و العام، و إنتشار البطالة⁴، طغيان النزعة الريعية النفطية على الدولة العراقية منذ 2003، و هذا أثر سلبياً في التعامل مع التحول الديمقراطي، حيث بلغت مساهمة النفط أكثر من 90% في توفير الإيرادات العامة للدولة في قانون الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق لسنة 2018، بحيث لم يوظف الإقتصاد بشكل صحيح، و هذا بسبب الفساد، و الإرهاب و غيرها، فضلاً عن وجود نخب سياسية تستخدم العوائد النفطية لإطالة وجودها، و بالتالي توزيع الغنائم بين أفراد الطبقة

¹ عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص 729.

² شذى زكي حسن، الإنتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق، العراق: مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2009، ص 44.

³ نعم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، العراق: مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011، ص 55.

⁴ محمد صالح شطيب، النظام السياسي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، العراق: مركز الدراسات الإقليمية (37/19/2018/04)، ص 255.

السياسية، و بالتالي لم يوظف النفط بشكل صحيح لخدمة المواطن العراقي، مما شكل طبقة سياسية مالية تعتاش على النفط ولا تستثمره لخدمة و تنمية العراق¹؛ فالمادة 115 من الدستور 2005 ترتبط بصراع كامل حول النفط؛ فالثروة النفطية تركز في المحافظات الشمالية بنسبة 20%، و في المحافظات الجنوبية 80%، وهذا سيؤدي لافقار المحافظات الوسطى، كما أن نسبة البطالة إرتفعت 40% سنة 2021 في بلد نفطي، و نمو الاقتصاد غير النفطي العراقي بنسبة 21% في نفس السنة².

و بالتالي فإن أهداف أمريكا من إحتلال العراق تبدو واضحة، فهي تريد إضعاف العراق إلى الأبد بجعله دولة لامركزية فيدرالية، و كذا السيطرة على النفط العراقي، و الإشراف على خصخصة مريحة لها، و إرهاب الدول المجاورة، و ردعها عن تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو أية أسلحة مشابهة لها³، كما أنه توجد علاقة وطيدة بين تزايد الخلافات السياسية، و تراجع التنمية، و النمو الإقتصادي العراقي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن الإستقرار السياسي، لكون الإستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت إن قلت الأخطار، حيث تعد الخلافات السياسية الأكثر تأثيراً في الوضع الإقتصادي في العراق كونها لاتشجع على الإستثمار، و الإبداع، و النمو وفتح آفاق مستقبلية نحو إقتصاد مزدهر لهذا فإن: الخلافات السياسية + تراجع إقتصادي = عدم إستقرار أمني و مجتمعي⁴.

4-الإرهاب: كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن الديمقراطية، و الفساد يمكن أن تخلق بيئة مناسبة يستشري فيها الإرهاب، و ينمو، و يجد مبرراته، و يعد الإرهاب أكثر ظاهرة نخرت قوى النظام السياسي العراقي بعد 2005، و ذلك نتيجة عدة أسباب؛ وهي: سياسية كفساد الأحزاب، و إفتقار النظام السياسي للشرعية، و غياب سيل الحوار الديمقراطي، بالإضافة للأسباب الإجتماعية، و الإقتصادية، و ثقافية؛ منها: الفقر، و البطالة، و غياب العدالة التوزيعية،

¹ كاظم علي مهدي، الأبعاد الفكرية السياسية للتحوّل الديمقراطي في العراق، العراق:مجلة دراسات دولية، عدد مزدوج (77.78)، 2019، ص 247.

² حيدر حسين آل طعمة، الاقتصاد العراقي عام 2021 حقائق وأرقام، على موقع مركز الفرات تاريخ النشر 2021/11/22 تاريخ الاطلاع 2022/01/23 على الرابط :

<http://fcdrs.com/economical/1637>

³ عبد الكريم العلوي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، القاهرة:الدار الثقافية للنشر، ط1، 2007، ص (131.132).

⁴ زيد حسن علي و حسن سعد عبد الحميد، الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة أنموذجاً)، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 2019، 17، ص 108.

ناهيك عن الأسباب الخارجية من خلال دغم دولة ما لفئة، و جماعة معينة مظلومة، أو تدعم مبادئها ، و قد نفذت التفجيرات، و الإغتيالات، و عنف طائفي، و كان هدفه بالأساس تصفية العنصر الشيعي العربي، هذا بالإضافة للنزوح الذي سجل أعلى أرقامه بين سنتي 2014/2016، إذ بلغ ما يفوق 3.4 مليون نازح بسبب العمليات العسكرية للجيش العراقي، و فصول الحشد الشعبي، و العشائري ضد داعش¹، و قد تم إنتهاك حق الحياة من خلال الأعمال الإرهابية المختلفة، و السيارات المفخخة، و القتل الطائفي على الهوية، و الممارسات السلبية للمسلحين خارج سلطة الدولة، و تعرض السجناء للتعذيب من قبل بعض قوى الأمنية، و قوات الإحتلال، و تعد فضيحة أبو غريب أكبر شاهد على إنتهاك حقوق الإنسان في العراق².

5- الحشد الشعبي: لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته قوات الحشد الشعبي في تاريخ العراق وقت الحاجة، و فرت الأمن، و أبقت تنظيم الدولة الإسلامية في مأزق، بينما أعادت قوى الأمن الداخلي تجميعها، و هيكلتها في وقت كانت وحدة أراضي العراق تحت التهديد، في حين أن قوات الحشد الشعبي كانت ذات يوم تحمي الإقليم وحدة العراق و تهدد الآن بتقويضها من خلال وجود قوى تمثل القومية الفرعية المتميزة (سواء كانت عابرة للحدود مرتبطة بإيران، أو القومية السنية المعارضة للحكومة) يضعف ولاء السكان، و كلما طالت فترة استمرار قوات الحشد الشعبي بعد سقوط تنظيم الدولة الإسلامية ، زادت قوة هؤلاء الأفراد، و سوف تصبح القوميات الفرعية هي الطاغية ، و التي بدورها ستضعف الوحدة العراقية.

و لهذا يجب تصميم مجموعة من التشريعات للتوزيع العادل للثروة من موارد العراق الطبيعي، لاستكمال هذه الجهود، يجب وضع برنامج مساعدة للأفراد، أفراد الميليشيات الراغبين في الاندماج في قوى الأمن الداخلي، أو الانتقال من مقاتل إلى مدني فور هزيمة داعش، إذا ثبت أن هذا البرنامج قادر على إنتاج قصص نجاح للمقاتلين السابقين، و التقدم في المجالات الأخرى، سيتم خلق بيئة يكون فيها برنامج نزع السلاح، و التسريح، و إعادة الإدماج فرصة واقعية للنجاح و بالتالي يمكن لبرنامج شامل لنزع السلاح، و التسريح، و إعادة الإدماج، و إصلاح القطاع

¹ زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص (258-263).

² جواد كاظم شحاته، مدخل لتعليم حقوق الإنسان في العراق، العراق: مطبعة النجف، ط2، 2010، ص 232.

الأمني استنادا إلى اتفاقيات رسمية مع إطلاق جميع الميليشيات كحل نهائي لمشكلة العراق مع الميليشيات، والقوميات الفرعية¹.

قد تكون المناطق التي تم استعادتها في وسط، و شمال العراق الآن خارج سيطرة داعش، لكنهم ليسوا تحت سيطرة الدولة العراقية، كما أن القوات تنمو، و تقوى استجابة لتحدي داعش، فقد إزدادت بشكل متزايد تولى المسؤولية عن الأمن، و الحكومة، و الخدمات الهامة الأخرى عبر أجزاء من شمال العراق، هذه التجزئة للسلطة كان له عدد من العواقب على حقوق المواطنين، وتعافي المجتمع، والإستقرار طويل الأمد في العراق، فقد شكل إنتشار القوات، وتشردمها تحديا للدولة العراقية، فقد عملت قوات الحشد الشعبي فقط كمساعدين لقوى الأمن الداخلي؛ حيث لعبت دورا مهما في توفير الأمن، على سبيل المثال سيطرت قوات الحشد الشعبي التركمانية الشيعية على أجزاء كبيرة من منطقة طوز في صلاح الدين، و مناطق أصغر من محافظة كركوك بمفردها تقريبا، رغما عن الشيعة أبلغت قوات الحشد الشعبي من الناحية الفنية السلطات العراقية، أنها كانت تسيطر على بعض الجيوب من الأراضي في المعارضة، وخارج سيطرة قوى الأمن الداخلي في مناطق سيطرة القوات الكردية على الأقل حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2017 ، كانت القوات الكردية تميل إلى السيطرة الكاملة من كل من الأمن، و الحكومة، والمسائل الاقتصادية، و السيطرة الكردية بشكل واضح يمثل تهديدا مختلفا للسلطة العراقية، نظرا لتطور القوات الكردية، والمنافسة طويلة الأمد بين حكومة إقليم كردستان، و بغداد، و حكومة إقليم كردستان تبحث عن الاستقلال، فلها التأثير العام لإضعاف سيطرة الدولة، وسلطتها².

هذه الجماعات التي لعبت دورا رئيسيا في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية داعش في العراق، تشكل الآن جماعاتها الخاصة تحديات للدولة العراقية، و المجتمع، لقد تغلغلوا بعمق في

¹ Dylan O'Driscoll. Dave van Zoonen. "The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State. (Middle East Research Institute). Available in following site: <http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.pdf>. Viewed: 2017.

² Erica Gaston and Andresderzsi-horváth. "Iraq After ISIL Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control". (Global Public Policy Institute). Available in following site: https://www.gppi.net/media/Gaston_DerzsiHorvath_Iraq_After_ISIL_180830_132652.pdf viewed in: march 2018.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

الدولة، وما زالت في طور النمو، كما أن الجماعات شبه العسكرية متورطة في الخصومات الجيوسياسية في المنطقة، يمكن أن يعملوا كوكلاء رئيسيين للقوى الإقليمية، ولا سيما إيران، مما ينعكس على استقرار العراق، وكذا المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ورسم سياسة فعالة، وبالتالي فإن التعامل مع المجموعات شبه العسكرية أمر أساسي لاستقرار العراق¹.

6-عدم التعامل بشفافية مع الحسابات العراقية سواء المجمدة، أو التي كانت كخزين للعراق، حيث ترتب عن إتفاقية النفط مقابل الغذاء، و الدواء المبرمة مع الأمم المتحدة سنة 1996 أموال كثيرة لم يتم الكشف عن حجمها، ولم يتم الإشارة إلى الكيفية التي تم التوصل إليها لإحتساب عوائد نفط العراق سنة 2003 بالرغم من كون دخول 10مليار دولار من مداخيل النفط أودعت صندوق تنمية العراق من تأسيسه آيار 2003 حتى نهاية آيار 2004، في حين أن التقرير الأسبوعي لسلطة الائتلاف المؤقتة في 24 آيار 2004 أكد أن إيرادات النفط كانت 11.5مليار دولار للمدة نفسها؟ لهذا لن يتمكن أي متتبع لشأن النفط العراقي أن يتعرف على الأرقام الصحيحة².

هذا، و نجد فرقا بين ما هو نظري دستوريا، و ما هو مطبق فعليا، فهناك غلبة للسلطة التنفيذية على التشريعية بوجود الموارد، و الصلاحيات التنفيذية، و إستنتاجنا مما سبق أن العراق بمجرد تبنيه الديمقراطية، و الفدرالية، و الجمهورية، و البرلمانية، و العملية السياسية تعاني من عدة مشاكل، فلم تتوصل الدولة لتحقيق عدة متطلبات؛ منها: الأمن، و الإستقرار، و الرفاهية، و في التقرير السنوي بقياس حالة الديمقراطية في العالم سنة 2007 احتل العراق المرتبة 112، و ضمن أسفل الأنظمة الهجينة، بينما سنة 2008 احتل المرتبة 116، و جاء في المرتبة 111 سنة 2014، بينما 2015 لم يتم ذكر مرتبته بسبب الظروف التي مرت بها العراق منتصف 2014 بسبب سقوط الموصل³. و في سنة 2021 حصلت على درجة 96.2 بعدما كانت سنة 2007 مايقارب 111.4 مما يدل على تحسنها⁴.

¹vanda felbab-brown. Pitfalls of the para-military paradigm: the iraqi state, geopolitics, and al-hashd al-shaabi. (united nations university center for policy reaserch). Available in following site: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/06/FP_20190625_iraq_felbab_brown.pdf. Viewed in: june, 2019.

²علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص151.

³فراس عبد الكريم البياتي، نفس المرجع السابق، ص256.

⁴باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص12.

7- بإتباع الديمقراطية التوافقية زادت في تلك الفترة العديد من المظاهر حيث إنعكست في العلاقات بين المكونات الإجتماعية، فقد أصبح الإحتقان الطائفي، و التوتر الإثني، و بعدها الإحتراب، و التطهير سمة بارزة لتلك المرحلة، فقد زادت الممارسات المذهبية السنية /الشيوعية، وإحتدمت الخلافات، والنزعات الكردية /العربية /التركمانية بخصوص مدينة كركوك، بالإضافة للإحتكاكات العربية /الكردية حول الحدود الفيدرالية، و تكرست الإضطرابات المسيحية الكلدوآشورية بالإضافة لقوميات أخرى، وبالتالي أصبح الوصف الذي أطلقه حلیم بركات على المجتمع اللبناني بأنه مجتمع فسيفسائي ينطبق على المجتمع العراقي، و حتى الخصائص التي حددها للمجتمع اللبناني تنطبق أغلبها على المجتمع العراقي¹ وهي:

أ- الميل نحو عدم وجود إتفاق بين الفئات الدينية حول الأسس، و المرتكزات التي تقوم عليها البلاد .

ب- الميل نحو عدم قيام حوار حقيقي، و صريح بين هذه الفئات .

ت- الولاء للجزء يفوق الولاء للكل ويتصادم معه .

ث- عدم توافر نظام تربوي موحد يعمل على دمج الفئات المختلفة في وحدة حقيقية .

ج- عدم وجود أحزاب سياسية ذات قاعدة وطنية شاملة ينتظم فيها مواطنون من كل الطوائف .

ح- عدم توافر الإندماج الجغرافي .

خ- ضعف سيطرة الدولة على المؤسسات الأخرى، و خصوصا الطائفية، و التربوية، الزعامات المحلية

د- تكريس الطائفية من قبل الدولة عن طريق جعلها قاعدة شرعية للحياة السياسية .

8- إنعدام درجة الحرية: فحسب مؤشر فريدوم هاوس لترتيب درجة الحرية، و ذلك في سنة

2012، حصلت العراق على 6 حيث أن فريدوم هاوس ترتب الدول على مقاس من 1 إلى 7

، وتصنفهم إلى حرة (1-2.5)، حرة جزئيا (3-5)، غير حرة (5.5-7)، و ذلك للإشارة لدرجة

الديمقراطية فيها². و قد حصلت العراق سنة 2021 على درجة 29 بين 210 دولة في فترة من

1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020³.

¹ حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، العراق: مجلة قضايا سياسية، 2016، ص (133-134).

² مايكل روسكن وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة: محمد صفوت حسين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 1، 2015، ص 142.

³ مؤشر الحرية 2021، من موقع الشرق الاوسط، تاريخ النشر 09 مارس 2021، تاريخ الاطلاع 2022/01/24، على الرابط:

9-الجيش : ولعل من نقاط المهمة التي لا بد الحديث عنها هي الجيش، فقد نصت المادة 09 من الدستور (تتكون القوات المسلحة العراقية، و الأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها، وتمايزها بدون تمييز أو إقصاء)، هذا النص جعل تشكيل القوات المسلحة، والأمنية خاضعة للمحاصصة، في حين كان من المفروض أن تكون فوق أي توجه حزبي أو قومي، معتمدة على المعايير الوطنية لأن تشكيل الجيش بهذه الطريقة لن يمكنه من حفظ الأمن لأن الأسلحة سوف تتوزع وفق توزيعها الحزبي، و القومي¹.

10-في العراق يسير الدين في ركب السياسة؛ فالسنة، و الشيعة يصوتان في الغالب لأحزاب مختلفة، مما يصعب عملية الحكم، و يجعل العنف أكثر إستمرارية²، فقد دخل الدين بقوة في معادلة الدستور فلا يشرع قانونا يخالف الشريعة، و ضغط على دخول التحول السياسي، فلا يشرع قانون مخالف للديمقراطية، و بالتالي أراد من خلال هذا دولة ليبرالية³.

11-النظام السياسي في العراق بعد 2003 عانى من عاملين مختلفين، و لكنهما مترابطان، أولاً عدم وجود الشرعية الكافية في بناء المؤسسات الفدرالية، ثانياً: العيوب الموجودة في تصميم بعض المؤسسات الإتحادية، و عند إعادة بناء مجمل العملية السياسية، فوجود هذين العاملين كان نتيجة ثلاث عمليات سياسية متزامنة، فالفدرالية لم تكن العملية الوحيدة التي حدثت في العراق 2003، فبجانها كانت هناك عملية الديمقراطية، و العدالة الإنتقالية، فهذه الأخيرة كانت ذات تأثير كبير على توسيع الفجوة بين الهياكل و الأدوار الرسمية، و غير الرسمية، و بدأت هذه العملية مع تفكك نظام البعث، و حل الجيش العراقي، و نتيجة هذه العمليات الثلاث معا تم إنشاء مؤسسات تفتقر لموافقة جميع مكونات المجتمع العراقي⁴، و جدير بالذكر في هذا المقام الحديث عن المتغير المهم الذي ظهر في إنتخابات ماي 2018، و الذي وضع الطائفية السياسية في موضع تساؤل، إذ تشظت القوائم الإنتخابية الشيعية، و السنية، و الكردية، و من ثم القوى الفائزة منها في مختلف القوائم، و التي توزعت لاحقاً بين تيارات تنازعت الإستحقاقات السياسية

<https://arabic.cnn.com/amphhtml/middle-east/article/2121/03/09/global-freedom-index-2121-infographic>

¹ محمد صالح شطيب، نفس المرجع، ص 252.

² مايكل روسكن وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 146.

³ رشيد خيون، ضد الطائفية" العراق جدل مابعد نيسان 2003"، ط1، بيروت: مدراك، 2011، ص 91.

⁴ جلال مصطفى، الفدرالية الإثنية وجود عدم الإستقرار السياسية في العراق، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي " : المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (13-15) سبتمبر 2014، ص 32.

و المناصب، أو اتبعت قوى خارجية تجسدت في إيران من جانب، و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، إلى درجة أن الخلافات داخل الطائفة الواحدة بدأت وكأنها تسير على وقع الخلاف الأمريكي-الإيراني الذي تسبب للمرة الأولى بعد 2003 بفشل الدولتين في الإتفاق على شكل الحكومة العراقية، و هويات أعضائها¹، و يرى عزمي بشارة* النظام العراقي بعد الإحتلال لم يتحول إلى نظام طائفي دستوريا بل حدث ما هو أسوأ، فالنظام الطائفي الدستوري يمنع التحول الديمقراطي، و ي دعم المحاصصة لتصمد في وجه المتغيرات، و لكنه يضمن على الأقل تمثيل الأقليات، و حقوقها، و غالبا ما يحميها التوافق الطائفي، في العراق جرى تبني نظام ديمقراطي من حيث الشكل فرضه الإحتلال، و فرض تنظيم السكان سياسيا بشكل طائفي، و تتعامل الدولة معهم على هذا الأساس، و هو ما جعل الديمقراطية أداة لتطييف الدولة، و كذا أجهزة القمع، و تهميش طوائف أخرى، و هو أسوأ من النظام الطائفي، لأنها سياسة طائفية تسخر الديمقراطية الشكلية، و لا تحمي الأقليات²، كما يعاني النظام من أزمة الهشاشة، و هو ما برز في العراق خلال 2006 و 2007، إذ تتغذى الهشاشتان من بعضهما، و تنتظافران في إنتاج المعضلة ذاتها تفتيت الكيان الاجتماعي، و السياسي، و الهشاشة ترتبط بغياب المؤسسات الإجتماعية، و السياسية التي تقيم أركان دولة قوية، كذا مجتمع متماسك، و بالرغم من أن العراق بعد 2005 أنتج مؤسسات سياسية حديثة؛ لكنها كثيرا ما إختفت أمام التنافس السياسي، و غياب الثقة بين الشركاء السياسيين³.

إن العراقيين سينظرون إلى الحالة الأمنية في المجتمع على أنها أقل سوءا، و من المرجح أن يقلل ذلك من الدعم العام للتدخل الأجنبي داخل البلد بشكل عام، و نظرا للتوزيع الطائفي في البلاد، حيث تفوق العرب الشيعة، و العرب السنة، و الأكراد إلى حد كبير، فإن هذا قد يعني أن الولايات المتحدة سوف تشعر بقدر أعظم من الضغوط مقارنة بإيران من أجل إنهاء وجودها العسكري، فقد يميل الساسة في البلاد إلى اتجاه طائفي أكثر شيعية، إن مثل هذا السيناريو من شأنه أن يخلف بعض العواقب السلبية الحقيقية على أمن العراق على الأمد البعيد؛ حيث

¹ لقاء مكي، الطائفية الإجتماعية و الطائفية السياسية في العراق، العراق: تقارير مركز الجزيرة نشرت الدراسة في مجلة أدلب، عدد نوفمبر 2018، ص 17.

* عزمي بشارة باحث سياسي و هو المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

² عزمي بشارة، مدخل لفهم المسألة الطائفية و صناعة الاقليات في المشرق العربي الكبير، قطر: مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 11، المجلد الثالث، 2015، ص 16.

³ سداد مولود سبيع، مشكلة الأمن و الإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة دراسات دولية، العدد 62، ص 64.

ساهمت الطائفية الشيعية على أعلى مستويات الحكومة العراقية إلى حد كبير في صعود الإتحاد الدولي لبناء السلام في العراق بعد عام 2009 في المقام الأول، و على هذا فإن مسألة من يريد العراقيون المساعدة في تأمين بلادهم التي تشكل إلى حد كبير الهويات التي تهيمن عليها في المجتمع العراقي ، و القومية في مقابل الطائفية قد تشكل عاملا بالغ الأهمية في مصير البلاد، و المنطقة ككل¹.

12- أزمة السلطة : يعاني العراق من أزمة السلطة، و هو ما نتج بسبب السلطات البديلة، و هي عبارة عن جهات فاعلة مادون الدولة (ميليشيات، عشائر، قادة دينيين) تتنافس مع الدولة من أجل الموارد، و السلطة، و ازدهرت في العراق نظرا لظروف الملاءمة لذلك على رأسها ضعف الدولة، و كذا اعتماد الدولة عليها بخدمة الحكومة، و السلطة، فهي تحل محل الدولة في كثير من الأحيان لتحقيق الأمن، و العدالة لإكتسابها سلطة محلية، و شرعية أكبر، لكنها تكتسب مواردها من الدولة، و من الصعب وضع حدود فاصلة فيما بينها، و بين الدولة، و خير مثال على ذلك ما وقع في البصرة الغنية بالنفط حين أنهكت الحرب مع داعش الدولة؛ لأنها: لم تستطع إسترجاع الإقتصاد، و الأرض من الميليشيات التي فاوضتها على عقود للوصول للسلطة².

13- فشلت جهود إعادة الإعمار بعد الحرب بقيادة الولايات المتحدة حتى الآن في إقامة مؤسسات ديمقراطية في العراق، و لكن على الرغم من أن هذا الجهد كان مضطربا، إلا أنه يوفر دروسا قيمة للمساعي المستقبلية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، أو بناء الدولة، على سبيل المثال إرسال عدد كاف من القوات مع قواعد الإشتباك الصحيحة، إجراء الإنتخابات المحلية أولا، حشد الشرعية، و التعاون، و الثقة على الصعيدين الدولي و داخل بلد ما بعد الصراع، توزيع أموال إعادة الإعمار الإقتصادي، و المساعدات الديمقراطية على أوسع نطاق ممكن³.

14- النظام البرلماني: ليس منه جدوى لأنه أدى لعرقلة عمل الحكومة، و لم يتمكن من تحقيق الأمن، و الإستقرار فالبرلمان العراقي لم يكن فاعلا منذ 2006، و إلى الوقت الحالي لا على المستوى

¹Karl Kaltenthaler, Daniel M. Silverman, Munqith Dagher. "Nationalism, Threat, and Support for External Intervention: Evidence from Iraq". *Security Studies*. Volume 29, Issue 3. 2020. Pages 26.

² راجع علاء الدين ، الطائفية والحكومة ومستقبل العراق ، الدوحة : مركز بروكجز ، رقم 24، أكتوبر 2018 ، ص 16.

³Larry Diamond. "Building Democracy After Conflict: Lessons from Iraq". *Journal of Democracy*. Volume 16. Number 1 January 2005. Pages: 9.

التشريعي، ولا الرقابي، فالأحزاب السياسية لم تحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية ما دفعها إلى تشكيل ائتلافات الحزبية، ما عرض الحكومة بشكل مستمر لتغيير، لعدم تمتعها بالأغلبية اللازمة في البرلمان وأضعف قدرتها على حفظ الإستقرار السياسي الداخلي وأدائها الخارجي، مما حول النظام البرلماني إلى نظام التعددية التوافقية على اساس الطوائف، إذ جرى توزيع بعض المناصب السياسية العالية، كمنصب رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان بين جماعات التكتلات السياسية بالرغم من أن الدستور لا ينص على هذا¹، لهذا رأى نوري المالكي أنه لو طبق النظام الرئاسي في العراق أفضل من النظام البرلماني، الممارسة السياسية على مدى السنوات الماضية كشفت بشكل واضح تداخل بين السلطات عكس ما ورد في الدستور من تحقيق الفصل بين السلطات، حيث أعاد عمليا إنتاج العلاقة التي حكمت مؤسسات الدولة العراقية منذ تأسيسها سنة 1921، كما إستطاع رئيس مجلس الوزراء أن يخالف الدستور، ويحتكر السلطة التنفيذية بالكامل، و لكن المسألة الأكثر خطورة كانت في تأويل عبارة القائد العام للقوات المسلحة التي أخذت على أن رئيس مجلس الوزراء له سلطة مطلقة في هذا المجال².

اللامركزية الادارية : لقد أصبح العراق أكثر هشاشة على مدى عقود ، و عانى من عدم الإستقرار، والحروب، و الصراعات الاجتماعية، إعتد العراق دستوراً ديمقراطياً في عام 2005 تم تصميمه، ليكون بمثابة عقد إجتماعي، و خارطة طريق لبناء الأمة، و بعد خمسة عشر عاماً، ساءت حالة العراق، و صارت الدولة أكثر هشاشة، و هي ليست حالة ركود، أو مرحلة ثابتة، ولكنها سلسلة ديناميكية عالية، و ثنائية الإتجاه التي تنتقل من أحد الأطراف مجموعة وظائف إلى أخرى، يتم تنشيط دينامياتها من قبل العديد من المسؤولين، و كذلك الجهات الفاعلة الحكومية، و غير الحكومية المستقلة، فإن الدول الهشة تتدهور مع الوقت، و قد ينزلق إلى الفوضى، و الفشل، و الإتهيار النهائي، على العكس من ذلك، فإنها تحتفظ بإمكانية الخروج من الأزمة نحو الإستقرار، و الإنتعاش الكامل مرهونة بتوفر عوامل عديدة، فأحد الدوافع الرئيسية لهشاشة العراق، والصراعات العنيفة المعتادة في الدولة شديدة المركزية حتى الآن دمج نظام الحكم المؤسسي بشكل سيئ، و الذي فشل في إدارة التوترات بين المركز، والأطراف، و المناطق، والأقليات في أنظمة سياسية أكبر، و توفر السلع، و الخدمات العامة للجميع، من الواضح أن في

¹ شذى زكي حسن، نفس المرجع السابق، ص 44.

² يحي الكبيسي، العراق: الإحتجاجات وازمة النظام السياسي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013، ص ص (14-13).

العراق فشلت الحكومات المتعاقبة في الحصول على شرعية كافية للحفاظ على ثقة المواطنين، فقد أصبح المواطنون مستقطبين بشكل متزايد في الجماعات العرقية، و الدينية، والطائفية التي لها تاريخ طويل من التظلم، و عدم الثقة والصراع العنيف، و نتيجة لذلك فإن الحكومة، والمجتمعات المتنوعة والأفراد وقدرة مواطني العراق على التعاون أو التسوية أو المصالحة أقل بكثير من أي وقت قد مضى من أجل إعادة بناء الحكم في العراق على غرار دستوره الديمقراطي الذي يتبنى اللامركزية في جوهرها¹.

15- لعبت العلاقات الطائفية في العراق دورا مهما في إختزال الحياة السياسية، و المشاركة السياسية، بحيث لا يكون للفرد دور وفرصة في المشاركة السياسية من دون أن يكون له إنتماء طائفي معين، وهذا تكون الطائفة، هي الوسيط بين الفرد، و الدولة، و هو ما يدمر العلاقة القانونية الطبيعية بين الفرد ودولته².

16- دور المؤسسة الدينية: بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات الدينية في العراق في ظل التحولات التي شهدتها بعد عام 2003، كدور "علي السيستاني" المرجع الديني الأعلى في العراق في ضبط الأحداث السياسية التي تقع تحت تأثير نفوذه (لما يتمتع به من إحترام لدى عدد كبير من الشعب، و الأحزاب)، غير إن تدخل الدين في السياسة سيضعف من عملية التحول الديمقراطي، وعملية التحديث السياسي في العراق، لأن التحديث السياسي يتطلب فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية³.

17- النظام الإتحادي بصيغته الحالية يسوده الغموض، و عدم الوضوح، و له عدة إحتتمالات، فهو يؤسس لدولة تتخبط بين المركزية، و اللامركزية، و الوحدة، و الإتحاد، و بالتالي يكون قانونا إزاء تكوين دولة هجينة، و معدومة الهوية، فالفيدرالية مقصود بها توحيد الكيانات المتفرقة، ولكن في العراق يراد بها تفكيك الدولة بإنشاء دويلات، أو ولايات على أساس قبلي، و طائفي، ومذهبي حتى على مستوى الهيئات المحلية⁴، واجهت عملية اللامركزية العديد من التحديات

¹ Dlauer ala aldeen "Decentralization in Iraq: Process, Progress & a New Tailor-Made Model".(Middle East Research Institute) available in following site: <http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2020/05/Decentralisation-in-Iraq.pdf> . viewed in May 2020.

² محمد صالح شطيب، النظام السياسي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، دراسات إقليمية 12(38)، ص 262.
³ وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 2018، ص 82.

⁴ سحر محمد مجيد البياتي، الإتجاهات الجديدة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية دراسة مقارنة في الدساتير العراقية، العراق: مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 2008، ص 165.

على طول الطريق، بما في ذلك الصراع بين مختلف القوانين، و الحواجز الثقافية، و النفسية لإستيعاب التغيير، و قلة القدرة، والإستعداد للحكومة المحلية للعبء الثقيل الذي ألقى عليهم فجأة، مما زاد من تضارب المصالح العديدة، و الفساد، وغيرها، ففي 2019 كان لا بد من تعديل القانون رقم 21 لسنة 2008 عدة مرات لمعالجة هذه المعوقات، و ملء التفاصيل الناقصة، خاصة فيما يتعلق بنقل المسؤوليات الأمنية، والإدارية، و المالية بين الحكومات الفيدرالية، والإقليمية، كان تنفيذه بطيئا، و متأخرا وإشكاليا حتى في عام 2015، أصدر رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي أمرا تنفيذيا لتطبيقه بفعالية، في حين أن الحرب ضد داعش، والأزمة المالية التي أعقبت ذلك في 2014-2015 أعاققت اللامركزية بشكل كبير، و قد تفاقمت هذه القضايا بسبب العديد من الشواغل الهيكلية الأساسية الأخرى، مثل الفساد المستشري، و سوء إدارة أصول، و موارد الدولة، تم إعتبار التعديل الثالث للقانون رقم 21 بمثابة خطوة إلى الوراء، حيث أعطت الثانية قوة أكبر للحكام، و كان رئيس البرلمان آنذاك متهما رسميا من إدراج بعض البنود في عملية التصويت، والتي لم يتم تقديمها مسبقا، و بواسطة القنوات القانونية ذات الصلة، و على وجه التحديد، فإن مسألة "نقل السلطة" لم تكن واردة في المسودة الأصلية عرض التشريع على اللجان النيابية، ولكنه موجود الآن في القانون، و أراد رئيس مجلس النواب إعطاء صلاحيات أكبر لوزارة التربية، و التعليم، و هو منصب خصص لحزبه في خزانة هذه الوزارة لديها الكثير من المال مع مساحة كبيرة للفساد، و بدلا من فصل السلطات¹.

18- إقليم كردستان العراق : وصف العديد من الكتاب إقليم كردستان بأنه "شبه دولة"، التي هي إما بحكم الواقع مستقلة، أو "ذات سيادة داخلية"، أو يزحف الكيان ببطء نحو الإستقلال الكامل، بدلا من المزيد من التكامل في دولة عراقية إتحادية مكتفية ذاتيا، أو حتى متماسكة إقتصاديا، أو سياسيا، على الرغم من أن المنطقة موحدة في كثير من النواحي، إلا أن المنطقة لا تزال مقسمة إلى أراض يعد كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، و الإتحاد الوطني الكردستاني ملكه، على الرغم من أحزاب المعارضة الجديدة مثل غوران تحدى بشكل متزايد هذه الهيمنة المحلية، و الإتحاد الوطني الكردستاني ضعفت إلى حد كبير على المستوى المحلي، وآلية المحسوبية لكليهما لا تزال الأحزاب ثابتة في مكائهما، كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني،

¹ Dlauer ala aldeen "Decentralization in Iraq: Process, Progress & a New Tailor-Made Model".(Middle East Research Institute) available in following site: <http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2020/05/Decentralisation-in-Iraq.pdf> . viewed in May 2020.

والاتحاد الوطني الكردستاني غير مستعدين لوضع قوتهم على المحك في الإنتخابات البلدية التي طال إنتظارها؛ حيث من المرجح أن تفقد الأحزاب السيطرة على العديد من البلديات، فمن الناحية الإقتصادية المنطقة بعيدة كل البعد عن الإكتفاء الذاتي؛ حيث يتم إستيراد جميع المواد الغذائية بدلا من إنتاجها محليا، ولا يزال يعتمد على صادراته النفطية على موافقة، وحسن نية كل من بغداد، وأنقرة، وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى حقيقة أن جزء كبيرا إن لم يكن معظم إنتاج النفط المحلي تستخدم للإستهلاك المحلي، ومن المرجح أن تظل تابعة للاعبين الوطنيين الرئيسيين في المنطقة، على وجه الخصوص تركيا وسوريا، و إيران في المستقبل المنظور، وليس فاعلين مستقلين¹.

وقد عارض الغرب بقيادة الولايات المتحدة استقلال سبتمبر 2017، وهو إستفتاء من قبل حكومة إقليم كردستان بحجة أن الوقت ليس مناسباً إستراتيجياً لقيام دولة كردية مستقلة تمهيداً لجهود احتواء داعش إلى جانب ذلك، هناك أسباب أخرى أيضا لم تدع الولايات المتحدة تدعم دولة كردستان المستقلة، من بين أمور أخرى، تركيا، سوريا، وإيران ضد دولة كردستان المستقلة في العراق، وقد تغزو تركيا كردستان لقمع حركة الإستقلال في أراضيها بذلك، و مما زاد من تفاقم الوضع الأمني المتقلب في الشرق الأوسط هو المسلمون السنة.

فكردستان المستقلة التي يهيمن عليها يمكن أن تميل التركيبة السكانية العراقية لصالح المسلمين الشيعة؛ أي دولة تعكس إيران، وقبل كل شيء موقف المجتمع الدولي الذي لا يزال داعماً للحفاظ على وحدة أراضي العراق، أولاً: لإيران مصلحتها الإستراتيجية الممتدة في الانفتاح على شرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال الشيعة يسيطرون على البر الرئيسي السوري، بينما في لبنان، الدعم الإيراني لجماعته الأيديولوجية المتشددة سوف يزداد حزب الله أضعافاً مضاعفة، ثانياً: لن يرغب الغرب، و حلفاؤه السنة في الشرق الأوسط في الحصول على ملف الدولة الكردية الواقعة تحت نفوذ إيران الشيعية، العراق المعاصر التي يهيمن عليها السكان

¹Leezenberg, M. "Politics, Economy, and Ideology in Iraqi Kurdistan since 2003: Enduring Trends and Novel Challenges". (university of Amsterdam) available in following site: <https://pure.uva.nl/ws/files/39229759/44744903.pdf>. Viewed in 2020..

السنة ديموغرافيا، محكومة من قبل حكومة يهيمن عليها الشيعة الذين يلتزمون بخطوط سياسة طهران في مختلف القضايا الدولية¹.

فالمشكل إذا في العراق ليس في النظام السياسي بقدر ما هو في طبيعة العمل السياسي التي تتسم بالصراع، و التنافس السلبي على السلطة، و هو ما يجعله بعيد عن آمال الشعب، ومتطلبات المجتمع مما يدل على وجود قطيعة، أو تناقض كبير بين طموحات السياسيين، ومطالب الشعب وهذا يمكن تصنيف النظام السياسي العراقي بالنظام الفاشل " دولة فاشلة " وفقا لسمات التي رسمها صندوق السلام العالمي التي تحدد صفات الدولة الفاشلة، حيث احتلت العراق سنة 2005 و 2006 المرتبة الرابعة عالميا، و في سنة 2007 المرتبة الثانية عالميا؛ ليتراجع سنة بعد 2009 لمرتبة السادسة، أما سنة 2010 فتقلد المرتبة السابعة، و المرتبة التاسعة 2011، وهذا بفعل الإستقرار الأمني، و زيادة الثقة بالحكومة، فبناء دولة يتطلب وجود نظام سياسي فاعل يستطيع أن يستوعب جميع المشكلات الإجتماعية مهما كان نوعها، وحجمها، و أستند الفاعلية بصورة مباشرة من خلال عمليات التبادل الكلي بين المجتمع، والنظام السياسي من خلال خطط، و برامج السياسة العامة، وبالتالي لا يمكن تحقيق الفاعلية في النظام السياسي العراقي إلا من خلال السياسة العامة التي بدورها تحقق الشرعية الكاملة، وبالتالي تحقق الإستقرار².

رغم كل محاولات إصلاح النظام السياسي العراقي فهي مجرد محاولات ترقيعية هامشية لا ترتقي لكونها إصلاحات سياسية، و إقتصادية.

19-المحاصصة :

تعد المحاصصة من بين آليات تجسيد النظام السياسي الطائفي، و من خلالها يتم تقسيم السلطة، و الثروة بين النخب السياسية الحاكمة، و المتنفذة، و هو ما يدفع للفساد المالي، و الإداري في مؤسسات الدولة، و تصبح الإنتخابات لعبة لتقسيم الغنائم بين النخب السياسية الحاكمة بينما من المفروض أن يتم التداول السلمي على السلطة، بالإضافة لذلك فهي تلغي التنافس بين القوى السياسية في الطائفة الواحدة، و إنتقاله للتنافس بين الطوائف الأخرى،

¹Farhat Kounain. Ahmed Saeed Minhas. Ghulam Qumber. "Independent Kurdish State in Middle East: An Upcoming Epicenter of Middle East Power Politics". *Global Social Sciences Review*. Vol. II, No. II (Fall 2017) Page.: (179-180).

²زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع، ص 265.

وذلك بدلا من أن تعزز مشاعر الترابط، وتحقيق المصالح المشتركة، وكل هذه التصرفات تؤجل بناء الدولة الحديثة حسب برهان غليون¹.

وتعد أزمة بغداد وأربيل من خلال استفتاء إستقلال إقليم كردستان، إنعكاسا لذلك فقد دفع بغداد لرفع سقف شروطها فأربيل ادركت إن الاستفتاء لم يجلب لها إلا الحصار، و تفاقم الأزمة المالية في الإقليم، و طالبت بغداد بإلغاء نتائج الإستفتاء ووصفا إقليم كردستان بإقليم الشمال، وخفضت نسبته في الموازنة من 17% إلى 13% تقريبا².

20-الديمقراطية التوافقية*: تقوم على أساس الإشتراك بدل الإقصاء، و التجانس بدل التنافر، والتجزئة، فبعد سنة 2005 إعتد الحكم التوافقي في إدارة النظام السياسي، و العملية السياسية على مستوى تشكيل الحكومات، فعلى مستوى السلطة التشريعية رئيس النواب يمثل المكون السني تتفق عليه الأطراف السياسية التي تمثل المكون السني، وكذلك النائب الأول يمثل المكون الشيعي، والنائب الثاني يمثل المكون الكردي، و بجموع هؤلاء يتكون مجلس الرئاسة، الذي يحق له طرح المواضيع، و إدخالها ضمن الجلسات، وكذلك رئاسة اللجان البرلمانية توزع ما بين هذه المكونات وفقا للمقاعد التي يكسبها الحزب، أو القوى السياسية، مع الأخذ بعين الإعتبار المكون من اللجان، و على مستوى السلطة التنفيذية من خلال رئيس الوزراء الذي يمثل المكون الشيعي، والنائب الأول الذي يمثل المكون السني، و النائب الثاني من المكون الكردي، و في الدورة الثانية، و الربع الأول من الدورة الثالثة تم إضافة نائب ثالث شيعي، و فيما يتعلق بتوزيع الوزارات تذهب على أساس تقاسم ثلاثي يركز على حصة كل حزب، أو قوى سياسية، أما الجزء الثاني الذي يتمثل برئيس الجمهورية، فهو للمكون الكردي، و النائب الأول

¹ محمد الطاهر عديلة وآخرون، تسييس الطائفية وأثاره على أمن الدولة والمجتمع "دروس من الحالتين اللبنانية والعراقية"، ورقة مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 1 (2021)، ص 413.

² حازم صباح أحمد، الدولة العراقية والتحديات التي تواجهها بعد إنتخابات 2018، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 2019، ص 16، ص 293.

* لتعمق أكثر حول الديمقراطية التوافقية أنظر فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني العرقي في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالي السودان والعراق. مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية، جامعة بكرة الموسم الجامعي 2016/2015 ص ص (219-229).

للمكون الشيعي، و النائب الثاني للمكون السني، هذا فيما يخص توزيع المناصب، لهذا أرست، وتجسدت دعائم نظام الديمقراطية التوافقية كطريقة حكم لنظام جمهورية العراق¹.

من بين أهم الامور التي تضعف نظام إقتسام السلطة في العراق أن الشيعة، و السنة، و الأكراد منقسمون على المستوى السياسي، و كذا على مستوى كل طائفة داخليا، فسياسيا ينقسم الشيعة إلى أربع مجموعات على الأقل، و إحداها حزب الدعوى، و هو منقسم بدوره إلى ثلاث مجموعات متعارضة، و كذا التيار الصدري الذي يعرف بأنه مسلح، و عنيف، و قياداته غير قادرة على السيطرة على الميليشيات المسلحة المنتمية إليها، و بالأخص عند انفصال بعضها، و تكوين ميليشيات سياسية بطابع عسكري منفصلة، كما أن المجموعات السنية منفصلة، و لا يستطيعون التعاون كما هو الحال كذلك مع الأكراد، بحيث تعمل الصراعات بين الطوائف، وداخلها على إعاقة عمل الحكومة كما هو حال الصراع شيعي/شيعي من الخلافات المتعددة بين تيار الصدر، و فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى التي وصلت حتى التخوين².

و بالنظر للنتائج التي ظهرت من خلال تطبيق التوافقية الدستورية منها، و العرفية، و بمقارنتها بالفرضيات التي إستندت إليها النظرية التوافقية، نصل إلى أن النظام السياسي العراقي لم ينجح حتى الآن في تحقيق الإستقرار السياسي، و ضمان رضا الجماعات الفرعية، و منع الصراع بينها من أن يأخذ شكلا عنيفا، بل و يرى البعض أن التطبيقات التوافقية ساهمت في تأجيج التوتر المذهبي، و في تعزيز الإنقسام الإجتماعي، و كرسبت بشكل خاص التباين السني/الشيعي، و أدت لإضعاف الكتل العابرة للطوائف، و العلمانية التي تبنت منظورا وطنيا للهوية³، و قد شكك الباحثين أصلا في نجاح توطين الديمقراطية في العراق، حيث يرى أندرياس فيمرفي "أن بذور الديمقراطية ستجد صعوبة في النمو في تربة العراق الطائفية"⁴.

¹ زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص 248.

² للإطلاع أكثر أنظر سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة "العراق وجنوب إفريقيا"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2019، ص ص 243.

³ حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 48.

⁴ مهدي صالح حسن، الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة، بغداد: مجلة العلوم السياسية، الإصدار 2017، ص 53، ص 50.

هذا، وقد إتجهت الحكومة الإتحادية التي سيطر على أغلب مفاصلها تحالف من بعض القوى، وأغلبها شيعية، إلى إنتهاج سياسات طوال الفترة من 2005، و إلى غاية 2014 تسببت في تعميق الإنقسام الإجتماعي بفعل سياسي حكومي مؤثراته؛¹ هي :

1- إضعاف عوامل التعايش السلمي بين العراقيين

2- إضعاف عامل المواطنة، والمساواة في التعامل مع المواطنين .

3- إنهاء بنية الدولة عبر ثنائية تكريس خروج عوامل القوة من يد الدولة، وتوجيهها إلى أحزاب تدين بعضها بولاءات للخارج، و ترغب بدفع العراق وجعله جزء من مشروع إقليمي، و إفقار الدولة إلى مستوى لم تعد قادرة بموجبه على البقاء، من خلال سرقة المال العام، قلة مشاريع التنمية، توجيه الواردات نحو تكريس نفوذ الأحزاب المتحكمة بالقرار السياسي لمكوناتها المجتمعية، و ليس لبناء الدولة الجامعة للمكونات .

غير أن هذا الحكم خلف عدة سلبيات في النظام السياسي منها :

أ-المحاصصة الحزبية: ويقصد بها تقسيم وظائف السلطة بين الكتل البرلمانية بهدف إستمرار النظام السياسي الجديد، بواسطة تقسيم المناصب السيادية، و المناصب الوزارية، و قد ساهمت المحاصصة في إعاقة مؤسسات الدولة في أداء مهامها، كما أنها من العناصر التي تقف في وجه مشروع بناء الدولة المدنية في العراق، وذلك لصرف القوى السياسية الإهتمام، و الجهد في ميادين أخرى على حساب السعي لبناء الدولة، كما أنها أسهمت في وجود ظاهرة التمرس و الإنقسام الطائفي، و قد رسخت القوى، و الحركات الطائفية هذه الأوضاع في العراق²، فتأليفة مجلس الحكم الذي قام به بول بريمر كانت في حد ذاتها بداية السياسة الطائفية المقننة، و التعامل مع النخب السياسية العراقية بصفتهم ممثلين لطوائف، و مع العراقيين بصفتهم طوائف فحسب³.

ب-غياب المعارضة السياسية:فإعتماد الديمقراطية التوافقية، كنظام حكم يؤدي إلى إلغاء المعارضة التي عادة ما تمثل الأقلية، فإشراك جميع الأطياف السياسية في السلطة التنفيذية

¹ مصطفى فاروق مجيد و خضر عباس عطوان، نفس المرجع السابق، ص 150.

² أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات السياسية و بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، العراق:مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، المجلد 2، 2017، ص 125.

³ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخلفة، بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2018، ص 730.

يؤدي بالضرورة إلى إنعدام المعارضة، والتي بدورها تؤدي إلى إنعدام الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية (الوزارة)، وبالتالي تعد الديمقراطية التوافقية فشلا ذريعا للسلطة، وإدارة الحكم في العراق، من خلال أن الوزراء صاروا مسؤولين أمام كتلهم، وقادة مكوناتهم، وليس البرلمان، أو رئيس الحكومة، وبالتالي فشل في بناء دولة ديمقراطية نظرا لغياب المحاسبة، والمراقبة¹.

ت-تجزئة المجتمع ونقله من المجتمع المتعايش نسبيا إلى مجتمع متقاتل : ولعل كل هذا يعود لكون العراق عانى من الصدمة، والفراغ، وضعف السلطة، وكذا الإيرادات التي تعتمد على النفط، فالدولة لعبت دور في تبني الربيع، وتغافلت تبني الأمن والإستقرار، وهو ما أثر على حياة المواطنين عندما إرتفع مؤشر الإنفاق على الأمن، وقل مؤشر الإنفاق على الرعاية، وتوفير فرص العمل، وبهذا زاد تدمير المواطن، ودعوته للإصلاح، يعنى أن المجتمع، وبيئة النظام السياسي أصبحت بعيدة عن النظام نوعا ما².

ويتضح مما سبق أن الديمقراطية التوافقية لم يتم إستخدامها في العراق من قبل النخب الحاكمة لحل النزاعات، وتحقيق الإستقرار السياسي، وتحسين الأداء المؤسسي لبناء دولة وطنية، وبهذا كرس الطائفية،

إن ممارسات السياسيين للديمقراطية التوافقية حقق نتائج عكسية، فبدلا من تحقيق الإنسجام المجتمعي زادت حدته، ناهيك عن زيادة مظاهر التفرد بالسلطة، والتصارع بين مؤسسات الدولة، وبدلا من إعادة بناء البنية التحتية لخدمة المواطن العراقي زادت معدلات الفساد المالي، والإداري، وتم تعطيل مشاريع النفع العام، وضعف الجهاز الحكومي، و صار عاجز عن تلبية متطلبات المجتمع، وبالتالي حدث فجوة ما بين الشعب، والسلطة الحاكمة³، وإن كانت هذه الصيغة التوافقية عانقت مستوى الكمال نظريا، فتطبيقها على أرض الواقع أنزلها إلى أدنى الدرجات السلبية، والنقصان، فالاحتكام لنظام الطائفية السياسية سيرفق

¹ زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع، ص 249.

² فراس عبد الكريم البياتي، نفس المرجع السابق، ص 257.

³ علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص 97.

بضريبة مستوجبة الخلاص من إستقرار المجتمع الطائفي، بل ربما وجود الكيان السياسي للدولة ذاتها، وهو ما يظهر جليا في التجربة العراقية¹.

إن دخول القوات الامريكية للعراق 2003 بغية بناء الدولة في الحقيقة كانت عملية تفكيك الدولة، و المجتمع معا، فعلى صعيد الدولة: عملت القوات الامريكية على حل مؤسسات الدولة، وأجهزتها الامنية، و أسست سلطة ضعيفة قائمة على المحاصصة الطائفية العرقية، و كرستها في دستور العراق 2005، وهذا ما دفع البلد لإنزلاقات، و فوضى كبيرة، و على صعيد المجتمع عملت سياسات الإحتلال الأمريكي على تكريس خطوط الصدع الطائفية /العرقية، و التي أتاحت الفرصة لظهور الفواعل اللادولتية التي تنافس الدولة في سلطتها، و شرعيتها الذي خلق مشاكل في علاقة الدولة بالمجتمع، و علاقات المكونات المجتمعية مع بعضها².

هذه الإنعكاسات السلبية التي ولدتها التغييرات داخل النظام السياسي دفعت للبحث عن الحلول لإصلاح النظام السياسي في العراق يمكن إجمالها فيما يلي :

1-القضاء على الأزمات السياسية، و الإقتصادية المتولدة من النفط من خلال عدة إستراتيجيات؛ منها ترك النفط داخل الأرض، إستخدام عقود المقايضة، توزيع العائدات النفطية على المواطنين، تحويل الأموال مباشرة إلى الحكومات الإقليمية، أو المحلية مما يعني صناديق الإستقرار، و جعل العملية أكثر شفافية من خلال إعطاء المعلومات للصحافة، و مؤسسات المجتمع المدني، أو خصخصتها.

2-إن إعادة بناء الدولة وقيام الديمقراطية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني ، يتطلب إعادة تشكيل الطبقة الوسطى و هذا يهدف الحفاظ على التوازن المجتمعي في العراق، و هذا؛ لأن بضعف الطبقة الوسطى زادت حدة الطائفية، العشائرية، العوائل السياسية وبالتالي فوجود طبقة وسطى قوية يعني ديمقراطية قوية، ضرورة إعطاء فرصة للتكنوقراط، لأخذ دورها الصحيح؛ لأنها الطريق الأقرب لتقوية الحكومة، من خلال المحاسبة، و المسؤولية، و تحقيق

¹ بدر الدين هوشاني، إنعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. مجلة الطائفية "سلسلة ملفات بحثية دراسات دينية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، 27 يوليو 2016، ص81.

²Firas Abdulkareem Mohammed, Nassr Mohammed Ali. "State and Society Under American Imperialism Deconstruction Iraq's "Nation-State" " Tikrit Journal for Political Science. 2020, Volume , Issue 22, Pages 279

الانجاز، وضرورة تفعيل الحوار الداخلي ما بين القوى السياسية العراقية، والتخلي عن الصراع، و التمسك بالثوابت الوطنية¹.

3-القيام بتواصل وتفاعل حقيقي بين مكونات المجتمع في مختلف الجوانب و هذا يعد من مهام النظام السياسي، وتعد من أهم العناصر الأساسية لبناء الدولة².

4-الأحزاب السياسية : لا بد من عدة إصلاحات لها :إصدار قانون ينظم عملها وفقا للمعايير الوطنية الموضوعية، لأنه لا بد من شروط لتأسيسها، ولا بد من عدم السماح بإستغلال الدين، أوالطائفة، أو العرق لأغراض سياسية، كما أنه من الضروري أن يكون الحزب السياسي ذا تشكيلة مدنية، ولا يكون تحت لوائه تنظيمات مسلحة، وأن يتم حل جميع ميليشيات الأحزاب السياسية التي تكونت سابقا وفي الحاضر لضمان سير العملية السياسية، ناهيك عن زيادة زرع الثقافة السياسية لدى المنتمين للأحزاب نظرا لدورها في بناء الدولة، والمجتمع المدني على حد سواء³.

وترى الأستاذة شذى زكي حسن بأنه بالنظر لطبيعة المجتمع العراقي المزيج من القوميات، والطوائف هذا يدفع لتطبيق النظام المختلط كنموذج للحكم، و الذي يمكن تسميته(بالنظام البرلماني) المختلط، و هو نظام حكم يأخذ من خصائص النظام البرلماني، و بعض خصائص النظام الرئاسي، و من أهم خصائصه هو أن السلطة التنفيذية تتكون من جزأين هما رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، و من أهم الأمثلة على النظام البرلماني هي سويسرا، وفرنسا⁴.

5-إلتزام الكتل البرلمانية بدورها التشريعي، و سعيها إلى تعزيز قوة البرلمان لموازنة قوة الحكومة؛ لأن العراق بحاجة إلى سلطة تقيد عمل الحكومة، و تراقب عملها، و تصحح أخطائها، و أن تكتفي بالمشاركة في الرقابة البرلمانية على الحكومة، و تبعد عن المشاركة في الحكومة بوزراء، و تفعيل عمل اللجان البرلمانية على عمل الوزراء⁵.

¹ كاظم علي مهدي ، نفس المرجع السابق ، ص ص (245-249).

² أحمد شكر حمود الصبيحي ، الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003. العراق :مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 13. المجلد 2017، 2، ص 126.

³ أسعد عبد الوهاب عبد الكريم ، الأحزاب السياسية في العراق . العراق : بيت الحكمة ، 2007. ص 16.

⁴ شذى زكي حسن ، نفس المرجع السابق ، ص 50.

⁵ محمد عبد الصالح حسن ، أزمة إتخاذ القرار في البرلمان العراقي ، العراق : مركز الدراسات القانونية ، 2009. ص 15.

6- التنمية الاقتصادية وطبقة وسطى متنامية عاملان من شأنهما تخفيف حدة سياسة الهوية من خلال توفير طرق أخرى للحراك ورؤى جديدة للمستقبل¹.

7- التقليل من حجم الدوائر الانتخابية لاسيما من خلال زيادة آفاق المساءلة عن طريق خفض الإنفاق على الحملات، و الضغط على المرشحين للإستيعاب مطالب المجاميع المتنوعة نتيجة إرتفاع العتبة الإنتخابية، و تقليص تفتيت الأحزاب السياسية بتقليل المنافسة داخل الأحزاب نفسها، و سيضمن الإعتماد على الأقضية الموجودة سابقا التقسيم المحايد، و تجنب حالات رسم الدوائر الإنتخابية بطريقة تحقق مصالح حزب، أو مرشح معين على حساب آخر².

8- النموذج الديمقراطي لكي ينجح في العراق لابد من توفر مجموعة من الضمانات منها: الضمانات الثقافية من خلال بناء ثقافة سياسية مساهمة قابلة للحوار مع الآخر، والضمانات قانونية وسياسية من خلال سيادة القانون، و مبدأ الفصل بين السلطات، وضمانات إجتماعية من خلال الحد من القيم الطائفية، والعشائرية، و إحلال مبدأ المواطنة، و حماية الأقليات، و من غير هذه الضمانات لن تتحقق الديمقراطية، و ستكون كالنبتة التي زرعت خارج أراضيها³.

9- توسعة مجالات المشاركة السياسية الحقيقية لإستيعاب الجميع على أساس مبدأ المواطنة، وإعمال سلطة القانون، و العمل ضمن مرجعية دستورية، و أن يكون العمل الحكومي وفقا للأطر المؤسسية، الإستمرار في الصلاحيات السياسية، و الإقتصادية، و ذلك لتجاوز المشكلات التي ترافق الساحة العراقية، و كذلك لتخفيف الأعباء التي يعاني منها المواطن ، تصحيح مسار الديمقراطية بالحوار بعيدا عن لغة التهديد، و العنف و ذلك لإعادة الثقة المفقودة بين الأطراف السياسية بغية توحيد الخطاب، وضع الأشخاص المناسبين في مراكز المسؤولية، وليس على أساس توافقي⁴.

10- ضرورة تبني مؤسسات الدولة برنامج عمل لاستثمار الكفاءات الوطنية بعيدا عن المحاصصة الطائفية السياسية؛ لضمان الولاء الوطني بهدف زيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية، وكذا

¹ فيبي مار ، من هم قادة العراق الجدد؟ وماذا يريدون؟، تقرير معهد السلام الامريكي ،تقرير خاص رقم 160، مارس 2006، ص 16.

² هشام الركابي، إصلاح النظام الانتخابي في العراق. بغداد: مركز البيانات للدراسات والتخطيط ، 2017، ص ص (14-15).

³ عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق نموذجا، بغداد: مجلة السياسة الدولية ، العدد 18 ، 2011، ص 17.

⁴ أحمد عدنان كاظم ، تأثير صراع الإيرادات السياسية في التجربة الديمقراطية بعد عام 2003 ، العراق: مجلة دراسات دولية ، العدد 53، 2012، ص 91..

إعتماد وسائل الإعلام كافة برنامج عمل وطني لتعزيز الثوابت الوطنية، عبر نشر ثقافة التسامح، و التعايش السلمي، من خلال تعميم ثقافة الديمقراطية، و ممارستها، ضرورة إعتماد أسس، وآليات صحيحة ملائمة، و منسجمة مع واقع المجتمع، لضمان نجاح تحقيق التعايش السلمي في سبيل إنجاز السلم الاجتماعي¹.

11-ويرى الدكتور ناظم نواف إبراهيم* أن هناك حلان لمواجهة العنف، و الطائفية الناتجة عن عدة أمور، و المتسببة في عدم الإستقرار السياسي في العراق هما :
أ-إقرار قوانين الإنتخابات المنظمة، و المراقبة لسير عمليات، و إجراءات الإنتخابات الدورية في العراق، و التخلص من العمليات الطائفية بأي شكل من الأشكال لتحقيق العدالة في الترشيح، و الإنتخابات لجميع شرائح المجتمع .

ب-يقترح تأسيس معهد تحت عنوان "معهد لدراسة العنف، و الطائفية"، و بإدارة كادر متخصص من أساتذة العلوم السياسية، و القانون، و الإجتماع، و علم النفس، و الإعلام، من أجل وضع الخطط، و البرامج التنموية لمعالجة ظواهر العنف، و الإرهاب، و الطائفية، و الفساد، و غيرها².

12-يرى توبي دودج أن النظام السياسي العراقي بدلا من التوافقية كان لا بد أن يستند إلى منظور إدماجي، نظرا إلى وجود رغبة من أغلبية العراقيين، و خاصة العرب في الحفاظ على الهوية العراقية، و إعطائها الأولوية، و في الإبقاء على وجود دولة مركزية فاعلة³.

13-على السلطات العراقية الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان في التنفيذ، و التشريع، و الإجراءات القضائية المتعلقة بحق الشعب العراقي في التظاهر السلمي، و حرية الرأي، و أن تأخذ بعين الإعتبار التوصيات التالية فتح تحقيق عاجل، و مستقل في عمليات القتل، و الإختطاف، و التعذيب، يجب إطلاق سراح جميع المتظاهرين المحتجزين المتهمين بالمشاركة في المظاهرات طالما أنهم لم يرتكبوا أي جريمة، و يجب محاسبة القادة، و المسؤولين على إنتهاكاتهم المتظاهرين، على

¹Kamal A.Hassan."Peaceful Coexistence in Iraq Approaches & Guarantees".Journal of college of Law for Legal and Political Sciences.2014, Volume 3, Issue 10, Pages 357-379.

* أستاذ العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية .

²ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف و الإستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 و أثرهما في الإستقرار السياسي، العراق: مجلة دراسات دولية، العدد 2015، 63، ص 171.

³حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية و التطبيق و النتائج. مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص ص (48-

السلطة التشريعية أن تسن قانونا ينظم حق التظاهر، والتجمعات السلمية، ورفع كل القيود المفروضة على هذه الحقوق، على السلطات العراقية إحترام المظاهرات السلمية، والشعبية حق التظاهر كحق دستوري كفله الدستور العراقيقمع المتظاهرين، واستخدام القوة ضدهم، مما قد يؤدي إلى إجرامهم يجب منع العقوبة سواء داخل الدولة، أو خارجها، ويجب أن تكون مطالب المحتجين المتعلقة بالإصلاحات القانونية، والإقتصادية، والإجتماعية موجهة، ويجب أن تتبنى قوات الأمن المبادئ الأساسية للقوانين التي اعتمدها الأمم المتحدة في فيما يتعلق باستخدام القوة، والأسلحة النارية من قبل مسؤولي إنفاذ القانون¹.

إن التركيز، و الإهتمام بتعميق مفهوم المواطنة في ظل الظروف التي تمر بها العراق أصبح مطلباً ملحا لتعميق الإتجاه الساعي لبناء دولة القانون على مشروع وطني يتجاوز الخلافات، والمصالح الحزبية الضيقة، لأن هذا البناء هو الضمان الوحيد في حماية وصيانته الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين، وتعميق، وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور بأي إنتماء، أو ولاء آخر، لأن ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة، وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين العراقيين دون تمييز ليتمكن المواطن العراقي من الشعور بوضعه الطبيعي في المجتمع العراقي².

يمكن إجمال ماسبق في ما قاله ميثاق العيسى³ إن خلق عراق ينعم بالسلام، و الإستقرار قد تكون واحدة من أصعب المهام التي ستواجهه في هذه الفترة، إذا لم يتحسن الإقتصاد، وتخلق الوظائف، وتتخلى القوى السياسية عن أجندتها، لن يستطيع أقوى الناس الصمود بالبلد لفترة طويلة⁴.

¹(euro-med human rights monitor). Iraqi Protests:An Audacity to Kill and Absent Justice. Available in following site:

<https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Iraqreport.pdf>. Viewed in: December 2019.

² سالم مطر عبد الله، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 13/5، ص2

³ ميثاق العيسى باحث أكاديمي عراقي في جامعة كربلاء ومركز الدراسات الاستراتيجية وياحث مشارك في مركز الفرات للتنمية.

⁴ مقابلة شخصية إلكترونية مع الباحث العراقي ميثاق العيسى حول الوضع العراقي ومستقبله، عبر الماسنجر، في 2022/03/02 على الساعة 11:12 ظهرا.

ثانيا : لبنان بعد الطائف

لقد مرت الدولة في لبنان بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بخصوصيتها، ولكن أصعب مرحلة كانت الإقتتال الطائفي الذي جعل لبنان على المحك، و دفع الأطراف الدولية للتدخل بغية وضع حد للوضع المأساوي .

هذا، و تميزت تجربة بناء الدولة الوطنية في لبنان بخصوصية عن غيرها من التجارب كون ملامح الدولة تراوحت بين الثبات، و التغيير، و الإستقرار، و الميل للتفكك بين السلم، والحرب، و قد مر ببناء الدولة في لبنان بمراحل عديدة، و عرفت عدة نزاعات منها العشائري، والصراع الطبقي بين الفلاحين، و الإقطاعيين، و منها الخلاف الأيديولوجي بين من ينصر كيانا لبنانيا مستقلا، و من ينصر لبناننا فرنسيا، و في ذات الوقت ترافقت مع خلافات إثنية، و طائفية، و التي شكلت سببا لعدم إستقرار لبنان، و ذلك بين الدرّوز، و الموارنة من جهة، و كذا بين المسيحيين، و المسلمين فيمعظم تاريخ الدولة ثم بين السنة، و الشيعة ثم بين جميع هذه التكوينات فيما بينها بغية الصراع للوصول إلى السلطة¹.

المسألة الطائفية في لبنان ذات صلة وثيقة بمشكلات بناء الدولة الحديثة من جهة، و بالمشاريع الإقليمية، و الدولية التي أثرت سلبا في أمن لبنان، و إستقراره من جهة أخرى، إذ تصبح الدولة اللبنانية عاجزة عن مجابهة مختلف التحديات لأن الزعماء اللبنانيين موزعي الولاء على الخارج، و يغلبون المصالح الخاصة، و الشخصية على مصلحة الوطن العليا².

و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام : ماهي تجليات (نتائج) الإنتخابات على مستوى النظام السياسي، و هل حل الطائف مشاكل السيادة في الوقت الراهن ؟

يجادل جوزيف باحوط* أن اللبنانيين بفعل التجربة التاريخية تعودوا على الطائفية بل أنها صارت متجذرة في الروح الجماعية، و السلوك الوطني، بل إنهم يعتقدون أن نظامهم السياسي الطائفي هو أقل الخيارات سوءا مقارنة بدول الجوار، و بالأخص بعد الربيع العربي بدءا من

¹ يوسف بن بزة، الدولة والطائفة في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة لبنان نموذجا، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012/2013، ص 155.

² حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 2015، ص 153.

* جوزيف باحوط باحث تركز أبحاثه على التطورات السياسية في لبنان وسوريا والتداعيات الاقليمية للأزمة السورية وسياسات الهوية في أرجاء المنطقة .

سنة 2011، بينما ذهب آخرون لأنها حتمية أكثر من خيار فيقول أنطوان مسرة* "ليس حلا لديالكتيكية الدولة، والطوائف في لبنان إلغاء طرف من المعادلة، لا وجود للطوائف في لبنان بدون الدولة، لأن كلا منها ليست بمفردها الأكثرية، و لا وجود للدولة أيضا بدون الطوائف المعترف بها من الدولة، و المندمجة فيها¹ .

فأساس معاناة لبنان يعود للتركيب السكانية، و الصيغة الطائفية التي قامت عليها الدولة بنظامها، و مسيرتها لتطورات الأوضاع السياسية، و الإجتماعية الداخلية، ناهيك عما يجري من أحداث إقليمية، و دولية بعكس التيار الحقيقي، فالنصوص، و الوثائق، والأعراف القانونية، و الدستورية التي تقوم عليها الطائفية السياسية اللبنانية تمتاز بالجمود، بالرغم من حساسية الوضع اللبناني، و تداخل أبعاده الداخلية بالبيئة السياسية الإقليمية، و الدولية، و هو ما لا يساعد على تكامل الشعب اللبناني، و إنصهاره في بوتقة الوطن، و الدولة الواحدة، و المواطنة، و الهوية الواحدة، و هو لا يساعد على بناء دولة القانون، و المؤسسات القوية و الراسخة في نسيج المجتمع² .

1. التغييرات والإصلاحات وإفرازاتها على مستوى النظام السياسي اللبناني

يرى "كليفلاند" و "مارتين بونتون" أن الولاءات الطائفية أعاقت التنمية السياسية، و أعطت للأسر الدينية بأن تسود على حساب الروابط الوطنية، نابع من سيطرة عائلات على السياسة إستمدت ذلك من الإقطاع و الإقتصاد لسنوات الطويلة في الحكم، و في كل دائرة إنتخابية في البلاد يتلاعب زعيم سياسي في الإنتخابات و يقوم بتوزيع الإمتيازات السياسية و المكافآت المالية من أجل الفوز بمنصب³ .

1- النظام الطائفي: تكمن مشكلة لبنان في النظام الطائفي لإدارة المجتمع و الدولة، الذي يتيح إستخدام الطائفة في التجاذبات السياسية لقوى داخلية و خارجية ذات مصالح خاصة بها، و متعارضة، الأمر الذي يشكل أحد أهم العوامل الأساسية لعدم الإستقرار السياسي في لبنان،

* أنطوان مسرة عضو المجلس الدستوري اللبناني وهو أستاذ جامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف و رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة و الوساطة و الحوار في ذات الجامعة و مؤسس المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم .

¹ محمد الطاهر عديلة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 411.

² بيرج نعلبنديان، النظام السياسي اللبناني "الواقع والأفاق"، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة دمشق، 2011، ص ص (45-46).

³ محمد الطاهر عديلة وآخرون، نفس المرجع، ص 412.

فالنظام الطائفي في لبنان وإن بدى ناجحا زمن السلم الأهلي والعيش المشترك في بناء دولة ديمقراطية تعددية تحترم الخصوصيات الطائفية، و المذهبية، فإنه واجه فترات صعبة للغاية بات فيها عاجز عن الإستمرارية دون دعم إقليمي، و دولي، كما يعد عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها لبنان المتعدد الطوائف، لاسيما أنه نظام معقد يقوم أساسا على المحاصصة¹.

يرى أمين معلوف أن التجربة اللبنانية بالرغم من كونها فاشلة إلا أنها الأفضل تقريبا فقد أرست إستقرارها النسبي على القمع، و الطغيان، و التمييز الفعلي، فالصيغة اللبنانية إنطلقت من فكرة جديرة بالإحترام، و إنحرفت، و طالها الفشل، و لكن فشلها كان نموذجيا لأنه أبرز حدود نظام المحاصصة، و كل رؤية طائفية².

هذا، و كانت، و لا تزال وثيقة الوفاق الوطني " إتفاق الطائف " تشكل المرجعية الأولى لإستقرار لبنان، و إعادة بناء دولته على قواعد توافقية سليمة، و ثابتة لأن هذه الوثيقة ثمرة سنين من الحوار بين مختلف الفصائل اللبنانية المتحاربة، و تكمن أهميتها في القيمة السياسية، و القانونية، و الإقليمية، و الدولية لانهاء الحرب الأهلية، هناك من يرى أن سبب ضعف السلطة المركزية يعود للميثاق الوطني الذي كان إتفاق على توزيع الغنائم بين أهل الحكم، و السياسة، و كذا لعدم توفر قادة سياسيين مؤهلين كان سبب للفساد، و كذا إنعدام التوازن الإقتصادي، و الإجتماعي بين المناطق، و الفئات اللبنانية يعد سببا رئيسيا لإنفجار الصراعات، و النزاعات الداخلية و سببا لكل أزمة تعرض لها لبنان³،

الفرد اللبناني يتعصب لعقيدته الطائفية ثم يفخر بلبنانيته، حتى وإن تعارض هذا مع حرية، و إستقلال لبنان، فالوطن يأتي في الدرجة الثالثة من الولاء، ناهيك عن كون الجمهورية اللبنانية في الوقت الذي تفرض قوانينها على المواطنين فإنها لاتعترف به كمواطن، و إنما بصفته منتصيا لطائفته أولا، أو أتيا بشهادة تثبت إنتمائه إليها، و بالتالي فإن أي كلام عن المواطن لا يستقيم إلا على خط موازي للطائفة التي ينتمي إليها بالولاء، أو الولادة، و منه فإن هناك علاقة تلازمية بين المواطن، و الطائفة، و بين المواطنة، و الطائفية⁴.

¹ حسان بن نوى، نفس المرجع السابق، ص ص (22-23).

² كاظم شيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص197.

³ علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت: دار الفارابي، ط1، كانون الثاني 2013، ص122.

⁴ بيرج نعلبنديان، نفس المرجع السابق، ص47.

2-الإقتصاد : بسبب هيمنة مصالح القوى الإجتماعية الطائفية الإقتصادية، و تغييب دور الدولة الرقابي إرتفع عجز الميزانية من 697 مليون ليرة عام 1977 إلى 34.549 مليار ليرة عام 1987، وإستمر إرتفاع حجم الديون ليصل في 1997 إلى 5036 مليون دولار، و أثر هذا على الانفاق العسكري للدولة في مواجهة ميليشيات الطوائف السياسية، ناهيك عن الخسائر بسبب العدوان العسكري الإسرائيلي المتكرر، حيث يحصي البنك الدولي حجم خسائر لبنان في الفترة 1974-1989 ما قيمته 25 مليار دولار أمريكي، و كذا تراجعت نوعية القوى العاملة في القطاع الصناعي والزراعي، و قدر حجم خسائر حرب إسرائيل ضد حزب الله سنة 2006 إلى 7 مليار مست البنى التحتية، و المرافق العامة، و المساكن¹، يسيطر رأس المال الأجنبي على الدولة، والسلطة معا في لبنان، فالمصارف، هي الدائن الأساسي للدولة المفلسة يجري إنعاشها بالوسائل الإصطناعية بدعم خليجي، و دولي، و علاقة رجال الأعمال بالدولة تتنامى في السنوات الأخيرة من خلال الإستقواء بسلطة الدائن على مداخل المديون، و مصاريفه². لإنقاذ الإقتصاد اللبناني يحتاج لبنان إلى حوالي 15 مليار دولار من المساعدات من صندوق النقد الدولي، ومانحين آخرين ، و مع ذلك فإن هذا مشروط بتطبيق إصلاحات هيكلية تحرير سعر الصرف، واستعادة الأموال المختلسة، و المودعة في الخارج، و إعادة هيكلة النظام المالي، و الديون السيادية، والإصلاح الضريبي، و إعادة هيكلة شركة الكهرباء من لبنان، و من المتوقع أن تكون التكلفة الاجتماعية كبيرة على مدى السنوات الخمس المقبلة، الوقت ينفد لكن الخلاف بين السلطات العامة، و البنك المركزي حول خطة الإنقاذ الإقتصادي لا يزال يمثل نقطة شائكة³.

تواجه عملية تشكيل الحكومة العديد من العوائق؛ و منها: مثلا مطالبة القوات اللبنانية بحصة وزارية تفوق حجمها النيابي، فهي طالبت بأربع وزارات بينها نائب رئيس الحكومة في حال كانت الحكومة ستشكل من 30 وزيرا، فحين أن الواقع لا يسمح لها سوى بثلاث لأن أعضاء الكتلة النيابية 15 نائب، و هو ما جعلها تواجه إعتراض الكتل، كذا رفض تيار المستقبل برئاسة

¹رعد قاسم صالح، تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة، العراق : مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2011، ص14.

²فوزي طرابلسي، الطبقات الإجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، بيروت : دار الساقى، ط1، 2016، ص157

³Chloé Berger. 'Liban : un État sous tension '. Ce trouve dans le site suivant : <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/276123-liban-un-etat-sous-tension>. Vu on septembre 2020.

سعد الحريري بإحتكاره لتمثيل الطائفة السنية في الحكومة 2018 كما كان عليه الحال بعد إنتخابات 2005 و2009، وغيرها من العراقيل¹.

تشير مراصد الديمقراطية والسلم الأهلي والإعلام في لبنان ما بين 1997-2002 لحدوث عجز قانوني في الممارسة الشفافة للسلطة التنفيذية، و التشريعية، و القضائية بسبب الطائفية السياسية المسيطرة على توجهات السلطات الثلاث، و نفس التقييم كان في 2008 في إطار مقياس الديمقراطية العربية حيث رأى كريشنا هاشتيوس بأن لبنان يعاني ضعفا في الممارسات العملية، وسيادة القانون²، و أستمر هذا الوضع حتى سنة 2022.

3- الأحزاب السياسية : إن تزايد الأحزاب، وتباين توجهاتها أسهم في تدخل الخارجي من خلال فسخ المجال للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وهذه التعددية الحزبية تزيد من قوة زعماء الطوائف، وتقف حاجزا أمام تطور الديمقراطية في لبنان، كون تعدد الأحزاب لم ينبع من ممارسة ديمقراطية بل جاء نتيجة لتفكك بنية المجتمع اللبناني السياسي، والإجتماعي، كما أن الأحزاب لم تنجح في تحقيق دورها في عملية التحديث والتنمية³.

إذا كان النظام الديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات فالنظام السياسي اللبناني كثيرا ما خرق هذا الفصل بالتدخل، و التداخل بين السلطات، و محاولات الهيمنة على القوى المسيطرة على البرلمان، و القضاء، لهذا جسدت الترويكات أي حكم التوافق الثلاثي بين رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، كما خضعت السلطة القضائية لهيمنة رجال السياسة، و تم إستخدام القضاء في مجال التنافس، و الصراع السياسي⁴.

4- الطائفية: يقول كمال الصليبي بأن اللبنانيين لا يمكنهم أن يشكلوا أمة، أو جماعة سياسية إلا إذا إتفقوا على رؤية مشتركة لماضيهم⁵، و تقول صافية صعده "إن البنية الطائفية حالت حتى الآن دون تحقيق التعاطف الجماعي، و قطعت الطريق أمام أية محاولة لتنشئة مواطن يكون ولاؤه للوطن، بل أنشأت مواطنا أولويته طائفته التي ينتهي إليها، و التي تمر قبل الوطن"،

¹ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (194-195).

² رعد قاسم صالح، نفس المرجع السابق، ص 18.

³ محمد حسن دخيل، نفس المرجع السابق، ص ص (92-93).

⁴ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (189-190).

⁵ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، نفس المرجع السابق، ص 570.

كما أكد ذلك أيضا كمال صليبي " إن احتمال إستمرار لبنان كدولة من عدمه متوقف على قدرة الجمهورية اللبنانية على أن تقطع مع ماضيها فتصبح أمة تضم مواطنين لا طوائف¹، حيث حدثت الفراغات الرئاسية كثيرا في مسار التاريخ اللبناني، أولها من 18 إلى 22 أيلول 1925 بعد عزل الرئيس بشار الخوري، الثانية من 23 أيلول 1982 إلى 23 أيلول 1988، و الثالثة من 23 تشرين الثاني 2007 إلى 25 أيار 2008 مع إنتهاء ولاية الرئيس إميل لحود تعذر إنتخاب خلفا له، و تولت حكومة فؤاد السنيوره صلاحيات الرئيس حتى إنتخاب العماد ميشال عون خلفا له، في 24 أيار 2014 إنتهت ولاية الرئيس 12 للبنان كما بدأت، وبالتالي فراغ سياسي، و دستوري من جديد².

5-الفساد: الذي يسهم فيه القيادات السياسية التي تدعم الطائفية، و تحارب بناء دولة وطنية، وهذا بسبب غياب الرقابة، و المحاسبة كون أن الطبقة الحاكمة الطائفية أبعدت أي معارضة قد تحدث مما يمكنها من المطالبة بالإصلاح، القيادات السياسية تربطها مصالح كثيرة سياسية، و إقتصادية يمكن تفسدها أي إصلاحات³

منذ ما يقرب من قرن من الزمان، شجع غياب المعايير الأخلاقية داخل الأوساط السياسية اللبنانية على ممارسة الفساد الذي حول التطبيق العملي إلى شكل فني لا مثيل له، شكل أوجد نخبها لها نفوذ و آليات سلطة عامة متطورة تم إنشاؤها لصالح الطوائف الدينية الثمانية عشر في البلاد، وحوّلها إلى شركاء في الفساد، و حصلت على حصص أكبر من السلطة، و تملك جميع الموارد العامة، و كانت ديناميكية "موروثية جديدة"، تحدها ثوار أكتوبر 2019 بدعوات لإعادة النظر في الإدارة السياسية للبلاد، و كذلك نظام الحكم الحالي، أدى تأثير مرض فيروس كورونا (COVID-19) لعام 2020 إلى تفاقم الظروف، حيث أبدت بيروت إهتماما كبيرا بالتحديات الصحية الخطيرة، مما زاد من الإهانات للإصابات الاقتصادية المستمرة⁴، توجد عدة مؤشرات للحكم على الإستقرار السياسي من عدمه؛ وهي: الإنتقال القانوني للسلطة داخل الدولة، شرعية النظام السياسي، السيادة، الثبات في مناصب القيادات السياسية، الإستقرار البرلماني،

¹كاميل حبيب، السياسة اللبنانية وإستبداد الطائفية الدينية. ترجمة: فوزي بن عمار، مجلة الطائفية "سلسلة ملفات بحثية دراسات دينية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، 27 يوليو 2016، ص 98.

²مكي جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (190-191).

³توفيق بوقاعدة نفس المرجع السابق، ص 224.

⁴Francisco Salvador Barroso Cortés, Joseph A. Kéchichian. "The Practice of Corruption in Lebanon. Middle east policy. Volume 27. issue 4. (winter 2020). Pages. 119

الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف، وإختفاء الحروب الأهلية، والحركات الانفصالية، ونزعات التمرد، وجود مبدأ المواطنة، الإقتصاد الناجح، قلة الهجرة الداخلية والخارجية¹، وإسقاط هذه المؤشرات على النموذج اللبناني يتضح بقوة عدم الاستقرار السياسي للدولة، ونظامها، ونفس الشيء بالنسبة للحالة العراقية .

أكد أن الدولة اللبنانية ما بين 1943 و1975 أظهرت قدرتها على تخطي المصاعب، ويمكن إرجاع ذلك للسياسة التوافقية التي أتمدت للحكم، لكن عندما فشلت هذه المقاربة تاريخياً في التفاعل مع التحديات الداخلية، والخارجية إنهار النظام اللبناني مرتين في 1975 وفي 2005، ولا تشمل هذه التحديات فقط النسيج الإقتصادي، والعسكري، والدبلوماسي للنظام الإقليمي والدولي بل تعدها إلى المنظومة القيمية السياسية، والإجتماعية، والإثنية للوضع الداخلي اللبناني²

هناك عدم وضوح حول إمكانية بناء الدولة اللبنانية لأن الفرد لخدمة مصالحه يلجأ لزعماء طائفته التي تلبى مطالبه مما يجعل ولاءه لزعماء الطوائف أكثر من ولاءه للدولة، وهذا يعد أمراً جدياً خطيراً على إستمرارية الدولة لأن وجودها صار ظاهرياً فقط فلا أحد يهتم بمصلحة الدولة العليا بقدر ما يهتم بخدمات مصالح خاصة، ونصرة طائفته لتستمر في الزعامة، ولو على حساب الدولة، وقوتها، وبقائها، مما جعل لبنان محل تدخلات خارجية سواء دولية، وأخرى إقليمية إمتداد لتواجد طوائف معينة، وهذا نفس الوضع الذي تعرفه العراق من تدخلات قوى إقليمية على رأسها إيران خدمة للشيعنة، وكذا تصفية حسابات أمريكية إيرانية على أرض العراق.

وكذا كشفت حادثة إنفجار مرفئ بيروت في 4 أوت 2020 عن عمق الفساد الحادث في لبنان، حيث صرح المحللون السياسيون أن ما أعلنت عنه الحكومة من حجم يورانيوم الذي كان مخبأً، وسبب الإنفجار كبير جداً مقارنة مع حجم، وأثر هذا التفجير، لأن تلك الكمية الكبيرة كانت ستقضي على بيروت تماماً مما يدل على سرقة لمخزون اليورانيوم، وطالب حزب الله بفتح تحقيق وطني دون تدخل أجنبي في التحقيق، والمتبع للحادثة يرى تدخل الرئيس الفرنسي بزيارة

¹ بدر الدين هوشاني، إنعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، مجلة الطائفية "سلسلة ملفات بحثية دراسات دينية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 27 يوليو 2016، ص 78.

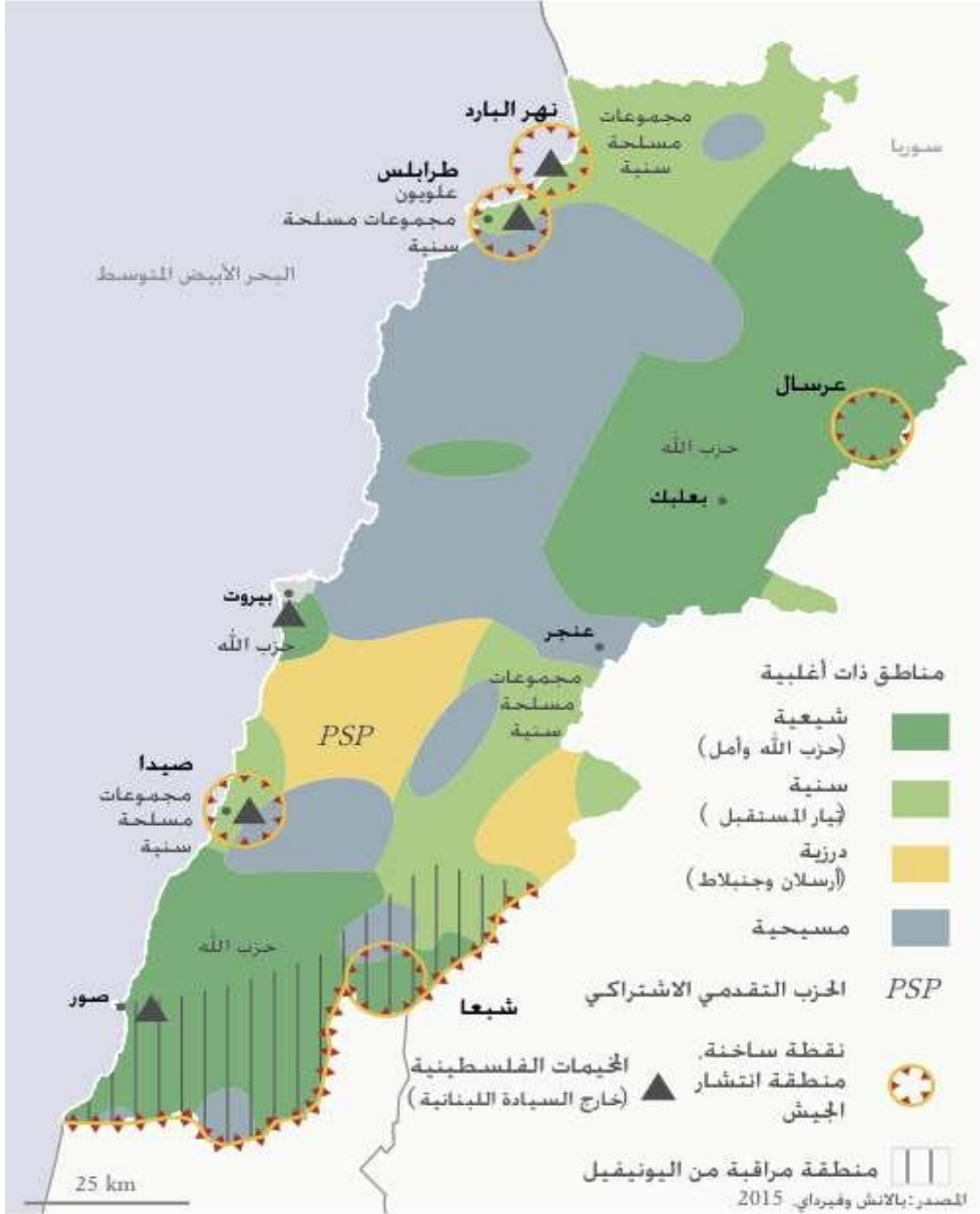
² كاميل حبيب، نفس المرجع السابق، ص 97.

الفصل الثالث: إنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

لبنان، و تضامن الشعب معه، و بالتالي فرنسا وجدت فرصة للتدخل، و فرض إملاءات على منطقة تشكل أطماع تاريخية بالنسبة لها، كل هذا يدل على هشاشة النظام السياسي اللبناني، و سوء التسيير، و التضاربات، و الصراعات المستمرة حول أي شي يحدث.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

خريطة توضح لبنان المنقسم ومناطق الميليشيات



الخريطة رقم 07: من فابريس بالانش، تأجيل لبنان في الجيوسياسية الإقليمية أطلس لبنان

تحديات جديدة الجزء الأول ص 34

6-الديمقراطية التوافقية والمحاصصة: إن تبني الديمقراطية التوافقية القائمة على مبدأ التمثيل النسبي الطائفي قد مكن الطوائف من التمثيل، و المشاركة، و التواجد في الساحة السياسية، وكذا المشاركة في إدارة الحياة السياسية عن طريق المحاصصة وفق القانون المتبنى

في لبنان، و المتعارف عليه بكون رئيس الجمهورية مسيحي، و رئيس الحكومة مسلم سني، رئيس المجلس النيابي مسلم شيعي، و هو ما يعطى كل الطوائف مكانة في الحياة السياسية دون غلبة طائفية على أخرى، في 6 مارس 2011 تظاهر حوالي 8 آلاف لبناني ضد الطائفية كمبدأ للحكم إنطلاقاً من كونها تعيق التنمية، و تولد الفساد، و ترسخ القادة السياسيين الغير أكفاء، و رفعوا راية كتب عليها (الخبز، المعرفة، الحرية، و لا للطائفية السياسية)¹.

حيث تعبر الديمقراطية التوافقية عن نفسها في المؤسسات الدستورية من خلال مشاركة الطوائف في السلطة فالدستور اللبناني ينص في مادة 24 على ضرورة توزيع المقاعد النيابية على الطوائف الدينية منصفة، و بالتالي إفساح المجال لكل اللبنانيين للمشاركة في السلطة على إختلافهم، و تجدر الإشارة هنا أن هناك إختلاف بين المشاركة الطائفية، و الطائفية، فالمشاركة تعني توزيع السلطة، و المشاركة في إتخاذ القرار في مجتمع تعددي، و هذا للوصول لعدة أهداف أهمها عدم التهميش، و تحقيق الضامن الوطني، و كذا الوصول لتحقيق مطالب المجتمع، و التي تعد ضرورية لتحقيق مصالح المواطنين كأفراد، و الطوائف كجماعات، في حين الطائفية هي مصدر للتوتر، و التعصب، و تدفع لعدم إستقرار المجتمع المتعدد، و تفككه²، إن النظام السياسي اللبناني توافقي بدون شك إلا أنه يقوم على الطائفية السياسية، و تغلغلها في الدولة، و كذا في المجتمع، و مؤسساته على حساب المواطنة، و الهوية الوطنية، حيث تنبع هشاشة التوافق من هذه النقطة التي تجهض نشوء مواطنة لبنانية مستقلة عن الطائفية، و هذا أول خصم للتوافق، و ثاني خصم هو تحييد قدرته على صيانة التوافق ذاتياً بفعل قوى خارجية، و داخلية مسلحة، لأن وجودها بعد نهاية الحرب الأهلية تجعل التوافق غير ناتج من وعي النخب بل خاضع لقوى عسكرية مثلما كان سابقاً خاضع لقوى خارجية، و معادلات إقليمية كإيران، و إمتدادها في أجنداث حزب الله بالتالي يصعب إستقرار النظام لا يقوم على التوافق بل على التغلب³.

يمكن أن تؤدي الترتيبات التوافقية ذات الطابع المؤسسي إلى الطائفية، و عدم الإستقرار المؤسسي، و المحسوبية، و هشاشة الدولة، على الرغم من الإعتراف بأن التوافقية الطائفية

¹ محمد الطاهر عبدلة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص (411-412).

² محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي "دراسة مقارنة"، بيروت: دار ومكتبة البصائر للتوزيع والنشر، ط1، 2014، ص ص (28-29).

³ عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص571.

ترسخ العرقية، و طائفية الهويات بمرور الوقت، تركز الكثير من الأدبيات الدولية حول الديمقراطية في لبنان على آثارها الإيجابية النهائية أي الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار، وعجز ديمقراطي محتمل، قادرين معا على تجنب حرب أهلية جديدة¹.

و قد ساهم التطبيق المشوه للديمقراطية التوافقية في نشوء دولة ضعيفة على جميع المستويات، تعتمد في إستقرارها على التدخل الخارجي غير مباشر مثلا هيمنة سوريا على الشؤون السياسية، و الأمنية الداخلية في لبنان منذ 1975 ، و حتى 2005، كما هو الحال بالنسبة للعراق ساهمت الديمقراطية التوافقية، و النظام البرلماني اللبناني في حدة الأزمات بل والإطالة في عمرها لأنه يعتمد على المحاصصة الطائفية، و التي تسعى لخدم مصالح بغض النظر على مصلحة الوطن العليا، التقليل من قيمة الدولة فقد أعطى الاستقلال الذاتي للطوائف اللبنانية القدرة على المحافظة على خصائصها، و زيادة إمتيازاتها، و بالتالي صار لكل طائفة القدرة على تحديد نظامها الاجتماعي هذا دون أن يكون للدولة الحق التدخل في شؤونها.

و إنطلاقا من الإنعكاسات السلبية للإصلاحات على الوضع اللبناني وضعت العديد من حلول لإصلاح التأثيرات السلبية على النظام السياسي يمكن إجمالها فيما يلي :

1- الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة، و حية تسعى بالنضال السلمي، و بصورة متدرجة لتحقيقه، وحده الكفيل بإنهاء الطائفية السياسية، وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان.

2- إن أفضل حل للقضاء على الحروب، و الفتن الأهلية، و تحقيق السلم الاجتماعي، والإستقرار السياسي هو القضاء على الطائفية السياسية.

3- الإنتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، ويكون ذلك بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة و حية تسعى بالنضال السلمي وبطريقة متدرجة، وحده الكفيل بإنهاء الطائفية السياسية، وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان².

4- دفع الهيئات الدينية لترسيخ فكرة المواطنة :و ذلك من خلال دفعها لتأدية، و وظائف ديمقراطية إيجابية من خلال تأمين المشاركة السياسية فيتحول النظام الطائفي إلى نظام

¹ Natalia NahasCalfat. "The Frailties of Lebanese Democracy:Outcomes and Limits of theConfessional Framework". Contexto International.vol 40(2) May/Aug 2018. Pages: 269. 293

² حسان بن نوى ، نفس المرجع السابق، ص ص (23.183).

مشاركة، بالإضافة لإعادة الإعتبار للمجتمع المدني، و عدم سيطرة رجال الدين عن السياسة، و حماية التعددية السياسية فالدولة لا تبني بمجرد وضع الدستور، ولكن تبني بالتوافق.

5- تحقيق الإندماج الإجتماعي لأنه معاكس للإنقسام، و لايعني ذلك بالضرورة تحويل المجتمع اللبناني لطائفة واحدة بل بالعكس تحقيق الإندماج الذي يكفل التنوع، و كذا التفاعل، و التشارك بين جميع الأطراف، و على المستوى الهيكلي لابد من بعث مؤسسات جديدة تقود اللبنانيين إلى الطريق الصحيح، و الذي يمكنهم من تقرير المصير، و لهذا على المسؤولين أن يفكرو في إصلاحات متطورة مبنية على مقاربة التعاون، و آليات ديمقراطية تفتح مزيد من الأبواب للتجديد السياسي دون إستخدام السلاح، و تفعيل نظام سياسي تكون فيه مصلحة الدولة أولوية بالنسبة للمواطن¹، و ليس مصلحة الطائفة.

6- يرى خليل أرزوني لإلغاء الطائفية في لبنان لابد من تحقيق مايلي: تهيئة الرأي العام اللبناني، و تحقيق التوازن الإقتصادي، و الإجتماعي، و السياسي، التقليل من الإمتيازات الطائفية، توحيد الكتاب المدرسي، و التعليم الديني، توحيد الهيئات الأهلية ذات المنحى الطائفي، وضع قوانين جديدة لتحقيق المشاركة، وضع قانون إنتخابي ملائم².

7- يجب على الحكومة المستقبلية الإستفادة من الأوقاس التي قدمتها أزمة فيروس كورونا للتفكير في خطة صلبة لإنهاء الأزمة، إن إتهيار الليرة اللبنانية، الذي يهدد بجر النظام المصرفي اللبناني بأكمله في أعقابه، غير مستدام على المدى المتوسط، و يرجع ذلك إلى أن تدهور الوضع الإجتماعي، و الإقتصادي في سوريا، و دخول قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (قانون قيصر) حيز التنفيذ يؤثر سلبا على الوضع اللبناني، يبدو أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضروري أكثر من أي وقت مضى، مع العلم أن أكثر من نصف أصول المصارف اللبنانية مستثمرة في الديون السيادية، و ربحا آخر في استثمارات عالية المخاطر، يمكن للمرء أن يتخيل تداعيات إعادة هيكلة الدين العام على القطاع المصرفي اللبناني، لا يمكن توحيد المالية العامة، و إعادة هيكلة الدين العام بدون دعم مالي، و سياسي من المجتمع الدولي³.

¹كاميل حبيب، نفس المرجع السابق، ص 100.

²خليل أرزوني، إلقاء الطائفية في لبنان و فصل الطوائف عن الدولة " دراسة في التاريخ الإجتماعي"، بيروت، ط 1، 1997، ص ص (181-188).

³ChloéBerger. 'Liban : un État sous tension '. Ce trouve dans le site suivant: <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/276123-liban-un-etat-sous-tension>. Vu on septembre 2020.

المطلب الثاني: نتائج الأطر القانونية على الدولة الوطنية في العراق و لبنان

بعد الطائف، و تدخل العديد من الأطراف سواء الداخلية، و الخارجية لوضع حد للإقتتال الطائفي، و إنقاذ الدولة اللبنانية من الإنهيار، وضعت العديد من الأطر القانونية منها ما نبع من إتفاق الطائف، و كذا مبادئ غير مكتوبة تم العمل بها لتسيير شؤون الدولة، وأخرى مكتوبة متمثلة في الإتفاقيات في مختلف المجالات لتحقيق التنمية الشاملة التي يراها الدستور اللبناني .

و السؤال الذي يطرح نفسه هذه الاتفاقيات هل تجسدت ، و حققت المطلوب ؟ و هل السيادة محفوظة ؟

أولا العراق بعد 2003:

أ- الإتفاقيات الأمنية المبرمة وإفرازاتها على واقع الدولة والسيادة في العراق:

1- إتفاق الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية* SFA و انعكاساتها على الواقع العراقي: إتفاق عقد يوم 18 نوفمبر 2008 للتعاون جاء تماشيا مع إعلان مبادئ التعاون والصدقة بين الدولتين في 26 نوفمبر 2007، و هذا بغية دعم إنجاح العملية السياسية، و تعزيز المصالحة الوطنية في إطار عراق فدرالي موحد، و بناء إقتصاد متنوع، و متطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي، و تأكيد الطرفين على أن العلاقات طويلة الأمد في المجال الاقتصادي، و الدبلوماسي، و الثقافي، و الأمني من شأنها تعزيز الديمقراطية، و حفظ السلام قائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، و رفض إستخدام العنف لتسوية الخلاف، و أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستخدم أراضي، و مياه، و أجواء العراق منطلقا، أو ممرا لشن هجمات على بلدان أخرى، و أن لا تطلب، أو تسعى أن يكون لها قواعد دائمة، أو وجود عسكري دائم في العراق، و قد شملت كل الميادين منها التعاون السياسي، و الدبلوماسي، الدفاعي، و الأمني، التعاون الثقافي، التعاون في مجالي الإقتصاد، و الطاقة، التعاون الصحي، و البيئي، مجال تكنولوجيا المعلومات، و الإتصال، إنفاذ القانون، و القضاء¹، و ظهرت النتائج الأولية إبتداء من سنة 2009 التي شهدت زيارات لمسؤولين أترك للعراق، و في آذار 2009 زار الرئيس التركي عبد الله غول العراق لبحث عدة ملفات عالقة منها ملف حزب العمال الكردستاني ، و ملف المياه لفتح

* للتعلم أكثر في الإتفاقية أنظر رهاب نوفل .مشروع مقاومة تقسيم العراق و تفتيته.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،يناير2015.ص ص (143-154).

¹ رهاب نوفل ،مشروع مقاومة تقسيم العراق و تفتيته،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،يناير2015،ص 144.

صفحة جديدة بين البلدين¹، كما تنص الإتفاقية على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحكومة العراقية في إقامة علاقات إيجابية مع دول المنطقة، كما قامت أمريكا بدور دبلوماسي في العراق خلف الكواليس، ولاسيما المفاوضات حول دور البشمركة بين بغداد، وحكومة كوردستان، وتنص الإتفاقية على الأعمال التجارية، والتعليمية، والعملية طويلة الأجل للتعاون بين البلدين، بما في ذلك إرسال الطلاب العراقيين للولايات المتحدة الأمريكية للجامعات، فالحكومة العراقية تسعى للحصول على دعم دبلوماسي من أمريكا².

لكن المراقب للواقع العراقي في فترة ما بعد الإتفاقية يجدها مجرد حبر على ورق، وهي وسيلة لتوطين الأمريكي في العراق، و خدمة مصالحه في المنطقة على جميع الأصعدة، سواء الإقتصادية، و السياسية، و الأمنية كون العراق في موقع إستراتيجي بجوار العدو الأمريكي "إيران"، و بهذا كانت بمثابة جدار فاصل لتصفية الحسابات، و كذا قطع الطريق أمام القوة الإيرانية بجميع أنواعها، و خاصة الإقتصادية، والعسكرية، و بالتالي فالإتفاقية في النهاية ما هي إلا وثيقة تزيد من التوغل الأمريكي في الداخل العراقي.

ففوز باراك أوباما في الإنتخابات، و تنفيذ وعده للشعب الأمريكي من خلال سحب جنوده من العراق، و ترك العراق للعراقيين، لكنه وجد الملامة من خليفه دونالد ترامب من خلال عودة آلاف الجنود الأمريكيين على العراق بحجة مكافحة الإرهاب، و الأمر الآن يتأرجح في المساومة ما بين الحكومة، و الدفاع عن الأمن العراقي، و سيادته الناقصة، كما لا يمكن إغفال نقطة مهمة، و هي أنها إتفاقية، و ليست معاهدة، و بالتالي فهي غير ملزمة لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية أمام الكونغرس، و بالتالي فأمريكا تخلصت من مأزق إحتلالها للعراق، و إستبدالها بإتفاقية لكون بنودها لصالح أمريكا من خلال حق العودة عند الضرورة كمحاربة الإرهاب، و استخدام الأراضي العراقية فالإتفاقية لم تنجح في تحقيق السيادة الكاملة للعراق، و بسط

¹ الغريري قاسم محمد نجم، السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على العلاقات العراقية التركية (2003-2010)، تاريخ النشر 2010، تاريخ الإطلاع 2022/11/20 من الرابط التالي :

<https://search.emarefa.net/detail/bim-793099>

²Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri. "Iraq on the International Stage

Foreign Policy and National Identity in Transition".(Chatham House). Available in following site:

https://www.academia.edu/8017303/Iraq_on_the_International_Stage_Foreign_Policy_and_National_Identity_in_Transition. Viewed in : 2020.

الأمن، و ظل الخراب مستمر، وعملية سياسية غير متوافقة، و غير مقبولة من الشعب في العراق¹.

2-الإتفاقية الأمنية SOFA: وقعت في 2009 بالإضافة لهذه الإتفاقيات توجد العديد من الإتفاقيات الثنائية مع الدول على المستوى الإقليمي، و الدولي، في عدة مجالات ثقافية، وصحية، ورياضية، و مالية، و اقتصادية، وقضائية، سنتطرق لذكر البعض منها لاحقا .

ب-واقع الدولة و السيادة في العراق :

1-غياب المؤسسات القانونية وغياب حكم القانون : و ذلك منذ دخول الإحتلال الأمريكي، حيث عمل على تعطيل قوانين العراق، و المؤسسات القانونية، و الدستورية، و فسخ المجال أمام الخارجين عن القانون للعمل بدون محاسبة، و بحرية تامة، و حرصت أمريكا على السيطرة على النظام القضائي العراقي، و لم تمنحه فرصة للتحرك في الطرف الإستثنائي الذي مرت به العراق في بداية الإحتلال، و عملت على حل المؤسسات الأمنية، وكذا لم تطبق القوانين، و لم تضع لها بديلا، و هو ما جعل مهمة السيطرة على البلاد، و تطبيق القانون مهمة مستحيلة².

2-الدستور العراقي* إتجه إلى بناء دولة المكون (الإنتماءات الطائفية) على حساب دولة المواطنة، من خلال ما كتب في قانون إدارة الدولة، وقرارات الحاكم المدني بول بريمر من خلال إعتداد المحاصصة الطائفية، و العرقية في بناء النظام السياسي في العراق، وإعلاء شأن المواطن، والعشيرة، و المذهب³، بالإضافة لغياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة، و تعد من أهم العناصر الغائبة في مشروع بناء الدولة، حيث أنها لم توضح في الدستور، و هي غائبة في فكر، و ممارسة الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة السياسية العراقية⁴، ناهيك عن أن دستور 2005 بالرغم من أنه لا يشرع للطائفية السياسية إلا انه لا يضع موانع على قيام نمط

¹ سلمان خيري محمد و مسلم ناجي حمد، إتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية 2008، العراق:مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23، 2021، ص 16.2 .

² علي صباح صابر، نفس المرجع السابق، ص 159.

* لتعمق أكثر حول الدستور وكذا تقييمه أنظر حيدر محمد حسن، إختلال التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في دستور جمهورية العراق 2005 دراسة مقارنة، بغداد:مجلة العلوم القانونية، العدد الأول، 2018. خاصة النتائج والتوصيات ص ص (272-274).

³ محمد صالح شطيب، نفس المرجع السابق، ص 250.

⁴ أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات السياسية و بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، العراق:مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، المجلد 2، 2017، ص 125.

ما لطائفية سياسية¹، يمكن القول أن هذا الدستور نتج من تحالف نخب سياسية شيعية، وكردية لفرض مصالحها، و من ثم فتح الباب على مصراعيه للصراع بدل الوفاق، و إتخذ الصراع شكل إستقطاب شيعي-سني يستند لتفسيرات سياسية تاريخية، و هو ما أعاد تشكيل المجتمع العراقي، وكأنه مؤلف من جماعتين هما السنة، و الشيعة، و يعكس هذا أحداث العنف 2006 إبتداء من فيفري، و في ماي، و جوان عرفت أكبر نسبة قتل حيث قتل 100 شخص يوميا، و في شهر نوفمبر شهدت مدينة الصدر في بغداد مقتل 200 شخص²، مما يعني هذا الدستور أنثى في فترة صراع، و ليس في فترة وفاق، و هو ما أنتج الصراع، و العنف، و من معوقات تطبيق، و سيادة الدستور، هو الحكم القبلي الذي سيطر على العراق بشكل كبير خاصة بعد 2003، فهو لم يشجع على قيام دولة قوية متماسكة قادرة على تنفيذ القانون، و تطبيقه بفعل الحكم القبلي، في ظل حكومات ضعيفة تتعكز في حكمها على دعم العشائر لم يتحقق حكم دستوري في العراق³.

و قد أغفل الدستور العراقي الحديث عن الفيتو المتبادل ماعدا الجملة التي نقلت من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، التي أحدثت رفض ثلثي ثلاث أعضاء محافظات، أو أكثر، كما أغفل الدستور الإشارة إلى قضية التمثيل النسبي في التعيينات في الإدارة المدنية العامة، لهذا فقد جرت الإطاحة بالديمقراطية التوافقية من خلال نص الدستور العراقي، هذا بالإضافة إلى الممارسات البراغماتية المفروضة من أمريكا، و لا تستند لإطار قانوني، و دستوري⁴.

¹ أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات الإجتماعية و الإقتصادية و بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، العراق: مجلة السياسة الدولية، العددان (35-36)، 2017، ص5.

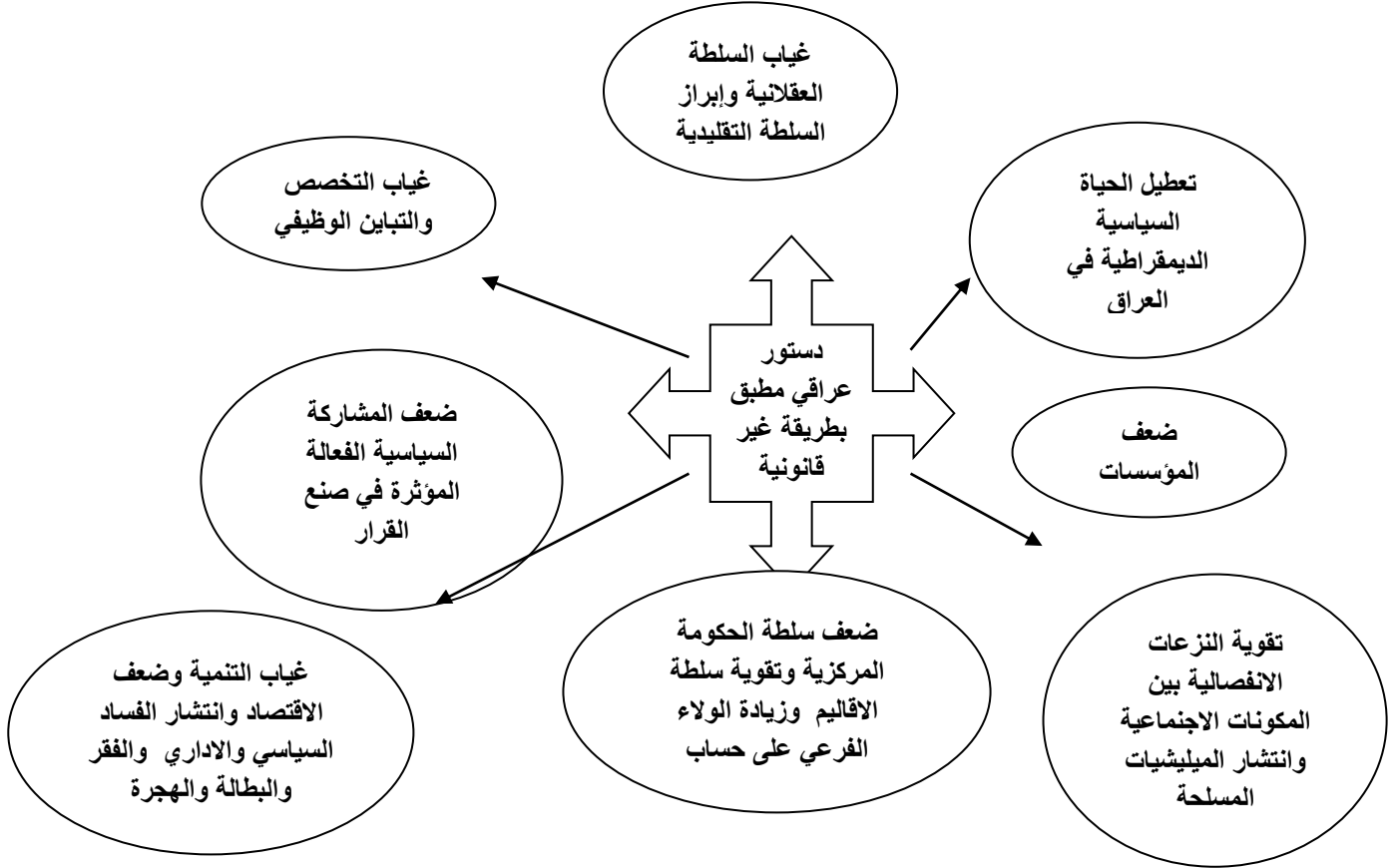
² عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص ص (756.757).

³ وسام حسين علي العيثاوي، التحديث و الاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ط2018، 1، ص ص (96.97).

⁴ يحي الكبيسي، العراق: الإحتجاجات و أزمة النظام السياسي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013، ص 11.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

المخطط التالي يوضح ما يحدث في العراق نتيجة تطبيق دستور مشوه أنشئ بضغط خارجي



الشكل رقم 08 من إعداد الباحثة بالاعتماد على وسام حسين علي العيثاوي ،التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ص ص (97-98).

❖ الانعكاسات السلبية للأطر القانونية في العراق دفعت لتقديم حلول للخروج من ذلك منها :

1-إضفاء إصلاحات وتعديلات دستورية و قانونية : و ذلك بأن يضمن الدستور العراقي، والصياغات القانونية المتفرعة عنه الوسائل، و الأدوات الكفيلة بإزالة كل شكل من أشكال التمييز الطائفي التي أفرزتها فترة الحكم القاسية لنظام السابق، و أهم هذه الحلول هي¹:
أ-أن يتجنب الدستور العراقي فرض تسمية الأشخاص حسب إنتماءاتهم الطائفية، و المذهبية، يعني عدم جعل التمثيل النيابي، و توزيع المناصب، و الوظائف الحكومية مرهون بإنتماء المواطنين إلى طوائف معينة، و الخطر في مثل هذا الإقرار الدستوري هو تكرار الحالة اللبنانية التي أدت لحرب أهلية، و ذلك لأن أفراد المجتمع يتكون لديهم شعور أنهم أعضاء في مجموعة طائفية أكثر من كونهم في أمة واحدة، و أيضا يصبح العمل السياسي متحول إلى الطائفية، و المذاهب أكثر من بناء، و تشكيل الدولة، و الوطن .

ب-أن يتضمن الدستور إشارة واضحة إلى التعددية الرئيسية المكونة للمجتمع العراقي عندما يتعلق الأمر بالهوية، و احرص على الحفاظ على حقوقها .

ت-أن يعترف الدستور بمساهمته كل الطوائف، و المذاهب في تكوين تاريخ العراق .

ث-أن يضع الدستور مادة قانونية تنص على إنشاء هيئة وطنية للإشراف على الإجراءات، و الخطوات، و السياسات التي تدفع لتجاوز الحالة الطائفية .

ج-توفير الضمانات الفعلية لحماية الحقوق، و الحريات العامة، و ليس فقط في نص الدستور ، و التداول على السلطة من خلال الإستعداد النفسي، و الفكري للتخلي عن السلطة من قبل الحكام، و غيرهم في حالة إنتهاء الولاية الرسمية للتكليف الحكومي، أو في حالة العجز عن تقديم الخدمات الأفضل للمواطن، و عدم الجمع بين السلطات، و لا بد من سيطرة القانون بحيث يكون الكل سواسية أمامه، و عدم سيطرة الفرد، أو القلة على الشعب، و الإعتماد على المواطنة في التعامل مع الفرد العراقي باعتبارها هي أساس أي دولة ديمقراطية² .

¹ حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الإستمرارية و الإنكفائية، بغداد:مجلة العلوم السياسية، العدد 32، 2006، ص ص (189-190).

² سامر مؤيد عبد اللطيف و خالد عليوي جواد العرداوي، الطائفية و أثرها في بنية المجتمع المدني "مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراقي، العراق:مجلة أهل البيت، العدد20، ص 297.

ثانيا : لبنان بعد الطائف

أ-الإتفاقيات الأمنية المبرمة وإفرازاتها على واقع الدولة والسيادة في لبنان:

1-الإتفاقية الأمنية بين لبنان وأمريكا 2007 : وقع إتفاق في 5 تشرين الثاني 2007 بين مدير الأمن الداخلي اللبناني، و السفير اللبناني، محتواها تنفيذ القانون في لبنان عبر تعزيز قوى الأمن، و تجهيزها، و تنفيذها، و وصف القانون بأنه هبة أمريكية لبنانية، و بمراجعة النص، وحيثيات التوقيع تظهر حقيقة صك غير شرعي يتنازل فيه لبنان عن عناصر سيادته، و عن حقه في إدارة الأمن في بلاد، و كل ذلك مقابل مبلغ 34 مليون دولار ربما يصل 50 مليون، هو صك خرق الدستور، و إنتهاك المحرمات الوطنية، فهدف الإتفاقية تجديد عقيدة أمنية لبنانية وفقا للرؤية الأمريكية، حيث تم إعفاء المعدات، و التجهيزات ذات الصلة بالبرنامج من أي ضريبة، و هو مخالفة قانونية¹.

2-الإتفاقية العسكرية اللبنانية الفرنسية : هي إتفاقية وقعت بين جيشي البلدين سنة 2020، و تضمنت الإتفاقية التعاون، و التنسيق في مجالات قوى البر، و البحر، و الجو، و وقعت بين نائب رئيس الأركان اللبناني للتخطيط، و ورئيس قسم التعاون الثنائي لجنوب الشرق الأوسط في الجيش الفرنسي، و هذا يتأتى من جهود الجيش اللبناني في مكافحة الإرهاب، و الحفاظ على الأمن، و الإستقرار في الداخل، و على الحدود، و هذا يعود لإهتمام فرنسا المستمر بلبنان فقد كان الرئيس الفرنسي ماكرون أول الوافدين للبنان بعد إنفجار مرفأ لبنان، و أطلق مبادرة إنقاذية بعد أيام من الإنفجار، و إستقالة حكومة حسان دياب، و وصفت بعض الأطراف تحركات الرئيس الفرنسي في لبنان، و عملية تشكيل الحكومة بالتدخل في الشؤون الداخلية، و المحافظة على نفوذ باريس الذي إحتلت البلاد في الفترة 1920-1943، وهو ما عقد المشهد السياسي اللبناني².

3-الإتفاقيات التجارية التي وقعها لبنان كان أثرها سلبي في الإقتصاد اللبناني، فهي لم تساهم في إنتشار السلع اللبنانية في السوق العالمية، و لا قدمت تسهيلات لإنتقال رأس المال، و هو تسبب

¹ أمين مجد حطيط ،الإتفاقية الأمنية بين لبنان وأمريكا 2007 بيع الأمن و التنازل عن السيادة ب34 مليون دولار. نشرة كنعان الالكترونية ، السنة العاشرة ، العدد 2205. تاريخ النشر 2010/03/26 تاريخ الطلاع 2022/10/22 على الرابط :

<https://kanaaonline/2010/03/28>

² حسن درويش ، لبنان وفرنسا يوقعان إتفاقية تعاون عسكري بين جيشي البلدين ، تاريخ النشر 2020/11/27 تاريخ الاطلاع 2021/05/04 على الرابط :

<https://www.aa.com.tr/ar/2058394>

في عجز الميزان التجاري لأنها تقام بمعزل عن أي رؤية إقتصادية مما جعل الكثيرين يطلقون عليها تسمية إتفاقيات الموت الإقتصادي، ويتعلق الأمر بإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غافتا 2002، و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي 2006، رابطة التجارة الحرة الأوروبية إفتا 2007¹.

بالإضافة لهذه الإتفاقيات توجد العديد من الإتفاقيات الثنائية مع دول على مستوى الاقليمي، والدولي في عدة مجالات ثقافية، وصحية، ورياضية، ومالية، واقتصادية، وقضائية .

ب-واقع الدولة والسيادة في لبنان

يحمل النظام السياسي اللبناني في ثنايا الدستور عوامل فشله في تحقيق الدولة الوطنية في عدم تفعيل المواد الداعمة للديمقراطية التوافقية، بالرغم من محاولات الإصلاح قبل الحرب الأهلية التي إندلعت 1975، ولكنها باءت بالفشل وإستمرت معه أزمات الدولة اللبنانية بكل أبعادها، كما يعد الدستور اللبناني من الدساتير الجامدة لأن تعديله يتطلب تنفيذ شروط، وإتخاذ إجراءات خاصة تفوق إجراءات تعديل القوانين العادية شدة، وتعقيدا، وهذا ما جعل الطائفية راسخة في لبنان بالرغم كون الكثيرين يطالبون بتغييره في نفوس اللبنانيين قبل تغييرها في بنود قوانين، ولا تكمن مشكلة لبنان في وجود الطوائف، وإنما تكمن المشكلة في إرادة السياسيين و نخبه في الخروج من بوتقه الطائفية السياسية، التي بدأت بطائفية مؤسسية هدفها تنظيم العلاقات بين الطوائف، ولكنها إنتهت بطائفية قانونية، وإرادة الكثيرين تدعو للتمسك بها².

-إنتهاك القانون الأعلى للدولة، وهو الدستور، وذلك بسبب أن الطائفية السياسية تتعارض، ومبدأ المساواة بين اللبنانيين التي وردت في البند ج في مقدمة الدستور اللبناني، والمادة سبعة، ناهيك عن إحتوائه التناقض ما بين المواد التي تشير للمساواة في الحقوق، و الواجبات من ناحية، والمادتان 95 و 96 من الدستور اللتين تنصان على مراعاة حقوق الطوائف في إسناد

¹ ليا القزي، إتفاقيات الموت الإقتصادي، تاريخ النشر 4أيلول 2020، تاريخ الاطلاع 04جويلية 2021 على الرابط :

<https://al-akhbar.com/Politics/293416>

² كاظم شيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011. ص ص (241-237).

الوظائف الحكومية العامة إلى اللبنانيين من ناحية أخرى ، و عدم القدرة على تفعيل قوانين الدولة الإقتصادية خاصة الضرائب، والمكوس، و التحويلات المالية، و النشاطات الإقتصادية، و الزراعية، ناهيك عن العجز في إستخدام المياه للإرواء، و الزراعة ناهيك عن عدم القدرة على تطبيق القانون في الجرائم السياسية الكبرى، و عجز المؤسسات القانونية في تنظيم حمل، و حيازة الأسلحة الشخصية، و الخفيفة، و الإتجار بها بالرغم من وجود قانون متعلق بها .

-إنتهاك قوانين الإنتخابات بشكل مستمر فكل عهدة رئاسية ترتب مع دعم القوى الطائفية المساندة لها، و مع القوى الدولية الداعمة لتوجهاته السياسية قانونا إنتخابيا يوجد فيه تغيير عن القانون السابق له، و ذلك بما يتوافق و تحقيق أكبر قد من المنافع، و خدمة المصالح، ولهذا يوجد جملة من قوانين الإنتخابات للعهد الرئاسية التالية :

1943/1947/1951/1953/1957/1960/1964/1968/1972/1992/1996/2000/2005¹ .

ح-الحلول المقترحة للحد من التأثيرات السلبية للأطر القانونية في لبنان:

1-تعديل الدستور للقضاء على الثغرات التي يحتويها، و التي من شأنها إعادة هيكلة الحياة السياسية بشكل متوازن.

2-الفصل بين المناصب العامة و المجالس الطائفية كون المبادئ الدستورية تتطلب من العامل في القطاع العام أن يكون ولاءه للوطن، و المواطن، و المصلحة العليا للوطن، و لا بد من أن يكون دور الدولة توازني من خلال إصدار تشريعات جديدة ضد التمييز، و التفرقة، بحيث يكون الأفراد تحت مساواة دون النظر للجنس، أو الدين، أو الطائفة، و بالتالي تفعيل المواثيق الدولية

في كلا الحالتين العراقية و اللبنانية لن يتم بناء الدولة الوطنية إلا من خلال رؤيتين هما الأمة، و النظام السياسي، و كلاهما يستندان على النخب السياسية داخل المجتمع، فإذا كانت النخب السياسية تهدف لبناء الدولة فإنها تعتمد لإيجاد التفاعل بين المجتمع، و النظام السياسي، و بين هذا التفاعل على مبدئين؛ هما:

المبادرة : و هي التي يطلقها النظام السياسي من خلال تصوراته المستقبلية للدولة، تلبية للحاجيات، و الخدمات، و المتطلبات الإجتماعية كالأمن، و البنى التحتية منها الصحة، و التعليم .

¹رعد قاسم صالح، نفس المرجع السابق، ص ص (18-20)

المعالجة:و ذلك عن طريق مواجهة التحديات، و المشاكل التي تضعف فاعلية النظام السياسي، منها تحديات الإندماج، و الثقة، و التوزيع، و التغلغل، و الهوية، و مشاكل الإرهاب، و الفساد .

فكلا المبدأين يستندان إلى سياسة عامة تمثل بخطط، و برامج حكومية تهدف إلى تحقيق الصالح العام لأجل تحقيق الإستقرار السياسي للنظام الذي هو إنعكاس للإستقرار المجتمعي، و بهذا المعنى يتم الإنتقال من مرحلة النظام السياسي إلى مرحلة بناء الدولة¹.

يشترك لبنان، و العراق في ثلاث خصائص تجعلهما معرضة بشكل خاص لزعة الاستقرار: مجتمعات "الفسيفساء"، بناء دولة "مصطنعة" جزئياً، و نفاذية تداعيات القضايا الإقليمية، السكان اللبنانيون، و العراقيون غير متجانسين هذا الإبداع المصطنع يجعل البلدين أكثر عرضة لخطر الإنعكاسات الداخلية للأزمات الإقليمية، كما أن التحليل المقارن للتداعيات السورية في لبنان، و أمريكا العراق يقود إلى وضع الإنتقادات الموجهة إليهم في منظورها الصحيح ، إتضح أن الإلتزام مدعوم من قبل سلطة مهمة في عملية (إعادة) بناء الدولة أبعدها ما تكون عن ضمان النجاح من حيث الأولويات، فإن طريقة الإكراه تبدو أنها نجحت في لبنان، و سرعان ما كشف حدوده في العراق من خلال المسألة الوطنية، كما هي دون حل من حيث سياسات التأكيد السوري، و الأمريكي على الهويات الطائفية على حساب الهوية المدنية².

¹ زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ، نفس المرجع السابق، ص266.

² Marie-Joëlle Zahar. "Les risques de la nation building« sous influence » : les cas de l'Irak et du Liban ". Critique international. N. 28 - juillet-septembre 2005. Pages : 153. 168.

المبحث الثاني الإنعكاسات الإقليمية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

دول الجوار الجغرافي كان لها الدور الكبير في تحريك الملفات الداخلية لدولتي العراق، و لبنان من خلال التدخل في الشؤون الداخلية، و كذا بسط نفوذها على أراضيها، و دعم الميلشيات، و الجماعات الإرهابية، و ذلك لتضمن لنفسها الزعامة الإقليمية، و القبض بيد من حديد على مجريات الساحة السياسية وفق ما يخدم مصالحها، و يضع حدا لمطامع الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، و وضع مطبات في وجه مشروع الشرق الأوسط الكبير بقيادة أمريكية إسرائيلية من قبل بعضها، و دعمه من البعض الآخر منها، كما لعبت السياسة دور في إفراد الطائفية في المجتمع، لهذا لا يمكن فصل سياسة لبنان، و العراق عن السياسات الأجنبية المتبعة فيهما، و اثرت في كل المقومات الوطنية، الصراع بين فئات لا ينتج عن تعصب أساسه طائفي، و إنما هناك أجنادات خارجية توظف هذا التنوع، و تحوله لصراع، و هو ما يؤثر في إندماج، و تلاحم البنية الإجتماعية في المجتمع العراقي، و اللبناني، فمناطق الخليج تحوي عدة تحديات تتداخل فيما بينها مع الأبعاد الداخلية، و الاقليمية، و الدولية، لهذا إنعكست بشكل مباشر على العراق، و لبنان لأنهم جزء لا يتجزأ من الخليج العربي.

المطلب الأول : تركيا و إيران

أولا العراق :

إن ما يميز الأزمة العراقية هي أنها تمتد إقليميا، و دوليا، و هذا لأسباب متعددة راجعة للمكانة الإستراتيجية التي تمتلكها العراق في محيطها الإقليمي، بالإضافة لترابطات المذهبية، و الدينية التي تعبر الحدود مع معظم دول الجوار ولها تأثير متبادل، و قد أعطى تاريخ العراق من العدوان على الدول المجاورة أعطى للمجموعة من القوى الإقليمية، و الدولية مصلحة في إحتوائها كقوة عسكرية، و فاعل في السياسة لخارجية بالرغم من إستراتيجياتهم و أهدافهم المختلفة في المنطقة إيران، و دول الخليج المتحالفة مع أمريكا، حيث كانت أهداف الغزو على العراق 2003 من خلال التباين في مصالح إيران، و دول الخليج في العراق أسهم في حرب باردة إيرانية -سعودية أوسع في المنطقة، و أسهمت في التنافس على السلطة بين الفصائل السياسية

العراقية في منافسة معقدة، حيث يسعى السياسيون في الخارج لدعم تقوية أيديهم محليا بحيث تكون الخلافات السياسية الداخلية عميقة مرتبطة بالتحالفات الأجنبية حتى عندما ينشغل العراق بالديناميكيات الداخلية، فإن مركزته في المنطقة تعني أن التطورات الداخلية يتردد صداها خارجيا¹.

1-تركيا: تسعى تركيا منذ السبعينيات لأن تكون بلدا حيويا لنقل الغاز، و النفط من دول الجوار الإقليمي لأوروبا، و خاصة بعد الانقلاب العسكري سنة 1980، و إصلاحات لتحرير الاقتصاد التركي، و تنشاطر مصالح عديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية².

بعد الغزو الأمريكي للعراق تخوفت تركيا من إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، تهدد سلامة التركمان العراقيين، حدوث أي تغيير في وضع مدينة كركوك، و منح الحرية لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق لمعاودة شن هجومات على تركيا، و كل هذه الأمور تعد خطر أحمر في سياسة تركيا³، تقوم تركيا بمساندة الأكراد في العراق على الرغم من مقاومتها للمتمردين الأكراد الأتراك، في الماضي لم يكن للأكراد أي أهمية دولية كانت أوضاعهم، و ثوراتهم ينظر إليها كأمر محلية تقع داخل نطاق سيادة كل دولة، و تخضع لتشريعاتها، وزعماء دول العالم الثالث كانوا حريصين كل الحرص على عدم التعاطف في تلك المواقف، في عام 1992 قام الأكراد في العراق بانتخابات رسمية لإختيار ممثلين عنهم للتعامل مع القضايا الداخلية الخاصة بهم على أسس رسمية، و لكن صدام حسين أعلن أن تلك العملية غير شرعية، و قد حصل كل من بارزاني، و طالباني على عدد متساو من الأصوات تقريبا، و لم

¹Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri. "Iraq on the International Stage

Foreign Policy and National Identity in Transition".(Chatham House). Available in following site:

https://www.academia.edu/8017303/Iraq_on_the_International_Stage_Foreign_Policy_and_National_Identity_in_Transition. Viewed in : 2020.

²أرون ستاين ، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق ، ترجمة: مركز البين للدراسات والتخطيط ، 2018 ، تاريخ الاطلاع 2021/08/22 ، من الرابط:

<https://bayancenter.org/2017/07/3498>

³سرهاد أركمان ، تحولات الدور التركي في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، من كتاب عشر سنوات هزت العالم "عقد من إحتلال العراق 2003-2012"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، نوفمبر 2015، ص ص 633.

يحصل المرشحون الآخرون إلا على عدد قليل من الأصوات، و من هنا تأكد أن مصير الأكراد مرتبط بالتعاون بين قوات طلباني، و البرزاني على البعثيين في بغداد¹.

بحكم طابع المصلحة الذي يطغى على التوجه التركي، فإن علاقتها إذا بالعراق كانت بنفس المنحى، بعد 2003 دعمت تركيا مبدأ بقاء العراق موحدًا دون تقسيمه لدويلات على أسس طائفية، و تعد كركوك القضية الأهم في سلم أولويات تركيا مع العراق، فهي ترفض إنضمام كركوك لإقليم كردستان على خلفية الإضطرابات الداخلية في تركيا بسبب حركات حزب العمال الكردستاني²، و يظل هاجس تركيا هو تخوفها من إقتداء أكرادها بما فعله إخوانهم بالعراق، و زد على ذلك توعد الرئيس العراقي جلال الطالباني حين قال "إذا تدخلت تركيا في المستقبل بإمكان الحكومة العراقية المقبلة أن تقول لتركيا أن كركوك مدينة عراقية"، لكن هذا الدور السلبي لتركيا إتجاه العراق، و عدم تدخلها لايغني أنها تراجعت بشكل نهائي يلعب دور أساسي في المنطقة، خاصة مصالحتها المتقاطعة مع أمريكا من خلال حاجتها لمشاركة تركيا بضرب المقاومة، وكذا حصارها، و تثبيت نفوذها في المنطقة، و في المقابل حاجة تركيا للدعم الأمريكي في كل من قضية قبرص، و أرمينيا، و الإتحاد الأوروبي، ناهيك عن وضع حد لعناصر حزب العمال الكردستاني وحصارهم³.

و قبل الحرب الأمريكية على العراق بدى الموقف الرسمي التركي واضحًا من خلال تصريح الرئيس التركي آنذاك " أحمد نجدت سيرز" أكد على مبدأ حماية وحدة العراق، و سلامة أراضيه، قائلاً بأن تركيا تولي أهمية كبيرة للعراق، و هي لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية ضد العراق، و من ناحيتها المؤسسة العسكرية التركية هي الأخرى أكدت مخاوفها من تقسيم العراق حينما صرح رئيس الأركان التركي الجنرال " أزكوك" إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي لتقسيمه،

¹ تيدروربت جار ،أقليات في خطر "230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية"، ترجمة: رفعت سيد أحمد القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1، 1995، ص 263.

² معتز إسماعيل الصبيحي وخلف علي صالح ، نفس المرجع السابق ، ص 445.

³ نبيل كريش ، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ، الموسم الجامعي 2007/2008، ص ص (205-207).

و المشكلة ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، وهذه لا يمكن لتركيا أن تقبل بها، ثم إن الدول العربية لا يمكن أن تهضم تأسيس دولة كردية على أراضيها، وهي لم تهضم بعد أراضي أعطيت لإسرائيل¹.

سعت تركيا لإقامة علاقات وثيقة مع المجتمع التركماني في مدينة كركوك، بغية الحد من النفوذ الكردي في المدينة، و انعكست تدخلاتها في شؤون العراق الداخلية بحجة دعم التركمان على علاقة البلدين، و إستمر التدخل التركي في زعزعة الإستقرار الداخلي عبر تعزيز الإنقسام القومي، و الإثني في العراق²، و في أواخر 2010 شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن، و الطاقة، خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تدمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي، و تم تبادل الزيارات الدبلوماسية بشكل مكثف، أسفرت على النجاح بعقد صفقات إقتصادية هامة في شمال العراق، بإعتبارها مركزا مهما لتوفير الطاقة لها، تم توطيد العلاقات مع أنقرة وزار الرئيس التركي عبد غول العراق لأول مرة منذ 33 سنة، و يعد هذا التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من قناعة السياسيين الأتراك بأنه لا وجود لحل مشكلة الأكراد دونما الحفاظ على علاقات تعاونية مع العراق، التي تعد المعني بهذه المشكلة في المنطقة، وجاءت بناء على سياسة تركيا الجديدة المبنية على تعدد الأبعاد، و مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار³.

بعد سنة 2011، و ثورات الربيع العربي تغيرت توجهات تركيا الخارجية حيث تخلت على سياسة دعم الإستقرار، كما دخلت في صراع مفتوح على السيطرة في العراق، و سوريا أحيث آمنت تركيا بالتغيير من أجل إحداث الإستقرار في المنطقة، و غيرت دورها كوسيط لدور جديد يتمثل في إيجاد فاعلين جدد في المنطقة، و دعمت التحول الديمقراطي في سوريا، و عارضت سياسات المالكي إتجاه الأكراد، و أعتبرت أربيل شريكا أساسيا، و هو يعد تغير جذري في موقفها منه، و هذا حفاظا على مصالحها بسبب التوترات العسكرية في المنطقة، و إستثمار النفط⁴.

¹ عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، العراق، والقضية الفلسطينية" 1990-2010، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص ص (88-89).

² محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع "دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014"، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، ط2020، ص ص (133-134).

³ عربي لادمي محمد، نفس المرجع السابق، ص92.

⁴ سرهاد أركمان، نفس المرجع السابق، ص ص (644-645).

تطورت علاقة تركيا بحكومة إقليم كردستان السنوات الأخيرة، حيث يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني بالنسبة لتركيا حليفا قويا داخل العراق ضد حزب العمال الكردستاني الذي نظم حركة تمرد ضد تركيا، حيث يعد الحزب الديمقراطي برعاية مسعود بارزاني عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، وشكل نقطة إرتكاز لها في معالجة المشكل الداخلي الذي نشأ بسبب النفط ما بين الحكومة العراقية المركزية، و الكردية، فالحكومة التركية حاليا تعد جهة فاعلة في السياسة الطاقوية العراقية، و كل ما يتعلق بمشاكل محافظات كركوك، و نينوى، و صلاح الدين، و ديالي، و لكن حرب داعش على العراق 2014 غيرت العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية التركية¹، و يعد الموقف التركي من صيغة الفدرالية في إقليم كردستان يعد تدخل في الشؤون الداخلية، و إنتهاك للسيادة قانونيا، و هو ما إنعكس سلبا على الإستقرار الداخلي، و ساهم في إضطرابات، و محاولة التأثير في صانع القرار².

علاقة أنقرة بأربيل القوية كانت على حساب علاقة تركيا بالحكومة العراقية، و المعارضة السنية و المتنافسين المحتملين الذين قد يتولون منصب رئاسة الوزراء في المستقبل، و لهذا فإن تأثيرها في مستقبل حكومة إقليم كردستان سيكون كبيرا³، و تربط تركيا بالعراق علاقة قوية في المجال النفطي من خلال خط جيهان النفطي في كركوك، الذي يعد مصدر دخل مهم لتركيا، هذا بالإضافة للعلاقات الإقتصادية، و الإستثمارات في العراق، حيث تعمل الآلاف من الشركات في شمال العراق خاصة في مجال البناء، و التنقيب عن النفط، و تهتم أنقرة بقيام علاقات تجارية قوية بينهما⁴.

كما تستعمل تركيا قضية المياه، كورقة ضغط على العراق بغية الحصول على مكتسبات سياسية، و إقتصادية عن طريق رفضها منح كميات كافية من مياه دجلة، و الفرات للعراق، و علمها أن العراق تعتمد عليه كمحرك أساسي لسياستها العامة للقضاء على مشكل الطاقة، و الزراعة، و هو ما يتسبب بخسائر للعراق، فتعاملت بصفها دولة منبع، و مارست السيادة على

¹ آرون ستاين، نفس المرجع السابق، ص ص (12-18).

² محمد محي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص 132.

³ آرون ستاين، نفس المرجع، ص 19.

⁴ حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار أهداف ومصالح، العراق: مركز المستنصرية للدراسات العبية والدولية، العدد 33، 2011، ص 18.

مجارها المائية، لم تتوقف عند هذا الحد بل في جانب آخر مارست عدائها بإعتبار مدينة الموصل تابعة لها، وستضمها لأراضيها، ولو باستخدام القوة العسكرية¹.
و تؤثر المشاريع المائية التركية خاصة المرتبطة بمشروع شرق الأناضول على الأمن الوطني العراقي بسبب تحدي العجز المائي، لأن العراق يعتمد على مياه مصدرها خارج حدوده، حيث أصبح يستفيد من 09 مليارات متر مكعب بينما كان يستفيد قبل 25 سنة على 30 مليار متر مكعب، أي ثلث الكمية التي كان يستفيد منها سابقا، لهذا فإن المشروع التركي دفع لنقص المياه وتردي نوعيتها، و بالتالي هو مشروع ذو بعد سياسي /اقتصادي /أمني²، و ترى تركيا في الملف العراقي كما في الصراع العربي الإسرائيلي منفذا لفرض نفسها كلاعب إقليمي فاعل في الشرق الأوسط، و تقوم بمد نفوذها داخل العراق من البوابة السنوية مستخدمة في ذلك الدبلوماسية متعددة الأطراف، كما أنها تريد إظهار نفسها على أنها الدولة الوحيدة التي تريد إقامة علاقات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق سواء محلية كانت أو دولية³.

فمستوى العلاقات بين تركيا، و العراق إذا تم الإلتزام بالاتفاقيات سيدفع بعلاقات إيجابية مع جميع دول الجوار، و تطويرها بما يحقق الامن، و الاستقرار في المنطقة كاملها⁴، فقد حددت تركيا عناصر إستراتيجيتها تجاه العراق بتحقيق أهداف مركزية في مقدمتها الأمن الجيوسياسي، و ضمان الأمن الإقتصادي⁵، ففي المجال الإقتصادي توجد العديد من المشاريع الإستثمارية التركية في العراق حيث يبلغ حجم الإستثمارات في إقليم كردستان 90% من المقاولات للشركات التركية متنوعة ما بين الصناعي، و التجاري، و الزراعي، و الإنشاءات الإعمارية، بحيث تعتبر العراق سوق حيوي تنفتح تركيا عليه لتصدير منتجاتها الصناعية، و الزراعية، و الخدماتية، و تبني مشاريع إستثمارية في قطاعات عدة أهمها الخدماتية، و تأتي أهمية العراق لتركيا لأنه مصدر

¹ محمد مكي الجنابي، نفس المرجع، ص ص (134-135).

² رياض مهدي الزبيدي، مستقبل النزاع على المياه بين العراق و تركيا -التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 2019، ص ص (41-42).

³ حيدر علي حسين، نفس المرجع، ص 17.

⁴ مكي حسين عبيد، العلاقات العراقية -التركية وأثرها في إستقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 60، ص 110.

⁵ حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، ص 137.

مهم لثروات، ناهيك عن القرب الجغرافي، ومصدر للنفط، يعد هذا كله مؤشرا إيجابيا للعلاقات الجيوبوليتيكية المستقبلية¹.

ولهذا فموقع العراق المنفتح ثقافيا، و قوميا مع عدة جهات، لا بد أن يبني علاقته مع تركيا على أسس المصلحة الاقتصادية، فالعراق بحاجة إلى كميات كبيرة، و ثابتة من مياه نهري دجلة، والفرات المتدفقة من الشمال إلى الجنوب، و في المقابل نجد تركيا بحاجة ملحة لكميات مستقرة من النفط الخام، و الغاز الطبيعي المتدفقة من الجنوب باتجاه الشمال²، و بالتالي لا يمكن لأي دولة الإستغناء على الأخرى خاصة العراق التي يعد موقفها ضعيفا جدا فهي دولة ضعيفة صاحبة إقتصاد ذي مصدر واحد، كما تتحكم تركيا في مورد هام على أساسه يتقدم أوتأخر الإقتصاد العراقي خصوصا مع الرغبة للتوجه للقطاع الزراعي الذي يعتمد على الماء لكن للأسف العراق وفي 2021 تعيش جفافا كبير جدا مما يتطلب إعادة هيكلة إستراتيجياتها في كل الميادين واتباع سياسة سلسلة مع دول الجوار منعا تركيا خصوصا.

و في ظل كل التطورات التي تحدث بمنطقة الشرق الأوسط تقوم أمريكا بتعزيز علاقتها مع تركيا، لأن تركيا تعد مهمة كثيرا بالنسبة لأمريكا في مواجهاتها ضد دول المنطقة، و على رأسها العراق، لأن تركيا تحدد العراق، و إيران، و القوقاز المضطرب، و بهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنها، و لهذا يقول كيسنجر في كتابه هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية " على الولايات المتحدة الأمريكية، و أوروبا التفاوضي عما يجري في السياسة الداخلية لتركيا لأن الأمن القومي لهذه الدول مرتبط بها "³.

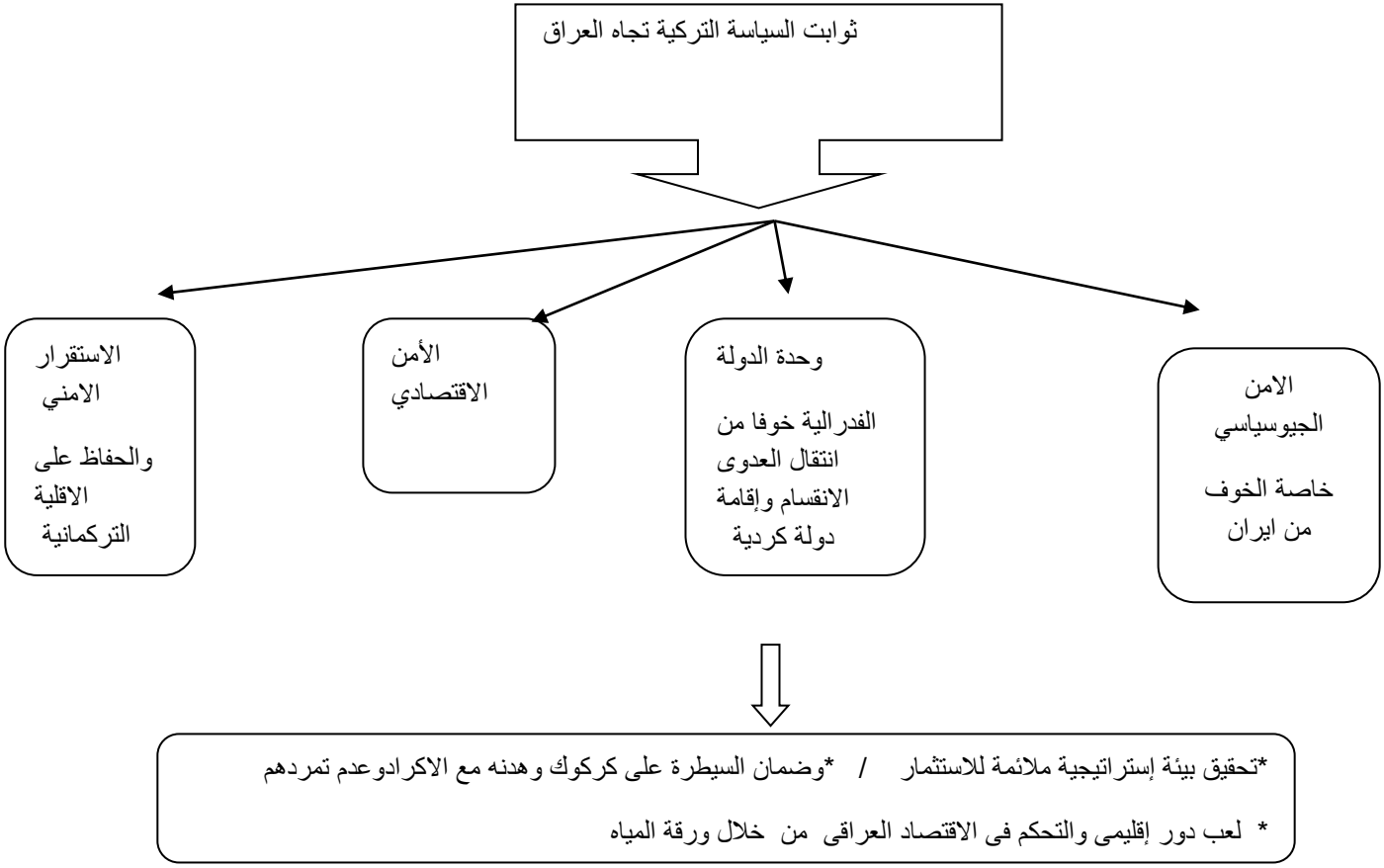
¹ عبد الرحمان علي عبد الرحمان وظاهر عبد الزهرة الربيعي، تحليل جغرافية للعلاقات العراقية -التركية بعد عام 2003، العراق

:مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية، العدد التخصصي الخامس، كانون الثاني 2016، ص1

² عبد الرحمان علي عبد الرحمان وظاهر عبد الزهرة الربيعي، نفس المرجع، ص11.

³ أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، عمان: دارزهران للنشر والتوزيع، ط2010، ص470.

مخطط يوضح ثوابت السياسة التركية تجاه العراق :



الشكل رقم 09: من إعداد الباحثة

2-إيران: التوجه الإيراني بالنسبة للعراق تغلب عليه المصالح وفقا لعداء، و رغبة للتدخل دوما في الشؤون الداخلية، وذلك من خلال كل العهود عهد فارس، الصفويين، الشاهنشاهية، والثورة الإسلامية، فعلاقة إيران بالعراق متوترة منذ القدم، و لكن في حرب 2003 مارست الحياد الإيجابي كونها لم ترى مصلحة لها في الدخول في مواجهة مع أمريكا، فمن مصلحتها التخلص من النظام البعثي، و بناء نظام سياسي عراقي جديد، و يمثل العراق عمقا إستراتيجيا لإيران، وخط دفاع أول وورق ضغط على أمريكا، فالدولة الإيرانية لإبعاد الضغط عنها سعت لتمويل العنف في العراق، و بهذا تظهر بأنها الدولة القادرة على التحرك في المجال الإقليمي¹، فقد شكل سقوط النظام العراقي حافز لدعم طموح إيران لملء الفراغ السياسي الأمني عن طريق المد الشيعي،

¹ معتز إسماعيل الصبيحي وخلف علي صالح، نفس المرجع السابق، ص ص (444-445).

والمنافسة الإقليمية على الريادة الإسلامية، و الدعم الإيراني للميلشيات المسلحة في المنطقة من جهة، و هو ما أدى لزيادة الإحتقان الطائفي، و المذهبي، و زيادة حدة الصراعات الطائفية في المنطقة، نظرا لتقاطع المصالح الإستراتيجية بين أمريكا، و إيران في المنطقة¹ كما يوجد توافق إيراني أمريكي فيما يتعلق بالشأن العراقي، من خلال عدم رغبتهم بعودة دولة عراقية إسلامية، أو عربية قوية، أو الإثنين معا، و طموحهم إستمرار عراق ضعيف، و تابع، و ذلك ليضمن للولايات المتحدة الأمريكية خدمة مصالحها الإستراتيجية في المنطقة أهمها النفط، و نفس الوقت يمنح لإيران الطريق لإيجاد نظام عراقي ضعيف يفتقر للشرعية، و تربطه الحاجة الدائمة للمساعدة الخارجية، بهذا يتم إستبعاد السنة ناهيك عن التقليل من تأثير المقاومة².

كان التدخل الإيراني في الشؤون العراقية من خلال أسلوبين للتدخل، تمثل الأول في التدخل المباشر مثل تصريح الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بملء الفراغ بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق، و هو ما يدل على التجذر الإيراني في العراق، بينما يتجلى الأسلوب الثاني في التدخل غير المباشر من خلال دعمها للعنف في العراق، و محاولة توسيع النفوذ في القرار السياسي العراقي³.

ساهم الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 في تحقيق العديد من الإمتيازات المهمة بالنسبة لإيران، حيث ساهم في نهوض الشيعة في جنوب العراق، و الأكراد في شماله، و هو ما أسهم في زيادة فرص نفوذ إيران في الجنوب، و وضع تحديات في وجه السعودية للعب دور في هذه المنطقة، ناهيك على تقوية الأكراد في الشمال، و هو ما يشكل تحديات في وجه تركيا، و بالتالي في هذه الفترة الزمنية شكلت فترة بسط النفوذ، و القوة الإيرانية بفضل أمريكا و توجهاتها التي أسقطت عدوين إستراتيجيين لإيران، و هما صدام العدو الإقليمي، و طالبان العدو الأيديولوجي في أفغانستان، غير أنها منذ 2013 حدث إنحصار داخلي للإيران بسبب الثورة الخضراء "أزمة ما

¹ كعبي عائشة وطبي محمد بلهاسي الأمين، الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية، ورقة: مجلة دفاتر السياسية والقانون، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 358.

² نبيل كريبش، نفس المرجع السابق، ص 209.

³ معتز إسماعيل الصبيحي وخلف علي صالح، نفس المرجع، ص 445.

بعد إنتخابات 2009"، و الربيع العربي، وإنحصار سوريا حليفة إيران مما أعطى إيران مركزا أقل قوة في محور المقاومة¹.

فبعد الإحتلال الأمريكي للعراق تبنت إيران سياسة جديدة إتجاه العراق، و يرجع ذلك لأهميتها من الناحية الجغرافية، و النفطية، و المالية، و السياسية، و المائية، كذا الفراغ الأمني، وإنهيار المنظومة الدفاعية، حيث لعبت دورا مهم في الإقتصاد العراقي، فالتجارة تعرف نشاطا كبيرا من إيران للعراق، وهذا بسبب العقوبات، و القتال الذي كان واقعا على العراق، ناهيك عن الإستثمارات في العراق، وتطوير منطقة تجارة حرة قرب الحدود المشتركة للبحر، و تم توقيع العديد من الإتفاقيات الإقتصادية بين البلدين كما تسهم في الإمداد بالكهرباء، و المواد الاستهلاكية رخيصة السعر المدعومة، و بهذا تغلغت في إعادة صياغة، و هيكله الإقتصاد العراقي بما يخدم مصالحها².

أما فيما يتعلق بمرتكزات السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد الإحتلال الأمريكي فيمكن إجمالها أولا في رفضها التقسيم، و الفيدرالية، و ذلك خوفا من تعاظم طموحات أكراد إيران لتأسيس دولة كردية، و هو سبب توتر علاقتها مع رئيس إقليم كردستان العراق، ثانيا تمكين القوى الحليفة لها من السيطرة على مقاليد الحكم في العراق، ثالثا أظهرت إيران نفسها كقوة إقليمية متحكمة في زمام الأمور الأمنية، و تحقيق الإستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى حماية محورها الإقليمي الذي تقوده المشكل من كل من العراق، و سوريا، و لبنان³.

أما عن الأهداف الإستراتيجية الكبرى لإيران تجاه العراق فتتمثل أولا في ضمان الإستقرار السياسي، و سلامة أراضيها لنظامها، و من كل محاولة إقليمية، أو أمريكية في كل توجهاتها إتجاه العراق، من خلال تقليل دخول في صراع أمريكي يهددها داخليا، ثانيا ممارسة كل الضغوط في

¹ حميد دباشي، إيران والعراق عقد على عزو العراق. من كتاب عشر سنوات هزت العالم "عقد من إحتلال العراق 2003-2012"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، نوفمبر 2015، ص ص (617-618).

² بشار محمد عويد، إيران الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق، بغداد: مجلة الباحث، العدد 210، المجلد الأول، 2014، ص ص (654-656).

³ محمد محي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص ص (137-138).

العراق كأوراق لضمان سلامة مواردها، و مصادر الطاقة، ثالثا تكريس دورها الإقليمي من خلال تبني أدوات القوة في العراق من أجل ضمان مكانة لها في المجريات الإقليمية¹.

إحتل العراق أهمية، و موقعا هاما في أهداف وسياسات إيران بصفة عامة، و في سياسته النفطية بصفة خاصة لعدة أسباب، أهمها الموقع الجغرافي الإيراني القريب من 80% من نفط العراق، ناهيك عن المناطق هايدروكربونية المشتركة بين البلدين مثل حقول مجنون، و أبو غراب، إذ إستحوذت إيران على بعضها مثل بئر الفكة، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة صادرات الغاز مقابل تناقص صادرات النفط، و إعتقاد إيران على نفط جنوب العراق في تمويل مشاريعها التوسعية في المنطقة، و بالتالي فإن العراق هي الرئة التي تتنفس منها إيران بسبب العقوبات الأمريكية عليها²، و قد عملت إيران على الدعم المادي، و اللوجستي لبعض المرشحين الذين تفضلهم، و ذلك بهدف إيجاد داعمين لها داخل السلطة في العراق، لنشر مشروعها السياسي، و بهذا وضعت تحديات في وجه الحكومة العراقية³.

في إستطلاع رأي أجراه مركز العراق للدراسات سنة 2010 وجد أن 68% من المجتمع الشيعي العراقي يجد في إيران الدولة الحامية لهم، و الداعمة للحياة السياسية في العراق، و هي نسبة تختلف من فئة لأخرى، حيث يعد المجلس الأعلى من أبرز القوى الموالية لإيران فإعتبار إيران قوة إقتصادية، و عسكرية شكلت لشيعية العراق نقطة إرتكاز، و قوة داعمة لتطورهم التقني و العلمي، و مظلة حامية لهم ضد أي عدوان إقليمي، أو دولي⁴، كما تمنح إيران الدعم المالي للمؤسسات الدينية في العراق لرعاية الأضرحة الدينية، و السماح لشيعية إيران بالحج شهريا للمدن المقدسة، و العتبات المقدسة، و خاصة كربلاء، و النجف، و السليمانية، و يمثل هذا ربح للقطاع السياحي العراقي، و مداخيل إضافية للميزانية سواء من الدعم المالي، أو ما ينفقه السواح الإيرانيين على الإطعام، و الفنادق، و غيرها من النفقات في العراق أثناء زيارتهم الدينية، فالملف العراقي بالنسبة لإيران يعد جزء أساسيا من إستراتيجيتها الخارجية الشاملة، و تهدف

¹ حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار أهداف ومصالح، العراق: مركز المستنصرية للدراسات العبية والدولية، العدد 33، 2011، ص. 13.

² بشار محمد عويد، إيران الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق، بغداد: مجلة الباحث، العدد 210، المجلد الأول، 2014، ص ص (658-659).

³ محمد محي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص 139.

⁴ محمد صادق الهاشمي و جمعة العطواني، شيعية العراق "مصادر القوة والتحديات" دراسة لأبرز التحولات السياسية لشيعية العراق بعد 2003، العراق: مركز العراق للدراسات، ط 1، 2014، ص ص (67-68).

منها لإمتلاك مقومات القوة الإقتصادية، و السياسية، والعسكرية، و التقنية، مما يسمح لها بحماية مصالحها الإستراتيجية الكبرى لتصبح قوة فاعلة إقليمياً مؤثرة في التوازن الاقليمي في المنطقة، فهي تستخدم كل وسائل القوة الاقليمية داخل العراق، و غيره من الدول في المنطقة للتأثير في مجريات الوضع الاقليمي¹، وبالتالي فقد لعبت إيران دوراً كبيراً، وسلي في الداخل العراقي، و أثرت في إستقراره، و خاصة الإستقرار السياسي، و كل هذا راجع لخوفها من نجاح المشروع الأمريكي في العراق، كونها تعتبر نفسها الهدف القادم لأمريكا، و لهذا إستخدمت العراق كورقة ضغط على أمريكا فيما يتعلق بالبرنامج النووي، لهذا فالتأثير الإيراني في العراق يمكن تقسيمه إلى ثلاث أصعدة، أولها صراع إيراني /أمريكي، و ثانياً صراع إيراني /أمريكي عراقي، وثالثها صراع عربي /عراقي إيراني².

في العراق حالياً النظام الحاكم ماهو إلا إنعكاس لإستثمار إيران في دعم الفصائل، والمنظمات الشيعية العراقية، و تمكينها من تولي السلطة بعد أن وصل وكلاؤها للمناصب السياسية الحيوية، و التأثير في البلد، وفق ما يتلاءم، و المصلحة الإيرانية، و قد دعمت الميلشيات العراقية المسلحة التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 110 ألف و 120 ألف بالذخيرة الصاروخية المساعدة للصواريخ المرتجلة، و لزيادة نفوذها على الحكومة العراقية المنتخبة في إنتخابات 2018، قام روحاني بزيارة رسمية إلى العراق في مارس 2019 من خلال توقيع إتفاقيات إقتصادية لعل أهمها خط السكة الحديدية الجديد³، و تنظر إيران للعراق بأنه طوق نجاة، و شريان حياة ورثة إقتصادية لمجابهة الضغوطات و الإلتفاف على العقوبات من خلال إحتواء العراق و تحويله لبوابة مركزية لتصدير النفط الإيراني إلى العالم الخارجي، لهذا تتبنى إيران سياسة الإحتواء للعراق من خلال تكثيف علاقتها السياسية، و الإقتصادية، و الثقافية بالعراق، للحد من نجاح الضغط الأمريكي على الحكومة العراقية للإلتزام بالعقوبات ضد إيران، فالعراق بالنسبة له المفتاح السحري للقيام بتسويات هامة في المنطقة، و تقريب وجهات النظر بين إيران،

¹ مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، العراق: المجلة السياسية والدولية، العدد 23، 2013، ص 8.

² أباذر عباس غضبان، تسييس الانتماءات الطائفية وأثره في الاستقرار السياسي العراقي، العراق مجلة الخليج العربي، المجلد 47، العدد 4/3، كانون الأول 2019، ص ص (193-194).

³ عبد الرحمان فريجة، أدوات التأثير الإيراني على سوريا-العراق-اليمن، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019، ص ص (48-49).

و المنظومة العربية في مقدمتها السعودية¹، و يبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق و إيران حوالي 10 مليار دولار، و ذلك سنة 2017، و يعود ذلك لقوة العلاقات بين البلدين، و النفوذ الإيراني داخل العراق، كما تربطها علاقات عسكرية قوية منها الحلف الرباعي الذي تأسس 26 أيلول 2015 المتشكل من روسيا، سوريا، العراق، إيران، و توحيد التنسيق الإستخباراتي لمواجهة داعش في كل من سوريا، و العراق، و وقعت إتفاقية تعاون عسكري في 23 تموز 2017 بغية زيادة التعاون الأمني، و العسكري، و محاربة التطرف²، فالعراق ليس له خيار إلا إقامة الأحلاف الإقليمية.

منذ الغزو الأمريكي للعراق إفتقرت مصالح إيران عن مصالح دول الخليج العربي، و نشأت حربا باردة بين إيران، و السعودية، و في الداخل العراقي كانت الفصائل العراقية منشغلة بالصراع على السلطة يسعى فيه السياسيون إلى الحصول على الدعم الخارجي لتوطيد مركزهم بالداخل، و منه ترتبط الخلافات السياسية الداخلية بالتحالفات الخارجية إرتباطا وثيقا³، فيد إيران تطول كل مفاصل الدولة العراقية، و مجلس النواب، و كل الدوائر المهمة، و هناك مفارقة غريبة في إيران تطالب رسميا علنيا بإستقلالية المنطقة، و خروج الأجنبي منها، و في ذات الوقت تساهم بشكل عملي في تدعيم النفوذ الأجنبي فيها من خلال تنفيذ أجندته في تقسيم العراق، و إثارة الفتنة الطائفية في المنطقة، و هو ما يقلق بلدان المنطقة التي ترتبط معظمها مع الغرب بتحالفات أمنية، نظرا لكونها بلدان نفطية غنية، و ضعيفة عسكريا، و هو ما يجعلها غير بعيدة عن مطامع النفوذ الإيرانية بالنفوذ، و التدخل⁴.

و تعود العلاقات الوثيقة التي تربط العراق بإيران كون هذه الأخيره في البداية تربط العلاقة مع المعارضة، ثم مع الحكومة الجديدة، عكس السعودية.

¹ فراس عباس هاشم، إتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التحولات الاقليمية، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019، ص.75.

² جاسم محمد حاتم، الدور الإيراني في الشرق الأوسط: المتغيرات الاقليمية (العراق / سوريا) نموذجاً، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019، ص.175.

³ جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري، العراق على الساحة الدولية "السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الإنتقالية"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 126، ط1، 2014، ص.14.

⁴ رعد البدير، الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، ط.2014، ص.324.

خريطة توضح مثلث القوى الإقليمية المحيطة بالعراق:



الخريطة رقم 08: من إسرائ شريف جيجان وعمر كامل حسن ، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي ، العراق : مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية العدد1، آذار 2020. ص28.

المنطقة المحيطة بالعراق تشهد حالة من الصراع الجيوبولتيكي، و الجيوعسكري، الذي ينعكس على جغرافية العراق السياسية التي تقع في مثلث أزمات، حيث تحيط بالعراق نزاعات عسكرية قائمة منذ سنوات، سوريا /اليمن، و صراع محتمل بين أمريكا، و حلفائها الخليجيين، وبين إيران، و في ذات الوقت يتوسط العراق مثلث آخر هو مثلث التوازن الإقليمي، حيث تحيط به ثلاثة قوى إقليمية كبرى وهي السعودية /تركيا/إيران تتجه كل منها إلى تأسيس محاور جيواستراتيجية¹، و اثر جائحة كورونا التي اجتاحت العالم ستضطر إيران للتقليص من التدخل السياسي في الشؤون العراقية، و اللبنانية، فتكلفة التعافي من الأزمة ستكون مكلفة جدا، وستكتفي بالإهتمام بالداخل الإيراني على التمويل الخارجي، ففي حالة إكتشاف أي تمويل خارجي ستضع الحكومة الإيرانية، والنظام الملالي في مأزق شديد أمام شعبه الذي يعاني كثيرا²، و قد شكل التهديد الإيراني بغلق مضيق هرمز سنة 2019 (كرد على العقوبات الأمريكية التي

¹ إسرائ شريف جيجان وعمر كامل حسن ، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي ، العراق : مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية العدد1، آذار 2020. ص ص (27-28).

² أحمد سيد خير الله، تأثير أزمة كورونا على تفاعلات القوى الإقليمية والدولية بالتطبيق على الشرق الأوسط ، من كتاب لوقائع مؤتمر الدولي الافتراضي "منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة كورونا :تحديات الوباء الجيواستراتيجي المنقعد أيام 29 و30 سبتمبر 2020، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية 1، أكتوبر 2020، ص 58.

فرضت عليها 2018) تحديا حقيقيا للعراق، لأنه يضر بمصالحه الإقتصادية، والأمنية (وبالتالي يؤثر في الدولة، و مساعي بنائها) كونه ممر لمعظم تجارة العراق عبر مياه الخليج، و يؤثر على التداخل والتمزج بين العراق، و دول الجوار مما دفع صانع القرار العراقي للبحث عن بدائل¹.

على صعيد الحديث عن الأثار الدولية للحركة العرقية، فقد إتضح أن الحركة الكردية كانت لها على الدوام آثار هامة على العلاقات بين الدول المعنية بها، إذ كانت لها آثار على العلاقات العراقية الإيرانية، وكذا العلاقات التركية العراقية، الحركة العرقية الكردية داخل كل من تركيا، والعراق، و إيران تتمثل في غاية المنتهى للأكراد في الإنفصال بكردستان عن الدول الثلاث التي تتقاسمها، و إقامة دولة كردستانية تجمع شتات الأكراد، و تجسد هويتهم، و بالتالي الحركات العرقية تشكل تهديدا بالغا للإستقرار السياسي في المجتمعات التي توجد بها، كما أن لهذه الحركات آثار سلبية لا يستهان بها على الوحدة الوطنية لتلك المجتمعات، ذلك أن هذه الحركات تلجأ إلى شتى وسائل العنف في سبيل بلوغ أهدافها، و التي هي في الغالب ذات طبيعة إنفصالية².

ثانيا :لبنان :

تتأثر لبنان بعلاقاتها مع دول الجوار، لكونها دولة ضعيفة دائما ما تجد نفسها بحاجة لدعم القوى الخارجية سواء كانت إقليمية، أو دولية، و كثيرا ماتدخل هذه القوى بطرق غير مباشرة من خلال علاقاتها الوطيدة بالأحزاب، و الشخصيات السياسية المؤثرة في الحياة السياسية اللبنانية، مما يجعل مستقبل الدولة الوطنية مرهونا بطبيعة هذه التدخلات، والمصالح التي تسعى لتحقيقها في الداخل اللبناني .

يظهر بشكل واضح مدى الحضور الإقليمي، و هيمنته على لبنان، و آليات عمل السلطة الرسمية، و غير الرسمية مما ساعد على عرقلة الحياة السياسية، و الممارسة الديمقراطية، و زادت من حدة الإنقسام المجتمعي، و دفعت بالطائفية السياسية للعنف، بسبب التحريك

¹ عامر حسن ثابت، بدائل العراق في ظل التحديات التي تحيط بأمن الخليج العربي:تحديات أمن الملاحة في مضيق هرمز أنموذجا، العراق:مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 19، 2020، ص 223.

² أحمد وهبان، أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر " دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، ط3الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص ص (264-513).

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

للأحداث بأيادي خارجية النابع من علاقة الأحزاب السياسية بالأطراف الخارجية، و الإستقواء بها، و السماح للأجنبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان¹.

تركيا : تعمل تركيا دوما على تحسين علاقاتها مع لبنان، و قد جاء في تصريح السفير التركي في لبنان فيفري 2019 أكد أن حكومة تركيا تلتزم بدعمها للحكومة اللبنانية الجديدة، و العمل معها بصفة وثيقة، و تهتم تركيا بالاقليّة التركمانية بالاضافة لأقلية الأرمن (الذين يزعمون الدولة أحيانا من خلال إثارة قضية إبادة الأرمن)² عملت تركيا على توسيع دائرة نفوذها في لبنان بعد وصول حزب العدالة، و التنمية للسلطة، و سعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في دفع هذه السياسة، و لأن تركيا تسعى للتنافس مع السعودية على زعامة العالم السني، و يتزايد التواجد السعودي في لبنان، سعت تركيا هي أيضا لتكثيف تواجدها في لبنان، و خاصة في المناطق الشمالية، و طرابلس، و يرى المحللون السياسيون أن تركيا تقف وراء تأجيج الإحتجاجات في لبنان لأغراض عديدة لخدمة مصالحها³

كما أن جوار لبنان لفلسطين يجعله مهما لتركيا التي تهتم بالقضية الفلسطينية، و تؤدي دورا دبلوماسيا تجاهها، حيث نسقت جهودها مع لبنان ضد نقل السفارة الأمريكية للقدس، و تربط تركيا علاقات إقتصادية، و تنشيط التجارة، و السياحة مع لبنان، يبلغ حجم التجارة الثنائية 1.5 مليار دولار، في مارس 2018 قدمت تركيا للبنان معدات عسكرية بقيمة مليون دولار في إطار إتفاقية المساعدات الخارجية، و تمد تركيا لبنان بحوال 40% من الكهرباء عن طريق محطات طاقة عائمة متمثلة في 3بواخر، و بأسعار رخيصة عن تلك الوطنية، أما عن السياحة سنة 2018 زار أكثر من مليون لبناني تركيا، و أكد وزير الطاقة اللبناني منصور بطيش أن العلاقات التجارية بين البلدين مهمة، و ستعيد لبنان فتح الإستيراد من تركيا بشرط إعادة إستيراد حديد الخرقة من لبنان، هذا، و تهتم الشركات التركية بالإستثمار بلبنان خاصة مشاريع

¹ حسان بن نوى ، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ط.2015، 1، ص168.

² محمود سمير الرنتيسي ، الإهتمام التركي بلبنان، تاريخ النشر 2019/08/28 ، و تاريخ الإطلاع 2021/06/02 ، من الرابط التالي :

<https://noonpost.com/content/29135>

³ رامين ولي زادة ، نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان الخلفيات والعواقب ، تاريخ النشر 2020/10/07 ، تاريخ الإطلاع 2021/06/02 من موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط على الرابط التالي :

<https://www.bayancenter.org/2020/10/6367>

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

البنية التحتية¹، تندفع تركيا تجاه لبنان لأسباب عديدة جيوسياسية، و جيواقتصادية منها أهمية السوق اللبنانية بالنسبة لأنقرة على خلفية سياسة تنمية الصادرات التركية، ناهيك عن سعي تركيا لزيادة نفوذها غرب آسيا، و بالأخص لبنان، كما أن تواجدها في لبنان يعوضها خسائر الماضي (فشلها بالتدخل بسوريا)، و منافسة الرياض، و أبوظبي، بالإضافة لتقرب تركيا من تيار المستقبل لزيادة نفوذها في الساحة السياسية اللبنانية، كما تدعم تركيا جماعة الإخوان المسلمين اللبنانية بغية التأثير في المعادلات الإقليمية، و كما أن الموقع الجغرافي للبنان يعزز مكانة أنقرة، و موقعها في صراعات الحدود، و الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط ضد الدول الأعضاء في منتدى غاز شرق المتوسط².

تركيا تعتمد على تناقضات الحالة السنية الشيعية لثبيت نفوذها، و التدخل في الشأن العربي، وهو ما له أثر سلبي على تركيا، لأن بها تنوعا عرقيا، و طائفيا، حيث سعت على إنشاء مؤسسات ثقافية، و خيرية، و تعليمية بلبنان لترسيخ ثقافتها، و مزيد من التوغل بحيث وجدت ضالتها في الشمال خاصة طرابلس حيث نسبة السنة مرتفعة، و كذا الجنوب مدينة صيدا³، حيث يبلغ حجم الإستيراد اللبناني من تركيا سنة 2009 ما يقارب 984.9 مليار ليرة؛ أي: ما نسبته 86.1% من إجمالي التبادل بين البلدين، حجم الصادرات اللبنانية لتركيا 311.9 مليار ليرة؛ أي: ما نسبته 13.9%، و تربط بين لبنان، و تركيا إتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة منذ نوفمبر 2010، من أجل تعزيز، و زيادة التعاون الإقتصادي، و هو مامن شأنه إنعاش التجارة اللبنانية، و التقليل من الضغوطات الدخلية للبنان لمواصلة مسيرتها في بناء الدولة⁴، و تحتاج لبنان لتركيا، لتحويل إقتصادها لإقتصاد منتج كما تركيا، نظرا لخبرة هذه الأخيرة، وقوة

¹ محمود سمير الرنتيسي، الإهتمام التركي بلبنان، تاريخ النشر 2019/08/28 و تاريخ الإطلاع 2021/06/02 من الرابط التالي:

<https://noor.noonpost.com/conten/29135>

² رامين ولي زادة، نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان الخلفيات والعواقب، تاريخ النشر 2020/10/07، تاريخ الإطلاع 2021/06/02 من موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط على الرابط التالي:

<https://www.bayancenter.org/2020/10/6367>

³ حسن مرهج، لبنان في مرمى العثمانية التركية، تاريخ النشر 2020/11/09 تاريخ الإطلاع 2021/06/02 من الرابط:

<https://nwlypp.com/news/3226697>

⁴ أنيس بو ذياب، إتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان و تركيا، لبنان: مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 88، نيسان 2014، على الرابط التالي:

<https://lebarmy.gov.lb/ar/conten/اتفاقية-الشراكة-لإقامة-منطقة-تجارة-حرة-بين-لبنان-و-تركيا>

إقتصادها ، وكذا نقل خبراته للبنان في تطوير صناعات الأدوية، و المواد الغذائية، كونه بلداً صناعياً بامتياز، خاصة إثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها لبنان عقب إنفجار مرفأ بيروت، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، ولهذا تتطلع تركيا لزيادة العلاقات التجارية مع لبنان، خاصة بعد تزايد عدد السياح اللبنانيين لتركيا الذي ارتفع من 250 سنة 2013 إلى ما يقارب 400 ألف سنة 2019¹.

1-إيران: مثلت أرض لبنان ساحة للمواجهة بين إيران، و خصومه، حيث وجدت وكلاء لها في لبنان عن طريق توظيف الطائفية الشيعية، و تشكيل ميلشيات موالية لها دمجت مع حزب الله ، حيث قامت إيران بتفويض الميلشيات لإستهداف مصالح الدول التي ترحب بالثورة، و بتأسيس حزب الله، و تدريبه من طرف إيران، حيث صار هذا الأخير ممثلاً للإرادة الإيرانية، و ينفذ كل توجهاته، و كسب هذا الحزب التعاطف الشعبي العربي من خلال ضرباته الموجهة للكيان الصهيوني، حيث صار هذا الأخير معادلة صعبة في الساحة اللبنانية من خلال التمثيل البرلماني، و كذا المشاركة في الحكومات بحقائب وزارية جد هامة، مما جعله بمثابة الكيان الموازي للدولة اللبنانية، و كون إيران مهيمنة عليه كانت لها اليد الكبرى في القرار اللبناني².

حيث تمثل لبنان حالة خاصة بالنسبة لإيران لعدة أسباب منها المكون الطائفي الشيعي، ناهيك عن وجود علاقات تاريخية بين إيران، و جبل عامل اللبناني، كما أن إيران تعد نفسها مسؤولة عن التشيع، و من هذه النقطة إنطلقت العلاقات بينها، و بين لبنان بدأ من الثورة الإيرانية من خلال توطيد علاقتها مع شيعة لبنان، و منه خلق علاقة مع الشعب اللبناني، و المساهمة في نشأة حزب الله، لكون لبنان منفتحاً على القوى الإقليمية، و الدولية، و ساحة للتدخل³.

ومن صور التدخل الإيراني في الحياة السياسية هو دفعها لحزب الله، و حلفائه للإمتناع للمشاركة في جلسات مجلس النواب المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، و بهذا عطلت الإنتخابات لدورتين إنتخابيتين، و لم تجر الإنتخابات منذ 2009، و ظل منصب رئيس الجمهورية شاغراً

¹ جلسة حوارية نظمها مركز التعاون و بناء السلام للدراسات في بيروت (RCCP) بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط في إسطنبول بتقنية التحوار عن بعد بعنوان "العلاقات اللبنانية التركية وإمكانية التعاون في شرق البحر المتوسط"، بتاريخ 2021/02/16، تاريخ الاطلاع 2021/06/12، من موقع ترك برس .

² كعبي عائشة وطبي محمد بلهاسي الأمين، نفس المرجع السابق، ص 372.

³ سماح عبد الصبور عبد العي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، مصر: دار بشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014، ص 249.

لعامين، و نصف منذ إنتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان 2014، حتى تم ترجيح كفة حزب الله، وحلفائه لإنتخاب حليف حزب الله ميشال عون رئيسا للجمهورية، و هو ما أفرز حكومات ضعيفة، وإنقسامات داخلية، وإستمرار الصراعات بين الأجنحة السياسية لعل أخرها إستقالة حكومة حسان دياب¹، و تواجه إيران ضغوطات إقليمية لوقف توجهاتها الإقليمية إزاء لبنان، و لعل أكثرها ما يأتي من السعودية، وإسرائيل للحد من القوى الإقليمية لإيران في المنطقة، بالإضافة لضغوطات دولية من قبل أمريكا، من خلال العقوبات، و تعقب حلفائها للحد من إمتداداتها في المنطقة، و خارجها، يرفض بعض شيعة لبنان أدوات التدخل الإيراني، كما أن أساليبها تتعارض مع الخصوصية الثقافية للمجتمع اللبناني، و كذا الصورة التي أخذت عن إيران أثر في ذلك البعد الداخلي الإيراني².

من المطبات الصعبة التي واجهت إيران هو الحراك اللبناني الذي جاء عابرا للطائفية لمواجهة فساد الطبقة الحاكمة، و المطالبة بإسقاطها، و كذا دور حزب الله وإيران في تأزم الوضع الحاصل في لبنان، و هو ما شكل ضغوطا على الدور الإيراني ليس من الداخل اللبناني فقط بل من القوى الإقليمية، و الدولية، بغية تعديل سلوك إيران في المنطقة، و تدخلت إيران في الحياة السياسية اللبنانية من خلال حليفها الإستراتيجي حزب الله، و حثه على التحول للإهتمام بالسلطة، و ليس فقط الجانب العسكري حيث شارك الحزب في كافة الإنتخابات اللبنانية منذ 1990، و حتى الإنتخابات البرلمانية 07ماي 2018، و حصل حزب الله، و حلفاؤه على 67 مقعدا مما يعني أكثر من نصف المقاعد المجلس 128 مقعد، و التي أعلنت عنها الجهات الرسمية بإيران قبل حزب الله، مما يؤكد تأثير إيران في الساحة السياسية اللبنانية، بإنطلاق الإحتجاجات الشعبية في لبنان 17 أكتوبر 2019، و صفتها إيران بمؤامرة أمريكية إسرائيلية على لبنان، وبتشكل الحكومة الجديدة " حكومة حسان دياب " في فيفري 2020 على خلفية الإحتجاجات قام وفد إيراني برئاسة رئيس البرلمان الإيراني " علي لاريجاني " بزيارة بيروت مؤكدا على أن لبنان، و سوريا مهمتان بمحور المقاومة³.

¹ مثنى العبيدي، نفس المرجع السابق، ص.55.

² سماح عبد الصبور عبد الحي، نفس المرجع السابق، ص.250.

³ مثنى العبيدي، نفس المرجع، ص.51.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

تميزت العلاقات الإيرانية اللبنانية بالقوة خاصة بعد قيام إيران بدعم حزب الله، و الذي استخدمته لسيطرتها في المنطقة، و تحقيق أهداف كثيرة، غير أنها انعكست بدورها على استقرار منطقة الشرق الأوسطية من خلال أحداث عديدة، فلبنان غني بالحركات الإحتجاجية متأثر بعاملين أساسيين هما البنية الطائفية، والإرتباط بالمحيطين الخارجيين الإقليمي، و الدولي، اللذين دفعاه إلى التمتع ببيئة حرة، و نظام شبه ديمقراطي¹.

من صالح إيران بقاء مشروع الدولة الوطنية غير مكتمل، بحيث لم تسهم في بناء الدولة في عدة مجالات، لكن إهتمت بخدمة مصالحها من خلال الإعتماد على الورقة المذهبية الطائفية، و الإعتماد على الهوية الطائفية لإضعاف الهوية الوطنية، لتشجعين الوضع، و بقاءه على حاله، ففي ذلك ضمان لإستمرارية إستفادتها من لبنان.

شكلت الجغرافيا المحيطة بلبنان جوهر أهميتها الجيوإستراتيجية، و ي عود ذلك لأهميتها لخطوط نقل الغاز من مصادرها لأسواق الكبرى، مما حول نعمة الموقع الجغرافي لنقمة من خلال الأزمات المحلية، و الإقليمية خاصة أزمة سوريا، و الشرق الأوسط، فكل الدول تحاول إيجاد مكانة لها في خريطة نقل الغاز، أو الأمن القومي لها، و لبنان تهتم بالأمرين معا، و لأن لبنان غير قادر على فرض شروطه في أي صراع بسبب وضع الداخلي سياسيا، و إقتصاديا، لهذا يحاول الإستفادة من الصراع لإقتناص فرصة بغية عدم ترك منفذ لاستغلال الأوضاع، لإعلان صراع ضده، من خلال عدم تسليم قرارته لطرف خارجي لينقلب الوضع عليه، و بهذا يتخطى الغاز اللبناني الجانب الإقتصادي ليتعداه لجوانب عديدة².

تتأثر السياسة اللبنانية بشكل كبير بالقوى الخارجية، و لا سيما من قبل دولتين: إيران، و المملكة العربية السعودية، يدعم البلدان تنظيمات سياسية مختلفة في لبنان، نشأ حزب الله أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982، لعبت إيران دورا مهما في ظهور

¹ فارس أشتي، الحركات الإحتجاجية في لبنان بين السياسي و الاجتماعي، من كتاب الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي "مصر المغرب، لبنان، البحرين"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2011، ص 153.

² حسن صفا، غاز لبنان ثروة وطنية وسط صراع جيوبوليتيكي عميق، لبنان: مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 116، نيسان 2021، على الرابط التالي:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/غاز-لبنان-ثروة-وطنية-وسط-صراع-جيوبوليتيكي-عميق>

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

الجماعة حيث تلقت تدريبات منها الحرس الثوري الإيراني، ولا يزال يتم تمويله بشكل كبير من قبل إيران اليوم بحسب ماثيو ليفيت أحد كبار المسؤولين زميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يمكن أن تمنح إيران حزب الله ما يصل إلى 200 مليون دولار كل عام، و في البيان التأسيسي لحزب الله عام 1985، تعهد حزب الله بالولاء لإيران، و حث تنظيم الدولة الإسلامية إلى تدمير دولة إسرائيل، و إنهاء التدخل الغربي فيها، جعلت أيديولوجية حزب الله منه وكيلا مهما للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن الواضح أن حزب الله، و طهران لهما تأثير على المشهد السياسي اللبناني، حيث قال علي فياض ممثل حزب الله إن حزب الله متطرف في قتال إسرائيل، و الإرهابيين في سوريا، لكنهم كانوا معتدلين للغاية فيما يتعلق بالداخل اللبنانية¹.

النفوذ الإيراني في لبنان يستند إلى جملة من الركائز التي توفر له الغطاء، و الفاعلية، و التحكم في قرارات الحكومة الاستراتيجية الامنية، و العسكرية نلخصها في التالي :

أ-حزب الله و المقاومة، ب- النظام الطائفي في لبنان الذي عملت ايران على تغيير نوعي في بنيته الدينية، و الثقافية في عنصره الشيعي، ج- البوابة المسيحية : من خلال استقطاب جزء كبير من المسيحيين ليكون كغطاء سياسي لها مثال التيار الوطني الحر، د- المخيمات الفلسطينية: من خلال إستقطاب بعض المجموعات الفلسطينية الناشئة، والشخصيات الدينية، والاجتماعية، و الأمنية، ه- إنكفاء مشروع الدولة من خلال تراجع سلطة الدولة، و تزايد نفوذ حزب الله².

¹Tobias Zach."The situation in Lebanon and challenges for regional stability and European security".(Parliamentary assembly). Available in following site:

<https://pace.coe.int/pdf/d731a6726302de29c5aeaa79d02f9fc525b19d3ca243c746716d6698400dfdb7/doc.%2014226.pdf>. Viewed in: 2020

²علب الامين، تجليات المشروع الايراني في لبنان "جثث الدول لاتبني جبال المجد"، من الكتاب الجماعي المشروع الايراني في المنطقة العربية والاسلامية. الاردن: دار عمار للنشر والتوزيع، ط2013، ص 1، ص ص (81-82).

المطلب الثاني: دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا و إسرائيل

أولا العراق : تربط العراق علاقات متعددة مع دول الجوار، حيث يختلف دور كل دولة حسب موقعها، و مكوناتها المجتمعية، وكذا مصالحها التي تربطها بالعراق .

1-دول مجلس التعاون الخليجي : تسعى هذه الدول لتحقيق محيط إقليمي يضمن إستمرار خدمة مصالحها، وكذا بقاء الأمن، والإستقرار فيه لحماية نفسها من أي تغييرات محتملة، فالتغييرات التي حدثت بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، ببروز إيران كقوة إقليمية، وبناء نظام سياسي جديد يقوم على المحاصصة الطائفية في العراق يمنح حقوق الشيعة، والأكراد، خلق توازن أمني جديد في الخليج العربي، وشكل لها تهديد مقارنة بفترة نظام البعث، كون أنه توجد بها أقليات مقصية من الوصول للسلطة، وهو ما شكل خوفا لهم من الخطاب الديني الجديد، وخاصة ما تمارسه ايران من تأثيره في شؤونهم الداخلية¹.

إنتهجت دول الخليج سياسات متعددة إتجاه العراق خوفا من التغييرات التي قد تحدث لها: فالكويت: تخوفت من الوضع الجديد في العراق بإعتبار هذا الأخير يهدد أمنها القومي، ناهيك عن رغبتها في الإنتقام فكانت أراضيها، و أجوائها وسيلة لضرب العراق أثناء الإجتياح، وسعت لخلق المشاكل منها عدم إخراج العراق من العقوبات، و مشكلة الحدود حيث إسترجعت 120 كلم² من أراض تشمل آبار نفطية كانت تستفيد منها العراق، و بناء ميناء جديد بغية تطويق العراق، و سد منفذ البحري في وجه العراق، و بهذا ستتم محاصرته، وهو ما ضرر بالملاحة البحرية، والنشاط الإقتصادي العراقي، و خسائر لليد العاملة التي تعمل بالصيد البحري، و بهذا صارت إطلالة العراق على الخليج تحت قبضة إيران، و الكويت²، الكويت من العراق متشدد، فسياسة الكويت الخارجية إتجاهه محدودة الأفق، و مقيدة الأبعاد، حيث لا ترى بأن العراق سيعرف الإستقرار لاسيما بعد تزايد النفوذ الإيراني مع تزايد الحساسيات الأمنية، و المذهبية في العراق³، غير أنه ظهرت مشكلة ميناء مبارك والتي زادت من خنق العراق بحريا، بالإضافة

¹ وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط2018، ص1، ص ص (184-185).

² وسام حسين علي العيثاوي، نفس المرجع، ص 186.

³ مالك دحام متعب، نفس المرجع السابق، ص5.

لإتفاقية خور عبد الله التي عقدت 2012 بين الدولتين، مما تسبب في إلغاء حق العراق في الممر الملاحي الوحيد الذي يوصل الموانئ العراقية بالخليج العربي¹.

أما البحرين فهي الدولة الوحيدة الأخرى ذات الأغلبية الشيعية في العالم العربي، وهي من الأوائل التي فتحت سفارة ببغداد بالرغم من معارضة جماعات المعارضة البحرينية، وسعت الدولتان لتطوير العلاقات في المجال التجاري، وبدأت صناعة الحج الشيعي في العراق تتحول لنشاط تجاري يغري الناقل الجوي البحريني، وقد سير طيران الخليج خطوط لخمس دول عراقية، ولكن سرعان ما تم إيقافها في 2011 للبنان، و العراق، و إيران، ولكن تم إستعادتها في لبنان، وتلتها العراق بشهرين، وقد أدى هذا التعتيل إلى تكبيد شركة الطيران ديونا، وأسهم في انهيار شركة طيران البحرين 2013، ويرى بعض ممثلي المعارضة البحرينية أن النزاعات الطائفية في العراق تجعل من الصعب حل الأزمات السياسية في البحرين، وهذا راجع للعلاقات بين البحرينيين المنتمين إلى طوائف مختلفة تتأثر بالمخاوف الكثيرة من أحداث في الداخل العراقي، هذا، و يلعب رجال الدين في النجف دور محوريا، و مهما، ويعد آية الله السيستاني أعلى سلطة روحية بالنسبة لشيعية البحرين².

أما قطر فدورها كان سلبيا فقد كانت داعمة للإحتلال الأمريكي للعراق، و أستخدمت المال السياسي بغية تسيير الأمور لصالحها، و تشجيع الصراعات الداخلية بين ركائز النظام للوصول لطريق مسدود، كما دعمت حركات التمرد التي نشرت الفوضى الأمنية في الأراضي العراقية تحت سياسية زعزعة المنطقة لقتل عضلاتها، و لعب دور القوى المسيطرة في الخليج، مستغلة بعض السياسيين العراقيين، و ضمهم لصفها بالدعم المادي خاصة في الأوقات التي كان العراق بحاجة لقرارات صارمة، و إستقرار بين الأقطاب السياسية³.

أما سلطنة عمان تمارس سياسة خارجية معتدلة، و لا تتدخل بالشأن العراقي، و رغم التنوع في رؤية الدول الخليجية تجاه العراق فقد أخذت سياسة واحدة خلال الإجتماع المشترك لوزارة الدفاع، و خارجية، و رؤساء أجهزة الأمن الوطني بدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2014.

¹ باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي الكويتي وأثره في إستقرار منطقة الخليج العربي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020، ص 146.

² جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري، العراق على الساحة الدولية "السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الإنتقالية"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 126، ط1، 2014، ص ص (69-70).

³ وسام حسين علي العيثاوي، نفس المرجع السابق، ص 187.

والتي أجمعت على ضرورة مساعدة العراق للخروج من أزمتته، و الحفاظ على وحدته، وإستقراره ورفض محاولات تكريس الطائفية¹.

السعودية: في المرحلة التي أعقبت الإحتلال الأمريكي، و إعتقاد العراق نظاما تعدديا مناقضا لتوجهات المملكة السعودية، ساهم ذلك في إثارة تخوفاتها من مطالبة سكانها بتقليد للواقع الجديد الذي حدث بالجارة العراق المتمثل بالنظام الفدرالي، و الخوف في انتقال الحكم من مكون لآخر، كما زاد التوتر بين البلدين بسبب إتهام المملكة بتدعيمها لمجاميع مسلحة داخل العراق، وهو ما دفع المملكة لإتباع سياسة سلبية إتجاه العراق، و طالبت بديونها التي بلغت 19مليار دولار، وصادرت خط أنابيب النفط العراقي إلى ميناء ينبع، و خفضت حجم التبادل التجاري، توظيف العامل الديني إتجاه العراق بعدم منع المشايخ في إصدار فتاوى تحرض على القتال في العراق، و غرض النظر على تدفق الأموال عبر الجمعيات، و المنظمات إلى المجموعات المسلحة².

وقف الإنتشار الإيراني يعد أهم إهتمامات السعودية إتجاه العراق، كما تتخوف من عودة عراق قوي فمن مصلتحها بقاء العراق في وضع مستقر لا هو محطم و لا قوي، فهي لن تسمح ببناء ترسانة عسكرية قوية داخل العراق، كما تلعب على ملف التمكين القبلي فتري أن مجالس الصحوة التي دعمتها كقوة ضد القاعدة هي سيف ذو حدين فهي تعد ذراع السعودية في العراق، ومن جهة تتخوف من زيادة سيطرة القبائل الذي قد يحرك قبائل السعودية للقيام بذات الأمر في بلدهم، كما تتخوف من عودة الإرهاب في العراق مما يهددها، و يجعلها محل خطر من حدوث ضربات محتملة لكنها في ذات الوقت ساهمت في تمويل جماعات مسلحة في العراق لضمان تقليل الضغط على المملكة³، و من صور الصراع الإيراني السعودي في التدخل في السياسة العراقية الذي إنتهى بفشل سعودي، و سيطرة إيرانية هو الدعم السعودي لمجالس الصحوة العراقية، و التي لم تنجح في قلب السياسات نظرا لتحدي الوزن الديمغرافي للأكثرية الشيعية في صناديق الإقتراع، حيث كانت الرياض داعمة للقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي*، و لم يحرز حزبه تقدما في إنتخابات 2005، غير أن الإستياء من رئيس الوزراء نوري المالكي فتح المجال لإياد

¹ خالد سلمان خالد، نفس المرجع السابق، ص345.

² محمد محي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص ص (122-124).

³ حيدر علي حسين، نفس المرجع السابق، ص ص (14-15).

* إياد علاوي شغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية في الفترة 2004/2005 ينتهي للطائفة الشيعية لكنه أسس حزب كتلاف يقوم على أساس الوطنية العراقية ويضم كل الطوائف والعراقيات.

علاوي للمشاركة في الإنتخابات النيابية 2010 حيث قدمت السعودية له الدعم المادي، والإعلامي، لكن فازت القائمة العراقية بأغلبية المقاعد، و تفوقت على إئتلاف دولة القانون برئاسة علاوي بمقعدين، بحيث تمكن المالكي، و بدعم إيراني من المحافظة على تماسك الأحزاب الشيعية، و على رئاسة الوزراء، و بالتالي صار الوجود السعودي رمزيا في الحكومة العراقية¹، كما ترغب السعودية في إنحسار نفوذ الشيعي في العراق كون هذا سيؤدي بمطالب بحقوق سياسية، و ثقافية لشيعية السعودية، و هذا على خلفية محاولات للقيام بمظاهراتهم كمعارضة للحكم في السعودية، كما يوجد تنافس إقتصادي بين السياسية النفطية لسعودية، و العراق نظرا لتعارض المصالح².

و في سنة 2014 أبرزت السعودية رفضها للإرهاب، و أعربت عن رغبتها في مكافحته من خلال التنسيق مع المجتمع الدولي، حيث قدمت للعراق الدعم العسكري لمكافحة داعش بالإضافة للمساعدات الإنسانية، و يعد هذا التصرف دلالة على بداية التغير في توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق لا سيما إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد يوم 01 جانفي 2015³،

و بالتالي فإن المتبع للسياسة الخارجية السعودية تجاه العراق منذ 2003، يصل لأنها لم تتجاوز عقدة المذهب، و كذا التطرف في تعاملها مع العراق الذي هو الآخر مدعوم بقيادات سياسية مذهبية من طرف إيران، و بالتالي فهذا الموضوع أدى لتصعيد تدهور العلاقات بين الطرفين في ظل قدرة إيران على تجاوز عقدة المذهب، و تقديم نفسها بأنها راعية، و داعمة للتشيع العالمي، و لذا من الطبيعي أن تكون العلاقات متوترة بين دولتين متضادتين مذهبيا (طائفا)⁴.

2- سوريا: بعد 2003، و تخوفها من النظام الجديد في العراق ساهمت في تبني إستراتيجية تقوم على دعم الجماعات المسلحة لعبور حدودها لصالح إستمرار العمليات القتالية ضد القوات الأمريكية، رغبة منها في تعثر المشروع الأمريكي، و صار الملف الأمني ورقة ضاغطة تستخدمها سوريا تجاه العراق لمواجهة أمريكا، و كانت لها نتائج على عدم الإستقرار المجتمعي، و السياسي،

¹ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحلاب الباردة في الشرق الأوسط، قطر: دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 11، يوليو 2014، ص 12.

² مالك دحام متعب، نفس المرجع السابق، ص 6.

³ علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة من الكتاب الجماعي السياسة الخارجية العراقية بعد 2014، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 2018، ص (161-162).

⁴ علي بشار أجوان، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة العلاقات العراقية-السعودية حتى عام 2014 وأفاقها المستقبلية، مجلة ANKASAM/Bolgesel Arastirmalar العدد 1 (1)، ماي 2017، ص ص (50-51).

وتزايد تهديدات الأمن القومي العراقي، لكن بعد 2011 واندلاع ثورات الربيع العربي، وانتقالها لسوريا، و بروز جماعات مسلحة خلق فراغا بين الدولتين كان سببا في تسهيل دخول جماعات إرهابية، و إحتلالها لمدن عراقية¹، إضافة إلى جملة تدخلات إقليمية في العراق تأتي مسألة تمويل الأحزاب السياسية من قوى إقليمية نقطة جدا مؤثرة في السياسة العراقية، و صانع القرار، مما جعلها تميل في إتجاه لا يصب في الصالح العام للعراق، و يجعل من الأحزاب مجرد واجهة مزيفة لا تعبر عن إرادة الشعب².

3-الأردن : تعد خطوط الطاقة، و النفط من المحاور الرئيسية التي تركز عليها العرق تجاه الأردن، و في أبريل 2013 تم توقيع إتفاقية بين البلدين لمد خط للغاز، و النفط بقيمة 18 مليار دولار من البصرة للعقبة، و يعد هذا جد حيوي لدولة الأردن الفقيرة بالموارد الطاقوية، و ترى فيه العراق نقطة مهمة لتقليل تركيزها على مضيق هرمز³.

شكل الإحتلال الأمريكي للعراق نقطة تحول بحيث برزت نخبة سياسية جديدة أدت للتوتر بين الأردن، و العراق (النخبة الشيعية التي لها علاقة مع طهران، و تحمل موقف سلمي من الاردن) في مقابل مزاج أردني أيد المقاومة السنية ضد الإحتلال، و حذر العاهل الأردني من تشكيل الهلال الشيعي في المنطقة إنعكس على ردة فعل شعبية كبيرة بمظاهرات ضد الأردن، لهذا، و جد الأردن نفسه في ظل هذه الفترة الجديدة بعد الإحتلال يواجه تعقيدات لم يتعودها، و أصبح العراق مصدر تهديد بسبب تفجيرات عمان التي قادها مصعب الزرقاوي، و قضية صواريخ العقبة، الطائفة المنصورة، و هو ما دفع الأردن لتشكيل كتيبة فرسان الحق، و غير إستراتيجيته في العداء للشيعية، و قوى علاقته مع الشخصيات العلمانية الشيعية في العراق على رأسهم إياد علاوي الذي يعد حليفا إستراتيجيا للأردن، و قوى الأردن علاقته مع السنة لدفعهم للتحرك بقوة للمشاركة في تشكيلة النظام السياسي العراقي، و شكل علاقات مع العشائر العراقية⁴.

4-منذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بقيادة عادل عبد المهدي أكتوبر 2018 زار عاهل الأردن الملك عبد الله بغداد بعد 10 سنوات، و هي خطوة تمهد لبناء علاقات تجارية ذلك

¹ محمد مكي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص ص (128-129).

² زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات، دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشراف، يناير 2018، ص 12 لتفاصيل أكثر زور الموقع التالي :

<https://draksy.net/party-experienc-in-iraq>

³ جين كينيمنونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري، نفس المرجع السابق، ص 72.

⁴ أمال وهاب عبد الله، نفس المرجع السابق، ص ص (12-13).

14 جانفي 2019 حيث تم توقيع العديد من الإتفاقيات بين البلدين، وهو ما سيسهم في خدمة الإقتصاد لكليهما¹.

وهذا دول الخليج العربية السنية بعد غياب عراق قوي "قوة سنية"، و ظهور قوة إيرانية "شعية" سعت للتحرك بغية إيجاد مكانة لها في منطقة الشرق الأوسط في ظل هذه التغييرات (صراع سني /شيعي)، و ظهور التحدي الإيراني " شيعي"، ليس هذا فقط بل حدوث تغييرات داخلية في العراق ببلوغ الشيعة للسلطة، و تحول السنة لمهمشين أي تحول ميزان القوى بين الأغلبية، و الأكثرية، وهو ما يجعلها تتخوف من إنتقال هذه التغييرات إلى مستوى إقليمي أي داخل دولها، و تحرك الطوائف الدينية للمطالبة بحقوقها، و من أجل إعادة توازن القوى اتجهت لتشكيل الهيئة الدفاعية الرباعية، و إعادة مبادرة السلام العربية 2002، وبداية 2008، و عقد مؤتمر أنابوليس في 2008، كل هذا تخوفا من إعادة تقسيم المنطقة وفق خطوط طول طائفية²، كما أن إعلان الدوحة الناتج عن قمة مجلس التعاون الخليجي أثر في تغير السياسات الخليجية حيال العراق من خلال دعم الحكومة دبلوماسيا تساهم في إعادة إنتاج تفاعلات العراق مع دول الجوار³.

ومن خلال ما عرضناه نجد أن أهم أسباب تأزم الوضع الداخلي في العراق، و التأخر في بناء الدولة الوطنية هو قيام العلاقات الدولية الإقليمية من خلال محاور إقليمية تعتمد الهوية الطائفية أساسا لها، و الإعتماد على العقلية الطائفية والنظرة الدونية للمختلف الآخر مذهبيا في ذهنية صناع القرار السياسي العرب، كون السياسية تحرك عناصر الطائفة، فالعديد من الأنظمة في الشرق الأوسط كانت تمثل بهويتها المذهبية أقلية ضمن المجتمع على صعيد ديمغرافي، لهذا عندما بدأ تغيير الأنظمة على أسس ديمقراطية حدث توتر مذهبي بسبب تركيبة المجتمعية للدول⁴.

¹ غربي هيبية، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ 2003، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019، ص 121.

² ماري لوومي، الهويات طائفية أم جيو سياسية؟ الانقسام الإقليمي الشيعي - السني في الشرق الأوسط، ترجمة: حسين أحمد سرحان، فيلندا: معهد فينيش للشؤون الدولية، 2008، ص 3.

³ علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة، من الكتاب الجماعي السياسة الخارجية العراقية بعد 2014، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 2018، ص 162.

⁴ سناء كاظم كاطع، نفس المرجع السابق، ص 133.

"و حسب الدكتور ناظم نواف الشمري فإن معادلة الوضع العراقي، وأثره على جيرانه يمكن تلخيصها في مايلي :

إيران : ترغب في وضع عراقي غير مستقر، إذ إن عراقا قوي يقلقها، فترغب في عراق ضعيف .

السعودية: ترغب في عراق قوي غير مقسم، فالعراق المقسم، والضعيف يقلقها.

تركيا: ترغب في عراق قوي، ويقلقها عراق ضعيف.

الكويت: ترغب في عراق ضعيف، بنما عراق قوي، وفي نفس الوقت غير مستقر يقلقها.

الأردن :يرغب في عراق مستقر، ولا يريحه علاقات قوية مع جيرانه .

سوريا:ترغب في عراق قوي، ومستقر، ولا يريحه عراق ضعيف، ومقسم¹

وعلى خلفية التفجيرات الإرهابية الإنتحارية التي حدثت في بغداد يوم 21 جانفي 2021 صرح وزير الخارجية العراقي؛ قائلاً: بأن علاقتنا بدول الخليج من شأنها تحقيق الأمن في المنطقة، وخاصة التقارب الإيجابي مع السعودية، ناهيك عن العلاقات مع إيران، هذا، وقد أدانت دول الخليج هذه التفجيرات التي هددت أمن العراق، و مسيرتها نحو بناء الإستقرار فمن مصلحة العراق أن تكون هناك علاقة جيدة، و دول الخليج، وإيران²، وذلك لكون منطقة الخليج تمثل إمتداد تاريخيا، وجغرافيا، و إثنيا، وسياسيا مع العراق، فإن أي إختلال في الامن الإقليمي الخليجي يتأثر به العراق³.

2-إسرائيل: يعد الكثيرون أن إسرائيل هي الراجح الأكبر من الحرب على العراق، و تفكيك الجيش،مما أبعده قوة إقليمية لطالما كانت مهددة للأمن الصهيوني، هو ما شكل الفرصة السانحة للقوة الأمريكية الإسرائيلية لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، و تحقيق السلام مع إسرائيل، وبالتالي سعت إسرائيل بكل السبل لإنجاح الحرب الأمريكية على العراق، و مارست أساليب التضليل، ودعمت تفكيك دولة العراق إلى دويلات، و إستخدام الورقة الطائفية،

¹ ناظم نواف الشمري، نفس المرجع السابق، ص15.

² نقلا عن قناة الجزيرة شريط العاجل يوم 2021/01/21 على الساعة 14:19 بتوقيت الجزائر.

³ عامر حسن ثابت، بدائل العراق في ظل التحديات التي تحيط بأمن الخليج العربي:تحديات أمن الملاحة في مضيق هرمز أنموذجا، العراق:مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 19، 2020، ص234.

والعزل العرقي، و خلق تكتلات طائفية على أسس قومية من أجل تفريق الصف في مواجهة مشروعها لبناء دولة إسرائيل الكبرى، و بناء عقليات، و ظروف ملائمة لتقبل وجود هذا الكيان¹، فمن صالح إسرائيل بقاء العراق غير آمن من أجل الحد من القوى الإيرانية، و في نفس الوقت تخاف من تهديد أمن الأردن، فالجماعات الإرهابية التي تتسلل للدول لها القدرة على تهديد الأنظمة العربية الحاكمة، و هذا الأمر ليس لصالح إسرائيل كون الأردن تعد ركيزة إستراتيجية لها في المنطقة، و حزاما فاصلا بين إسرائيل، و الحركات المتطرفة، فحسب الصهاينة أي تغيير يحدث في المنطقة من شأنه أن يحولها إلى ساحة مواجهة مما يعيد الكيان إلى نقطة البداية².

يتضح مما سبق كله أن الخطاب السياسي في العراق مرتبط بالأوضاع الإقتصادية، و الإجتماعية، و إذا ما تزعزعت الأوضاع فإنه ينعكس، و يظهر جليا على طبيعة القرار، و ضعف تأثيره، و بهذا فإن العمل على تعزيز البناء الداخلي إجتماعيا، و إقتصاديا فهذا يؤدي لأن يكون العمل السياسي أفضل سواء في الداخل، أو الخارج، لكن تجزئة الخطاب بحسب الولاءات الحزبية، و الفئوية، و الإقليمية فإنه يقود لتجزئة القرار السياسي الخاص بالخارج، و هو ما يتطلب ضبط مسار العملية السياسية داخليا لكون صداها في أفعال متماسكة على المستوى الخارجي³.

هناك عدة أسباب دفعت دول الجوار إلى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، و التأثير في بناء الدولة الوطنية منها⁴:

أ- العمل على جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الأمريكية .

ب- التغلغل لتحقيق أهداف إقتصادية .

¹ وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط2018، ص1، ص (183-184).

² حيدر علي حسين، نفس المرجع السابق، ص18.

³ كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، العراق: مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، العدد 44، 2010، ص8.

⁴ محمد كريم كاظم، العراق والبيئة الدولية والإقليمية قراءة في التحديات والفرص، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، 2019، ص06.

ت-إعادة التوازن الإقليمي لقوى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بجعل العراق القوة الرادعة، ونموذجاً لبقية الدول في المنطقة.

ث-خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية، وذلك بزيادة شغلها بالوضع العراقي بغية إبعادها عن الدول التي تعد محط إهتمام العراق خاصة سوريا، وإيران .

ج-تفعيل لعبة حماية الطوائف، والقوميات العراقية .

ح-معارضة دول المنطقة دول الشرق الأوسط مثل تركيا، وإيران، و سوريا، و العراق لا تحرب بالفكرة دولة كردية منفصلة، هذا لأن كوردستان منفصلة ستبث (نفس النوع من الحركات الانفصالية في مناطقهم التي يمكن أن تحصل كثيفة بسبب التواصل الجغرافي للمناطق ذات الأغلبية الكردية تعداد السكان لذلك، كانت هذه الدول تستخدم جميع الوسائل بما في ذلك العسكرية للسيطرة على قضية كردستان في أراضيها) ردود الفعل العالمية، والإقليمية على إستفتاء إستقلال حكومة إقليم كردستان، كان الدافع من حكومة إقليم كردستان لإجراء الإستفتاء الأخير هو تجديد للمطالبة بدولة كردية مستقلة منفصلة، وبمجرد حصولهم على ملف الأغلبية نعم من قبل الشعب الكردي، كانوا يعتزمون الدخول في مفاوضات مع بغداد لتسوية، وتوزيع الأصول الحكومة العراقية، كانت بغداد أكثر المعارضين صراحة للإستفتاء الكردي، ونتائجه. و أعتبر الإستفتاء تهديداً مباشراً لسيادة العراق، حيث صرح حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي في البرلمان العراقي بأنه لن يفعل ذلك أبداً إجراء حوار حول نتيجة الإستفتاء مع حكومة إقليم كردستان، يحفظ أمن المواطنين، و الدفاع عن المواطنين الأكراد داخل، أو خارج كردستان المنطقة على الصعيد الدولي¹.

ثانياً: لبنان

1-دول مجلس التعاون الخليجي: التحول الجذري في العلاقات الخليجية اللبنانية بدأ منذ 2012 بسبب إنخراط حزب الله في القتال السوري دفاعاً عن نظام بشار الأسد ومواقفه الداعمة للتوسع الإيراني في المنطقة، و قرر مجلس التعاون الخليجي إبعاد اللبنانيين المواليين للحزب من أراضي دوله، و صنف حزب الله كمنظمة إرهابية، و قرر حظر سفر الرعايا الخليجين للبنان،

¹Farhat Kounain. Ahmed Saeed Minhas. Ghulam Qumber. "Independent Kurdish State in Middle East: An Upcoming Epicenter of Middle East Power Politics". *Global Social Sciences Review*. Vol. II, No. II (Fall 2017) Page :183.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

و لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي جميعها على نفس المواقف تجاه الوقائع السياسية اللبنانية بل أن موقفها الفردية مختلفة من دولة إلى أخرى¹ :

أ-السعودية:تربطها علاقة سياسية متينة، و بالأخص مع الأطراف السنية في لبنان، و هذا التعاون ليس وليد اللحظة بل منذ إستقلال لبنان، حيث عملت المملكة السعودية على دعمها في شتى الميادين، وكان لها دور فعال في وضع حد للخلافات بين الأطراف اللبنانية المتصارعة من خلال إتفاق الطائف، ناهيك عن علاقتها الوثيقة بعائلة الحريري، و قوى 14 آذار، حيث كان الملجأ الذي وفر الدعم السياسي إقليميا، و دوليا، كما قدمت الدعم في 2006 أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان²، ورغم الفوز الثاني الذي حققه قوى 14 آذار في الإنتخابات النيابية 2009 عجز حلفاء السعودية في لبنان عن كبح جماح حزب الله، و في 2011 خسرت قوى 14 آذار الأكتيرة النيابية مع إنضمام بعض أعضائها لحزب الله للإطاحة بسعد الحريري من الحكومة³، و بهذا خسرت السعودية قوتها الضاربة في الحكومة اللبنانية.

تعمل المملكة العربية السعودية كضامن مهم لجزء كبير من ديون لبنان، و تدعم الإقتصاد اللبناني بشكل مباشر، و غير مباشر، بشكل غير مباشر من خلال صناعة السياحة اللبنانية لمغتربين العاملين في المملكة العربية السعودية، و دول الخليج الأخرى بشكل مباشر تساعد المملكة العربية السعودية في دعم لبنان من خلال حزم المساعدات، في يناير 2016 تعرضت السفارة السعودية في طهران لهجوم من قبل حشد بعد ذلك أعدمت السعودية رجل دين شيعي، و بعد الهجوم على السفارة كل أفرادها من العرب دانت الجامعة - باستثناء لبنان - الهجوم على السفارة، و رفض لبنان المشاركة، و قد أضر التنديد بعلاقات البلاد مع المملكة العربية السعودية التي قررت إلغاء منحة 3 مليارات دولار للجيش اللبناني، و منحة 1 مليار دولار لقوى الأمن الداخلي في لبنان، كما نصحت المملكة العربية السعودية مواطنيها بتجنب البلاد فلم يعد لبنان يتمتع بالشعبية، و جهة للسياحة العربية كما كانت في السابق⁴.

¹ زياد ماجد، تقرير حول العلاقات اللبنانية الخليجية: من التأزم إلى الترقب والإنتظار، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مارس 2017، ص2.

² منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (201-202)

³ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحلاب الباردة في الشرق الأوسط، قطر:دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 11، يوليو 2014، ص 12.

⁴Tobias Zach."The situation in Lebanon and challenges for regional stability and European security".(Parliamentary assembly). Available in following site:

<https://pace.coe.int/pdf/d731a6726302de29c5aeaa79d02f9c525b19d3ca243c746716d6698400dfdb7/doc.%2014226.pdf>. Viewed in: 2020.

ب-سلطنة عمان : تربط السلطنة علاقات قوية مع لبنان، و تعد الاختيار الأول للتوجه الأساسي للقطاع الخاص اللبناني لاستثمار؛ بحيث توجد فرص واعدة في قطاعات عديدة¹، و يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين وفق إحصاءات غرفة تجارة، و صناعة عمان سنة 2015 حوالي 34 مليون دولار أمريكي، و بلغ حجم التصدير اللبناني 10 ملايين دولار أمريكي، مقابل 24 مليون دولار أمريكي ، و بالرغم من الأزمات الخليجية، و لبنان إلا أن سلطنة عمان حافظت على الإستثمارات المشتركة بين الدولتين، و عملت حكومتا البلدين على القيام بتسهيلات لنجاح التبادل التجاري، و إستمراره، و تم عقد عديد الإتفاقيات منها إتفاق تشجيع الإستثمار، و حمايته، و إنشاء لجنة تعاون مشتركة ، حماية المستهلك²، و في المقابل تقدم إسرائيل مساعدات كبيرة لمسقط وخاصة في قطاع الزراعة، و التقنية العالية، و خاصة أن إسرائيل تسعى لإقامة علاقات أكثر قوى مع الدول العربية، و منها السعودية، و الإمارات، و من أجل تطويق النفوذ الإيراني، لهذا فالسلطنة العمانية تطبع علاقاتها مع إسرائيل³.

و لعل هذا من أهم أسباب الصراع بين سلطنة عمان، و حزب الله كون إستراتيجيته معادية لإسرائيل، و يتلقى الدعم الكامل من إيران، لهذا فسلطنة عمان أمام جوار جغرافي ملغم، و محاط بالتجاذبات لهذا حسب رأي الباحثة* فإن مسقط لن تقدم للبنان الشئ الكبير، و الدعم لبناء دولة وطنية قائمة بكل سيادة، لأن هذا لا يخدم أجندات إسرائيل التي تسعى لبسط نفوذها في المنطقة، و من مصلحتها بقاء لبنان ذا بنية هشّة، و صراع طائفي مستمر بل تعمل على تأجيجه بمختلف الأساليب، و الوسائل.

أ-قطر : يؤكد أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني دعمه الدائم للبنان، و وقوفه مع الشعب اللبناني، كما تربط الدولتين علاقات تعاون، و دعا الأمير القطري رئيس حكومة تصريف

¹ إجتماع عمل لتفعيل العلاقات بين لبنان و سلطنة عمان بين رئيس غرفة بيروت و جبل لبنان مجمد الشقير و رئيس غرفة التجارة و صناعة سلطنة عمان رضا صالح ، عبر تقنية الزوم في 12 أكتوبر 2020 تاريخ الاطلاع 2021/06/21 على الرابط :

<https://www.almarkazia.com/ar/news/show/259073>

² تقرير بعنوان :زيارة مثمرة للوفد اللبناني لمسقط، تاريخ النشر 2016/03/17، تاريخ الاطلاع 2021/06/30، من موقع النهار على الرابط التالي :

<https://www.annahar.com/arabic/article/336458>

³ نيمّا خورامي أسل ، سلطنة عمان وطموحاتها الاقتصادية ، ترجمة : مركز كارنيغي ، تاريخ النشر 14 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع 2021/06/30، على الرابط :

<https://carnegieendowment.org/sada/77973>

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

الأعمال اللبنانية حسان دياب لتغليب المصلحة الوطنية، وإسراع في تشكيل حكومة جديدة بغية إرساء الإستقرار في لبنان، و يطالب الأمير القطري دوما الدول العربية على مساعدة لبنان لتجاوز الأخطار المحدقة بها بعد إستنفاد البلد إمكانيات إصلاح و ضعه الاقتصادي¹، فقطر كانت من أوائل الدول تقديمها للمساعدة للبنان إثر إنفجار مرفأ بيروت، فلقطر دور في حل مشاكل دول الجوار، وبالتالي بإستطاعتها تقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء في لبنان، فقد سبق أن قدمت للبنان الكثير مثل إتفاق الدوحة الذي أنهى أزمة سياسية عمرها سنة ونصف 2008، بالإضافة للأزمات الهامشية مع سوريا، و جاء التحرك القطري في المنطقة ككل، و لبنان بعد إعلان السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، فمشكلة لبنان ليست سياسية فقط بل مشكلة نظام ككل لهذا لا بد من حلها جذريا².

محطات الدعم التي قدمتها قطر للبنان تاريخية، و قديمة فمنذ سنة 2006 بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان بغية إعمار لبنان، و كانت الخطوط الجوية القطرية أول من أرسلت طائرة خرقت الحصار الإسرائيلي على لبنان بعد الحرب، في عام 2007 شاركت قطر بقوة الواجب الوطني في حفظ السلام في جنوب لبنان بموجب قرار الدولي رقم 1701 الذي وضع أوزار الحرب بين إسرائيل، و حزب الله اللبناني، و شاركت مع اليونيفيل في جنوب لبنان لحفظ السلام في أغسطس 2017 أعفت السلطات القطرية اللبنانيين من شرط تأشيرة الدخول لقطر، و في 2019 أعلنت قطر دعم الإقتصاد اللبناني 500 مليون دولار، و أعلنت قطر عن عزمها في الإستثمار في سندات الحكومة اللبنانية³. تربط لبنان بقطر عدة إتفاقيات تناولت قطاعات عديدة، و تعتمد الدوحة على المنتجات الغذائية، و المزروعات اللبنانية، و يرى الخبراء أن لبنان لا يستطيع العيش إقتصاديا من دون دول الخليج التي تستورد المنتجات الصناعية، و الزراعية من

¹ أمير قطر يؤكد دعم بلاده المستمر للبنان ويدعو للإسراع في تشكيل حكومة الاعمال ، من موقع الجزيرة تاريخ النشر 2021./04/19 تاريخ الاطلاع 2021/06/21، على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/2021/4/20>

² أحمد يوسف ، تقرير بعنوان :هل تلعب قطر دورا في حلحلة الوضع اللبناني ،تاريخ النشر 2021./02/19 تاريخ الاطلاع 2021/06/21 ، على الرابط التالي :

<https://www.aa.com.tr/ar/2150154>

³ تقرير حول مواقف قطر في دعم لبنان تاريخية ،تاريخ النشر 22يناير 2019 ، تاريخ الاطلاع 2021/06/21 ، من موقع الشرق على الرابط التالي :

<https://al-sharq.com/article/22/01/2019>

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

لبنان، و كان القطريين السابقين للإستثمار في لبنان كما يساهم الخليجيون في أكبر المصارف اللبنانية، و الفنادق¹.

ب-البحرين : تربط لبنان، و البحرين علاقات أخوية، و قوية بالرغم من بعض الجهات التي تتكلم بشكل إنفرادي بشكل مسئ للبنان، و هو ما دفع رئيس الحكومة تمام سلام بتوجيه رسالة واضحة بقوله "إن مساحة التنوع السياسي الموجود في لبنان، والتي تسمح بظهور مواقف مختلفة، و متعارضة من الشؤون الداخلية، و الخارجية، يجب ألا تكون مبررا لإلحاق الضرر بالمصالح اللبنانية، أو لبنان بأي دولة شقيقة، و صديقة، كما أن الموقف الرسمي للقضايا العربية، و الدولية تعبر عنه الحكومة الممثلة برئيس مجلس الوزراء، و ليس أي جهة سياسية منفردة حتى، و لو كانت مشاركة في الحكومة الإئتلافية، فلبنان الذي عانى من التدخل في شؤونه الداخلية حريص على عدم التدخل في شؤون أي دولة، و كيف إن كانت هذه الدولة عربية، و شقيقة كالبحرين"²، نفس الوضع وقع بالعراق من خلال منصات مسيئة للبحرين تتحدث بإسم الدولة هدفها تحطيم العلاقات الثنائية، و بهذا لا يوجد فرق بين لبنان، و العراق في التعاطي مع البحرين فبعض الجماعات الطائفية تحرض من خلال منصات، و تتدخل في شؤون دولة شقيقة كاملة السيادة، و هذا يعد أمرا من شأنه أن يؤثر في علاقة الدولتين مستقبلا.

و تعد البحرين من بين الدول التي تصنف حزب الله كمنظمة إرهابية، و خاصة الأمين العام للحزب الذي وصفه وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بالإرهابي من خلال قوله " إن على لبنان الإختيار بين إنتمائه إلى أمته و شعبه، و أشقائه، أو التعايش مع (الإرهابي) الذي يضر بمصلحة بلده"³.

¹ نورما أبو زيد، قطر و لبنان تاريخ من العلاقات الأخوية، تاريخ النشر 11 جانفي 2017، تاريخ الاطلاع 2021/06/21، من موقع الوطن على الرابط :

<https://www.al-watan.com/news-details/id/51882>

² سلام نحرص على علاقات أخوية بين لبنان و البحرين، من موقع جريدة البناء (يومية سياسية قومية إجتماعية)، تاريخ النشر 2021/06/21، تاريخ الاطلاع 2021/06/30، على الرابط :

<https://www.al-binaa.com/archives/article/26012>

³ البحرين : على لبنان أن يختار بين العرب و حزب الله، تاريخ النشر 30 يونيو 2021، تاريخ الاطلاع 2021/06/30، من موقع الخليج الجديد، على الرابط التالي :

هـ- الكويت: تتشابه الدولتين في عدة أمور لعل أهمها موقعهم الجغرافي، وكذا تعرضهم للحرب من دولة جارة، و من الناحة الإقتصادية لهما إقتصاد حر، و الديمقراطية في الحياة السياسية، لهذا فعلاقات الدولتين قوية، و متينة على مر التاريخ، وهو ما عبر عنه سعود ناصر الصباح؛ قائلاً: "ليت علاقات الدول العربية مع الكويت كعلاقات لبنان مع الكويت"¹.

كانت الكويت من أوائل الدول التي تدخلت في الحرب الأهلية اللبنانية، و دعمت قوات الردع العربية، ورفضت إتفاقية ماي 1983 التي فرضتها إسرائيل على لبنان بقوة السلاح، و ساهمت في مشروع الوفاق الوطني اللبناني، هذا بالإضافة للمساعدات الإنسانية، و المشاركات في الإعمار، وقروض، و منح تنموية²

لكن من الأمور التي حدثت في الكويت، و كان السبب فيها شيعة لبنان (منتحي حزب الله) هو في فيفري 2003 عند إغتيال جندي أمريكي، و كشف الشيخ محمد خالد الصباح أن هذا العمل إرهابي، و في سنة 2015 أُلقت السلطات الكويتية القبض على خلية لحزب الله، و اكتشفت كميات من الأسلحة، و المتفجرات، و اعترفوا أنهم يخزنون الأسلحة من خمس سنوات، و أنهم تدربوا في لبنان على إستخدام الأسلحة كانت تهرب عبر البحر³.

لدول الخليج دور مهم، و مؤثر في الداخل اللبناني فمن الأمثلة هو ما وقع في الفترة من 2011 إلى 2015 نتيجة الإنحصار الخليجي، فالعديد من وسائل الإعلام اللبنانية طالتها أزمة مالية نتيجة توقف العمل الخليجي، و تراجع نشاط الفنادق، و المرافق السياحية بسبب الغياب الخليجي، و تآثر القطاع المصرفي، و سوق العقارات، و سياسيا الزعامة الحيرية تأثرت، و عرفت إضطرابا، و عجزت عن الوفاء بتعهداتها المالية للكثير من العاملين في مؤسساتها⁴.

2- سوريا: قبل أي طرف خارجي التدخل السوري في لبنان كان مبكرا، بحيث تدخلت بشعار قومي، و أمني نظرا لإستدعائها من لبنان لتفويت الفرصة على القوة الأجنبية للإنفراد بها، و إستمرارها

<https://thenewkhalij.news/article/30876>

¹ حمزة عليان، العلاقات الكويتية اللبنانية (1962-2000) التشابه والقدر المشترك، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، افريل 2000، ص 48.

² حمزة عليان، نفس المرجع، ص ص (58-59).

³ محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية -الخليجية معضلة الفراغ الإستراتيجي والتجزئة (1971-2018)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، نوفمبر 2018، ص 186.

⁴ زياد ماجد، تقرير حول العلاقات اللبنانية الخليجية: من التأزم إلى الترقب والإنتظار، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مارس 2017، ص 5.

في قوات الردع العربية 1976، إلا أن خلفيات التدخل لم تكن فقط لحماية لبنان، وإنما تخوفها على أمنها القومي بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان الذي لا يتحقق إلا باستثمار الأراضي اللبنانية لتحسين موقعها الإستراتيجي، ناهيك عن إستمرار وحدة لبنان يشكل قوة في وجه إسرائيل التي تسعى لتجزئته لدول على أساس طائفي لتتمكن من بسط نفوذها في المنطقة .

الأزمة السورية تشكل خطرا كبير اعلى الحياة السياسية في لبنان كون هذه الأزمة يمكن النظر إليها من جانب الصراع بين إيران التي تدعم النظام السوري، وبعض دول الخليج، وتركيا التي تريد سقوطه، و لم تتوان في تقديم الدعم اللوجستي لقوى المعارضة، و منذ عسكرة الصراع استخدمت لبنان معبرا للسلاح لتجنيد المقاتلين، و تحولت بعض المناطق مستقرا لهم، في 2012 تدخل حزب الله لجانب الجيش السوري في مواجهة المعارضة بغية حماية الشيعة، وتوسع التدخل بدعم إيران لحماية دمشق التي تعد محورا إستراتيجيا يربط بين إيران، و حزب الله، في 2013 بدأت معارك القلمون هذا، و تدعم كثير من المجموعات الإسلامية اللبنانية المعارضة السورية لمهاجمة الجيش، و حزب الله في لبنان، و هو ما يعكس الإنقسامات السياسية الطائفية، و يهدد بزعة إستقرار لبنان¹.

3-إسرائيل : حالة النزاع بينها ، و بين لبنان قديمة خاصة الجنوب اللبناني، غير أن الإهتمام السياسي، والعسكري بها كان منذ 1975 أي مع بداية الحرب الأهلية، حيث قامت بغزو لبنان مرتين أثناء هذه الفترة لأسباب مختلفة لعل أهمها إسترجاع الجنديين المحتجزين، والقضاء على حزب الله سياسيا، وعسكريا، والقضاء على البنية التحتية للحزب، و تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة حيث تعد إسرائيل حزب الله هو دولة لبنان، و كل ما يقوم به الحزب محسوب على الدولة، و لها أن تتحمل كامل المسؤولية على تصرفاته²، إن قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948، و ترحيل مئات الآلاف من الفلسطينيين للأراضي اللبنانية كلاجئين شكل، ولا يزال التحدي الكبير للبنان، و العامل الخارجي الأهم في الأزمات التي عاشتها، و لا تزال لبنان، و قد إستغلت القيادة الإسرائيلية الهواجس الطائفية لدى الشعب اللبناني لتنفيذ مخططاتها الرامية لتحسين كيانهم الصهيوني، و إضعاف القدرات العربية في إستعادة حق فلسطين، و لم تتوقف هذه المحاولات، و لعل قمة الصلافة تبرز محاولات إسرائيل إستغلال العلل الطائفية في

¹ فابريس بالانش، تأجيل لبنان في الجيوسياسية الاقليمية . من أطلس لبنان تحديات جديدة . بيروت:المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني والمعهد الفرنسي للشرق الادنى ، ج1، 16 سبتمبر، 2019 ص25.

² منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق ، ص ص (204-205).

لبنان من خلال دورها في الحرب الأهلية 1975 دربت خلالها إسرائيل الفرق ذات الأكثرية المسيحية¹.

يمثل النزاع على الحدود البحرية بين لبنان، و إسرائيل أفضل تمثيل للتشابك بين المصالح الاقتصادية، و المخاطر الجيو سياسية في منطقة قد تكون غنية بالنفط، و الغاز على مساحة تقدر 750 كم²، و يرجع العامل الرئيس لهذا النزاع في عدم إقرار لبنان بالكيان الإسرائيلي منذ 1948، و تسبب ذلك في عدم تحديدهما لحدودهما البحرية بشكل مشترك، وإنما وفقا لإتفاقيات ثنائية مع قبرص، وفقا لقواعد إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1976 لتعيين حدود مناطقيهما الاقتصادية في المياه الإقليمية، و عدم الاعتراف هذا أدى للنزاع منذ أكتوبر 2010، و في الفترة من 2009 إلى 2010 اكتشفت حقول تمار وليفياثان للغاز الطبيعي في المياه البحرية الإسرائيلية، و من 2011 إلى 2013 تم إكتشاف المزيد من حقول الغاز في المياه العميقة، و كذا حقلي كاريش و تانين القريبين من المياه اللبنانية².

في أكتوبر 2020 أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني "نبيه بري" عن التوصل إلى إتفاق إطار بين لبنان، و إسرائيل بوساطة أمريكية، و يعد أساس هذا الاتفاق هو تحديد آليات التفاوض حول النزاع القائم بين البلدين فيما يخص حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لهما شرق البحر المتوسط، التي ترى إسرائيل أن لها حقول داخل منطقة لبنان الخالصة، و جرت جولات تفاوضية في نوفمبر 2020 جاءت على خلفية إتجاه لبنان، و إسرائيل إلى إتخاذ خطوات أحادية، و الإستعداد لتثبيت الحدود البحرية عن طريق إستخراج تراخيص الإكتشاف، بحيث إكتشفت إسرائيل المزيد من حقول الغاز، و بهذا تعمق الخلاف بين الطرفين، و إشتد النزاع مالم تتدخل أمريكا للوساطة³.

إن المخاطر الاقتصادية على كل من لبنان، و إسرائيل مرتفعة جدا في حال تصاعد التوتر على المنطقة المتنازع عليها، و بطريقة معينة فإن الناتج العرضي لنمو النفط، و الغاز على نطاق

¹ داود خير الله ، العوامل الداخلية والخارجية في الأزمات اللبنانية ، تاريخ النشر 20 أيار ، 2013 ، تاريخ الاطلاع 2021/06/03 ، من الرابط <http://www.al-akhbar.com/opinion/5111>

² فيليسي تي بايرو علي أحمد ، تطوير قطاع الغاز والنفط في لبنان والعوامل الجيوسياسية، بيروت معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ضمن برنامج سياسة الطاقة والأمن للجامعة الأمريكية في لبنان، موجز السياسات يناير 2017، ص ص (1-2).

³ علي حسين باكير ، رقعة الشطرنج اللبنانية الإسرائيلية "النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط" ، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات ، 5 كانون الثاني 2020 ، ص ص (2-4).

واسع في شرق البحر المتوسط يعطي حافزا إضافيا للحفاظ على الإستقرار في المنطقة¹، إن لبنان التي مزقتها الإنقسام الداخلي عاجزة عن إتخاذ قرار توقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل، وغير قادرة على تحمل العواقب إن فعلت هذا، بحيث لا سلام بين لبنان، وإسرائيل إذا لم يتم التوصل إلى إتفاق ترسيم الحدود، وتقاسم المياه، حيث يقتنع المجتمع، والدولة في لبنان أن إسرائيل قوية، ولديها مصالح في لبنان، ولها مطامع حول المياه اللبنانية²، حيث تضمّر إسرائيل العداء للبنان بغية تأمين الأمن الحيوي الإسرائيلي، وترفض أي نفوذ لأعدائها فيه، حيث يعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بايغن " أن من يسيطر على جبال لبنان، و سمائها، سيسيطر على لبنان كله حتى الحدود اللبنانية الإسرائيلية وعندئذ ستواجه إسرائيل خطر الوجود"، لهذا فهي تهدف إلى قطع أواصر الترابط اللبناني العربي، وكذا بعض المناطق اللبنانية عن طريق جعلها أحزمة أمنية وفق الشروط الإسرائيلية بهدف إمتصاص أي تحرك أمني معاد لها، ووضع لبنان تحت المظلة الأمريكية/الإسرائيلية، وبالتالي تهديد أمن دول الجوار الجغرافي خاصة العربية³.

4-الأردن:العلاقات بين الدولتين قديمة جدا، وقد بدأت في المجال التجاري بالرغم من التنافس بين سياسات الإنتداب البريطاني، والفرنسي، ودعم الدروز اللبنانيين الأمير عبد الله عند قدومه لتحرير سوريا، وساهمت لبنان في الشؤون الإدارية في أصعب مرحلة لتأسيس إمارة شرق الأردن 1921 فالطوائف اللبنانية من دروز، وشيعة، ومسيحيين تعاطفت مع الأهداف السياسية للأمير عبد الله على المستوى القومي⁴، وخلال أزمة بيروت 1985 تميز موقف الأردن بالحياد تجاه الأطراف الداخلية للأزمة، ودعت الأردن الجيش اللبناني للحفاظ على وحدته، ووحدة بلاده، ودعت لحل يضمن حقوق الجميع في لبنان كون أن هناك أطرافا خارجية تلعب داخل لبنان،

¹ فيليسي تي بايرو علي أحمد، نفس المرجع السابق، ص.2.

² غسان القزي، إسرائيل والسلام في لبنان "منظور لبناني"، من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، بالمجلة الدولية لمبادرات السلام، لندن: جمعية Conciliation Resources، العدد 24، يونيو 2012، ص.84.

³ ماهر أبو شعر، نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني، لبنان: مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، نيسان 2016، على الرابط التالي:

<https://lebarmy.gov.lb/ar/content/الواقع-اللبناني-على-تطبيقه-على-الواقع-اللبناني>

⁴ حنان سليمان ملكاوي وعبد المجيد الشناق، العلاقات الأردنية اللبنانية 1921-1946، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، ص ص (468-469).

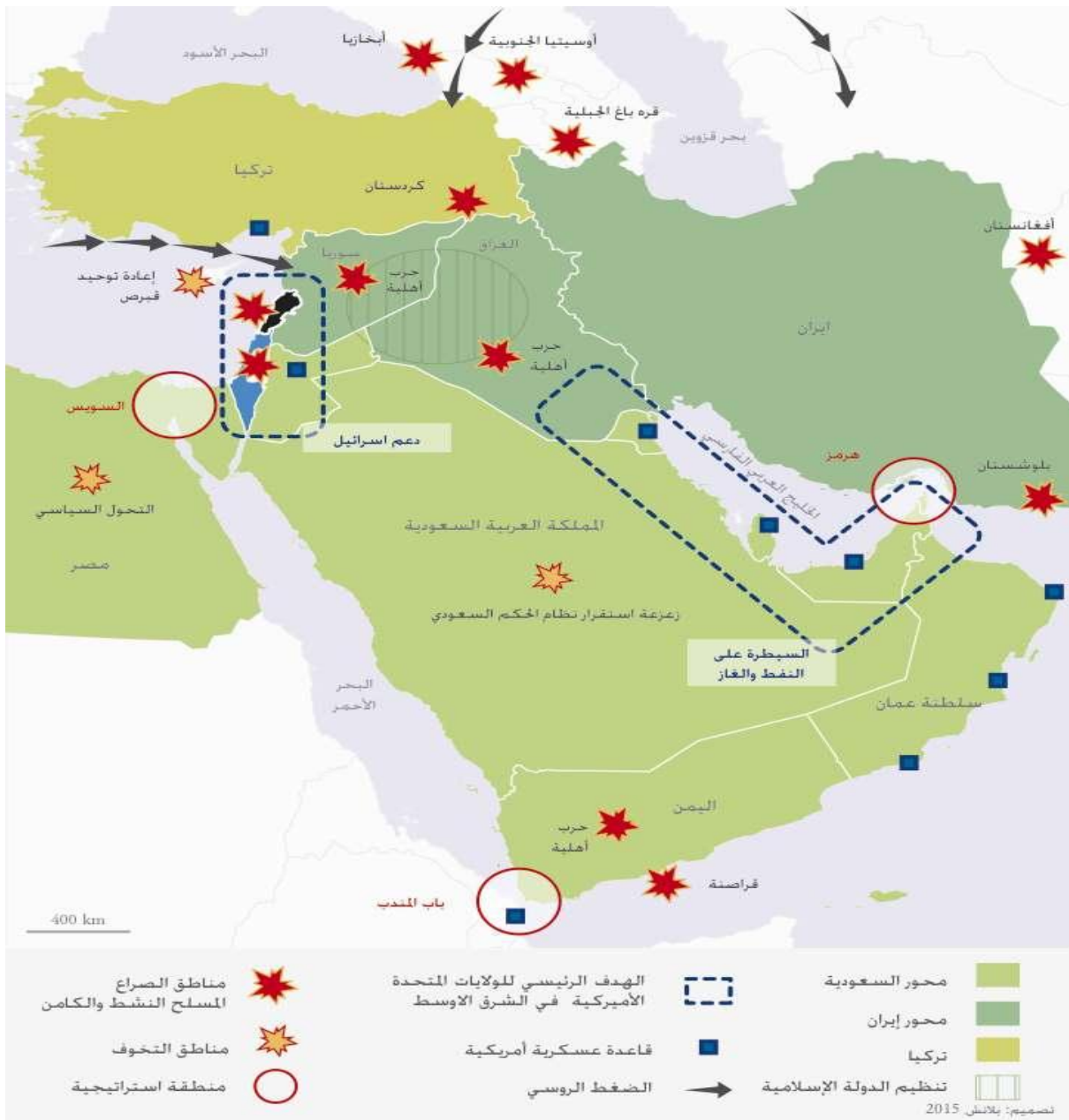
الفصل الثالث: إنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

وبالتالي الحل لن يكون إلا من الداخل اللبناني، و حرصت الأردن على وصول المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني، كما ساندت الأردن الأدوار العربية القائمة على إحتواء الأزمة وحلها¹ و بالتالي تتورط الدول المجاورة إقليمياً، كفواعل منشطة للحركات الطائفية في لبنان، و العراق ما يؤدي لتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

¹ أسامة عيسى تليان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، الاردن: وزارة الثقافة، ط2000، ص 141 .

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

خريطة توضح موقع لبنان في الجغرافيا السياسية الإقليمية



الخريطة رقم 09: المصدر فابريس بالانش، تأجيل لبنان في الجيوسياسية الإقليمية أطلس لبنان تحديات جديدة الجزء الأول، ص 24.

يعد لبنان مركز التوتر الذي غذاه الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع بين دول المنطقة، وتدعمه الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا السعودية، وقد أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى زعزعة التوترات السابقة، وتحمل لبنان تداعيات الصدمة الناجمة عن عن إغتيال الحريري، وتلاه الإنسحاب السوري، ودخول لبنان في دوامة جديدة من الإضطراب السياسي والأمني¹.

إن عالمنا الإسلامي يمر بفترة حرجة تتمثل في الصراع الطائفي، والعرقى، والطائفي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤثر في اتحاد الهوية الإسلامية، وكذا يمر العالم بحقبة جديدة من تشكيل الحضارة، وهذا التشكيل الجديد يؤثر في الحضارة الإسلامية خاصة في سوريا، العراق، واليمن، ولبنان، فقد أدى الصراع الطائفي إلى تحالفات طائفية عنيفة من الخليج العربي دول، وتركيا من جهة، ودول إيران، وتحالفاتها في الجانب الآخر، الصراع بين السنة، والشيعية يضعف العالم الإسلامي، وحضارته، وهي قادرة على المنافسة بين الحضارات العالمية الأخرى، التحالفات الإقليمية الجديدة هي بمثابة تحالفات طائفية مختلفة عن تحالفات أخرى، ويؤدي هذا النوع من التحالف إلى صراع سياسي في الأخير بسبب الطائفية التي تشكل طبيعة الشرق غير المستقر، وتؤدي لعدم التوازن بين دول المنطقة².

وبعد 14 سنة من الإعمار منذ 1990 إلى 2004 شهد لبنان 2005 سلسلة من الأحداث السياسية العنيفة الخطيرة، التي شكلت خليطاً من التحديات الداخلية، والتوترات الإقليمية بدء بإغتيال السياسيين البارزين (لعل أهمهم رفيق الحريري)، وصولاً إلى حرب تموز 2006 المدمرة بالإضافة للصراعات المسلحة في مناطق متفرقة فيها، وتفاقم هذا العنف منذ 2011 بسبب الصراع الدائر في سوريا الذي وجد لنفسه تفرعات كثيرة في لبنان، فالشلل السياسي منذ 2014 عقب إنتهاء ولاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وفي حد ذاته المساهم بزيادة حدة التوتر والمأزق الذي يتخبط فيه لبنان³.

¹ فابريس بالانش، تأجيل لبنان في الجيوسياسية الإقليمية. من أطلس لبنان تحديات جديدة، بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ج.1، 16 سبتمبر 2019، ص.23.

² Harithqahtan Abdullah. "sectarian struggle in the middle east and the new alliances". *Tikrit Journal for Political Science*, 2019, Volume , Issue 16, Pages 337-345.

³ فابريس بالانش، نفس المرجع السابق، ص.14.

الفصل الثالث: إنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

وبالتالي تعد التدخلات الخارجية من أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في لبنان، والعراق، وذلك لأن التجاذبات، والتدخلات هددت وحدتهما الوطنية، وجعلتهما هشتين، وقسمتهما لأنها تغذي النعرات، والنزاعات الطائفية، والقومية، مما عطل، وسيعطل كل مشاريع، والمبادرات المنفردة لإعادة ترميم هيكل الدولة الوطنية في البلدين.

المبحث الثالث : الإنعكاسات الدولية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

المطلب الأول : أمريكا وروسيا

أولاً: العراق :

1-أمريكا:تتطلب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الجيوسياسية، و الإقتصادية سيطرة معينة على لشرق الأوسط للإستفادة من النفط، و منافذه الخاصة بالإمداد، و تحقق العراق إحدى هذه المصالح الأساسية في المنطقة¹، حيث تمكنت أمريكا من خلال إحتلالها للعراق من تقسيم الدولة، وإسقاط نظامها السياسي و خلقت تواجد لها في منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، حيث تمثل العراق بالنسبة لها المصلحة السياسية، و الإقتصادية، و الجغرافية، و يرجع ذلك لما تتمتع به هذه الأخيرة من ثروات طبيعية يأتي على رأسها النفط، و الغاز الطبيعي، و لكن الأهم من كل ذلك توفير الأمان لحليفها الإستراتيجي إسرائيل، و الوصول لغايتها في الهيمنة على منابع النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، و كل هذا يوضح غاياتها الحقيقية من الإحتلال².

فمن أهم أسباب إهتمام أمريكا بالعراق هو النفط، حيث تستهلك حوالي 17مليون برميل يوميا في الوقت الذي لا يتجاوز إنتاجها في اليوم 6 مليون برميل، أي أنها تستورد 11مليون برميل بشكل يومي لتغطية حاجتها من الطاقة، و من أهدافها من السيطرة على منابع النفط هو التحكم في أسعاره كون لو أرتفع سعر البرميل دولارا فهذا سيكلف الميزانية الأمريكية 4مليارات دولار، و لهذا فهي تغطي كل مشاكلها الإقتصادية تقريبا بتواجده في العراق، فتشكل بلاد الرافدين ممرا إستراتيجيا للسيطرة على تحركات إيران في المنطقة، و لهذا فإن إستمرار التواجد الأمريكي في العراق يعد بمثابة قطع حلقة الوصل بين أذرع إيران في سوريا، و لبنان، لهذا رأت أمريكا أن إحتلال العراق كاف لحل مشاكل، و أزمات المنطقة لأنه سيغلق كل المنافذ في وجه طهران، و هذا راجع لأن إيران تعتبره بمثابة معسكر لدعم جهاتها في اليمن، و سوريا،

¹عبادة محمد تامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية "إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجا"، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2015، ص159.

²محمد معي الجنابي، نفس المرجع السابق، ص ص (140-141).

ولبنان، ناهيك عن ميلشيات الحشد الشعبي التي عثت فسادا في أرض العراق بحجة محاربة تنظيم داعش¹، و تقوم الإستراتيجية الأمريكية في العراق على مبادئ واضحة للعيان أساسها الرغبة في تقسيم الوحدة الوطنية، و العمل على إذكاء التنافر الطائفي، و المذهبي، و الديني للدخول في نزاعات فيما بينها لإضعاف المقاوم، و كل هذا لخدمة مصالح أمريكا في المنطقة، كما أنها عملت على تغيير توجهات الأحزاب و الإعلام، و مؤسسات المجتمع المدني، و عملت على تحويلها لمؤسسات إرتزاقية بغية إضعاف الحياة الحزبية، كما تعمل على تلميع و تمجيد صورة الإحتلال، و التستر على عيوبه، و مساوئه².

يعتبر العرب السنة أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتسليم العراق للشيعنة والإيرانيين كون في مذابح شباط سنة 2005 كانت القوات الأمريكية تقف موقف المتفرج حينما كان الشيعة يدمرون المساجد السنية، بينما الشيعة إتهموا القوات الأمريكية بمساندتها للسنة في فترة هجوم سامراء³، حيث مهدت الولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك رموز الهوية العراقية، حيث عملت على إستئصال الفكر الوطني، و مفهوم المواطنة، و تقسيم العراق على أسس المحاصصة الطائفية من خلال أسلوب إدارة الإحتلال الأمريكي، وتبناها بعدها قادة العراق الجدد، و من خلال وسائل الإعلام، و تم التركيز على مصطلحات المذهبية في الخطاب السياسي، و هو ما لم يكن مستخدم⁴،

و كل هذا فوق أراضي عراقية فأين سيادة العراق من كل هذا؟ و هل هذه الدول تعتبر العراق دولة كاملة الأركان؟ و إلى متى سنتهمك حرمة أراضيهم و تعطل مسارات بنائه لدولته الوطنية وإستقراره؟ .

إن الطائفية السياسية، و الدينية هي المحرك الأساسي للتطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، و بالتالي لا يمكن تفسير سلوك أي طرف بعيدا عن الطائفية السائدة بخطابين متعاكسين خطاب شيعي، و خطاب سني، و بالتالي تراجع الخطاب الوطني القومي، و هذه النقطة بالذات تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، و إسرائيل في إثارة الفوضى في المنطقة

¹ غربي هيبه، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ 2003، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019، ص ص (114-117).

² نبيل كريش، نفس المرجع السابق، ص 218.

³ بيتر وغالبريت، نهاية العراق، ترجمة: أحمد إباد، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون وموزعون، ط1، 2017، ص ص (9-10).

⁴ معتز إسماعيل الصبيحي وخلف علي صالح، نفس المرجع السابق، ص 444.

كبدل على الحرب التقليدية على دول تحوي إمكانيات عديدة تخدم مصالح أمريكا، و فائدتها ببقائها غير قوية، و تحت قبضتها¹، و قد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق أنها أفضل في تدمير الدولة من بنائها².

فالعلاقات بين العراق، و أمريكا تقع في مأزق، و قد تسبب الفشل في تحقيق الطموحات السامية للإتفاق الإطار الاستراتيجي في الإحباط، و الشعور بعدم الجدوى، و مما يزيد الموقف سوء أن الولايات المتحدة "، و حرب إيران الفاضحة تغفل البيئة السياسية العراقية، و تثير التوتر السياسي الذي يقوض الإستقرار الذي تريد كل من الولايات المتحدة، و العراق تحقيقه، و في حين أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في مجال التعاون السياسي، و الإستقلالي، و الاقتصادي جديرة بكل تأكيد، فليس من الواضح أنها سوف تؤدي إلى نتيجة مجدية من دون تغيير العلاقة الحالية، و من المؤكد أن العراق يحتاج إلى المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة، و شركاؤها الدوليون، و مع ذلك فإن الإرادة السياسية لدى الجانبين للمشاركة في المستقبل ستأكل، و قد يؤدي الشعور بالتخلي إلى تأجيج الاستياء، و زيادة الرغبة في التعاون مع خصوم الولايات المتحدة مثل إيران، و روسيا، و ربما حتى الصين، و الواقع أن هذا هو ما حدث عندما ابتعدت الولايات المتحدة عن العالم العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، و حددت إتجاه العلاقات في المستقبل، و ذلك حفز علاقة العراق بالاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة³.

و بالتالي سواء كان غزو العراق عام 2003 إستراتيجيا، أو إنسانيا بشكل أساسي، فإن الولايات المتحدة أصبحت لديها الإنخراط في العراق مهمة معقدة لبناء الدولة بالنسبة لها، بينما هناك اتفاق في داخل المجتمع الدولي حول أهمية إعادة بناء عراق ديمقراطي، و هناك الكثير من تضارب وجهات النظر حول كيفية سير هذه العملية، إن بناء الدولة ينطوي على أكثر من مجرد إنشاء مؤسسات حكومية جديدة، إن نجاح إعادة إعمار العراق بعد الحرب سيقاس ليس فقط من خلال العملية الفورية لدمقرطة العراقية، و لكن أيضا بقدرة الشعب العراقي على الحفاظ

¹ محمد كريم كاظم، العراق والبيئة الدولية والإقليمية قراءة في التحديات والفرص، العراق:مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، ص.08، 2019.

² غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحلاب الباردة في الشرق الأوسط، قطر:دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 11، يوليو 2014، ص.23.

³ C. Anthony pfaff. "The future of US-Iraq relations".(Atlantic council). Available in flowing site: <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/04/Future-of-US-Iraq-Relations-Report-Web-v8-2.pdf>. Viewed in: April 2020.

على الديمقراطية، فالتحدي المباشر الذي واجه القوات الأمريكية بعد الغزو كان إقامة الشرعية في العراق، في حين أنها إستندت بلا شك إلى عمليات بناء الدولة التي تم القيام بها في الماضي عبر التاريخ، أدركت الولايات المتحدة أيضا أن العراق كان حالة فريدة تستحق الجديد، وتكتيكات لملء الفراغ الناجم عن طرد صدام حسين، بحيث أنشأت الولايات المتحدة التحالف المؤقت للسلطة التي حاولت تثبيت الإستقرار في العراق حتى ترسخ الديمقراطية المركزية لبقاء العراق¹.

2-روسيا : إنفتحت موسكو على العراق بعد 2003، و مهدت لعودة الشركات الروسية، حيث شطبت روسيا سنة 2006 ما قيمته 80% من الديون العراقية، بينما سنة 2008 ألغت موسكو 12 مليار دولار من الديون أي 90 % من مجموع الديون، و في سنة 2009 وقعت عقدا بقيمة 133 مليون دولار مع وزارة الكهرباء العراقية من اجل إعادة بناء محطة الهارثة الكهروحرارية، وتم الإتفاق عليه بناء الوحدات الغازية، وتستثمر بقوة في حقول النفط العراقية²، ناهيك عن التعاون الإقتصادي في قطاعات أخرى من قطاع الطاقة الكهربائية، ومعالجة المياه الزراعية، ولهذا فإن الرغبة في تحقيق مكاسب تجارية فقط ليس الهدف الرئيسي لتحركات روسيا لتعزيز شركاتها النفطية في العراق، فوجود شركة لوك أويل، و غازبروم، و روسنفت كانت بمثابة ورقة الضغط، والمساومة إلى الكرملين حول مسائل تمتد لأبعد من الأهداف الاقتصادية، فمثلا من خلال الحفاظ على علاقة قوية مع إقليم كردستان تضمن روسيا بقاء الأكراد في صفها، وليس فقط مع الغرب، وقد سعت روسيا إلى إقامة علاقات أكثر قوة مع العراق منذ الربيع العربي 2011، وهذا راجع لإعتبارات أمنية، ومصالحية إقتصادية، ناهيك عن إيجاد مكانة لها أوسع في هذه المنطقة، ففي مطلع 2012 كانت إستراتيجية روسيا ناجحة في مجال التعاون الإقتصادي،

¹ Hafsteinn Hafsteinnsson. "State-Building in Iraq" *Human Rights & Human Welfare*. Vol. 5 [2005], Issue. 1. Pages: 118. 128.

13-Natalia NahasCalfat. "The Frailties of Lebanese Democracy:Outcomes and Limits of theConfessional Framework". *Contexto International*.vol 40(2) May/Aug 2018. Pages: 269. 293

² محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003 "دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي"، لاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط2016، ص106.

وبالأخص السلاح، والنفط، لكن تخللها عوائق بسبب الإعتماد العراقي الدائم على أمريكا، بالإضافة للتنوع غير الكافي لإقتصاد روسيا، وأمريكا¹.

بعد إنتخابات 2018 تغير السيناريو السياسي للعراق عكس ما كان في الماضي، فالعراق الحديث يتطلب المزيد من العلمنة، فالسياسيون العراقيون بغض النظر على إنتماءاتهم السياسية يحتاجون لموسكو منارة السياسة الخارجية على الرغم من تأثيرها المحدود مقارنة بالجهات الفاعلة الرئيسية، لكن تظل روسيا مفيدة كشريك دفاعي، فقد قال إبراهيم جعفري رئيس مكتب مقتدى الصدر " سنعمل على تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، وتعزيز وزارة الداخلية لغرض حماية الوطن من التهديدات الداخلية، و الخارجية، سنعمل على الإبتعاد عن الخلافات الدينية، والسياسية، والتركيز على محاربة الفساد"، تشكيل حكومة نتيجة للإنتخابات بفضل الإتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الائتلافات الرئيسية، سوف تستمر في شراء الأسلحة الروسية، و قبول المساعدة الروسية في تطوير الحقول النفطية، و لن يكون الصدر شريكا سهلا لروسيا فأفضل النتائج تكون من خلال أسلوب رصين في العلاقات².

كان بوسع الولايات المتحدة أن تفعل المزيد من أجل تشكيل استجابة الحكومة العراقية، على الأقل من أجل تخفيف حدة العنف، و إعطاء المزيد من المساحة لسماع صوت الإحتجاجات، وإحداث إصلاحات إيجابية، و على أقل تقدير كان لزاما على الولايات المتحدة أن تنظر على نحو أفضل في التأثير الذي قد تخلفه الضربات الجوية في ديسمبر/كانون الأول 2019، و كانون الثاني/يناير 2020 على تشتيت الإنتباه عن الاحتجاجات، و إما أن تجد طريقة أخرى لإعادة المساعدة، أو تتخذ خطوات للتقليل منها، و قد يتضمن هذا ربط المساعدات الإقتصادية، والعسكرية بالإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها الحكومة لإفساح المجال لإستمرار وجود الولايات المتحدة فضلا عن كونها أكثر شفافية، و فعالية، و إذا فشل هذا فيتعين على الولايات المتحدة أن تنظر في ما قد يطلق عليه الخيار "النووي"، و التفكير من خلال سبل الشراكة المباشرة مع الأكراد، و السنة، في حين تسحب المساعدات الأميركية (باستثناء المساعدات الإنسانية الحاسمة) من بغداد، و سوف تعارض الحكومة العراقية هذه الخطوة،

¹ هانا نوتي، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد 2018، 17، ص ص (9.30).

² RuslanMamedov. "After the caliphate: the prospects of Russia –Iraq relations". (Russian international affairs council). Available in following site: <https://russiancouncil.ru/papers/Russia-Iraq-WP46-En.pdf>. Viewed in: February, 2020.

وسوف يدفع وكلاء إيران إلى التراجع، ومع ذلك فإن النظر الصريح في الأمر من شأنه أن يبعث برسالة مفادها أن دفع الولايات المتحدة إلى الخارج ليس خيارا متاحا أمام إيران أكثر من دفع إيران إلى خارج العراق، فإن الولايات المتحدة ليس لديها ما تخسره بتعديل موقفها¹.

حيث تتنافس روسيا مع أمريكا في المبيعات العسكرية للعراق، و ما يتبعه من نفوذ دبلوماسي، وعسكري، الذي يصحب تلك المبيعات، ففي فترة من 2015، و 2019 طلب العراق شراء 48 منظومة دفاع جوي متنقل، و عشر راجمات، و اربع طائرات هجوم أرضي، و 300 ناقلة جنود، و 73 دبابة قتال رئيسية، و على الصعيد الإقتصادي مضت روسيا بقوة في الصفقات التجارية مع حكومة العراق، و من المحتمل أن تتعدى قيمة التداول التجاري بينهما 1.5 مليار دولار أمريكي في السنة، و حتى سبتمبر 2019 كان التنافس الأمريكي الروسي مستمرا بين شركات الإستخراج التابعة للدولتين لنيل حق الإستخراج في حقل غاز المنصورية الذي يحتوي 4.5 تريليون قدم من الغاز الطبيعي²، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 765 مليون دولار أمريكي خلال عام 2018، فحين بلغ حجم التبادل التجاري خلال شهر كانون الاول 2017 ما قيمته 1.115 مليار دولار أمريكي بسبب إبرام عقود تسليح كبير بين البلدين، إن ميزان التبادل التجاري بين البلدين يميل لصالح روسيا، حيث أن صادرات العراقية لروسيا في عام 2017 لم تتجاوز 40 ألف دولار أمريكي، و في عام 2018 لم يتجاوز 73 ألف دولار أمريكي³.

عادت روسيا بقوة في علاقاتها مع العراق بعد الربيع العربي من خلال التعاون العسكري، والتكنولوجي، و الإستخباراتي، حيث إستأنف العراق من جديد شراء كميات كبيرة من الأسلحة من روسيا، و بهذا تحولت بغداد إلى أكبر عملاء موسكو في الشرق الأوسط، ففي 2012 وقع نوري المالكي عقودا بقيمة 4.2 مليار دولار لشراء تجهيزات عسكرية روسية، و يعود إهتمامها بالأسلحة الروسية لقلة ثمنها وسهولة إستخدامها وسرعة تسليمها، و قد تحركت بحذر

¹ C. Anthony pfaff. "The future of US-Iraq relations".(Atlantic council). Available in flowing site: <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/04/Future-of-US-Iraq-Relations-Report-Web-v8-2.pdf>.

Viewed in: April 2020.

² بين كونابيل، الإلتزام الأمريكي الدائم في العراق رسم إستراتيجية بعيدة المدى مع شركائنا في الجيش العراقي، ترجمة شبكة نداء الفرات الإعلامية، مؤسسة راند للدراسات، 14 أيار 2020، ص 25.

³ خضر عباس عطوان، البعد السياسي في العلاقات العراقية الروسية، من كراس النهرين العلاقات العراقية الروسية الواقع وأفاق المستقبل، بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2020، ص 9.

في القضية الكردية فعند تصديرهما السلاح لإقليم كردستان كانت تسلمه لبغداد منها يذهب بأربيل بعد تفتيشه من قبل السلطات الحكومية المركزية بغية عدم الإضرار بعلاقتها مع بغداد¹، طورت روسيا، و العراق خبرة في التعاون الثنائي، و لدهما وجهات نظر متطابقة في الشؤون الدولية، و تعمل القيادة العراقية منذ 2018 على المستوى العلاقات، و الحفاظ عليها في المستقبل، فشركات الطاقة الروسية بما في ذلك غاز بروم نفط، و لوك أويل تواصل تشغيل النفط العراقي الرئيسي، ففي 20 و 21 نوفمبر 2018 زار بوجدانوف بغداد، و عقد سلسلة علاقات مع صناعات القرار العراقيين، و إتقى رئيس مجلس النواب العراقي سفير روسيا، و تمت دعوته لروسيا زيارة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الثنائية البرلمانية، فقد تكون روسيا مقيدة في علاقاتها مقارنة بأمريكا، وإيران؛ لأنها تملك مهارات تفيد العراق، فالتعاون لا يشمل مجال الطاقة، و الأمن فيمكن لروسيا تقديم خدمات في توليد الطاقة، و إمدادات الماء، و هما عنصران مهمان للعراق، و بالتالي هذه العلاقات من شأنها تحقيق الإستقرار في المنطقة².

إن أهمية، و مكانة العراق الإقتصادية بالنسبة لروسيا تتضح من خلال الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما، و الذي يشغل فيها العراق منطقة القلب الجيوبولتيكي، و يعد جزءا محوريا هاما بالنسبة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، لهذا فالمصالح الإقتصادية هي من أهم المرتكزات الجوهرية في سياسة روسيا الإتحادية تجاه العراق، إذا توجد حوالي 300 شركة روسيا بالعراق، و تربطها إتفاقيات عدة³، و تربط بين روسيا، و العراق بعد 2003 العديد من مذكرات التفاهم، و الإتفاقيات منها بروتوكول التعاون بين وزارتي الخارجية العراقية، و الروسية 2012، بالإضافة لبروتوكول التعاون بين معهد الخدمة الخارجية، و الأكاديمية الدبلوماسية الروسية 2013، إتفاقية شطب 93% من الديون العراقية 2008، مذكرة تفاهم حول التعاون بين وزارتي الداخلية العراقية، و الروسية 2017⁴، هذا، و تجديد روسيا التعامل مع الأنظمة السياسية المعقدة في الشرق الأوسط كالعراق حيث تشارك

¹ هانا نوتي، نفس المرجع السابق، ص ص (18-20).

² Ruslan Mamedov. "After the caliphate: the prospects of Russia –Iraq relations". (Russian international affairs council). Available in following site: <https://russiancouncil.ru/papers/Russia-Iraq-WP46-En.pdf>. Viewed in: February, 2020. P13.

³ حسن سعد عبد الحميد، العلاقات العراقية الروسية بعد عام 2003 "موجز اقتصادي"، من كراس النهرين العلاقات العراقية الروسية الواقع وأفاق المستقبل، بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2020، ص20.

⁴ خضر عباس عطوان، نفس المرجع السابق، ص 8.

عدد من الجهات الفاعلة السياسية المتنافسة، و منها الحكومة العراقية، و الزعماء البرلمانيون مسؤولي إقليم كردستان العراق بالإضافة للسياسيين المدعومين من العراق¹. و قد رفضت الدول الثلاث دائمة العضوية في مجلس الأمن روسيا، و فرنسا، و الصين حرب أمريكا للعراق، و هذا لعدة أهداف منها ما يتعلق بمصالحها، و كذا إستقرار منطقة الشرق الأوسط التي تعد الحديقة الخلفية والخزان المالي لإقتصاد هذه الدول .

ثانيا :لبنان

1-أمريكا: يحتل لبنان موقعا مهما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و يرجع ذلك لموقعه بين الغرب، و المشرق العربي، ناهيك عن إنفتاح لبنان، و كونها الجوهرة الثمينة التي يصعب الإستغناء عنها، حيث عرفت هذه الأخيرة في فترة الخمسينيات إلى بداية السبعينيات إنفتاحا كبيرا؛ لكنه تحول فيما بعد لساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، و الدولية، بل أنه أعتبر في نظر بعض الأمريكيين أنه وطن بديلا للفلسطينيين، و بالتالي يعد محل إهتمام لجميع الأطراف في المنطقة²، و تلعب دورا مهما جدا في لبنان كونها تعتبر حزب الله، و إيران عدولها في المنطقة، و لهذا تحالفت أمريكا مع الحكومة اللبنانية ضد المعارضة لأنها تعتبرها ليست شرعية، ناهيك عن تهديدها لمصالحها الإستراتيجية مع حليفها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، و هذا ما يفسر دعمها لإسرائيل في حربها ضد لبنان 2006، و في 2015 قام باراك أوباما بصفقة نووية مع إيران، و من خلفياتها، إستمرار حزب الله لكن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق مع إيران من قبل ترامب بعد 2018 يعد تحول جذري في المنطقة، و خاصة لحزب الله داخل لبنان، فأمريكا لا تريد تصعيدا عسكريا بل مكتفية بالتصعيد السياسي الدبلوماسي³، إن ثبات السياسة الأمريكية سيظل مرتبط بكونها أصلا غير ثابتة بالرغم من الإهتمام الكبير بلبنان أكثر من الفترات الماضية، فإن لبنان يدخل ضمن رؤية أمريكية شاملة للمنطقة⁴، و تعتبر لبنان ذات أهمية إستراتيجية لأمريكا كونها تعد حاجز بين سوريا، و إسرائيل كما أنها تحوي لاجئين فلسطينيين كثر، و تنظيمات فلسطينية مسلحة، كما تعد لبنان رأس حربة للتعاور مع الدول العربية، و سادت

¹ بيكا واسر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط" منظور تحليلي"، لندن : مؤسسة (RANAD CORPORATION) للسياسات العامة في الشرق الأوسط، نوفمبر 2019، ص.8.

² روزانا بومنصف، لبنان في سياسية واشنطن الشرق أوسطية، لبنان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ص.4.

³ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق، ص ص (210-209).

⁴ روزانا بومنصف، نفس المرجع السابق، ص.40.

هذه الرؤية خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق مشكلة بذلك قانونا جديدا تستطيع بفضلها الضغط على إيران، و سوريا عن طريق لبنان¹.

و إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة اللبنانية التي نتجت عن تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، و الغضب الذي ساد الساحة، مما دفع مجلس الأمن للتدخل، و وضع حد لهذا الوضع، ناهيك عن الإنشطار الذي وقع في الشارع اللبناني عقب مقتل الحريري، كل هذه الأمور شكلت فرصة سانحة للولايات المتحدة للتدخل بقوة في السياسة اللبنانية للضغط على سوريا من جهة، وكذا إخراج المقاومة الفلسطينية من الأراضي اللبنانية، و إستغلت الولايات المتحدة قضية مقتل الحريري أحسن إستغلال، و بصدور القرار الدولي 1595 و 1636 أصبح لها نفوذ واضح في تحريك التحقيق الدولي، و هو ماساهم في تأجيج ثورة الأرز و زيادة الضغط على سوريا، وبالتالي مارست الضغط على سوريا داخل لواء الأمم المتحدة بوجود دعم أوروبي على رأسه فرنسا التي مارست سياسة مكاملة للسياسة الأمريكية إتجاه لبنان².

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 للبنان مساعدات عسكرية بلغت قيمتها مليون دولار أمريكي، و في 2007 بلغت 4.8 مليون دولار أمريكي و في 2008 بلغت 220 مليون دولار أمريكي، لكن نوعية المساعدات تتوقف على نوعية الأسلحة التي تقدمها الدول الأوروبية أخرى للجيش اللبناني، و التأخر في إرسالها لتكون بذلك عوامل تقليل من أهمية المساعدات، و فاعليتها في تعزيز قدرات الجيش، و منه يفهم مدى حجم التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية في لبنان على الصعيد الداخلي، و الخارجي³، و من الممكن إعتبار الزيادة في قيمة المساعدات الأمريكية للبنان دليل على التحول الإيجابي في موقف الإدارة الأمريكية من الجيش، و كذا مصداقيتها في دعم المؤسسات الدستورية، لكن كل هذا يتناقض مع مجريات الساحة اللبنانية الذي يلغي كل تفاؤل بنوايا تعزيز الأمن، و الممارسات الديمقراطية، و من أمثلة هذه التناقضات هو غرض الطرف الأمريكي عن ممولي الجماعات السنية* السلفية، و داعمها من حلفاء الولايات

¹ عبادة محمد تامر، نفس المرجع السابق، ص 237.

² عبادة محمد تامر، نفس المرجع السابق، ص ص (238-243).

³ همام خضير مطلق، العلاقات الأمريكية اللبنانية، بيروت: دار السنهوري، ط 2016، ص 1، ص 221.

* هذه الجماعات السنية المتطرفة التي تعتقد الإدارة الأمريكية أنها تخدم هدف إحقاق توازن الرعب بين الارهابيين تمارس إرهابها على لبنان و مؤسساته و شعبه المتمثلة في عصابة الانصار و جند الشام و قضية إغتيال القضاة الاربعة و أحداث الضنية، المواجهة بين الجيش و تنظيم فتح الاسلام في النهر البارد و انتهت بإنتصار الجيش.

المتحدة الأمريكية في الداخل اللبناني، وخارجه، والإصرار على معاقبة داعمي التطرف الشيعي، وحزب الله، حيث أعلنت تلك الأحزاب عدم إقرارها بلبنان ودستوره، وصيغته التوافقية عبر الدعوة لإقامة خلافة إسلامية، ويعد هذا الأمر تهديد لأن تكون هناك حرب سنية شيعية باردة إقليمياً، و حرباً ساخنة على الساحة اللبنانية، وقد سعت الولايات المتحدة على ضمان قوة إسرائيل، وأمنها، ووضع جيش قوي على حدودها، وعمدت على عدم تزايد المد الشيعي من خلال حزب الله الذي يعد إمتداد لإيران، وذلك من خلال تشجيعها للإرهاب، وعدم مواجهته، ووضع حد له، لضمان إستمرار خدمة مصالحها¹،

يمكن إختصار نظرة أمريكا للبنان من خلال ما قاله سفير الولايات المتحدة بلبنان "في السابق كنا ننظر للبنان كجزء من الأحجية الشرق أوسطية، كنا ننظر إليه من خلال علاقتنا مع سوريا، وإسرائيل، وعلاقتنا مع العالم العربي، والإسلامي، كنا ننظر إليه كعنصر فرعي للسياسات الأخرى، أما الآن لدينا سياسية مستقلة في شأن لبنان، وهذه السياسية مصدر قوة للبنان، أمريكا لا تنظر للبنان كعنصر فرعي من مشاكل الشرق الاوسط بل تتعامل مع دولة لبنان، وهذا بتأييد الحزبين الحاكمين في لبنان، وهو شي ثابت، ومستمر"².

2-روسيا: السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط لا تزال ثابتة، ومستقرة منذ السنوات العشرين الأخيرة، ولم تتأثر بدخول الرئيس الجديد بايدن الحكم، بل أن سياستها تتجه لمزيد من التعاون مع بلدان المنطقة، وتطبيع الأوضاع خاصة في الدول التي تعتبر بؤر توتر كالعراق سوريا اليمن ليبيا، وروسيا كانت دوما تفضل علاقات ودية مع لبنان منذ إستقلاله 1943 بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الإتحاد السوفياتي، و لبنان، وبعد إنهيار الإتحاد تدهورت العلاقات مع لبنان إلى غاية حدوث تغيرات في مطلع القرن 21، وصارت العلاقات أكثر قوة خاصة منذ 2005، و إنطلاق ثورة الأرز كانت ردود الدبلوماسية الروسية قوية لمنع التناحر الداخلي، وإطفاء فتيل الحرب الأهلية التي إستمرت 15 سنة، ففي سنة 2010 زار الرئيس اللبناني السابق العماد ميشال سليمان لأول مرة روسيا، وفي 2019 زارها الرئيس العماد ميشال عون، وتعززت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة في مجال الإعمار والإستثمار، ففي سنة

¹ مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 2001-2007 تصادم الاهداف، لبنان: مجلة الجيش اللبناني، العدد 62، تشرين الأول 2007. على الرابط التالي:

<https://lebarmy.gov.lb/ar/content/السياسة-الأميركية-تجاه-لبنان-2001-2007-تصادم-الأهداف/>

² روزانا بومنصف، نفس المرجع السابق، ص 5.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

2017 أبرمت شركة نوفاتيك الروسية عقدا مع لبنان من أجل البحث عن الثروة النفطية، والغاز في المياه الإقليمية اللبنانية¹.

إن التوجه الروسي السريع سنة 2017 إتجاه لبنان ترمي إلى تثبيت الوجود العسكري للجيش الروسي في الشرق الأوسط عن طريق لبنان، بالإضافة لإهتمامها بملف الإرهاب، والنازحين السوريين، والتدخل في سوريا لمنع الإرهابيين من الوصول للسلطة، وإنشاء منطقة متواصلة بين الرقة، والشمال اللبناني إلى البحر المتوسط، وهو ما يهدد التعايش المشترك، والأقليات في الشرق الأوسط، وهو ما يفسر مقولة السفير الروسي في لبنان "إن أمن لبنان هو جزء من الأمن القومي الروسي"، وقد زودت روسيا لبنان بعناد عسكري، وصواريخ أرض جو، وإختارت روسيا لبنان مرفأ بيروت أرضا لمشروعها الخاص باللجنة الحكومية الروسية اللبنانية المشتركة للتعاون الإقتصادي، والتجاري التي بدأت عملها في موسكو 2017، بهذا تقام مناطق إقتصادية حرة تكون بمثابة منصة للمستثمرين اللبنانيين، والأجانب، ورجال الأعمال الروس²، وتقوم ثلاثية العلاقات الروسية اللبنانية، وتوثق على الثقافة مرتكزا للتعاون، الإقتصاد محورا للتقارب، والعلاقات العسكرية (متعثرة جدا) التي بدأت تتحسن نوعا ما منذ 2018 حينما تم التوقيع على إتفاق بين البلدين لتصدير أسلحة روسية للجيش اللبناني قيمتها مليار دولار أمريكي تسدد قيمتها لمدة 15 سنة، بالإضافة لتدريبات مشتركة، والمعلومات الأمنية، والعسكرية، ناهيك عن محاربة القرصنة، والإرهاب، لكن هذا الإتفاق قوبل برفض أمريكي مما تسبب في عراقيل كبيرة للسير قدما نحو تطبيقه، وكل هذا سبب التخوف الأمريكي من النفوذ الروسي في لبنان³.

¹ جورج شاهين، أولتسكي "رفض الأحاديات يقود إلى عالم متعدد الأقطاب: الدور الروسي في لبنان ماله وماعليه، مقابلة مع أولتسكي خبير عسكري ومحلل سياسي روسي، مجلة الامن العام، العدد 91، نيسان 2021، ص 39.

² جورج الخوري، السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان، لبنان: مجلة الجيش اللبناني العدد 105، تموز 2018، على الرابط التالي:

<https://lebarmy.gov.lb/ar/content/السياسة-الخارجية-الجديدة-لروسيا-وتأثيرها-على-دول-الشرق-الأوسط-ولبنان>

³ أحمد طاهر، روسيا ولبنان تعدد الملفات وتعزيز العلاقات في محاولة لإستعادة مسار علاقاتهما التي تعود بجذورها إلى منتصف ق 19، من موقع المجلة، تاريخ النشر ماي 2018، تاريخ الاطلاع 2021/06/11، على الرابط التالي:

<https://arb.majalla.comFnode>

وقد بلغت صادرات لبنان لروسيا سنة 2019 ما قيمته 8.1 مليون دولار، أما قيمه الواردات اللبنانية من روسيا 1.3 مليون دولار، أما سنة 2020 بلغت قيمة الصادرات 6.3 مليون دولار، وقيمة المستوردات 460.8 مليون دولار، تجمع بين الدولتين عدة إتفاقيات في عدة مجالات¹.

المطلب الثاني : الإتحاد الأوروبي و الصين

أولا العراق :

1-الإتحاد الأوروبي:

في سنة 2012 وقع الإتحاد الأوروبي إتفاقية إطار للتعاون الإقتصادي مع وزارة الخارجية العراقية تعد جد مهمة في ما يخص التقدم في العلاقات الاقتصادية بعد تلك الإتفاقية، ومذكرة التفاهم الموقعة 2010 حول التعاون في مجال الطاقة مع العراق، و بالرغم من ذلك تبقى العلاقات الثنائية مع بعض الدول منفردة أكثر أهمية²، و تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين العراق، والإتحاد الأوروبي للشراكة الإستراتيجية من أهم بنودها العمل على إعداد سياسة شاملة، و متكاملة للطاقة، و تطوير قطاع الكهرباء من خلال ترسيخ إطار عمل قانوني، و تشجيع هيكل إستثماري يتمتع بالشفافية، و ذلك في فترة ما بين 2010-2015، و هذه السياسة تنطلق من مبدأ أهمية الطاقة في التنمية الإقتصادية في العراق، و كذا الفرص الهائلة التي يمنحها سوق الطاقة في الإتحاد الاوروبي كأكبر سوق متكامل للطاقة في العالم بغية تنمية الصادرات العراقية³، و إستقرت قرارات المجالس الأوروبية في عامي 2004 و 2005 على تأكيد دور مجلس الأمن لبناء العراق، و وحدة ترابه، و رفض مشاريع التقسيم، و التنديد بالإرهاب ضد العراق، و تقديم الدعم المادي، و تم ضبط إستراتيجية أوروبية تجاه العراق لتأمين التزود بالنفط العراقي بأسعار مناسبة، و التأكيد على عملية الإستقرار السياسي، و إحلال الحكم الديمقراطي في العراق⁴، و تميزت السياسة الخارجية العراقية تجاه الإتحاد الأوروبي بالإنتحاح والإعتدال في ذات الوقت، كون صانع القرار العراقي يرى فيه الحليف الإستراتيجي ضمن موقعه، و لما يمتلكه من قدرات يسعى العراق ليستفيد منها، و أيد الإتحاد الأوروبي سياسة الإنتحاح على العراق، و ذلك

¹ وفاء قانصو، نفس المرجع السابق، ص1

² جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري، العراق على الساحة الدولية "السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الإنتقالية"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 126، ط1، 2014، ص77.

³ أمينة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الإتحاد الأوروبي وأفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد44، ص132.

⁴ حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الاول، 2009، ص 640.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

عقب المفاوضات 2003-2004 ، و الاتحاد على الخطوات الإيجابية التي تقوم بها العراق لإطفاء الفتنة الطائفية بعد الأحداث الدامية التي عاشتها العراق خلال 2006-2007 مما جعل العراق في عزلة¹.

سعى الإتحاد الأوروبي لخلق عراق ديمقراطي، و آمن، و مستقر، و بعث إقتصاد السوق العراقي بجعله مفتوحا، و مستداما، بالإضافة لجعل السلام أساس العمل مع دول الجوار، وإرجاع العراق لوضعه الطبيعي بالتكامل مع المجتمع الدولي، و سعى الإتحاد للتدخل في العراق من خلال دعمه للعمليات السياسية، و الدستورية من خلال خبرات، و موارد هامة للعملية الإنتخابية، و تأسيس حكم القانون ، و قدم مساعدات مالية ضخمة من خلال الصندوق الدولي لإعادة بناء العراق (IRFFI)، و وطد عمله مع القيادات السياسية من خلال الحوار السياسي مؤسس على الإعلان المشترك للإتحاد الأوروبي، و العراق الخاص بالحوار السياسي الموقع في 21 سبتمبر 2005 بدعم من أمريكا، و عمل الإتحاد الأوروبي لتشجيع العراق على ترسخ الديمقراطية، و تقوية المجتمع المدني، و العمل على تحقيق الوحدة الوطنية، و الأمن، وإرساء حكم القانون، و وضع أسس التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال توفير الخدمات الأساسية، و خلق فرص عمل، و بناء هيكل إداري فعال، و الإهتمام بمجال الطاقة، و تنويع الإقتصاد، و الإهتمام بالمجال الزراعي، حيث حث الإتحاد الأوروبي العراق على إصلاحات في مجال الأعمال، و البيئة التنظيمية للخدمات المالية كي تضمن الإستثمارات الخاصة التي تحتاج إليها في المدى المتوسط لتمويل البنية التحتية للنفط، و الكهرباء².

تحتل منطقة الشرق الأوسط عامة، و العراق بصفة خاصة مكانة هامة وإستراتيجية لدى الإتحاد الأوروبي، من حيث الجوار الجغرافي، و المصالح الإقتصادية لدوله في هذه المنطقة، لما تمتلكه من موقع جيواستراتيجي يتوسط ثلاث قارات، و يتحكم في ممرات مائية تلعب دور بالغ الأهمية في التجارة، و الإقتصاد العالميين، بالإضافة لإمتلاكها مصادر الطاقة الهامة كالنفط هذا من جهة، كما تعد مصدر تهديد لأمن، و إستقرار أوروبا بسبب عدم الإستقرار الأمني، و الإهاب، وكذا الهجرة بنوعها، و أسلحة الدمار الشامل³.

¹ أمنة محمد علي ، نفس المرجع، ص 136.

² Commission of the European communities. Recommendations for renewed European Union engagement with Iraq. Available in following site: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2006:0283:FIN:EN:PDF> . viewed in: 2021.

³ وحييد أنعام غلام ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط ، ص 3.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

وتتلخص أهداف الإتحاد الأوروبي تجاه العراق خاصة في فترة ما بعد 2003 في إعتقاد، ودعم نموذج حكومة ديمقراطية تتغلب على الإنقسامات، والإسهام في توطين الأمن عن طريق وضع أساس نظام حكم القانون، وترقية ثقافة إحترام حقوق الإنسان، ودعم السلطات الوطنية، والإقليمية في تحسين، وتقديم الخدمات الأساسية في ترقية بيئة مهيأة لإيجاد فرص عمل، وآليات دعم لتمهيد الطريق للتعافي، وإزدهار الإقتصاد العراقي، وترقية، وتنمية هيكل إداري فعال، و شفاف¹، ولم يكن للإتحاد الأوروبي علاقات مع العراق في ظل نظام البعث، وبعد الدخول الأمريكي للعراق تركزت جهوده على تقديم المنح، والمساعدات الإنسانية، والدعم السياسي لتشكيل الحكومة العراقية، والدعم المادي لإعادة الإعمار، حيث بلغ حجم المساعدات خلال فترة ما بين 2003-2011 ما يقارب 1.1 مليار يورو، وفي سنة 2010 بعد 9 جولات تفاوضية تم التوقيع على الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين منها إتفاقية التعاون، والشراكة PCA، ومذكرة تفاهم في ميدان الطاقة².

وسنسلط الضوء على الدور الفرنسي بإعتبارها دولة عضو بالإتحاد :

فرنسا: كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية معارضة للإحتلال الأمريكي للعراق، وربطتها علاقات قوية مع نظام البعث، وتعد من المصدرين للأسلحة لها، وتستثمر الشركات الفرنسية في العراق في إقليم كردستان العراق، وهما شركتا "توتال" و "لافارج"³، فقد كانت السياسية الفرنسية قائمة على ثلاث إهتمامات للتأكيد على أنه ليس للعراق أي أسلحة دمار شامل قد تقع في أيدي إرهابيين، وإعطاء المفتشين فرصة معقولة للقيام بعملهم على وجه صحيح، التأكيد على أن أي قرار بإستخدام القوة سيكون من داخل المجلس، وإستنادا لتقارير المفتشين⁴.

تحاول فرنسا جني ثمار من العراق، وخاصة بعد الزيارة التاريخية للرئيس الفرنسي ساركوزي للعراق في 10 شباط 2009، وهي أول زيارة لرئيس فرنسي للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية، وتربط فرنسا بالعراق أفضل العلاقات منذ حقبة ساركوزي الذي عمل على تعزيز العلاقات في جميع الأصعدة، ورفض العنف الذي تعيشه العراق دون تمييز بين أطرافه،

¹Commission of the European communities.Recommendations for renewed European Union engagement with Iraq. Available in following site: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2006:0283:FIN:EN:PDF> . viewed in: 2021.

²وحيد أنعام غلام، نفس المرجع السابق، ص7

³جين كينيمنونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري، نفس المرجع السابق، ص77.

⁴PernilleRieker.French foreign policy in a changing world.Practicing Grandeur. Oslo: Palgrave Macmillan. 2017. .p88.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

والتعامل مع العراقيين ليس على أساس إنتمائهم المذهبي بل الوطني، و عمل على تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق، و شجع الإستثمار في العراق، بزيارة فرنسوا هولوند 2014 إلى العراق أكدت فرنسا على إجراء مباحثات من أجل السلام، و الأمن العراقي، و دعم العراق في حربه ضد الإرهاب من خلال المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد 15 أيلول 2014، و بالتالي لعبت فرنسا دورا دبلوماسيا مهما في الحرب ضد داعش¹.

هناك عدة عناصر تدل على الإهتمام الفرنسي لتطوير العلاقات مع العراق، وهي²:

أ- دعم إجراء الإنتخابات المبكرة: حيث ساهمت فرنسا بمليون يورو للأمم المتحدة في إطار مشروع لتقديم الدعم، و المساعدة للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات .

ب- تجديد الضربات ضد داعش: حيث شن الطيران الفرنسي ضربات جوية (بأمر من القيادة العليا المشتركة العراقية) في 12 نوفمبر 2020 بمحافظة نينوى أدت لمقتل 3 إرهابيين، و تدمير أوكار لهم بعدما قلصت تدخلاتها في الفترات الأخيرة.

ت- الزيارات الكثيرة لبغداد: منها زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون في 2 سبتمبر 2020، حيث إجتمع بالرئاسات الثلاث، و رئيس إقليم كردستان العراق، و أسفرت على وعود بدعم العراق لمواجهة التحديات الاقتصادية، و الأمنية، كما أن التعاون الدفاعي يحترم سيادة العراق، و بالإضافة لزيارة وزيرة الجيوش الفرنسية، و وزير الخارجية الفرنسي، تربط فرنسا بالعراق عدة علاقات ثنائية تتضح من خلال رفع مستوى التعاون الإقتصادي كان آخرها خلال زيارة الكاظمي لفرنسا في 19 أكتوبر 2020، تم توقيع مذكرات إعلان النوايا الثلاث تهدف تعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الزراعة العراقية، و تبادل الخبرات في هذا المجال، و قيام فرنسا بإقامة قطاع معلق في بغداد، بالإضافة لزيادة مبيعات الأسلحة التي تدعم بها فرنسا ترسانة الجيش العراقي، ناهيك عن رغبة الطرفين في محاربة التطرف الداخلي من خلال طرح مشروع الإنفصالية الإسلامية، و كذا مساهمة فرنسا في الحرب ضد داعش، بالإضافة لمزاحمة تركيا في منطقة إستراتيجية كالعراق، و لعل ما قاله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته الأخيرة لبغداد "التدخلات

¹ ستار جبار الجابري، آفاق تطوير العلاقات العراقية-الفرنسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، العدد 9، ص ص (4-6).

² تقرير، تعزيز الدور: دوافع تصاعد الاهتمام الفرنسي بالتعاون مع العراق، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 29 نوفمبر 2020، تاريخ الاطلاع 11 جوان، 2021، على الرابط :

الخارجية من شأنها إضعاف الحكومة، و الدولة العراقية، و من مصلحة المجتمع الدولي دعم العراق، لأنه يمتلك إرادة إصلاحية واضحة نحن هنا اليوم في بغداد، و سنكون هنا غدا"، و لعله يقصد بكلامه إشاره غير مباشرة للعمليات العسكرية التركية في كردستان العراق¹.

2-الصين: تأثرت العلاقات بينها، و بين العراق بسبب الإحتلال الأمريكي، و لكن سرعان ما عادت لطبيعتها بعد آذار 2003، حيث يعتبر العراق رابع شريك تجاري للصين من الدول العربية، ففي سنة 2012 حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية 17.569 مليار دولار²، و تعود العلاقات الصينية العراقية إلى فترة ما بعد الملكية، و صعود حكومة موالية للشيوعية 1958، و قد كان الصين أكبر مستورد للتمور العراقية، و مستهلكا بالجملة للمحروقات، هذا، و باعت الصين للعراق مغناطيسا صناعيا لإستعماله في أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم قبل حرب الخليج الأولى، و زودت الصين العراق 4.2 مليار دولار من الأسلحة، و طائرات مقاتلة، و قاذفات، و غيرها، و زاد نشاطها في العراق بقوة سنة 2019 للإستفادة من موارد العراق النفطية، حيث تعتبر الصين العراق جزء من برنامج حزام، و طريق واحد، و قد إستثمرت المليارات من الدولارات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، و خاصة إيران، و العراق³، تتنبأ وكالة الطاقة الذرية أنه بحلول عام 2035، سيستهلك ما مقداره 80% من إنتاج العراق من النفط للصين⁴.

و من جهة أخرى رفضت الصين العدوان الأمريكي على العراق في 2003، و طلبت من الحكومة الأمريكية لوقف الأعمال العسكرية ضده، و دعت جميع الأطراف لحل سلمي، و أكدت على تشكيل حكومة عراقية تتولى السلطة، و قدمت إقتراح لمجلس الأمن في أبريل 2004 حول القضية، و هذا ما يعكس التوجهات الصينية لإرساء دعائم نظام ديمقراطي يحافظ على الوحدة الوطنية، و علاقات الجوار، و مساعدة العراق على تحقيق عودة إلى المجتمع الدولي⁵، فالموقف

¹ تقرير، تعزيز الدور: دوافع تصاعد الاهتمام الفرنسي بالتعاون مع العراق، مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 29 نوفمبر 2020، تاريخ الاطلاع 11 جوان، 2021، على الرابط:

<https://www.futureuae.com.ar-AE.Item>

² محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003 "دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي"، الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 2016، ص 111.

³ بين كونابيل، الإلتزام الأمريكي الدائم في العراق رسم إستراتيجية بعيدة المدى مع شركائنا في الجيش العراقي، ترجمة شبكة نداء الفرات الإعلامية، مؤسسة راند للدراسات، 14 أيار 2020، ص ص (23-24).

⁴ جين كينيغتون و جاريث ستانسفيلد و عمري سري، نفس المرجع السابق، ص 77.

⁵ عدنان خلف حميد البدراني، الصين ومسألة أمن الخليج: المواقف والاهداف، من الكتاب الجماعي "السياسية الخارجية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2017، ص 237.

الصيني من التهديدات في منطقة الخليج، و العراق غير مباشرة (لاتدخل بشكل مباشر) بحيث تقدم دعم جد كبير للبرنامج النووي الإيراني، و صناعة الأسلحة الثقيلة، و الصاروخية، و بالتالي هذا تهديد للمنطقة، ناهيك عن الوقوف لجانب سوريا (حليفة إيران) في مجلس الأمن، و استخدام الفيتو ضد القرارات الأممية حول المشكلة في سوريا من خلال حق الفيتو، خاصة وأن السعودية، و قطر تقودان حملة عسكرية ضد الحكومة السورية¹، و بالتالي هناك توتر أسهمت فيه الصين في جوار العراق، و هو ما زاد من أزماتها، و أثر في البيت الداخلي العراقي الذي بات هشاً .

منذ 2015 إرتقت العلاقات العراقية الصينية من علاقات تقليدية إلى علاقات إستراتيجية، وارتفع حجم المبادلات التجارية من 500 مليون دولار سنة 2004 إلى 22مليار دولار سنة 2017، و تربط البلدين إتفاقيات، و مذكرات تفاهم في عدة مجالات النفط، و الطاقة، و التعليم، و الثقافة، و الرياضة، و إعادة الإعمار البنى التحتية إضافة للشركات الصينية في العراق التي وصلت نهاية 2017 إلى 45 شركة عاملة في أغلب القطاعات خاصة الإستراتيجية، و قدمت مساعدات إقتصادية تقدر 50مليون دولار بهدف تقليل عبء الحكومة العراقية، و بعد 2017، و الإنتصار على داعش قررت الحكومة العراقية تقديم 11 مليون دولار مساعدات، و لإعداد لمشاريع إستثمارية بقيمة 10 مليون دولار مع الأخذ بعين الاعتبار مع العراق، و دوره في خريطة إستراتيجية الحزام، و الطريق الصينية²، و ترى الصين ان الإنتخابات العراقية هي أمر مهم للإنتقال السياسي في العراق، و عليها تحقيق ثلاثة أهداف و هي 1- الحفاظ على الإستقرار، و الأمن، و وحدة الأراضي العراقية، 2- دفع المصالح الوطنية العراقية، و كذا برلمان واسع التمثيل، و سلطة حقيقية، 3- الحفاظ على المصالح الأساسية للشعب العراقي، فالصين معنية بإستقرار العراق، و هي أكثر حياداً تجاه القوى السياسية العراقية بمختلف توجهاتها، و تتخوف من إطلاق تصريحات، فتبدو؛ كتدخل في الشؤون الداخلية للعراق³.

وبالتالي فإن هناك صراعاً بين القوى و الإقليمية و الدولية على المصلحة و النفوذ في منطقة الشرق الأوسط و العراق بصفة خاصة.

¹ عدنان خلف حميد البدراني، نفس المرجع، ص 239.

² باهر مردان مضخور، العلاقات العراقية الصينية في مرحلة مابعد إقامة الشراكة الاستراتيجية 2015 نحو إنشاء آلية للحوار الاستراتيجي العراقي الصيني، العراق: جريدة الصباح البغدادية، 25 أوت 2019، ص ص (3-4).

³ غيث الربيعي، نفس المرجع، ص ص (4-5).

ثانياً: لبنان

لبنان أرض المفاجآت، والتطورات كما الشرق الأوسط ككل، حيث لم تخل أراضيها، وسياستها، وإقتصادها من تدخل القوى الكبرى في كل تفاصيلها، ومحاولة تسيير الأمور وفقاً لما يخدم مصلحتها أولاً، وفي الأخير مصلحة لبنان، وهو ما يتضح من خلال دور الإتحاد الأوروبي، والصين 1-الاتحاد الأوروبي: يركز على التعاون مع الشركاء الدوليين، و اللبنانيين على أدوات الوقاية من النزاع، وبناء السلام، مع توجيهها نحو التقليل من حدة النزاع، بالإضافة للحوار، والمصالحة ضمن جهود الأداة لتحقيق الإستقرار، وقع عدة إتفاقيات مع لبنان منذ 1995 إستناداً لمسار برشلونة لإدارة العلاقات مع لبنان ما بعد الحرب على الصعيد الثنائي، والإقليمي، وقام بتوقيع الإتفاق سنة 2007 مع لبنان مشدداً على الإصلاح السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، بحيث منذ سنة 2006 كان الإتحاد الأوروبي في مقدمة الدول التي سعت لإستقرار لبنان، وعقب الحرب الإسرائيلية اللبنانية 2006 إرتبك الإلتزام الأوروبي، والدولي، وتم تحويل مبالغ مالية كبيرة للمساعدة في إعادة الإعمار، والإنتعاش الإقتصادي، وقدم مكتب الشؤون الانسانية في المجموعة الأوروبية (ECHO) مساعدات إنسانية بلغت حجم المساعدات 46 مليون يورو، كما أن الأمم المتحدة قامت بإدارة مبلغ من خلال صندوق الإنتعاش اللبناني الذي يضم هبات من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي¹.

قام الإتحاد الأوروبي بإرسال بعثات لمراقبة الانتخابات في سنتي 2005، و2009، ونشر فرق مساعدة تقنية لمراجعة الإصلاحات الإنتخابية، والمساعدة في تنفيذها، وقد نظم وفد المجموعة الأوروبية في لبنان ثلاث مناقشات كجزء من المنتدى اللبناني* الدولي للتنمية الإقتصادية، والإجتماعية في ماي 2007، وفي أفريل، و أكتوبر 2008، وذلك بغية تعزيز الحوار الشامل حول شكل الإصلاحات، والحاجة لها، ونجحت هذه المنتديات في بناء الثقة، وتوافق الآراء إلى حد معين²، وقد بلغت حجم مساعدات الإتحاد الأوروبي للبنان في الفترة الممتدة من 2011-2013 ما يقارب 150 مليون يورو³، هذا وتعد علاقات الإتحاد الأوروبي، ولبنان قديمة

¹ دوتشيو بانديني، بناء السلام الدولي في لبنان " مador الإتحاد الأوروبي " من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان بالمجلة الدولية لمبادرات السلام، لندن: جمعية Conciliation Resources، العدد 24، يونيو 2012، ص 82.

* ضمت المنتديات ممثلين عن مختلف القوى السياسية اللبنانية البارزة وجمعيات ونقابات مهنية والمجتمع المدني وخبراء مستقلين دوتشيو بانديني، نفس المرجع، ص 83.

³ كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2013، ص 25.

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

جدا تعود لأول إتفاق أبرم بين الطرفين سنة 1977 من أجل تسهيل التبادل التجاري، ومساعدته على التنمية الاقتصادية، و في سنة 2002، وقعت إتفاقية الشراكة بلوكسومبروغ، والتي دخلت حيز التنفيذ 2006، حيث سهلت دخول المنتجات اللبنانية السوق الأوروبية، وإعفاء السلع الصناعية من الرسوم الجمركية، وبهذا شكلت هذه الإتفاقية متنفسا للبنان، و فرصة لها للانفتاح على عالم الإقتصاد، و السوق الأوروبية، غير أنه كانت لها آثار سلبية على الميزان التجاري، و أثرت على ميزان المدفوعات فإزداد الدين الخارجي للبنان، و بسبب الأزمة التي عاشها منذ 2019 تم التفكير في تغيير السياسات الحكومية الإقتصادية، و تغيير هيكلية للإقتصاد بتحويله من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج، و تركز شراكة الإتحاد الأوروبي مع لبنان على تنمية الإقتصاد اللبناني، و هذا على خلفية النزوح الكبير لأكثر من مليون، و نصف سوري، في الوقت الذي يعاني فيه البيت الداخلي للبنان من الضعف بالتزامن مع الأزمة السورية، فقام الإتحاد الأوروبي في مساعدته لتنميته الإجتماعية، و الإقتصادية، و التعاون الأمني، و مكافحة الإرهاب، و قدم مساعدت للبنان في الفترة ما بين 2011-2018 تقدر 1.6 مليار أورو لدعم البنية التحتية، و القطاع الخاص، بالإضافة لمنحه مليار يورو لمساعدته لإدارة أزمة النازحين، و في سنة 2018 خصص الإتحاد الأوروبي مبلغ 50 مليون يورو لدعم القوى الأمنية اللبنانية لغاية سنة 2020، و أثناء الحراك الشعبي في لبنان 17 تشرين الأول 2019، و تأليف الحكومة عاد الإتحاد الأوروبي كالعادة بمشروع سيدير من أجل الإصلاحات السياسية، و الإجتماعية الرامية لتحقيق الأمن، و الإستقرار، و وحدة لبنان، و تعزيز الحكم الراشد، و مكافحة الفساد¹.

وسنركز الآن على الدور الفرنسي بإعتبار فرنسا عضوا داخل الإتحاد الأوروبي :

فرنسا : تعد الفاعل الرئيسي على الساحة اللبنانية، و هذا يعود لتاريخ لبنان، و إحتلال فرنسا لها مما جعل لها رواسي، و منافذ للتدخل في الشؤون اللبنانية على مر التاريخ، غير أنه ركز في فترات عديدة، و عاد منذ 1988، و في بداية التسعينيات عاد دورها بقوة بصفتها دولة داعمة،

¹ أمين لبوس، الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات، لبنان : مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 111، كانون الثاني 2020، على الرابط التالي :

<https://lebarmy.gov.lb/ar/content> الإتحاد-الأوروبي-في-الشرق-الأوسط-التغيير-في-الأولويات

¹ مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 2001-2007 تصادم الأهداف، لبنان : مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 62، تشرين الأول 2007، على الرابط التالي :

<https://lebarmy.gov.lb/ar/content> السياسة-الأميركية-تجاه-لبنان-2001-2007-تصادم-الأهداف

ومانحة للبنان، حيث عقد فيها مؤتمر باريس الأول، و الثاني للدول المانحة للبنان، كما لعبت دورا فعالا في الأزمة اللبنانية السورية، و ساهمت في الضغط على سوريا لسحب جيشها منها، كما كان لها الدور في تشكيل لجنة لتحقيق في مقتل الحريري¹.

بعد إنقسام المجتمع اللبناني المؤيد، ومعارض إثر قرار تمديد ولاية الرئيس اللبناني السابق أميل لحود، و ما نتج عنه من إحتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلية لبنانيا ، سارعت فرنسا لدعم المعارضة بقيادة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، و على خلفية إستقالة رفيق الحريري على خلفية هذا الحدث إستقبله الرئيس جاك مهربا على رغبته بالتطبيق الكامل للقرار 1559، مؤكدا بأن فرنسا تقف إلى جانب لبنان دائما حيث وجدت الدبلوماسية الفرنسية بأنها ليس لديها كثير ما تراهن عليه سوريا، و أنها فرصة لإستعادة نفوذها في ظل الظروف الإقليمية المتاحة، و ملء الفراغ الذي سينجم حينها بعد خروج القوات السورية، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية لإشراك فرنسا معها في الأزمة اللبنانية بعد توجهاتها الجديدة بعد 11 أيلول، و كذا بعدما تكبدت أعباء في الحرب على العراق، وخاصة بعد ما وجدت فرنسا نفسها معزولة بعد رفضها حرب أمريكا على العراق، و فشل المحور الفرنسي الألماني الروسي لهذا بقاءها بدون تأثير وتأدية دور في الشرق الأوسط هو الذي أجبرها لإعادة التوازن لعلاقتها مع أمريكا².

تعد لبنان جزء مهم من العالم العربي لوقوعها في منطقة قريبة من حدود أوروبا، وأهميتها حيوية لأمن البحر الأبيض المتوسط، ولهذا السبب فإن العلاقات بين البلدين تتجاوز المشاعر العاطفية بين الشعبين، بل تملها إعتبرات إقتصادية، و سياسية، و إستراتيجية، و مهما كانت السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه لبنان يجب دائما تصور هذه العلاقات في إطار المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط، كما أن الإنتداب الفرنسي تمليه قبل كل شيء المصالح الإستراتيجية، و تزامن التقارب الفرنسي مع لبنان خلال الستينيات مع تحسن العلاقات مع الدول العربية، واختطاف الفرنسيين خلال الأزمة اللبنانية كان لها بعد اقليمي³، ولعل تفجيرات

¹ منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل، نفس المرجع السابق ذكره، ص 212.

² همام خضير مطلق، العلاقات الأمريكية اللبنانية، بيروت : دار السنهوري، ط 2016، ص ص (171-175).

³ Rudyard Kazan. "Les Relations franco-libanaises dans le cadre des relations internationales ". Available in following site:

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

مرفأ بيروت في 04 سبتمبر 2020، والإستجابة الفرنسية السريعة دلالة على السياسة العامة الفرنسية تجاه لبنان، وإستعراض عضلاتها مبرزة قوتها بإعتبارها دولة صديقة تدعم حريتها، وإستقلالها، وسيادتها الوطنية، بحيث قدم ماكرون مساعدات مالية، وقام بزيارة إلتقى فيها الشعب للحصول على مطالبهم كدلالة على قدرته التأثير في النخب السياسية، و سارعت لتنظيم مؤتمر باريس لجمع التبرعات لإعادة إعمار ما خلفته الكارثة، وبهذا تأكيده على دعم القاعدة الشعبية، وكذا الحكومة له، وهو تأكيد على ضعف النفوذ الإيراني، وتحجيم الآخر التركي، وبهذا أثر الدور الفرنسي في الشارع اللبناني إنتفاضا على الحكومة، والمطالبة بتغييرها، وإحداث تغيير في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية من خلال تشكيل نظام إنتخابي يسمح بالإنتقال من الطائفية للمواطنة¹، وترتكز السياسة الفرنسية إتجاه لبنان على عدة عناصر منها إعتبار فرنسا أن لبنان هي الأقرب لها دينيا وتاريخيا، وثقافيا، كذا كون لبنان أحد مرتكزاتها لتوجيه سياستها في الشرق الأوسط، إنتماء لبنان بشكل فاعل لمجموعة الدول الفرنكفونية، كما أن أي تغيير سيحصل في لبنان سيؤثر حتما على التوازن في هذه المنطقة الجد هامة، وب التالي فليست البراغماتية هي من تحكم علاقتها مع لبنان فحسب بل التوفيق بين واقعها الجيوسياسي، ومصالحها الإقتصادية، وكذا الثقافية السياسية، كما أن توجهاتها تجاه لبنان تنطلق من قناعة أن ما يعيشه لبنان هو نتاج الصراع الإقليمي عليه، و الذي تغذيه الولايات المتحدة الأمريكية حسب ظروف الأطراف الإقليمية، ووفق ما يخدم مصالحها².

<https://www.lebarmy.gov.lb/fr/content/les-relations-franco-libanaises-dans-le-cadre-des-relations-internationales>.

Viewed in : in2020.

¹ باسم راشد، إستجابة نشطة: دوافع التحركات الفرنسية في لبنان بعد إنفجار بيروت ، تاريخ النشر 2020/09/12، تاريخ الإطلاع 2021/06/02 من موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة على الرابط التالي :

<http://www.futureuae.com/5742>

² ماهر أبو شعر، نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني، لبنان : مجلة الجيش اللبناني ، العدد96، نيسان 2016. على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content/نظام-الحياد-وإمكانية-تطبيقه-على-الواقع-اللبناني>

² مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 2001-2007 تصادم الاهداف، لبنان : مجلة الجيش اللبناني ، العدد62، تشرين الأول 2007. على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content/السياسة-الأميركية-تجاه-لبنان-2001-2007-تصادم-الأهداف>

2-الصين : بدأت العلاقات اللبنانية الصينية منذ 1955 حيث تم توقيع أول إتفاقية تجارية بين البلدين، فأصبح الصين أكبر شريك تجاري للبنان، وبلغت حجم الصادرات الصينية للبنان 2018 نحو 2 مليار دولار، وهو ما يعادل 10% من إجمالي الواردات، وترى الصين لبنان كشريك مهم في إطار مبادرة الحزام، والطريق التي تقوم على مبادئ التطوير التعاوني للبرنامج من خلال التشاور، وقد تعاطت الصين بحذر في موضوع تعاملها مع لبنان أخذا بعين الإعتبار الحساسية الفرنسية، والأمريكية، و خيارات لبنان المتناقضة سياسيا، وإقتصاديا، و من مظاهر التعاون بين البلدين هو إنضمام لبنان في 26 يونيو 2018 إلى البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، و في سبتمبر 2018 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة الصين، و لبنان حول الترويج المشترك للتعاون في إطار الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، و مبادرة طريق الحرير البحرية للقرن 21، كما أرسلت الصين مساعدات عسكرية للبنان في عدوان تموز 2006، وشاركت في حفظ السلام على الحدود الجنوبية للبنان¹.

تعتبر الصين سابع أكبر شريك تجاري للبنان، و خامس أكبر دولة يستورد منها لبنان في الفترة ما بين كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2020، نوايا الصين تجاه لبنان يمكن تفسيرها من كون أن الصين دولة إقتصادية قوية، و لبنان بلد صغير يعاني أزمات إقتصادية، و عجز تجاري، و في نفس الوقت له موقع جغرافي إستراتيجي كبوابة نحو المشرق العربي، و بإتجاه أوروبا، كذلك، و يمتلك خبرات بشرية، و فنية، و منفتح على بلدان الجوار، كما أنه بلد نفطي، و هو ما يساعد على تعاملات إقتصادية، و تجارية تعود بالنفع على البلدين²، و في بداية 2018 تم إختيار بيروت مقرا لممثلية المجلس الصيني لتشجيع التجارة الخارجية التي ستغطي منطقة الشرق الأوسط، و شمال إفريقيا، و تم إختيار لبنان لإقتصاده الحر، و مناخه الإستثماري، و موقعه الإستراتيجي،

¹ نبيل سرور، التوجه شرق: العلاقات الصينية اللبنانية نموذجا، تاريخ النشر 17 حزيران 2021، تاريخ الاطلاع 06/21، 2021، من موقع الخنادق على الرابط :

<https://alkhanadeq.com/post.php?id=742>

² هشام الاعور، العلاقات الصينية اللبنانية تطور مستمر ومستقبل واعد، تاريخ النشر 03/16، 2021، تاريخ الاطلاع 06/22، 2021، على الرابط :

<https://arabic.tawhidarabi.org/2021/03/16>

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

والتسهيلات اللوجيستية، حيث يسهم في تطبيق الإستراتيجيات الوطنية للتنمية، و تشجيع التجارة الخارجية، والإستثمار الثنائي، و التعاون الإقتصادي، و التكنولوجي¹.

تبين للمجتمع الدولي أن تطبيق منهج متماسك، و متسق لبناء السلام في لبنان أمر في غاية التعقيد، والصعوبة، وهذا راجع لعدة أسباب :

أ-تأثر الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام الأهلي بالديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا، وإختلطت بها مرارا.

ب-أدت دورات العنف إلى تحويل الدعم الدولي من الحاجات الطويلة المدى أي التصدي لجذور التفكك الداخلي في لبنان إلى إعادة الإعمار، و الإنتعاش بشكل دائم، و مستمر ما بعد النزاع².

ولهذا فالتدخل الدولي في منطقة الخليج ضاعف من حدة الصراعات بين الدول، و داخلها، وهو ما يظهر جليا في علاقات العراق، و لبنان مع دول الجوار التي إنعكست على طبيعة العلاقة فيما بينها، و يظهر من خلال توجهات دول كبرى لأنها تريد أن تجد لها مكانا في منطقة غنية، وإستراتيجية في السياسة العالمية .

و بعد معالجة الحالة العراقية واللبنانية لمعرفة إنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية لكلاهما، نجد أن الواقع السياسي لكلا البلدين ويأكد أنهما يعانوان أزمة سلطة، فلبنان والعراق عرضة للتطورات الإقليمية، و الدولية المتقلبة بشكل دائم، و مستمر، مما يخلق أثرا مباشرا في الأمن الداخلي سواء في المناطق الحدودية، أو الوسط، كما أن النسيج الإجتماعي، و السياسي المتفكك، و في مقابله أيضا مؤسسات دولة ضعيفة غير قادرة على مواجهة كل هذا الوضع المتشنج من عدوات طائفية داخلية بين العراقيين و اللبنانيين التي إستغلها النخب السياسية، كما أن الجيش العراقي واللبناني غير قادر على تحمل المسؤولية للدفاع عن الدولة ضد التهديدات الداخلية، و الخارجية، كون الميزانية ضئيلة، و سوء التجهيز لقوته القتالية، و ضعف التدريب، ولهذا، ولأن الأمن في العراق ولبنان يعاني من نقص الإمدادات فإن جميع المحاولات

¹ إتحاد المصارف العربية، تقرير حول : العلاقات الصينية اللبنانية تعاون وصدقة متبادلة، العدد 455، 2019. تاريخ الاطلاع 2021/06/23، من الرابط :

<https://uabonline.org>

² دوتشيرو بانديني، بناء السلام الدولي في لبنان " مادور الإتحاد الأوروبي " من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، بالمجلة الدولية لمبادرات السلام، لندن: جمعية Conciliation Resources، العدد 24، يونيو 2012، ص 82.

الرامية إلى الإصلاح، وبناء الدولة الوطنية ستواجه صعوبات، وستظل ناقصة ما لم يتحقق الأمن، كما هناك صراعا بين القوى الإقليمية والدولية على المصلحة والنفوذ في كلا البلدين، وبالتالي تعد التدخلات الخارجية من أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في لبنان، و العراق، و ذلك لأن التجاذبات، و التدخلات هددت وحدتهما الوطنية، وجعلتهما هشتين، وقسمتهما لأنها تغذي النعرات، والنزاعات الطائفية، والقومية، مما عطل، و سيعطل كل مشاريع، و المبادرات المنفردة لإعادة ترميم هيكل الدولة الوطنية في البلدين لأن الدول المجاورة إقليميا تتورط كقواعل منشطة للحركات الطائفية في لبنان، والعراق ما يؤدي لتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث نصل إلى أن الطائفية إنعكست بشكل كبير على بناء الدولة الوطنية في كل من العراق، و لبنان، و يتضح ذلك من الواقع الداخلي للعراق، و لبنان على جميع الأصعدة ، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية سواء إقليمية كانت، أو دولية.

ومن خلال المبحث الأول المتعلق بالانعكاسات الداخلية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان نجد أن الانعكاس كان على الجانب السياسي، و وظائف أجهزة الدولة على اختلافها، و على بنية النظام السياسي ككل تجلت في مظاهر نخرت جسد الدولة من خلال الفساد في جميع الأصعدة، و كذا وظائف الأحزاب السياسية التي كانت وسيلة في يد الآخر لتحقيق مآرب خاصة في الداخل العراقي، و اللبناني، ناهيك عن ضعف، و إنهيار الإقتصاد مما جعلها بيئة هشة سهلة لنمو، و توغل الإرهاب الذي عاث في الأرض فسادا ، و منه يأتي دور الجيش في الواقع العراقي، و اللبناني بإعتباره الحامي الأول للبلاد، و الذي بدوره يعاني الضعف، و الإبتعاد عن دوره الرئيس بسبب مزاحمة قوى أمنية كالحشد الشعبي في العراق، و ميليشيات حزب الله في لبنان .

و بتسليط الضوء أكثر على الواقع السياسي لكلا البلدين وجدنا أنهما يعانيان أزمة سلطة، كما يعيش النظام البرلماني أزمة كبيرة فهو غير واضح المعالم مما جعله في كثير من الأحيان يتخبط بين عدة أنماط ، كما كان لديمقراطية التوافقية، و المحاصصة الحزبية دور كبير في زيادة، و توطيد الطائفية بدل التقليل منها في البلدين، هذه الانعكاسات السلبية التي ولدها التغييرات داخل النظام السياسي دفعت للبحث في الحلول لإصلاح النظام السياسي في عدة أصعدة، و كذا معرفة نتائج الأطر القانونية على الدولة الوطنية في العراق، و لبنان التي تم تطبيقها قللت من سلبيات الطائفية على الواقع العراقي، و اللبناني.

و من خلال الانعكاسات الإقليمية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان إتضح أن دول الجوار الجغرافي لها اليد الطولى في الواقع العراقي، و اللبناني، غير أنها تتراوح من دولة إلى أخرى حسب مصلحتها، و هنا يبرز بشكل كبير دور إيران، و دول مجلس التعاون الخليجي في كلا البلدين، وكذا يتضح من الانعكاسات الدولية للطائفية على بناء الدولة الوطنية

الفصل الثالث: انعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان

في العراق، و لبنان أن القوى الكبرى تسعى للتدخل بكل الطرق، و السبل مستغلة الضعف، وأهمية هذين الدوليتين، لهذا فهي تتسابق، و تتنافس فيما بينها للعب أدوار كبرى، و تحقيق أكبر قد من الفائدة على حساب تعثر عجلة التقدم، و بناء الدولة الوطنية في دولتين؛ هما على شفير الهاوية.

و نصل في الأخير إلى أن الطائفية كان لها الدور الكبير في ضعف الدولة الوطنية في العراق، و لبنان، و كانت سببا في ضعف الأسوار الحامية للدولة داخليا، و خارجيا، مما جعلها هشة، و سهلة للسيطرة، و التحكم في واقعها مما يندربمستقبل صعب جدا للدولتين.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

توطئة:

يقول سيما رانجو « رغم أن الدول القديمة كانت عظيمة إلا أنها تلاشت تماما عندما أغرمت بالحرب "»، وبناء على هذه المقولة، وبإسقاطها على الحالة العراقية، و اللبنانية نجد أن الدخول في صراعات (بأنواعها السياسية والطائفية)، وحروب يفقد الدولة كيانها، و مكانتها، و مقومتها، و يحولها من دولة قوية إلى دولة ضعيفة تعيش حاضرها، و مستقبلها على أنقاض ماضيها .

و عند دراسة مستقبل أي ظاهرة يتطلب الأمر مسح تام لبيئتها الإستراتيجية، و إستراتيجية الفاعلين لمعرفة المؤثرين على حاضرها، و بهذا يساعد على رسم سيناريوهات واضحة، و دقيقة لمستقبلها بناء على عدة محددات، و لهذا سنحاول في كلا الدولتين محل الدراسة العراق، و لبنان جمع كل المعلومات، و البيانات المتعلقة بكل المؤثرات، و الفواعل، إنطلاقا من وقائع ماضية، و كذا حاضرة لرسم صورة محتملة للمستقبل، بعد ما قمنا بتهيئة ذلك من خلال الفصول السابقة، و كذا محتويات هذا الفصل .

ولهذا سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث يحتوي كل مبحث على عدة عناصر حيث سنسلط الضوء في المبحث الأول على البيئة الإستراتيجية، بينما في المبحث الثاني على إستراتيجية الفاعلين، بينما المبحث الثالث يركز على السيناريوهات المحتملة للظاهرة الطائفية في العراق و لبنان، و سنتطرق من خلاله لثلاث سيناريوهات، و سنحاول ترجيح أحدها بناء على عدة متغيرات .

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

المبحث الأول: البيئة الإستراتيجية في العراق ولبنان منذ 2020

تتسم البيئة الإستراتيجية في كل من العراق، و لبنان بعدة خصائص، و مميزات، و كذا مستجدات منذ سنة 2020 ، منها ما هو إيجابي، و ما هو سلبي مما أثر على مجريات الحياة في البلدين على مختلف الأصعدة سياسيا، و إقتصاديا، و عسكريا، و أمنيا، و هو ما سنحاول التركيز عليه في هذا المبحث هو الوضع الراهن في العراق و لبنان و إنعكاسات الطائفية عليه منذ 2020

1-البيئة السياسية في العراق و لبنان منذ 2020 :

1-أ- البيئة السياسية في العراق منذ 2020: هناك قيود كثيرة يفرضها النظام السياسي على السياسة العراقية، و بالأخص السياسة الخارجية، و أهم هذه القيود هي المصالح الإجتماعية أي مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى العرقية، و الدينية، و الأيديولوجية في المجتمع، لأن وجود هذه القوى المتعارضة يشكل قيودا في إنتهاج مسار معين للسياسة الخارجية، فأحيانا يمثل النظام السياسي فئة دون أخرى مما يؤدي إلى معارضة المكونات الأخرى للسياسة الخارجية للدولة، و ما يعقد مشكلة المصالحة الاجتماعية في العراق أن الحكومة العراقية الحالية برئاسة الكاظمي تواجه العديد من التحديات المتشابكة السياسية، و الأمنية الداخلية، و الخارجية كون حكومة الكاظمي تعاني أزمات مركبة سياسية، و اقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا، ناهيك عن قيد تماسك النظام السياسي أي مدى تجانس القاعدة السياسية للنظام، و يعتمد ذلك على الحكومة السياسية فكلما كانت متجانسة، و قوية أدى ذلك لتماسك النظام، و لكن ما يؤدي للعكس ذلك هو خلل النظام البيروقراطي للدولة، و هو ما يتجسد في العراق من خلال إتخاذ القرار بوحدة الجماعات المستقلة بسبب الحكم وفقا لتمثيل المكونات، و ليس المواطن، الفشل في إنتاج حكومة أغلبية قوية، بالإضافة لقيد مراقبة النظام السياسي يعني لأي مدى يستطيع المجتمع محاسبة صانعي السياسة الخارجية على نتائج تنفيذ

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

سياساتهم، وقد إزدادت قيود مراقبة النظام منذ إحتجاجات أكتوبر 2019 التي أجبرت حكومة عادل عبد المهدي على الإستقالة، وتشكيل حكومة الكاظمي في 07 أيار 2020 كبديل عنها¹. يرى الدكتور حسين أحمد سرحان* أن الدولة العراقية تصنف منذ 2020 على أنها دولة منقوصة السيادة، ويمكن إدراك ذلك عبر عدة مظاهر سياسية، وأمنية، وإقتصادية، وكلها تصب في مظهر رئيس هو عدم قدرة سلطات الدولة، ومؤسساتها على إستخدام وسائل الإكراه على كامل إقليمها، ناهيك عن إمتدادات التأثير الإقليمي، و الدولي في الشؤون السياسية، والإقتصادية، والأمنية، والداخلية، كما يمكن وصف اللامركزية السياسية في العراق بأنها فدرالية متعارضة، وليست فدرالية متعاونة كما هو معمول به في الدول الإتحادية، كما سعت القوى السياسية، ولازالت توجه أنظارها للخارج بغية الحصول على الدعم المادي، والمعنوي، والسياسي بغية زيادة التوتر بين المكونات المجتمعية سعيا لحصر التأييد الطائفي، والقومي، وهو ما جعل الطريق سلس لإضعاف سيادة الدولة العراقية، كما يؤثر على سيادتها أيضا وجود تيارات سياسية، وعشائرية، و دينية، ومذهبية، وقومية نافذة، ومؤثرة في الرأي العام العراقي، تنافس سلطة الدولة بل، وتتجاوزها أحيانا، كما أن الخلافات هي السمة الغالبة على النظام السياسي الجديد كون القوى السياسية لم تنس تراكمات النظام الماضي المرجح للمكون السني، وهذا الأخير الذي لم يستطع فك الارتباط على النظام، ونفس الشيء للمكون الشيعي، وهذه التجاذبات لم تسمح بتحقيق الإندماج المجتمعي لتحقيق إدارته وفق الديمقراطية التوافقية، مما فتح الباب بمصرعيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وإنفلات السلطة، والإخلال بالسيادة².

¹ مثنى علي المهداوي ، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، العراق : مجلة قضايا سياسية ، العدد64، 2021، ص ص (138-141).

* رئيس قسم الدراسات السياسية بمركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء .

² إبراهيم محمد بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا " أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية (2004-2020) " ، ضمن ملتقى بحر العلوم للحوار ، النجف/ بيروت : العلمين للنشر والتوزيع وشركة العارف للمطبوعات والاعمال ، ط1، 2021، ص ص (524-526) .

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

إن إرتكاز النظام السياسي على التوافقية السياسية أفرز سلبياته بحيث تجاوز المواطنة التي نص عليها الدستور، فأصبح المكون العراقي حاضرا، و المواطنة العراقية غائبة، و إنعدام تكافؤ الفرص، و تم توفير الحماية للمكون بدلا من المواطن، و الوطن، و بالتالي حكمت فكرة المكون بالمحاصصة، و الولاء الحزبي، و تبلورت الطائفية، و الإثنية لتكون أساسا في بناء الدولة العراقية الجديدة، فولدت فساد سياسي أفرز فسادا إداريا، و ماليا نخر جسد الدولة، و لعل أسباب المشاكل هو الإئتلافات التي كونت البرلمان العراقي فهي ممسوكة، و ليست متماسكة تظهر في شكل أفراد، و جماعات تزيد في حالة التشطي، غير أنه في إنتخابات 2018 تبلورت الأمور على نحو أفضل نتيجة تظافر الجهود لمحاربة الارهاب، مما أحيى من جديد الدافع، و اللحمة الوطنية مما جعل القوائم الإنتخابية في الدورة الثالثة متجاوزة الحالة الطائفية، و تلك البدايات تشير انحسار الواقع الطائفي والأيدولوجي، و في الوقت الراهن هناك صراع إرادات، و ليس صراع إدارات، و تماهي بين دور قوى المعارضة، و المشاركة في الحكومة، و الواقع السياسي حاليا يشهد تلكأ في أداء البرلمان، و الحكومة، بسبب غياب دور المعارضة، و بالتالي لا بد من الدفع نحو المعارضة، و إلا ستبقى البنية هشّة، و قابلة للتفكيك، فأغلب المشاكل الحاصلة بين القوى السياسية سببها تقاسم السلطات، و ليس ترشيد بناء الدولة، مثلا لم يمنح رئيس الوزراء الفرصة لإختيار وزرائه بل منحت الفرصة للأحزاب لتقاسم الوزارات، و إختيار نصيب كبير من الوزراء بإرادتها، مما جعل حكومة عادل عبد المهدي (2020/2018) لا تختلف على سابقتها، و بالتالي صارت المحاصصة معول هدم ضد بناء الدولة الوطنية¹، و هذا الوضع ظل واضحا في الممارسات في حكومة مصطفى الكاظمي منذ توليه الحكومة في 07 ماي 2020، بالرغم من وجود بعض الممارسات الطائفية التي يصعب التخلص منها نتاج التراكمات التي مر بها النظام السياسي العراقي الذي لا يزال في طور التكوين والتجديد، و بالتالي النظام السياسي تأكلت شرعيته بسبب ضعف الطبقة السياسية وفساد أغلبها .

¹ إبراهيم محمد بحر العلوم، نفس المرجع السابق، ص ص (11-15) .

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

➤ إنتخابات 10 أكتوبر 2021 نتائجها وأثارها على المشهد السياسي العراقي :

رفضت قوى سياسية، و فصائل شيعية في العراق نتائج الإنتخابات البرلمانية، لأنها ترى فيها مؤشربتأثيرات سلبية على المسار الديمقراطي، وتم إصدار الإطار التنسيقي يضم تحالف الفتح، و دولة القانون، و عصائب أهل الحق، و كتائب حزب الله بالإضافة إلى تيارات أخرى، و يحمل هذا البيان المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات المسؤولية الكاملة عن فشل الإستحقاق الإنتخابي، لكن رد مستشار رئيس الوزراء عبد الحسن الهنداوي كان بأن نتائج العد اليدوي كانت مطابقة للعد الإلكتروني مما يؤكد المصادقية حسبه، لكن الرفض إستمر بسبب تفوق تحالف سائرون بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الذي نال المرتبة الأولى، و على رأس الرافضين هادي العامري قائد تحالف فتح الذي يعد مظلة سياسية لقوات الحشد الشعبي¹، مما يبرز للعيان صراع شيعي /شيعي الذي لطالما كان محركا لساحة السياسية العراقية، و يغلب في كثير من الأحيان على الصراع الشيعي /سني .

و حسب الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات حصل التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر على 73 مقعد، يليه تحالف تقدم الوطني برئاسة محمد الحلبوسي ب 38 مقعدا ، فكتلة دولة القانون برئاسة نوري مالكي ب37 مقعد، ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني 32 مقعدا، يليه تحالف الفتح برئاسة الهادي عامري 14 مقعدا، و قد وضع مقتدى الصدر بيانا على حسابه بالتويتر يوضح فيه ضرورة التماسك، و الإبتعاد على الطائفية، و خدمة الوطن بعيدا عن العنف، من خلال تقبل نتائج الإنتخابات لأنها تصب في مصلحة العراق العليا²، و من شأن هذه النتائج أن تؤثر على القرار العراقي، كون مقتدى الصدر يرفض تدخل القوى الإقليمية، و الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق في ظل أن الأحزاب الموالية لإيران داخل البرلمان عرفت خسارة فاذحة على رأسها تحالف الفتح، غير أن فوز التيار الصدري بالعدد

¹ تقرير وكالة بي بي سي، إنتخابات العراق 2021: قوى سياسية ترفض النتائج وتحذر من تأثير سلمي على الوفاق الإجتماعي. تاريخ النشر 2021/10/16 تاريخ الاطلاع 2021/11/02 على الرابط :

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58943485>

² أحمد الدباغ، بعد الاعلان على 96% من نتائج الانتخابات تعرف على الخارطة السياسية الجديدة في العراق. تاريخ النشر 2021/10/12، تاريخ الاطلاع 2021/11/08 على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/10/12>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الأكبر من مقاعد البرلمان لا يتيح له تشكيل الحكومة منفردا، بل لابد من الإئتلاف مع قوى أخرى لتحقيق الأغلبية البسيطة 165 مقعد، فتوجه العراق إلى البرلمان دون أغلبية واضحة مؤشر لإستمرار إنقسام في المشهد السياسي خاصة فيما يتعلق بالوجود الأمريكي، و النفوذ الإيراني بالعراق، مما يتطلب إتفاق القوى السياسية في البلاد على رئيس وزراء يحظى بتأييد إيران¹.

تعرف مدينة ديالى إقتتالا طائفا عنيفا، يرجح الكثيرين أنه أتى على خلفية الانتخابات البرلمانية كون ديالى بالذات عادت فيها الأغلبية للمكون السني (8 مقاعد) بعد ما كانوا في 2010 أقلية في هذه المحافظة، مما ينذر بعودة العراق لمربع الحرب الطائفية بعد مقتل العشرات، و تهجير المئات في منطقة محاذية لإيران، مما قد يؤدي لتدخل قوى إقليمية لأن الأحداث كانت بتوجيه إقليمي لإعادة المنطقة إلى مربع الطائفية ما قبل 2007، مما يتطلب تدخل الأجهزة الأمنية لضرب هذه المخططات، و زرع قيم التعايش السلمي المجتمعي بين مكونات الديالي من شيعة، وسنة، و أكراد، و في هذا الصدد قال غيث التميمي رئيس حزب المواطنة أنها عمليات إنتقامية ضد السنة في قرية نهر الإمام كثار لشهداء بني تميم، و هو سلوك يمثل الميلشيات، و الإرهاب الداعشي، مما يتطلب محاسبة الأحزاب، و الميلشيات المتحكمة بأمن المحافظة، و حكومتها الفاشلة، كما أن إيران هي المستفيد من الفوضى في الشرق الأوسط، و العراق، فهي تريد إحراج أمريكا قبل أن تشرع إسرائيل في تنفيذ ضرباتها على برنامجها النووي².

و بسبب انتشار الفساد خرج الآلاف من المتظاهرين في أكتوبر 2019 مطالبين بتغيير النظام ، ولهذا دعا رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى إجراء إنتخابات نيابية تشريعية مبكرة في 10 أكتوبر 2021، و قام البرلمان العراقي بتعديل قانون الانتخابات، و كذا النظام الانتخابي، و بهذا تم إعتقاد نظام الصوت الواحد غير المتحول، و الذي يقوم على أن يكون التصويت للمرشحين

¹ برنامج نقطة حوار، قناة BBC، الانتخابات العراقية كيف سيؤثر فوز التيار الصدري في مدى إستقلالية القرار العراقي ؟ ، تاريخ النشر 13 أكتوبر، 2021، تاريخ الاطلاع 2021/11/08 ، من اليوتيوب على الرابط :

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-58888220>

² وليد الخزرجي ، هل تقف نتائج الانتخابات وراء أحداث ديالي ، تاريخ النشر 30 أكتوبر 2021 ، تاريخ الاطلاع 2021/11/03 على الرابط :

<https://arabi21.com/storyamp/1394521>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

كأفراد، وليس كأحزاب، أو تحالفات، و غياب صيغة سانت ليغو، و هو ما دفع الأحزاب للتقليل من عدد المترشحين، خاصة وأن قانون الإنتخابات الجديد لم ينص على ترشيح الأحزاب مرشحين بمقدار ضعف عدد مقاعد في الدوائر السابقة كما كان سابقا، و هنا أساس الاختلاف مما أدى لانخفاض عدد المرشحين¹، وفقا لما هو موضح في الجدول التالي :

جدول يوضح إنخفاض عدد المترشحين في الإنتخابات النيابية(2005-2021)

السنة	2005	2010/دور2	2014	2018	2021
عدد المترشحين	6655	6281	9040	7178	3523

جدول رقم 11: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات من نداء مطشر صادق الشرفة. خلاصة تنفيذية من الانتخابات النيابية التشريعية الخامسة 2021 صفيح ساخن لصراع الارادات الدولية والاقليمية ورؤى إقليمية. ص ز

بعد تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء 2020 أعلن أن الحكومة ستعمل بصفة إنتقالية، وستعمل على تحسين الأمن، و محاربة الفساد في التحضير للانتخابات المبكرة، وإستجابة لتدابير كوفيد 19 التي تشكل خطورة على الصحة العامة، فالمخاطر الاقتصادية، والمالية لهذا تشمل أولويات الكاظمي مايلي: معالجة أسوأ وضع اقتصادي منذ تشكيل الدولة العراقية، حماية سيادة العراق، وأمنه، الإستمرار في محاربة الإرهاب، و توفير مواطن رؤية حول مستقبل القوات الأجنبية في العراق، فإدارة الكاظمي ركزت على مخاطر الكوفيد، و ما يرتبط بها من مخاطر اقتصادية، و تداعيات مالية، ومع اشتداد الاحتجاجات في أواخر عام 2019 تبنى مجلس النواب أسلوبا جديدا لقانون الانتخاب الذي حل محل نظام القائمة في العراق ، قد يجري الكاظمي تغييرات إستجابة للمحتجين، لكن الميليشيات الإسلامية تمردت على الدولة، إصلاح قطاع الأمن، إعادة الإعمار، و الاحتياجات، و الضغوط الديموغرافية، و الإعتماد على

¹ نداء مطشر صادق الشرفة ، خلاصة تنفيذية من الانتخابات النيابية التشريعية الخامسة 2021 صفيح ساخن لصراع الارادات الدولية والاقليمية ورؤى إقليمية ، برلين :المركز الديمقراطي العربي ،الاصدار 27 ،2021.ص و.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

النفط، بعد تصاعد التهديدات المرتبطة بإيران، وكذا الأفراد الأمريكيون منذ 2018 و2019، وتزايد ذلك منذ كانون الثاني، 2020 وجهت ضربة جوية أمريكية في العراق قتل فيها قائد فيلق الحرس - فيلق القدس العماد قاسم سليمانى " الإيراني"، وكذا قائد قوات الحشد الشعبي العراقية الزعيم أبو مهدي المهندس، وردا على ذلك صوت مجلس النواب لتوجيه رئيس الوزراء القائم بالأعمال عبد المهدي إلى إخراج القوات الأجنبية من العراق، وقابلتها رداً فعل إيرانية بصواريخ، وقتل مسؤولين في العراق، فشنت الميلشيات العراقية هجومات، مما يدل على تشنج أوضاع العراق¹.

وقد واجهت حكومة الكاظمي العديد من التحديات في مايو 2020، صادق البرلمان العراقي على موافقة مجلس النواب العراقي مدير المخابرات مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء وزير، وفي يونيو الانتهاء من تأكيد حكومته الأعضاء، وبذلك انتهت شهور من الجمود السياسي، وزار رئيس الوزراء الولايات المتحدة في أغسطس 2020 لمحادثات الحوار.

الإستراتيجي، وحمل مطالب الإصلاح، ودعم النشطاء العراقيين، وزيادة الضغوط الأمريكية من أجل العمل ضد الجماعات المسلحة المدعومة من إيران التي تهيمن على أجندة السياسة في العراق، ويحذر بعض خبراء أنظمة التصويت من أنه لن تضمن تغييرات النظام الانتخابي وحدها الاختلاف في القيادة السياسية، أو الحكم الأفضل، فالضغط المالي المتزايد يؤخر دفع رواتب موظفي القطاع العام، وتقويض تقديم الخدمة، ويحذر بعض الخبراء من انهيار المالي الوشيك في العراق².

ويؤكد الدكتور نجم طارش الغزي أن في الجانب الشيعي الكردي ظهرت أحزاب معارضة تتمرد على الأحزاب التقليدية، و بقراءة الساحة السياسية في العراق نجد أنه كرديا يوجد إنقسامات، شيعيا يوجد إنقسامات، سنيا يوجد إنقسامات لكن وضعهم بعد خروج داعش

¹(Congressional research service). "Iraq and US policy alkadimi government facing numerous challenges" available in following site: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10404/31>. Viewed: December 2020.

²Christopher M.Blanchard. "Iraq and U.S. Policy New Government Takes Office, As Iraq's Challenges Deepen and multiply" (congressional research service). Available in following site: https://www.everycrsreport.com/files/2020-06-16_IF10404_92bf6a0d7dac2a1c4164bc5e57a36a4f71c5f219.pdf. Viewed: June 2020.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

تغير، فهم في هذه الفترة أكثر تماسكا، فالخلاف بين الشيعة، و الكرد يحفز السنة للتماسك أكثر للحصول على مكاسب أكبر، و من ناحية الإنجازات مقتدى الصدر لا يملك رؤية واضحة لمكافحة الفساد يملك شعارات فقط، لأنه مشترك بعمليات الفساد، لكن يمكن أن تحدث فرصة كبيرة للتنمية في العراق، و خاصة لو تمت الاستفادة من عائدات النفط لأن الوضع أمام الحكومة جيد، و أفضل من سابقه، و بالتالي فإن التحدي الذي يواجه العراق ليس تحديا أمنيا، و ليس تحديا سياسيا، و إنما تحدي اقتصادي ينعكس إنعكاسات على الجوانب الأمنية، و السياسية، و غيرها¹.

1-ب البيئة السياسية في لبنان منذ 2020: كشفت الأشهر الأولى من سنة 2020 أن الحكومة اللبنانية تقوم على ثنائية منسجمة بين رأسي السلطة التنفيذية، و تحالف سياسي بين رئيسي الجمهورية، و الحكومة "حسان دياب" الذي ظل يتصرف على أساس أنه رئيس الحكومة، و ليس رئيس حكومة مؤقتة، و ظرفية، و بالتالي فليس أمامه إلا التعاون مع عون، و إحتمائيه بحزب الله عون لديه مصلحة في إستمرار دياب لأنه لا بديل عنه إلا عودة سعد الحريري، كون سقوط الحكومة في هذا الظرف سيكون سقوطا عظيما، كما أن دياب الذي يعاني من حصار سياسي من القوى السياسية المتضررة منه، و المتربصة به، يعاني من عزلة، و مقاطعة طائفته السنية، لا يجد أمامه سوى التقرب أكثر من حزب الله الذي يستمد منه قوة البقاء، و عامل توازن في اللعبة السياسية في فترة جد صعب، و تقلبات اقتصادية، و صحية، من جهة أخرى يعد الرئيس نبيه بري شريكا أساسيا في الحكومة، و في ذات الوقت يمارس دور المعارضة من داخل الحكومة، و يحمي مصالح سعد الحريري، و وليد جنبلاط، بل وصلت الأمور لدرجة خوض المعارك لهما، فيعد بري واسطة بين الحكومة، و المعارضة، و يلعب دور في التوازن داخل الحكومة، كما أعتبرت سنة 2020 سنة ضغط على حزب الله، فمن جهة حقق وضعاً متقدما على المستوى السياسي، و وصل الى نقطة الذروة مع رئيس جمهورية حليف، و أكثرية برلمانية، و حكومة موالية، و من جهة يواجه ضغوطا كبيرا، و يجد نفسه معنيا بنتائج، و تداعيات

¹مقابلة شخصية للباحثة الاقريد محبوبة مع الدكتور نجم طارش الغزي أستاذ الدراسات العليا في جامعة الكوفة ومعهد العلمين، معاون عميد كلية الاعلام وكالة جامعة ذي قار، حول الوضع السياسي في العراق منذ 2020، مقابلة إلكترونية عبر الماسنجر يوم 2022/03/02.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الأزمة الاقتصادية، والاجتماعية، بحيث تلاحقه الاتهامات بتغيير وجه لبنان الاقتصادي، وهويته السياسية، وإحاقه بمحاور إقليمية، و دولية، و يواجه ضغوط أميركية، و تصنيفات دولية، و تهديدات إسرائيلية، في ظل بيئة إقليمية إستراتيجية متشنجة بسبب استقالة حكومة حسان دياب على خلفية انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020¹.

في حين عرفت سنة 2021 إنفراجا مهما في الوضع السياسي للبنان بحيث أعلن في 10 سبتمبر 2021 عن تشكيلة الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي، الحكومة ثمرة توافق بين ميقاتي، و عون، و حزب الله، و حليفته حركة أمل بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري، حيث ضمت الحكومة 24 وزيرا، وذلك بعد مشاورات، و إتصالات شهدت الساعات الأولى التي سبقت الإعلان في محاولة لتذليل العقبات التي حالت دون تشكيله، و جاءت حكومة الرئيس ميقاتي بعد عام من الفراغ نتج عن إنقسامات سياسية حادة، و أسهم في تعميق أزمة اقتصادية غير مسبوقة متواصلة منذ عامين، و قال الرئيس اللبناني ميشال عون " إن تشكيلة الحكومة الجديدة أفضل ما تم التوصل إليه، و علينا العمل للخروج من القاع، و سنبدأ بحل المشاكل الأساسية كالبزين، و المازوت، و الخبز، إضافة إلى مصائب الفقر، و الديون، و الاضرابات، و فيروس كورونا، و انفجار مرفأ بيروت، و لم آخذ الثلث المعطل أي الأثرية في الحكومة، و كان الأمر حربا سياسية، و المهم أن نتوافق في العمل"، و كشفت الحكومة الجديدة على إستمرار حاجتها لمساندة الدول العربية (السعودية بوجه خاص) في ظل أزمة الكهرباء، و الدواء، و الفقر، و الصحة²، حيث كان إصرار جبران باسيل على الحفاظ على الثلث المعطل من الوزراء من أهم معوقات تشكيل الحكومة من قبل هذا الأخير صهر الرئيس عون، و بالرغم من كونه مسيحيا فحزبه متحالف مع حزب الله الشيعي، بحيث كان هو، و حلفائه

¹المشهد السياسي في لبنان و خارطة المواقف والعلاقات، من موقع الأنباء، تاريخ النشر 2020/05/22 تاريخ الاطلاع 2021/10/20 على الرابط :

<https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/969647/22-05-2020>

²وكالة الجزيرة مباشر، الاعلان عن تشكيل حكومة لبنانية جديدة بعد 13 شهر من الفراغ " ميقاتي لا تتضمن ثلث معطلا " .تاريخ النشر 2021/09/10، تاريخ الاطلاع 2021/10/20، على الرابط :

<https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2021/9/10/>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

يسيطرون على ثلث المناصب الوزارية، ويمكنه ممارسة حق النقض، ويهدد إستقرار الحكومة بسبب طموحات سياسية إلا أنه حدث ما يقلب له كل الموازين بسبب اثنين من الوزراء المسيحيين مستقلين غير متحالفين معه، أو مع حلفائه كما أن أزمات لبنان أذت حزب الله أيضا¹، و بعد تشكيل الحكومة بشهرين حدثت تغييرات لم تكن ضمن الحسابات، فإثر تصريحات وزير الإعلام "جورج قرداحي" حول الوضع في اليمن، وجهود تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة السعودية، و وصفها بالعدوان، و أن الحوثيين يدافعون ضد الاعتداء الممارس منذ 8 سنوات، لهذا كان الرد السعودي قاسيا مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، كما طالب رئيس الجمهورية و ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، و البطريك الماروني، و العديد من السياسيين باستقالة الوزير، و ذلك تخوفا من خروج لبنان عن هويته العربية لصالح مشروع إيران في المنطقة، لكن تدخل حزب الله محذرا بأن الإطاحة بقرداحي ستطيح بالحكومة مما جعل ميقاتي يقف عاجز أمام نفوذ حزب الله، و حدثت مشادات بين الوزراء فسقط قناع السياسي فيهم، وظهر الوجه الطائفي، و لجأ وزير الخارجية للوساطة الأمريكية مع السعودية، و لم تستطع فرنسا القيام بأي شيء، و هو الأمر نفسه بالنسبة لدول الخليج، بحيث يرى الأمريكي أنتوني بليكن أن السعودية لم تعد ترى أي جدوى من التعامل مع لبنان في ظل هيمنة وكلاء إيران عليه².

2- البيئة الاجتماعية في العراق و لبنان منذ 2020

2-أ- البيئة الاجتماعية في العراق منذ 2020: تغيرت خريطة العراق السياسية السكانية بشكل كبير، و ذلك كنتاج لتحويلات التي حدثت منذ 2006، حيث هاجر معظم سنة البصرة للموصل، و سنة بغداد إلى الأنبار، و غيرها من المحافظات نتاج إعتقاد بعض المكونات السياسية لهذه الطريقة في بسط نفوذها المناطقي للإسكاف بالسلطة في العراق، مما حول الكثير من المناطق

¹ ويل تودمان ، الحكومة اللبنانية الجديدة ، ترجمة عبد اللطيف زرد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS ، تاريخ النشر 2021/09/13 ، تاريخ الاطلاع 2021/09/20 ، على الرابط :

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=cb1707ab-f4f6-44cf-8909-0e33ca735f2d>

² دنزير رحمة فخري ، ميقاتي يتجنب مواجهة حزب الله وتدوير الزوايا لم يعد ينفع ، تاريخ النشر 2 نوفمبر 2021 ، تاريخ الاطلاع 02 نوفمبر 2021 ، على الرابط :

<https://independentarabia.com/node/273331>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

لنفوذ حصري بطائفتهم، ومكوناتهم، حيث مسحت مدن كاملة، و أخرى غير اسمها، و تشكل منطقة ديالي نموذج مصغر للتغير الديمغرافي الحاصل في العراق، بعد أن كانت تعرف تنوعا دينيا، و عرقيا متوازنا بين السنة والشيعة، بالإضافة لأقليات أخرى بسبب الميليشيات الشيعية التي بسطت نفوذها وفق رؤية إستراتيجية شديدة، و القوة لتأمين هذه المحافظة على الحدود مع إيران، و الأكراد متهمون أيضا باستغلال حرب داعش لضم مناطق محررة لصالحهم، كما أن أوضاع المسيحيين لم تعد لطبيعتها بسبب هيمنة ميليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران، وابتزازها للمواطنين، و لا تختلف حال الأقليات الأخرى عن هاته المذكورة¹.

يعاني العراق في الجانب الاجتماعي من ضغوط ديمغرافية كبيرة، و ما تزال مشكلة اللاجئين، و المتشردين لم تحل بشكل نهائي، ناهيك عن إستمرار حالة الانتقام الداخلي لنتيجة للصراع السياسي، و الاجتماعي، و الاقتصادي بالإضافة لاستمرار هجرة الأدمغة²، كما تعاني العراق منذ 2021 من أزمة المصالح الاجتماعية أي مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى العرقية، و الدينية، و الأيديولوجية المتباينة في المجتمع، بحيث أن وجود هذه القوى المتعارضة يشكل قيادا في إتباع سياسة خارجية معينة كونها تتحول لعملية مساومات لإرضاء مختلف القوى، و هذه المساومات تقيد السياسة الخارجية، ففي بعض الحالات قد يمثل النظام السياسي فئة اجتماعية دون أخرى مما يؤدي لمعارضة الفئات الأخرى للسياسة الخارجية كون الديمقراطية التي أريد لها أن تتحقق في العراق لكن بسبب القصور في فهمها، ناهيك عن المكونات الاجتماعية ذات التجانس الضعيف، سمحت لمكونات الماضي، و متغيرات الحاضر في تسيير بعض أهدافها الذاتية عن بعد، متجاوزة معايير الوطنية، و الولاء المفترض للدولة³.

إن تردي الوضع الأمني، و المجتمعي، و ضعف الخدمات، و انتشار الفساد، و البطالة، قد جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه، و بين جماهيره، و بالتالي شهدت الحياة السياسية حالة من عدم الاستقرار الملائم لها، و شكلت تحدي حقيقي لتحقيق التنمية السياسية، و ممارسة دورها البنوي، و ضمان تحقيق أمن إنساني للفرد، و بهذا فإن عملية

¹ فارس حسن مهداوي ، مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها ،ورقلة تحليلية منشورة بمركز الجزيرة لدراسات ،7يونيو 2021 ،ص ص (9-11).

² باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 ،العراق : مركز بيان للدراسات والتخطيط ،2021،ص 13.

³ مثنى علي المهداوي ،نفس المرجع السابق،ص ص (138-139).

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الحياة في العراق يشكل تحد سياسي حقيقي في إنجاز أمن إنساني للمواطن، وتجاوز أزمات المجتمع، والدولة¹.

2-ب البيئة الاجتماعية في لبنان منذ 2020: ألفت الديمقراطية التوافقية بظلالها على لبنان فقد رسخت الهويات الطائفية، وأسستها، مما أدى لتفاقم التفاوت الاجتماعي في لبنان، حيث تؤثر الطائفية في كل جوانب الحياة كالزواج، والميراث، والتمثيل السياسي، والتوظيف، وملكية الأراضي، وغيرها، حيث تغذي هذه المؤسسة التنافس بين الطوائف، وتكرس تفشي الممارسات الزبائنية، كما تعيق ظهور أحزاب سياسية متعددة الطوائف التي قد تسهم في كسر هذه القاعدة، كما تعرف الحياة السياسية استغلال المواطن العادي لدعمهم مقابل توفير بعض الخدمات لطوائفهم، ويعمد ممثلو الطوائف للحفاظ على المحسوبية، وتأجيج الظلم الديني، والسياسي، ومنع الدولة من تقديم هذه الخدمات للمواطن، وبهذا تعيق الديمقراطية التوافقية عملية بناء الدولة الوطنية، وتحويل أمام تبني الدولة لسياسات تحقق المصلحة العامة، مما يزيد من الطائفية، وولاء المواطن لزعيم الطائفية، وليس للدولة²، واستمرت الاحتجاجات المعارضة للحكومة 2020، والتي اندلعت في 17 أكتوبر 2019 ضد الفساد، وعدم كفاءة المؤسسة السياسية، كما ازدادت الاحتجاجات بسبب تفجير مرفأ بيروت، وحملوا الدولة المسؤولية³، ويعيش حوالي ربع اللبنانيين الفقر، 1.4 مليون طفل سنة 2020 في حالة حرمان، وازدادت معدلات التفاوت على المستوى الاجتماعي إلى أعلى المستويات، وتواجه لبنان تحديات تتعلق بالإنفاق العام، والموارد المحدودة، وتعتبر شبكة الحماية الاجتماعية في لبنان ضعيفة، وتسيطر عليها برامج محدودة التأثير⁴.

¹ الكوثر عبد الباري حسين، معوقات تعزيز الأمن الإنساني في العراق بعد 2003، العراق: مجلة قضايا سياسية، العدد 64، ص 267
² ليديا الأسود، الإقتصاد السياسي اللبناني: من إقتصاد مفترس إلى إقتصاد يلهم نفسه، مركز مالكو كير-كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 22 مارس 2021، تاريخ الإطلاع 2021/10/11 على الرابط:

<https://carnegie-mec.org/2021/03/22/ar-pub-83907>

³ حسن عمار، لبنان أحداث عام 2020، تاريخ النشر 2020 تاريخ الإطلاع 2021/10/11 على الرابط:

<https://hrw.org/ar/world-report/altqryr-alamy-2021/country-chapters/377384>

⁴ تقرير اليونيسيف، السياسية الاجتماعية تاريخ النشر 2020/02/13 تاريخ الإطلاع 2021/10/21 على الرابط:

<https://www.unicef.org/lebanon/ar>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

وانعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية على المشهد الاجتماعي بشكل كبير، خاصة على الطبقة الفقيرة وصلت تهديداتها حتى لطبقة الوسطى في ظل نظام مترهل للحماية الاجتماعية يعاني من نقص التمويل، وتأتي تبعات هذه الأزمة بشكل رئيسي من خلال زيادات معدلات الفقر، وانعدام المساواة، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الطابع غير النظامي للعمل، وانخفاض الدخل، وبدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير حيث بلغ 10 % في كانون الأول 2020 مما أثر على القدرة الشرائية للأسر اللبنانية¹، و يرى زياد عبد الصمد (المدير التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية) أنه لا يمكن الحديث عن التنمية، والرفاهية، و عدالة دون الكلام على علاقات سياسية سوية في المجتمع، فغياب الحرية في العلاقات السياسية داخل المجتمعات العربية هو من أهم معوقات التنمية العربية، بالتالي يعد تطبيق الدستور مدخل أساسي للإصلاح يأتي قبل الحديث عن تعديله بالأساس، وهو يمثل أحد الصراعات المستعصية في لبنان، والإصلاح الاقتصادي يتطلب استعادة الثقة بالدولة دولياً، ومحلياً، ولا يمكن إحداث الرفاهية بغياب إدارة عامة تحمي حقوق المواطنين، و يعد ارتباط الإدارة العامة في لبنان بالمحاصصة دليل على تعمق تورط السياسة في الاقتصاد²، كما أن تغول النظام الطائفي وارتباط ذلك بحالة التفاوت المعيشي الحاد في لبنان، أسهما في الدفع بوعي جديد أخذ بعداً جلياً متجاوزاً الطوائف لتشكيل قناعات عبر هذا المسار التاريخي بضرورة بروز أصوات تعبر عن أزمة المجتمع، تعمل من خارج المنظومة المهيمنة، وكذا بعيداً عن قواعد إدارتها الطائفية، وقد انخرطت في الحراك شرائح اجتماعية بعيدة عن المركز الذي تكتلت فيه القوى الرأسمالية، والطائفية، لهذا ضم الحراك اللاجئيين، والعاملين الأجانب، لهذا فإن عملية تفكيك النظام الطائفي الذي تجاوز عمره القرن تكرر في سائر مناحي الحياة الاجتماعية، والسياسية، ينبغي

¹ فريق خبراء، إستجابة طارئة لتعزيز الحماية الاجتماعية "تمهيدا لخطة وطنية شاملة للحماية الاجتماعية" K من المركز اللبناني للدراسات تاريخ النشر 30 أبريل 2020 تاريخ الإطلاع 2021/10/24 K على الرابط :

<https://www.lcps-lebanon.org/agendaArticle.php?id=164>

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فرع بيروت، ندوة إفتراضية بعنوان " مستقبل الوضع اللبناني وسبل الخروج من الأزمة ، عبر تطبيق الزوم أيام 13-15 أكتوبر 2020 K تاريخ الإطلاع 2021/10/24 K على الرابط

<https://www.dohainstitute.org/ar/Events/The-Future-of-the-Lebanese-Crisis-and-Potential-Exit-Routes/Pages/index.aspx>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

أن تجري من أسفل إلى أعلى ليحل الوعي بالتنظيم، و امتلاك القدرات، و تصور لتغيير مختلف يحل محل التكتلات الرأسمالية، و الطائفية في التعبير عن مصالح المجتمع، و بالتالي حدث تطور في الحركات الاجتماعية المطالبة، و السياسية، و حدثت تعبئة واسعة منفتحة على مختلف أطياف المجتمع¹.

3- البيئة الأمنية في العراق و لبنان بعد 2020:

3-أ البيئة الأمنية في العراق منذ 2020: إن تنسيق العمل بين السياسة الداخلية، و الخارجية، سيتوقف عليه اتجاه الوضع الأمني العراقي المستقبلي بصورة كبيرة، فأهمية الأمن الوطني العراقي تعود لأسباب كثيرة منها واقع التجزئة، و الصراعات الحزبية الداخلية، و رواج مقولات تنكر الوحدة، و الهوية العراقية، فيما حصل في العراق بعد سيطرة داعش 2014، و القضاء عليها 2017، يؤكد انعكاس الوضع الداخلي على الخارجي، و كذا دور العامل الخارجي على ما هو موجود داخليا لكون داعش كانت مدعومة خارجيا، و تم القضاء عليها بتحالف دولي²، يمثل وضع تشريعات، و أطر قانونية سليمة للأجهزة الأمنية شرطا ضروريا لضمان مستوى عالي من الشفافية، و الكفاءة في فرض القانون، و إيجاد سبل واقعية لدعم الأجهزة الأمنية، و الاستخباراتية مما يجعلها تتمتع بفاعلية و نجاعة في تنفيذ المهام، و يحدد إختصاصها، و يضمن خضوعها للرقابة³، هذا خاصة مع التحديات الأمنية التي تمر بها العراق حاليا بسبب بقاء المؤسسة الأمنية، و العسكرية منحلة تماما، في ظل دولة ضعيفة تفقد زمام السيطرة على مجريات الأمور، و الأحداث المستمرة، و اشتعال بؤر توتر، و اغتيالات في كل وقت، مما جعل الأمن خارجا عن سيطرة المؤسسة الأمنية.

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،السيمنار الافتراضي حول التحول الديمقراطي ضمن مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الإنتقال في البلدان العربيةKعبر تقنية الزوم 16 يونيو 2021K تاريخ الإطلاع 2021K/10/25 على الرابط :

<https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/The-October-Uprising-in-Lebanon-Topic-of-the-ACRPS-Democratic-Transition-Seminar.aspx>

²مثنى علي المهداوي ، نفس المرجع السابق.ص 145.

³علي عبد الخضر محمد المعموري ،سبل تعزيز الإستراتيجية الشاملة للمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بعد 2003 ،العراق مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية ،المجلد 11،العدد02، 2021، ص740.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

كما تواجه البيئة الأمنية العراقية العديد من التحديات حتى أنها وصلت لمرحلة تهديد بنية الدولة الإستراتيجية، وذلك من خلال ظهور التنظيمات الإرهابية، وسيطرتها على عدة مناطق عراقية، ورغم قدرة العراق على القضاء على تنظيم داعش، لم تبق البيئة الأمنية بمنأى عن التهديدات من فلول داعش، من خلال هجمات متفرقة في بعض المحافظات الشمالية الغربية ناهيك عن تحدي إنتشار السلاح بين القبائل الذي صار تحديا صارخا للمنظومة الأمنية خاصة في بعض مناطق جنوب للعراق، مما صار يهدد سلطة القانون بالإضافة لانتشار المخدرات، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل مما سبب في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العراقي، بالإضافة للفساد المالي، والإداري، والانفلات السيبراني، والتحدي الإعلامي¹

و بدخول سنة 2021 حدثت العديد من المستجدات، منها دخول اتفاقية سنجار حيز التنفيذ في 16 ماي 2021، وهي اتفاقية مشتركة بين الحكومة المركزية العراقية، وحكومة إقليم كردستان، والتي تتعلق بإعادة تطبيع الأحوال في منطقة سنجار ذات الأغلبية الإيزيدية الواقعة في أقصى شمال غرب العراق على الحدود مع سوريا، بعدما كانت تلاقي صعوبات كبيرة للتنفيذ في سبتمبر 2020، وذاك تجنباً لوقوع صدامات مسلحة مع المقاتلين المحليين القريبين من حزب العمال الكردستاني، إلى جانب فصائل من الحشد الشعبي العراقي، هذه القرية التي تعرضت لهجوم داعش في 2014، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنهاء العمل بالترتيبات الحكومية التي اتخذت في 2017، والتي تعاملت مع سنجار على أنها منطقة خاصة، وكذا توكيل المهام الأمنية، والعسكرية للحكومة المركزية التي يفترض أن تنسق مع حكومة إقليم كردستان العراق، وتدمج شباب المنطقة في الأجهزة الأمنية الحكومية، بالإضافة إلى إعادة ترتيب المؤسسات الاقتصادية، والخدمات الحكومية عن طريق لجنة مشتركة، وهذه الاتفاقية تلتها توافقات أمنية، وعسكرية

¹ علي حسين حميد، علي زياد عبد الله، تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور أممي . العراق : مجلة حمورابي، العدد 33/34، السنة الثامنة، 2020، ص ص (223-219).

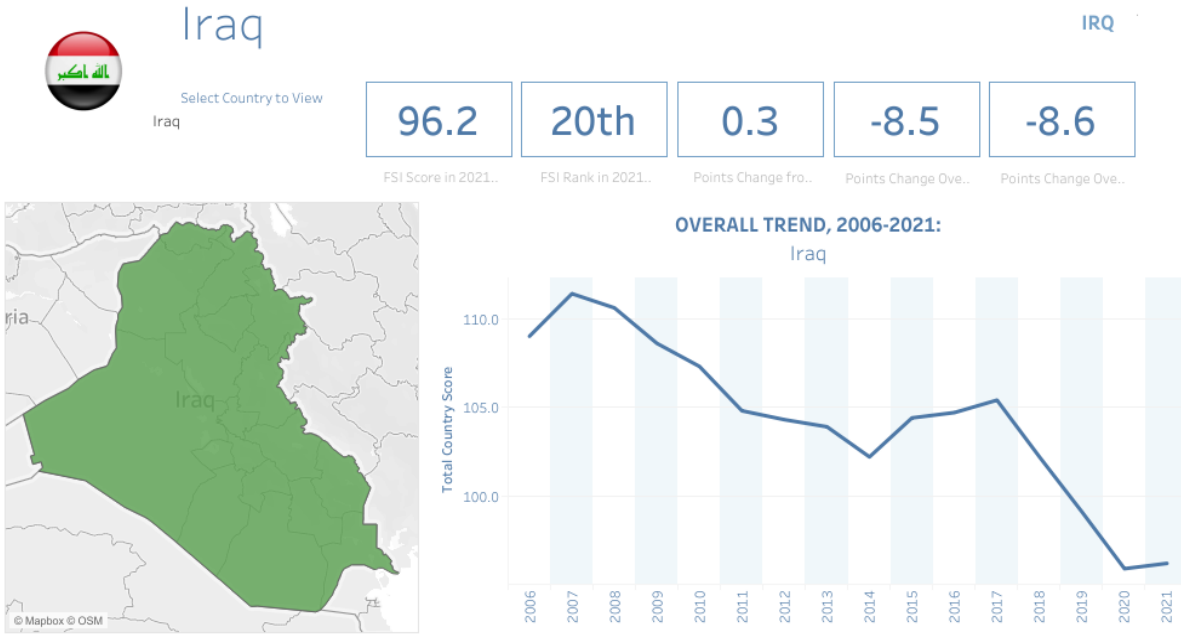
الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

بين الحكومتين، لكن الحشد الشعبي الذي ينشر بعض فصائله في محيط البلدة يعتبر نقطة هامة في الصراع على المناطق الحدودية بين العراق، وسوريا، ولصالح إيران¹.

¹ رستم محمود، بعد دخوله حيز التنفيذ بين بغداد وأربيل ما مصير إتفاق سنجار؟، من موقع سكاى عربية نيوز، تاريخ النشر 17ماي 2021 تاريخ الإطلاع 2021/10/13 على الرابط :

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

مخطط وجدول يوضح موقع العراق في مؤشر الدول الهشة:



Sort by Indicator: Hover your mouse under the Indicator icon and click the sort button:

Year	Rank	Total	Indicator 1	Indicator 2	Indicator 3	Indicator 4	Indicator 5	Indicator 6	Indicator 7	Indicator 8	Indicator 9	Indicator 10	Indicator 11	Indicator 12
2006	4th	109.0	9.8	9.7	9.8	8.2	8.7	9.1	8.5	8.3	9.7	8.9	8.3	10.0
2007	2nd	111.4	10.0	9.8	10.0	8.0	8.5	9.5	9.4	8.5	9.7	9.0	9.0	10.0
2008	5th	110.6	9.9	9.8	9.8	7.8	8.5	9.3	9.4	8.5	9.6	9.0	9.0	10.0
2009	6th	108.6	9.7	9.6	9.7	7.6	8.6	9.1	9.0	8.4	9.3	8.7	8.9	10.0
2010	7th	107.3	9.5	9.6	9.3	7.6	8.8	9.3	9.0	8.4	9.1	8.5	8.7	9.5
2011	9th	104.8	9.5	9.6	9.0	7.0	9.0	8.9	8.7	8.0	8.6	8.3	9.0	9.3
2012	9th	104.3	9.9	9.6	9.7	7.7	8.7	8.6	8.4	7.8	8.3	8.0	8.5	9.0
2013	11th	103.9	10.0	9.6	10.0	7.3	8.4	8.3	8.6	7.6	8.6	8.3	8.8	8.5
2014	13th	102.2	10.0	9.6	10.0	7.0	8.1	8.0	8.7	7.7	8.7	8.0	8.5	7.9
2015	12th	104.4	10.0	9.6	10.0	6.9	7.8	8.1	9.2	7.5	8.9	8.2	8.9	9.4
2016	11th	104.7	10.0	9.6	9.8	6.8	7.5	7.9	9.2	7.8	8.9	8.1	9.4	9.7
2017	10th	105.4	10.0	9.6	9.6	6.6	7.3	7.7	9.5	8.2	8.7	8.6	9.9	9.7
2018	11th	102.2	9.0	9.6	9.3	6.3	7.0	7.4	9.2	8.3	8.4	8.7	9.6	9.4
2019	13th	99.1	8.7	9.6	8.8	5.9	6.7	7.1	8.9	8.7	8.1	8.4	9.1	9.1
2020	17th	95.9	8.2	9.6	8.5	5.6	6.4	6.8	9.1	8.4	7.8	8.1	8.6	8.8
2021	20th	96.2	7.9	9.6	8.2	6.9	6.1	6.5	8.8	8.9	8.1	8.4	8.3	8.5

الشكل رقم 10: باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الدول الهشة .ص ص 11.

و بقراءة بسيطة للمخطط، و الجدول الموضح، نجد أن الدولة العراقية و منذ سنة 2006 وحتى 2021 إتسمت بالهشاشة بالرغم من تفاوتها من سنة إلى أخرى، غير أنها ظلت محافظة على وتيرتها، وظلت تحتل المراتب الأولى في ضعف الدولة، مما يدل على عدم تكثيف الجهود لإصلاح،

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

وذلك لانشغال المسؤولين في صراع طائفي حول السلطة مما انعكس سلبا على جميع نواحي الحياة في العراق.

و أقل ما يقال عن مؤسسات الدولة العراقية ضعيفة في إدارة شؤون الدولة، و تراجع قدرتها على فرض هيبة الدولة، و احتكار ممارسة العنف، ناهيك عن الفشل في تقديم الخدمات، و تحقيق الاستقرار المطلوب، و هو ما تسبب في هشاشة الدولة العراقية، و حصولها على مؤشر 96.2 سنة 2021، و بلغت سنة 2020 ما قيمته 95.9 بالرغم من التحسن مقارنة بالسنوات السابقة بالرغم من بقاء مؤشرات الدولة الهشة موجودة بقوة في بنية الدولة¹.

3-ب البيئة الأمنية في لبنان منذ 2020: في الأشهر الأخيرة من سنة 2021 حدثت العديد من الوقائع، و المظاهرات التي هزت الأمن اللبناني، لكن أبرزها الاقتتال الطائفي الكبير الذي كاد أن يؤدي بالدولة اللبنانية إلى إنزلاق أمني خطير، و حدوث حرب أهلية كبيرة بسبب حدوث هجمات قتالية انتقامية التي تصارع الجيش، و الحكومة للسيطرة عليهما، عملت الاشتباكات العنيفة بين عشائر خلدة الشيعية، و السنية للبليلة، كما أبرزت الأزمة بأن الميليشيات الطائفية مسيطرة بسبب الثغرات الأمنية التي تركها الجيش بسبب الضائقة المالية التي يمر بها².

هناك نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها هي أن الجيش اللبناني ظل لعبة سياسية في أيدي السياسيين الحريصين على الحفاظ على المكاسب الطائفية، و هذا التسييس المفرط عاد بفوائده على كبار قادة الجيش اللبناني، كون معظم ضباطه يطمحون إلى مناصب أعلى، و تتطلب الحفاظ على علاقات متينة مع القادة السياسيين، و بالأخص من ينتمون لنفس طوائفهم الدينية، مما حول الجيش فقط لقوة أمنية تقيم علاقات وثيقة مع ميليشيات حزب الله، و لهذا سعى الجيش لتطبيق الرؤية الإستراتيجية لحزب الله، و كذا أهدافه مما يجعله بعيدا عن الاستقلالية لحماية دولة لبنان، خاصة، و أنه يتلقى منحا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، و اللافت للانتباه بعد تفجيرات 4 أغسطس 2020 وقف الجيش متفرجا بينما كانت

¹ باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 ، العراق : مركز بيان للدراسات والتخطيط ، 2021 ، ص 12.

² ستراتفور ، أحداث العنف الأخيرة تسلط الضوء على تدهور الأمن في لبنان ، تاريخ النشر 2021/08/03 ، تاريخ الإطلاع 2021./10/21 على الرابط :

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الميليشيات تعيث في الميدان، و طالب الشعب بحماية الشعب بينما قام هو بضرب المتظاهرين، واستمر اعتماد الدولة على حماية الميليشيات التابعة لإيران، و هو ما كشف ضعف الدولة، وهشاشة الحكومة، لكون وجود جيشين، وهما الجيش اللبناني، و الجناح المسلح لحزب الله، و 18 جماعة طائفية معتمدة رسمياً¹.

4- البيئة الاقتصادية في العراق و لبنان منذ 2020:

4-أ البيئة الاقتصادية في العراق منذ 2020: يعاني العراق من تدهور اقتصادي كبير، وضعف في التنمية، بالإضافة للتراجع في مؤشرات السياسية في الدولة التي تعاني من مشاكل نزع الشرعية، والتدهور التدريجي المتلاحق للخدمات العامة، و استمرار الانتهاك الكبير لحقوق الإنسان، ناهيك عن صعود النخب المنقسمة، و تدخل الخارج بالشؤون الداخلية لدولة العراق²، حيث يقف العراق على مفترق الطرق، فما زال البلد واقعا في الهشاشة، و يواجه حالة عدم الاستقرار السياسي، و الاضطرابات الاجتماعية، و تزايد الفجوة بين المواطن، و الدولة، و تعرضت للأزمات منها تراجع أسعار النفط، ناهيك على سياسات الإصلاح الاقتصادي الضعيفة، و غياب الإصلاح، و العجز على معالجة الفساد، كما عانى العراق عام 2020 أسوأ أداء للنمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي، كما يعد عدم توفر فرص العمل، و الفساد، و ضعف تقديم الخدمات من أهم أسباب المعيقة للنمو طويل الأمد، فطريق العراق نحو الإصلاح صعب جدا بسبب أسعار النفط الحالية، و الانخفاض العالمي في الطلب عليه بسبب جائحة كوفيد 19، لهذا فالعراق تعاني صعوبة في تلبية طلبات شعبيها باعتبار أنه يعتمد على النفط كعامل أساسي في مدخول البلاد، و استقرار اقتصاده، وهو ما عكسته من قبل احتجاجات أكتوبر (تشرين) 2019 التي أبرزت ضعف الاقتصاد، و دوره في الهشاشة، و حافز لمطالبة المواطن للدولة بالقضاء على الفساد، بالتالي فإن فهم التنمية في العراق يقتضي تحليلا دقيقا للنظام السياسي، و طبيعة

¹ فرانسيسكو سلفادور باروسو كورتيس، جوزيف كشيديان، الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن 21 " تقرير خاص "، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فيفري 2021، ص ص (6-8).

² باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021، العراق: مركز بيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص 13.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

العقد الاجتماعي القائم¹، فالأزمة الحالية للاقتصاد العراقي هي نتاج تراكمات من سوء السياسة الاقتصادية على امتداد عقود من الزمن، وبالتالي فإنها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي لأنها تتميز عن غيرها بدورها ناقوس الخطر لما قد يحصل في المرحلة القادمة، وهي مؤشر الذي من خلاله يتم تصور سيناريو الأحداث القادمة، وبالتالي فالعراق في منزلق خطير ما لم يتم وضع سياسات اقتصادية عاجلة، وكذا لاحقة تتمتع بالمصداقية في العمل، والواقعية، ودقة التنفيذ، كون مؤشرات الانهيار الاقتصادي وارد².

ترتبط الخلافات المستمرة في العراق لسيطرة على مصادر النفط وإرتباط وثيق بالسجل غير المحسوم حول النظام الفدرالي، التي أعاققت هي الأخرى اعتماد قانون لتقاسم الإيرادات، حيث تشكل العلاقة الحكومية البينية تحدياً لا يمكن تفاديه في الإقتصادات الغنية بالموارد، التي لا يتم توزيعها بشكل عادل، حيث يتم تجميع الإيرادات، وإدارتها من المركز، ولا تستفيد المناطق المنتجة دائماً من الإيرادات الربعية، كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي، وإيرادات النفط الربعية، وسعر الخصم العالي لقرارات الحكومة في العراق إلى تعظيم الإيرادات الربعية القصيرة الأجل، ونشوء نظام الحوافز يميل فيه صناع القرار لإعتماد خصم كبير للعائد المستقبلي، وتفضيل المكافآت الحالية، كما يقوض عدم الاستقرار السياسي الناتج عن التشتت، والإقصاء السياسي في العراق مصداقية الالتزامات الحكومية على المدى الطويل، ويولد إحساس قويا بانعدام الأمن داخل النخب الحاكمة، وهذا ما ينعكس في تفضيلها الوضع السياسي الراهن³، فالحكومة العراقية عليها إن أرادت النهوض بالواقع الاقتصادي لإحداث الاستقرار في المرحلة الحالية على الأقل، ومن ثم تنتقل لمراحل الأخرى من الإصلاح الاقتصادي، ومنح المنتج الوطني

¹ مجموعة البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة إقتصادية حول التنوع والنمو في العراق: التنمية الدولية تحت المجهر، كتيب الملخص تنفيذي ، واشنطن : لبنك الدولي للإنشاء والتعمير 2020، ص ص (4-1) متاحة في نسختها الأصلية الإنجليزية على الرابط :

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34416>

² ناجي حسين علي ، الإقتصاد العراقي بين مخاطر الإنهيار وتنمية مستدامة، ص1 على الرابط التالي:

<http://mop.gov.iq.static/pdf>

³ مجموعة البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة إقتصادية حول التنوع والنمو في العراق: التنمية الدولية تحت المجهر، كتيب الملخص تنفيذي ، واشنطن : لبنك الدولي للإنشاء والتعمير 2020 ، ص 5 متاحة في نسختها الأصلية الإنجليزية على الرابط :

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34416>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

خاصة المتعلقة بزيادة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وذلك بزيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي، والنتائج المحلي الإجمالي، وتوفير عدد أكثر من المنتجات، وذلك بغية التقليل العجز في الميزان التجاري العراقي، وبهذا تقليل الأعباء على ميزان المدفوعات العراقي، وكذا تقليل نفقات الحكومة العراقية¹

وفي سنة 2021 عرف العراق تقلبات في أسعار النفط متزامنا مع فيروس كورونا، مما زاد في مشاكل العراق الاقتصادية، وتعميق ما يعنيه من هشاشة اقتصادية، واجتماعية، غير أن المرصد الاقتصادي للعراق في ربيع 2021 أصدر تقرير بعنوان "التقاط الفرصة للإصلاح وإدارة التقلبات" حيث يتوقع النمو في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا ب 6.3% بين عامي 2022/2023، ويتوقع أن تبلغ احتياجات تمويل الموازنة في المتوسط 13.7 مليار دولار أمريكي سنويا أي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2023/2121، وهو مستوى مرتفع مقارنة مع مستويات قبل جائحة فيروس كورونا، كما أن الاعتماد على النفط في تحقيق النمو، والصادرات، وإيرادات قد يهدد استقرار الاقتصاد الكلي مع دورات الانخفاض في أسعار النفط، والإخفاق في تنفيذ الإصلاحات المالية الهيكلية، كما قد يؤدي التدهور المحتمل في الوضع الأمني في ظل التوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى تقويض العديد من المكاسب الاقتصادية المحققة من قبل².

في العراق لا تزال معظم المشاريع السياسية التي تطلقها القوى السياسية لم تحقق القدرة على بناء دولة وطنية عراقية تحظى بالقبول العام، ويعود ذلك لعدة أسباب، وهي أحادية الطرح، بالإضافة للمصلحة التي تحاول من خلالها هذه القوى تبني مشروع لبناء الدولة يحقق لها أكبر عدد من المكاسب، وهو يمثل فقط فكر تلك القوى و أيديولوجيتها مما يجعلها تتعارض مع مشروع قوى سياسية أخرى، وبالتالي معارضتها، كما أن القوى السياسية العراقية لم تصل بعد لدرجة من النضج لتجعل العراق أرضا صلبة تجمع المتخاصمين، وكذا الرؤى المتعددة

¹ ناجي حسين علي، نفس المرجع السابق، ص 1.

² مجموعة البنك الدولي، العراق الوقوف عند مفترق الطرق بإصلاحات محدودة لإقتصاد في أمس الحاجة للتحول، كتيب الملخص التنفيذي، واشنطن: البنك الدولي، ص 1 تاريخ النشر 2021/05/27، تاريخ الاطلاع 2021/10/03، على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/27/iraq-standing-at-a-crossroad-with-limited-fixes-to-an-economy-that-is-desperate-for-tr>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

حول العراق، و جعل العراق يلعب دورا محوريا إقليميا، و دوليا، فالقوى السياسية لا تزال تعمل بمبدأ المحاصصة، وهي حقوق حزبية، و ليس للمواطن، فالعراقيين على تنوعهم يعانون من المشاكل مما جعل هناك فراغا، و هوة كبيرة بين القوى السياسية، و المواطن الذي بدوره ليس بدرجة من الوعي، و النضج لاختيار بديل يحل مشكلاته، و يخدم وطنهم بعيد عن سياسة المكون، و المعتقد في الإختيار، كما أن ما تعانيه الدولة يعود لطبيعة الفيدرالية المطبقة بالعراق، فهي اقرب للكونفيدرالية خاصة لما يتعلق الأمر بهرمية سلطات الإقليم على سلطات المركز¹.

4-ب البيئة الإقتصادية في لبنان منذ 2020: وقع الاقتصاد اللبناني في فخ الركود الاقتصادي في النصف الأول من سنة 2020، حيث تميز النشاط الاقتصادي الحقيقي بالانكماش الملحوظ في الناتج المحلي، و الإجمالي الحقيقي، كما يرتبط الانكماش في الإنفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي، و الاستثماري، في حين أن الإنفاق العام سجل مروحة نسبية، و تراجعت الواردات بنسبة 50% مما أدى إلى تقلص في عجز الميزان التجاري بنسبة 59 %، كما تقلص العجز المالي العام بنسبة 16% في خمسة الأشهر الأولى ل 2020، و هذا بالإضافة للضغط على العملة الوطنية اللبنانية في السوق السوداء، حيث عرفت الاحتياطات الأجنبية تراجعا في المصرف اللبناني، و ضغوطات على الليرة اللبنانية من خلال تدني سعرها مقارنة بالدولار، بحيث انخفضت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بقيمة 4.3 مليار دولار في النصف الأول من 2020 لتبلغ 33.0 مليار دولار في حزيران، و لهذا لا بد من الانتباه لهذه النقطة الحساسة كون العملة الوطنية وجها من أوجه السيادة شأن الجيش، و الأرض من هنا تتأتى أهميتها، و ضرورة الحفاظ عنها².

و قد سرعت أزمة كوفيد 19 من وتيرة انهيار الاقتصاد اللبناني، و لحق الضرر بفئات سكانية الأكثر هشاشة ليقع انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس ليعلن الضربة القاضية .

و تشير التقديرات البحثية أن وضع لبنان يتوجه نحو التأزم منذ منتصف 2021 ، و ستشدد على قطاعات معينة نقص الخدمات التزويد بالكهرباء، و النقل، و انقطاع السلع الأساسية،

¹ أحمد محمد علي جابر العوادي، تحديات بناء الدولة في العراق العلاقة بين المركز و الاقليم أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 69، ص 212.

² التقرير الإقتصادي الفصلي لبنان "لجم التدهور النقدي رهن إحتواء عجوزات الدولة و ميزان المدفوعات"، لبنان: بنك عنود، الفصل الثاني 2020، قسم الدراسات الإستراتيجية، ص ص (1-20).

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

وكذا خدمات الصحة، و التربية، و هو ما يمثل تهديدا للأمن الاجتماعي، و سترتفع معدلات البطالة، والفقر التي هي مرتفعة منذ مدة طويلة، مما سيؤدي لحدوث منزلقات أمنية خطيرة من عنف، وجريمة في ظل الانقسام السياسي، و الطائفي الحاد، و تظهر ملامح النزعة الانفصالية كأول توجه قد يسلكه المجتمع اللبناني مما يهدد وجوده¹، و ارتفع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ تجاوزت نسبته 13% في السوق السوداء عقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديد في 2021/09/10، حيث سجل الدولار الواحد 15600 ليرة للبيع، و15700 ليرة للشراء²، مما أدى لارتفاع القدرة الشرائية حتى للفئات الأكثر فقرا في لبنان، و تحرير المئات من ملايين الدولارات في شكل قروض من البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و مساعدات دولية من المانحين الدوليين³.

و كنتيجة لما تم التطرق إليه يوضح الدكتور ميثاق مناحي العيسى أن الوضع السياسي في العراق معقد، و كل المؤشرات تدل بأن المعادلة التي حكمت البلاد طيلة العقدين الماضيين غير قابلة للتغيير، حتى مع التغييرات النسبية التي حدثت داخل السلطة في انتخابات تشرين 2021، و كل الاحتمالات واردة في المستقبل سواء على المستوى السياسي، و ما يتعلق بالصراع مع القوى السياسية، و مغانم السلطة، أو على المستوى الاجتماعي فيما يتعلق بالاحتجاجات الشعبية كما حدث في تشرين 2019⁴. كما أن الوضع بلبنان لا يختلف مع العراق فالأوضاع متأزمة بالرغم

¹ حسين طليس، بعد سنة على الإنهيار في لبنان الأرقام تنذر بالسوء، من موقع الحرة، تاريخ النشر 12 ماي، 2021. تاريخ الاطلاع 2021/10/15، على الرابط:

<https://alhurra.com/lebanon/2021>

² وكالة الجزيرة مباشر، الاعلان عن تشكيل حكومة لبنانية جديدة بعد 13 شهر من الفراغ " ميثاقتي لا تتضمن ثلث معطلا"، تاريخ النشر 2021/09/10، تاريخ الاطلاع 2021/10/20، على الرابط:

<https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2021/9/10/>

³ ويل تودمان، الحكومة اللبنانية الجديدة، ترجمة عبد اللطيف زرد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS، تاريخ النشر 2021/09/13، تاريخ الاطلاع 2021/09/20، على الرابط:

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=cb1707ab-f4f6-44cf-8909-0e33ca735f2d>

⁴ مقابلة شخصية إلكترونية للباحثة الأقريد محبوبية مع الباحث العراقي ميثاق العيسى حول الوضع العراقي ومستقبله، عبر الماسنجر، في 2022/03/02 على الساعة 11:12 ظهرا.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

من بعض التغيرات الطفيفة لكنها غير كافية لإحداث الانتقال النوعي لتحقيق الدولة الوطنية بكل مقوماتها.

الفصل الرابع :مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

المبحث الثاني : إستراتيجية الفاعلين في العراق ولبنان

أولا : الفاعلين الأساسيين في العراق ولبنان داخليا منذ 2020

1-الفاعلين الأساسيين في العراق داخليا منذ 2020

1- أ- جهات فاعلة غير حكومية :

1-أ-1- العشائر: فميزة عالم اليوم هو سرعة التغيير، و التقدم الكبير في أنظمة المعارف، والتكنولوجيا، و السياسة، و الإدارة، و كذا تتميز بزيادة مستوى الوعي الثقافي، و التقليد المتبادل لتلك المنظمات المعرفية، إلا أن المجتمع العراقي ذو المزيج المتعدد على غرار كل مجتمعات ذات التنوع لا يزال يعاني من محاولة استغلال، و استثمار أثر، و قيمة، و مكانة الفواعل كالعشيرة مثلا لتحقيق مكاسب ضيقة، و شخصية، و سياسة الأمر التي تضع عقبات أمام بناء دولة مدنية تحاكي التغيرات، و تستوعبها، و تندساق، و تتفاعل مع تطوراتها، و تظهر الآثار السلبية للفواعل الاجتماعية عندما تكون وحدة منغلقة على ذاتها، أو عندما يكون سلوكها مع الآخر يتمحور حول ذاتها، و لا تزال العشائر باعتبارها فاعل اجتماعي في العراق تلعب دور الفاعل المؤثر على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، و الثقافية، و السياسية، فلا يزال النظام السياسي يعاني من مشاكل اقتصادية، و إدارية، و سياسية أسهمت في إضعاف الحكومات الناتجة عنه، مما يدفع المواطن العراقي مجبرا على اللجوء للعشيرة في ظل الوهن الملازم للدولة، فلم تتخل العشيرة عن دورها في العمل السياسي لذا توجهت أنظار السياسيين للعشائر للاستعانة بها و استثمار دورها في التعبئة الحزبية، و الجماهيرية، لأن العشيرة أثبتت أنها الملاذ الآمن في فترة التوترات الاجتماعية بعيدا عن الاستقطاب الديني، و العنصري، و الطائفي، و بالتالي من الواجب عدم سن قوانين من شأنها تكريس العشائرية، و القبلية ونشر قيمها ومنحها دورا في الدولة، لأنها على المستوى المتوسط و البعيد ستكون نقيض بناء الدولة المدنية الحديثة¹.

¹ فلاح خلف كاظم الزهيري ، العشيرة وإستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد 2003 ،مجلة قضايا سياسية ،العدد 64 ، 2021، ص ص (237-238).

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

ولا يزال ضعف الدولة يرمي بظلاله على المجتمع العراقي بشكل سلبي، وهو ما ينتج أثارا بعيدة المدى في بنية المجتمع العراقي الذي يعاني من تصدعات في ظل ضعف القانون، و القضاء، وتراجع دور الدولة، لتظهر العشيرة كقوة مجتمعية مؤثرة عليه، وقوة توازي الدولة بل، وتتفوق عليها في الكثير من الأحيان، إذا تمتلك جيوشا كبيرة، وذخيرة، وأسلحة متطورة، هذا بالإضافة إلى الفصائل، والمليشيات المسلحة المتنفة التي ساهمت في تسييس الطابع العشائري، والسيطرة عليه، وصارت العشائر، و أفرادها المتنفذون يتدخلون في شؤون الدولة، و باتت معظم المؤسسات الحكومية تخضع لها، فحكومة الكاظمي لم تستطع التطرق لسلح العشائر لكونها تدرك خطورة المساس به، وتأثيره على الوضع الأمني الذي قد يجره للهاوية، و من شأنه أن يهدد سلطة الدولة، ولهذا لا توجد نية لدى الأحزاب لفكرة تأسيس بناء دولة مدنية وطنية¹.

1-أ-2- الميليشيات : تمارس الميليشيات العراقية المدعومة من إيران التي تسمى "المقاومة الإسلامية" مخالفات قانونية، كون الجماعات التابعة لها تقوم غالبا بقتل الصحفيين، والمتظاهرين، وصارت السجون السرية التي تديرها تثير قلق جماعات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، بالإضافة لانخراطها في حملة استخدام القذائف، والصواريخ، والتي استهدفت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة التي تعمل في العراق، بل أنها لجأت مؤخرا لقصف شاحنات مدنية يقودها مدنيين عراقيين ، و تسمح سيطرتها المستمرة، و المتزايدة على عناصر في الحكومة، و المؤسسات العراقية باستغلال عائدات نقاط التفتيش، و مراقبة الحدود، و بالتالي هي لا تحترم القانون العراقي، و يتمثل الهدف الأساسي للمليشيات السيطرة على الدولة العراقية من خلال المكاسب الانتخابية، و إقامة حكومة ظل للسيطرة على السكان، و الموارد العراقية، و يعكس مجهودات حزب الله في لبنان، كما أن الحفاظ على الدور القانوني، و السياسي المتنامي لقوات الحشد الشعبي هو جزء أساسي من عمل المقاومة² ، و هو نفس الحال بالنسبة لجماعة سوريا

¹ شاكر نوري ، سلطة الدولة وفوضى العشائر في العراق، من موقع العين الإخبارية ، تاريخ النشر 2020/09/27 ، تاريخ الإطلاع 2021/10/13 ، على الرابط :

<http://al-ain.com/amp/articl/state-authority-clan-iraq>

² كريسيين سميث ، حمدي مالك ، مايكل نايتس ، هل العلاقة المتوترة للمليشيات العراقية مع القانون تجعلها فريقا قانونيا خارجا عنه ، تاريخ النشر 2021/04/12 ، تاريخ الإطلاع 2021/11/03 ، على الرابط :

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hl-allaqt-almtwtrt-llmylyshyat>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

أولياء الدم التي تخطط، و تضرب بيد من حديد لتحقيق أهدافها ، و التي أهمها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، و قد ازداد عدد الميلشيات الجديدة منذ اغتيال القائد العسكري الإيراني قاسم سليمان من قبل أمريكا في يناير 2020، و كذا القيادي في قوات الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، و لهذا قامت بهجوم صاروخي على أربيل كردستان العراق بالضبط قاعدة عسكرية أمريكية في فيفري 2021، مما أخلط الأوراق، و أرق الحياة السياسية، و الأمنية في العراق¹.

1- ب جهات فاعلة حكومية :

1-ب-1- : الحشد الشعبي : يعد الحشد الشعبي جزءا من القوات المسلحة العراقية، و يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة العراقية، و قد ساوى القانون بينه، و بين القوات المسلحة العراقية، يحوي 140 ألف مقاتل، و قد لعب دور بارزا، و فعالا في عمليات تحرير الأراضي العراقية من أيادي تنظيم داعش الإرهابي، و بهذا صار الحشد جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني العراقي، و مؤسساته الرسمية بل ضرورة إستراتيجية للمنظومة الأمنية العراقية، و بالتالي يعد فاعل أساسي مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لوصفه بمليشيا مسلحة لكن الرد العراقي كان سريعا من خلال رئيس الوزراء حيدر العبادي وقتها 2017 " أن الحشد الشعبي مؤسسة رسمية ضمن مؤسسات الدولة، الدستور العراقي لا يسمح بوجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة "، بل، و أكد أن العراق تشجع الحشد لأنه سيكون حام لها، و للمنطقة ككل، و من جهة أخرى ظهر المخطط البريطاني الأمريكي الذي استهدف نزع السلاح عن الحشد، و تسريح عناصره، و دمج ما تبقى في القوات المسلحة العراقية، حيث صرح البعض من الوسط العراقي أن الغرض منه هو إضعاف العراق لكون أمريكا تعلم أن الحشد يتبع ولاية الفقيه التي تعود مرجعيته للسيد الخامنئي في إيران، و بهذا تخشى من تحول الحشد إلى عامل

¹ كاثرين شاير، من يستطيع كبح جماح الميلشيات المارقة المناهضة لأمريكا في العراق ، تاريخ النشر 2021/02/23، تاريخ الاطلاع 2021/11/03، على الرابط :

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

مؤثر ليس عسكريا بل حتى سياسيا عندما ينجح في الانتخابات، مما يؤثر على السياسية العراقية تجاه أمريكا¹.

بالتالي فإن الحشد الشعبي في المدرك السياسي العراقي أصبحت له أهمية عظمى، وجاءت القرارات الحكومية الأخيرة*، و الدعم الحكومي تخدم هذه الحقيقة، حيث صار جزءا هاما، وإستراتيجيا في قوة الدولة العراقية، و تماسكها، و بدلا من أن يضم الحشد لجهة سياسية معينة صار عمودا أساسيا من أعمدة الدولة الأمنية، و العسكرية، كونه حشد يظم كل الفئات، و الطوائف مما جعله حشدا وطنيا².

1-ب-2 : المرجعية الدينية : لعبت المرجعية الدينية (الشيوعية) دورا فعال منذ 2003، و ذلك بسبب التحديات التي مرت بالعراق، و برغم سياستها بعدم التدخل في الشؤون السياسية إلا في حالات الضرورة القصوى، إلا أن ما قامت به من أدوار إيجابية في المحافظة على الوحدة الوطنية، و الدعوة لنبد التطرف، و النعرات الطائفية كل هذا أعطاها مكانة خاصة، و وجودها ضرورة حتمية للعراق لضبط، و السيطرة على زمام الأمور في حالة أي تهديد يمس الدولة، و المجتمع على سواء، و بهذا كان لها الدور الحيوي في عملية الإصلاح السياسي، و الاجتماعي، و الاقتصادي، و الثقافي، و تعزيز قيم التسامح، و نبد التطرف من خلال المواءمة بين الدين، و الدولة، كما أسهمت في دعوة كل الأطياف السياسية للمساهمة في الإصلاح داخل المنظومة³، و لم تكتف المرجعية الدينية بمراقبة أداء الحكومات، و لكن كان لها الدور الفعال في تصحيح مسيرة الأداء الحكومي، و قامت بغلق الباب في وجه السياسيين احتجاجا على عدم القيام بالمطالب التصحيحية لمسيرة الحكومة ، و قد أكد السيد السيستاني على نقطة سوء استغلال

¹ جواد كاظم خطاب ، توظيف الحشد الشعبي في المدرك السياسي العراقي،العراق : مجلة حمورابي ، العدد29 ، السنة السابعة ، 2019،ص ص (108-111).

* قدمت الحكومة إمتيازات هامة منها مشاركة الحشد ومقاتليه صلاحيات أمنية شرعت لإشراكه مستقبلا في عمليات فرض الأمن والمشاركو في الخطط الامنية والعسكرية وضمان وجودهم في كل الميادين ومنها منطقة الحدود العراقية السورية ، أما عن الدعم فتمثل في المساواة في المخصصات ورواتب ودرجات مقاتلي الحشد ومثيلاتها في القوات المسلحة العراقية ،ناهيك عن منح الرتب القيادية لمنتسبي الحشد .

² جواد كاظم خطاب ، نفس المرجع السابق،ص 115.

³ أحمد محمد علي جابري العوادي ، دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد 2003،العراق : مجلة العلوم السياسية 2020،ص 381.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الوظيفة، و ضرورة مكافحة الفساد، و أكد على ضرورة تمكين القضاء على ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين، و معاقبتهم، لعل آخرها توجيهه لرئيس الوزراء العراقي بتحمل المسؤولية للقيام بالإصلاحات الضرورية في الحكومة العراقية، و تصحيح النظام القضائي¹.

1-ب-3 الأحزاب و الكتل السياسية : تعد الأحزاب، و التكتلات الشيعية* هي المسيطرة على الساحة السياسية العراقية، و يمكن تقييم دورها بشكل عام بالسلي حسب الدكتور قحطان حسين الحسيني* لعدة أسباب، أهمها الظروف السياسية التي نشأت فيها تلك الأحزاب كانت ظروف معقدة مما أنتج أحزاب تمارس دور المعارضة، و ليس دور الحكم، بعد التغيير السياسي الذي أعطى لتلك الأحزاب مساحة أكبر لاستلام السلطة من ناحية الهيكلية، و البرامج السياسية، و النظرية السياسية، كما أن سلطة الاحتلال فرضت رؤيتها، كما أن هناك أحزاب أخرى مختلفة عنها في المنهج، و الرؤية، المصلحة، و لهذا لا يمكن تحميل الأحزاب السياسية الشيعية وحدها المسؤولية كونها ليست الحاكم الوحيد في الساحة العراقية، بل هناك أحزاب سنية، و كردية، وغيرها، و كذا دول تتدخل كل ذلك مجتمعاً يؤثر في الأداء السلي لها، كما أن وجود الأحزاب الشيعية في أرض العراق من طرف دول أخرى، و فرت لها الأرضية الملائمة لولوج عالم السياسة، فهم بعد تحول النظام لديمقراطي لم يتناسوا من دعمهم، و لم يجعلوا ولائهم

¹ أحمد جودي الجراح ، دور المرجعية الدينية في العراق ، من موقع كلمة ماوراء الحدث ، تاريخ النشر 17 نيسان 2020، تاريخ الإطلاع 2021/10/13، على الرابط :

<http://kalimaiq.com/contents/view/details>

* خارطة القوى السياسية الشيعية في العراق بعد 2003 تتضمن مجموعة من الاحزاب التي تختلف وتباين في طبيعة إمتدادها التاريخي ومنظومتها الفكرية البعض منها يندد لعقود طويلة والآخر تكون قبل الغزو الامريكي وهناك قوى سياسية أنتجت الحالة والوضع السياسي للعراق في ظل بناء الديمقراطية وهي احزاب دينية وتعتبر هذه القوى السياسية عن مكون واحد هو المكون الشيعي وبعض هذه الاحزاب تضم في تشكيلاتها المكون التركماني و الشيك الفيليين والقوى السياسية الشيعية الرئيسية هي : المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والذي سمي لاحقا المجلس الاعلى الاسلامي العراقي .حزب الدعوة الاسلامية .تنظيم العراق حزب الفضيلة ،التيار الصدري ،منظمة العمل الاسلامي وتعد الاحزاب الشيعية ذات طبيعة نخبوية ماعدى التيار الصدري الذي هو تشكيل جماهيري وحصلت القوى والاحزاب على الاغلبية العددية في مجلس النواب في دوراته الاربع وكان لها تاثير في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والجمعية الوطنية ولجنة كتابة الدستور العراقي.

* باحث في مركز المستقبل للدراسات

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

خالص للعراق، وتعد هذه مشكلة رئيسية خاصة، و أن للأحزاب الشيعية الدور الفاعل في مجلس النواب، وكان لها دور في لجنة كتابة الدستور¹.
مما يعني أن كل الأمور فصلت على مقاسها، وما يخدم مصالحها، ومكونها على حساب الدولة، فطغت الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، ففي العراق يوجد شيعي عراقي، و سني عراقي، وكرد عراقي، وليس عراقيا شيعيا، أو عراقيا سنيا، أو عراقيا كرديا، إن الكل يتحدث باسم طائفته جاعلا مصلحة وطنه هي الأخيرة، وهم بهذا لا يختلفون عن لبنان، و كل سيناريوهات لبنان حدثت في العراق مع اختلاف الظروف، و الفترة الزمنية فقط، وهو ما برز في فترة ما بعد انتخابات أكتوبر 2021 مشاحنات، و مزائدات، و قتل جماعي، و عنف، و مظاهرات رافضة، و أحزاب تتبادل التهم فيما بينها، وانشق البيت الشيعي لنصف يؤيد تيار الصدري، و آخر يرفض حصوله على الأغلبية، و اتهام الكاظمي بالسعي للحصول على موافقة بعض الأحزاب بغية التحالف لتحقيق الأغلبية في مقاعد مجلس النواب لتشكيل الحكومة الجديدة، و ظهر دور إيران الداعم، و المساند له، و بالتالي الساحة السياسية مشحونة تنتظر فقط النقطة التي تفيض كأسها، و سيبقى الحال على ما هو عليه، و سيتكون مجلس النواب أكيد بالتوافقية، و لن تكون للأغلبية دور في تشكيله، و سيستمر حال العراق يراوح مكانه مادامت الطائفية هي أساس حكمه .

الدولة العراقية دولة حزبية، أي الدولة قسمت مناصب الحزبية بمراعاة المكونات، و لا يمكن الانقلاب على دولة أسست على الأحزاب، و المحاصصة مما دفع المحللين السياسيين منهم الأستاذ كريم بدر للمطالبة بتغيير النظام السياسي من البرلماني إلى لرئاسي، فالعراق انتقلت من نظام ديكتاتوري لنظام أصعب من الديكتاتورية بحيث بتحليل نتائج الانتخابات لم ينتخب 80% من الشعب العراقي، سيقف وراء رجل ينقلب على الأحزاب السياسية، أي 80% يمكن التغيير، و الخروج للشارع، و إلغاء الدستور الذي وضعه الاحتلال الأمريكي، فهو ملغم، و لا يمكن

¹ قحطان حسين الحسيني، تقييم الأداء السياسي للحزب السياسية الشيعية بعد 2003 وماهي الاسباب، ضمن ملتقى الحواري الشهري بعنوان الاداء السياسي للحزب السياسية الشيعية واشكالية بناء النموذج في العراق يعد 2003، العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 20/02/2019، تاريخ الاطلاع 16/11/2021، على الرابط :

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

من خلاله الانتقال خطوة للوراء، فكما قام الشعب المصري بإسقاط مبارك، و تغيير الدستور، و تغيير النظام لن يكون ذلك عسير على العراقيين¹.

2- الفاعلين الأساسيين في لبنان داخليا منذ 2020:

1- حزب الله: من الأمور التي لا بد من الحديث عنها هو جائحة كورونا فيفري 2020، التي من خلالها كشف حزب الله عن طريقة عمله في لبنان، بحيث وقفت السلطات عاجزة عن منع الطائرات الإيرانية من دخول مطار لبنان دون موافقة ميليشيات حزب الله، مما تسبب في إنتشار الفيروس بشكل أكبر، و حذر مسؤولو الصحة من الوضع، و طالب البعض بإعلان حالة طوارئ، لكن حزب الله رفض كل هذه الخطوات، و لم يكن رفض رئيس الوزراء حسان دياب الموالي لحزب الله، و الرئيس ميشال عون أن كلا منهما صاغ سياسته إرضاء لحزب الله²، و قد انتكح حزب الله سيادة الدولة، و لعل حادثة اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان تبرز ذلك بشكل جلي، حينما صرح حسن نصر الله الأمين العام للحزب بتوعده بالانتقام من أمريكا قائلا "القصاص العادل هو من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، القواعد العسكرية، و البواج الأمريكية، و كل ضابط، و جندي في المنطقة"، أي أن السليمانى ليس شأن إيراني بحث من خلال تحليل مقاله يتضح أنه ألغى وجود لبنان كدولة كاملة السيادة لها رئيس و حكومة تصدر القرارات، فضرب كل ذلك عرض الحائط، و تحدث من منطلق قوة، و بهذا حول لبنان إلى قاعدة عسكرية تابعة لمصالح، و خيارات إيران الإستراتيجية³.

¹ نجم الربيعي، ماهو تأثير الاحزاب على سلطة القرار في العراق؟، حصة من بغداد، بقناة التغيير، تاريخ البث جويلية 2021، تاريخ الاطلاع 2021/11/16 على الرابط:

<https://yiutu.be/SiHoWP5Oul>

² فرانسيسكو سلفادور باروسو كورتيس، جوزيف كشيديان، الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن 21 " تقرير خاص"، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، فيفري 2021، ص ص (11-13)

³ رستم محمود، لبنان 2020 حصاد عام الإنهيار، من موقع سكاى نيوز، تاريخ النشر 2020/12/31، تاريخ الاطلاع 2021/10/25، على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1404018>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

يمر حزب الله بمرحلة صعبة داخل لبنان فمنذ بداية شهر أغسطس* 2021 أصبح هذا الحزب الشيعي الذي يحظى بمساندة من إيران، محل انتقادات لاذعة من قبل المواطنين اللبنانيين الذين يشعرون بنوع من الاستياء إزاءه خاصة في ظل التدهور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، إلى درجة أن الحزب وجد نفسه معزولاً، ويعاني من توترات، و مشاكل مع الفاعلين السياسيين الذين يمثلون ثلاث مجموعات دينية رئيسية في لبنان، و هي الطائفة السنية، و الدرزية، و المسيحية، كما أدان البطريك الماروني بشارة بطرس في 2021 سياسات حزب الله من خلال حديثه باسم الدولة، وتوعد إسرائيل بإطلاق صواريخ خاصة، و أن لبنان وقعت اتفاق هدنة منذ 1949، بالتالي يمر حزب الله في الوقت الراهن بوضع محرج بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمس قاعدته الشعبية، وكذا ضعف شركائه السياسيين، كما أن سياساته الخفية برزت فبعدما كان ينظر إليه لا يساند الإدارة، و الطبقة السياسية تحول إلى منقذ لهذه الطبقة التي تتعرض لانتقادات من المتظاهرين، و المجتمع المدني، بل صار حزب الله أكبر مناهض لثورة الأرز¹، لكن سرعان ما عاد حزب الله للواجهة في سبتمبر 2021 بعدما أعلن أنه استورد الوقود من إيران الداعمة له، مؤكداً أن الدولة اللبنانية لا يمكنها اتخاذ هكذا قرار بسبب ضغوط واشنطن التي تفرض عقوبات اقتصادية على إيران تحول دون تصديرها النفط، ولهذا

* في الأشهر الأخيرة من سنة 2021 حدثت العديد من الوقائع المظاهرات التي هزت الامن اللبناني لكن أبرزها الإقتتال الطائفي الكبير الذي كاد أن يؤدي بالدولة اللبنانية لإنزلاق امني خطير وحدثت حرب أهلية كبيرة بسبب حدوث هجمات قتالية إنتقامية التي تصارع الجيش والحكومة للسيطرة عليها ،عملت الاشتباكات العنيفة بين عشائر خلدة الشيعية والسنية للبليلة كما ابرزت الازمة بأن الميلشيات الطائفية أي ثغرات أمنية قد يتركها الجيش بسبب الضائقة المالية التي يمر بها ، وبعد أيام على هذا الحادث، أي في 6 أغسطس/آب تحديداً، اندلعت مواجهات أخرى بين أنصار حزب الله وسكان دروز في قرية الشوايا جنوب شرق العاصمة بيروت. إذ قام سكان هذه البلدة باعتراض شاحنة كانت تقل قذائف صاروخية استخدمت لضرب إسرائيل فيما عبروا عن رفضهم واستيائهم لما يقوم به حزب الله الذي أصبح يعرض منطقهم إلى الخطر والانتقام من طرف إسرائيل. وردا على هذا الحادث، قام أنصار من حزب الله بطرد مزارعين من الطائفة الدرزية من المدن الواقعة جنوبي لبنان حيث كانوا يبيعون فيها فاكهة التين. لكن ممثلي الطائفة الدرزية في لبنان وكوادر سياسية في حزب الله توصلوا إلى حل سلمي وتمكنوا من تهدئة الأوضاع في نهاية المطاف. للإطلاع أكثر أنظر ستراترفور ، أحداث العنف الأخيرة تسلط الضوء على تدهور الأمن في لبنان. تاريخ النشر 2021/08/03 تاريخ الإطلاع 2021/10/21 على الرابط

<https://www.aljazeera.net/news/2021/8/3>:

¹ مارك ضو، حزب الله تحول إلى القوة الأساسية المضادة لثورة الأرز، تاريخ النشر 2021./08/14 تاريخ الإطلاع 2021/10/26، على الرابط :

<https://amp.france24.com/ar20210814/> -

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

كان المنقذ لبلاده بعد أزمة محروقات انعكست على العديد من الإنقطاعات في ظل انهيار اقتصادي منذ عامين، وهذا أثبت حزب الله أنه أقوى من الدولة، وأنه ليس بحاجة للاختفاء خلف غطاء الشرعية الذي توفره مؤسسات الدولة¹.

2-12 الأحزاب السياسية والكتل السياسية: قبل الحديث عن دورها الفاعل لابد من التذكير بأنه حدث تغيير في الساحة السياسية اللبنانية حين اغتيل رئيس حكومة لبنان الأسبق رفيق الحريري في 2005، أدى إلى ظهور فريقين سياسيين:

-فريق 14 آذار المناهض للمشروع الإيراني في لبنان، و الذي إتهم النظام السوري بإغتيال الحريري، و يضم تيار المستقبل، و حزب القوات اللبنانية، و حزب الكتائب اللبنانية، و الحزب التقدمي الاشتراكي، و التيار الوطني الحر الذي انتقل فيما بعد إلى الفريق الآخر بعد التفاهم مع حزب الله، و بعض الأقليات.

-فريق 8 آذار الموالي للمشروع الإيراني، و الذي رفض اتهام النظام السوري باغتيال الحريري، و يقوده حزب الله بشكل أساسي إلى جانب حركة أمل، و التيار الوطني الحر، و تيار المردة، و الحزب السوري القومي الاجتماعي، و تيار التوحيد، و الحزب الديمقراطي، و حزب الطاشناق الأرمني، و بعض الأقليات

و تمثل الأحزاب السياسية، و التكتلات منفذا للقوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة اللبنانية من خلال تمويلها لهم، أو دعمها، و علاقاتها الوطيدة مع رؤسائها، بحيث لا يخفي حزب الله أن دعمه المادي، و أسلحته يأتي من إيران، كما شكلت فرنسا ملجأ سياسيا لعون مكث فيها من 1990 إلى 2005 ، و بعودته صار من أعلام تيار 14 آذار، ثم لتيار 8 آذار ليصير حليفا لحزب الله، و الدور السعودي يبدو جليا فقد حمل رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الجنسية السعودية بل أنها قامت بدعمه ماديا، و سياسيا خلال الأزمة

¹ بيروت أ ف ب ، حزب الله يثبت مرة أخرى عبر المازوت الإيراني أنه صاحب القرار في لبنان ، تاريخ النشر 2021/09/20 ، تاريخ الاطلاع 2021/11/14 ، على الرابط :

الفصل الرابع :مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الاقتصادية التي عصفت به، ودعمت تيار المستقبل في انتخابات 2018، كما أن سمير جعجع رئيس القوات اللبنانية تربطه علاقة وطيدة بالمملكة السعودية¹، كما أن الأحزاب تستعمل كل الوسائل لإيصال رسالتها التي تملها عليها القوى الإقليمية، و الدولية.

ثانيا : الفاعلين الأساسيين في العراق ولبنان خارجيا منذ 2020

1-الفاعلين الأساسيين خارجيا في العراق منذ 2020 :

1-أ أمريكا : سنسلط الضوء على أهم القضايا المحورية التي تضع أمريكا يدها عليها من شأنها التحكم في مسارات الحياة السياسية ومستقبل الدولة الوطنية في العراق.

1-1 إقليم كردستان العراق: على الرغم من عدم مساندة أمريكا لانفصال إقليم كردستانالعراق عن العراق سنة 2017، فهذا لا يعني أن كردستان أصبحت خارج اللعبة الأمريكية، ولكن هناك علاقة بينهما تشهد تطورا ملحوظا، وبشكل سري في مختلف المجالات خاصة الجانب العسكري، و الأمني، عبر زيادة عدد القواعد العسكرية الأمريكية داخل الإقليم، وتكثيف الدعم، و التعاون، والتنسيق الإستخباراتي، و مجالات أخرى عديدة، غير أن احتمال قيام دولة كردية في العراق، أو بدول الجوار تعد إحدى الخيارات المستبعدة على المدى المتوسط، و المحاولة الكردية لسنة 2017 هي فقط محاولة جس نبض، و تحقيق مكاسب سياسية نظرا للنفوذ الإيراني، و التركي الذي لن يسمح بهذا²، كما أن هناك عدة عوامل تدفع الأكراد للانفصال، و أخرى تجذبهم للبقاء ضمن الدولة العراقية، و قد يكون العامل نفسه سيفا ذا حدين بين الدفع، و الجذب، كالوضع الدولي، و القوانين الدولية، و الدعم الدولي، ناهيك عن العوامل الداخلية كالقومية، و الجيش، و الوضع السياسي، و الاقتصادي للإقليم، و العلاقة مع الحكومة الاتحادية، و ضعف الدولة العراقية، و بالتالي فإن الانفصال يؤثر في استقرار العراق

¹ فاطمة العثمان، الأحزاب اللبنانية : نشأتها، و لاؤها، وتأثير كتلتها في البرلمان، تاريخ النشر 10 نوفمبر 2020، تاريخ الإطلاع، 2021/10/26، على الرابط :

<https://iranwirearabic.com/archives/10394>

² رزاق فالح وحيد ، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة ، العراق : مجلة تكرت للعلوم السياسية ، العدد 23، 2021، ص 403.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

لهذا يتطلب الحفاظ على الاستقرار إضعاف العوامل الدافعة، ومعالجتها، و من جهة أخرى تقوية العوامل المانعة للانفصال¹.

1- التغيير في توجهات السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد وصول الرئيس بايدن للحكم في يناير 2021: يمكن أن يعطي فرصة للمناورة لصانع القرار العراقي في تحركاته الخارجية، ويقلل من تأثير القيد الدولي على السياسة الخارجية العراقية مستقبلاً، لكن على صانع القرار أن يضع في عين الاعتبار التطورات الإقليمية الأخيرة كصفقة القرن، وما نتج عنها، كتطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي، والدول العربية مثل الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان².

لما نتمتع في الوضع العراقي في الأشهر الأولى لعام 2020 نجد أنها تشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية، كون أن التواجد العسكري الأمريكي في العراق صار مهماً، فإيران، وروسيا، والصين جميعها دول تتنافس على كسب نفوذ في القطاعات الاقتصادية، و السياسية، و الأمنية في العراق، فالانتكاسات الحاصلة في العلاقات العراقية الأمريكية يمكن عرضها ضمن السياق الإقليمي، وكذا العالمي العام، ولا بد من استمرار الالتزام الأمريكي تجاه العراق، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تقديم مساعدات هائلة، ومستشارين مدربين للجيش العراقي على المدى البعيد³.

1-ب إيران: من أهم الأحداث الواقعة في الشرق الأوسط، والتي لها تأثير في الساحة العراقية، بحيث صار هذا الأخير ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، والدولية، والتلاكم بالوكالة متمثلة في الصراع الأمريكي الإيراني (إستراتيجية التلاكم)، و خروجه للعلن عام 2020 بشكل غير مسبوق، من خلال إجراءات سياسية، و عسكرية، و اقتصادية لعل أبرز مثال تبادل إسقاط الطائرات المسيرة 2019، وكذا ما حدث بين إيران، و أمريكا منذ استهداف قاسم سليمان قائد فيلق القدس، و أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي في 3 جانفي 2020، و جاء رد صاروخي إيراني مستهدفا القوات الأمريكية في قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار، وكذا

¹ دينا هاتف مكي، محاولات الانفصال الكردي في العراق: عامل الدفع والجذب، مجلة دراسات إقليمية، العدد 49، السنة 15، تموز 2021، ص 1.

² مثنى علي المهداوي، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، العراق: مجلة قضايا سياسية، العدد 64، ص 144.

³ بين كونابيل، الإلتزام الأمريكي الدائم في العراق رسم إستراتيجية بعيدة المدى مع شركائنا في الجيش العراقي، ترجمة شبكة نداء الفرات الإعلامية، مؤسسة راند للدراسات، 14 أيار، ص 2.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

قاعدة التحرير في محافظة أربيل بتاريخ 8 جانفي 2020¹، و تلتها العديد من التصريحات، و ردود الفعل حيث كان عام 2020 سنة مليئة بالمشاحنات، و الضغوطات، و القتل، و ذلك انعكاسا لسياسة ترامب المعادية لإيران، و كذا سياسة إيران في الاستفادة مما تمر به العراق لخدمة مصالحها، و تطوير قدراتها الصاروخية البالستية .

و يمكن وصف تحكم إيران في كواليس اللعبة السياسية في العراق، من خلال مقولة صبرينا مرفين « الرهان الذي تدور حوله اللعبة السياسية اليوم في الانتفاضة العراقية ليس مستقبل السلطة في البلاد فحسب، بل نفوذ إيران داخل العراق كذلك، و العلاقة بين منظومة رجال الدين في كلا البلدين »² ، إن التغير الذي حصل في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد وصول الرئيس الأمريكي بايدن للحكم في يناير 2021 يعطي هامشا للمناورة لصانع القرار العراقي في حركته الخارجية، و يقلل من تأثير القيد الدولي في السياسة الخارجية العراقية بعد 2021، كما لا بد على صانع القرار العراقي أن يضع في اعتباره التطورات الإقليمية الأخيرة فالملفات الإقليمية تتداخل فيما بينها، و ترتبط بالقضايا الدولية عند تأثيرها على السياسة الخارجية العراقية³ .

تعد إيران مهندسة للنظام السياسي العراقي، و هو أمر تفتن له الشعب، و برز ذلك في احتجاجات 2019، و استمر ذلك حتى سنة 2021 من خلال المطالبة بتقليل الاعتماد على إيران التي تتوغل في الحياة السياسية، و تتحكم في الاقتصاد، كما أنه توجد صفقات خلف الكواليس لتشكيل الحكومة بعد انتخابات 10 أكتوبر 2021، كون هذه العملية لطالما اضطلعت إيران

¹ صلاح مهدي هادي الشمري ونور عبد الاله عجرش ،العراق وإستراتيجية التلاكم المتبادلة بين القوى الدولية والإقليمية: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أنموذجا،العراق:مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد2020،21،ص ص (126-130).

² صبرينا مرفين ،العراق حين يطغى العامل الوطني على العامل الديني،ترجمة : ندى يافي ، 2020/11/11 ، تاريخ الإطلاع 2021/09/29. ص 01 ، من الرابط :

https://orientxxi.info/magazine/article3461_1

³ مثنى علي المهداوي ،قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021،العراق : مجلة قضايا سياسية ،العدد 64،ص144.

الفصل الرابع :مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

تاريخيا بدور كبير فيها، و أثبتت أنها اللاعب الخارجي الأكثر نفوذا لما يتعلق الأمر بتشكيل حكومة في العراق¹.

1-ج- تركيا : في إطار تعزيز دورها إقليميا، عملت الحكومة التركية على نشر قواعد عسكرية متقدمة في مناطق متباعدة من المنطقة، بهدف التوسع، وزيادة نفوذها، و رعاية مصالحها في البيئة الإقليمية، و مواجهة المخاطر الأمنية التي تحيط بها، وهو ما يتوافق مع طبيعة التنافس، والتوازنات الإقليمية التي تسيطر على عموم البيئة الأمنية، فتؤدي القواعد العسكرية دورا مهما في معادلة التوازنات في المنطقة، و مواجهة التهديدات التي تحيط بأمنها القومي منها التصدي لنشاط عناصر حزب العمال الكردستاني سواء في العراق، أو سوريا، و نقل الحرب هناك بدلا من مواجهتهم داخل تركيا، و القيام بردع القوى، و الأحزاب الكردية في العراق، و سوريا عن التفكير في الانفصال مما يسمح لها باعتلاء مكانة، و دور فعال إقليميا²، و قد قام رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بزيارة تركيا في 17 ديسمبر 2020، و تم توقيع اتفاقية منع الإزدواج الضريبي وفق ضريبة الدخل، و منع التهرب الضريبي، و مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي بين البلدين، و أعلن الرئيس التركي أنه سيزور العراق للمشاركة في الاجتماع الرابع لمجلس التعاون الإستراتيجي التركي العراقي (إلا انه لم يعقد) ، كما أبرز الكاظمي رغبته في التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، مؤكدا بأنه في إطار دستوري لا يمكن لأي منظمة أن تستخدم أراضي العراق من أجل الإضرار بأي دولة أخرى، و بهذا فإن العراق يبحث عن توازن في السياسة لخارجية، خاصة، و أن العراق في حاجة لتجربة تركيا في ظل الصعوبات الاقتصادية، و نقص الخدمات التي تعاني منها العراق، فتركيا شريك اقتصادي مهم خاصة فيما يتعلق بمبيعات بترول خط أنابيب كركوك- جيهان، و معبر خابور الحدودي له أهمية من حيث توفير السلع التي تغرق سوق العراق، و توجد

¹ وكالة الأنباء العراقية، إيران أمام سخط شعبي المتزايد في العراق رغم نفوذها القوي ، تاريخ النشر 2021/10/04 ، تاريخ الإطلاع 2021/10/26 على الرابط :

<https://amp.france24.com/ar-20211004>

² باقر جواد كاظم ، التوجهات الإقليمية التركية لمرحلة مابعد 2016 "دراسة في الأبعاد الأمنية " ، العراق : مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 75، ص 154

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

2500 شركة تركية تعمل في العراق يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2020 ما مقداره 17 مليار دولار¹.

وقد حملت سنة 2021 التوتر في العلاقات التركية العراقية، وذلك إثر قيام قوات خاصة تابعة لأنقرة بتنفيذ عملية عسكرية، و تدمير نفق عسكري مهم في العمادية شمال العراق، كانت تستخدمه عناصر حزب العمال الكردستاني ، بالإضافة إلى زيارة وزير الدفاع التركي دون تنسيق مع العراق، ويعود ذلك لتداعيات المواقف الإقليمية المتصاعدة بحيث هناك قوى إقليمية تتحكم في القرار العراقي خاصة إيران، ناهيك عن ميليشيات الحشد الشعبي التي أبرمت مؤخرا اتفاق سنجار مع حزب العمال الكردستاني مما وترا الأوضاع².

إن القومية التركمانية توازن ضعفها عن طريق تركيا، فبدأت تنتج مواقف تصعيديه ضمن مسار هادئ اقتصر على تبني القوى السياسية التركمانية بل محاولة توظيفها، وتبنت دعوة أن كركوك، والموصل ضمن دائرة الأمن القومي التركي، وإن يعد تدخلها في هذا الجانب خجلا إلا أنه مهم، وسيكون لتركيا دور كبير في العراق لأنه يعد الذراع الجيوبوليتيكي الواقي من التهديد الإيراني وفق رؤية القادة الأتراك، فكلما زادت القوى الإقليمية الأخرى التدخل، و التوسع في دائرة النفوذ في العراق ازداد التهديد للأمن القومي التركي³.

1-د- السعودية : تمتلك السعودية نوعا من التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بواسطة نفوذها داخل جماعات الضغط الأمريكية، و تمويل بعض الشركات، و المؤسسات المالية، والجهات الحكومية في الأعمال القانونية محليا، و دوليا كما يحدث مع شركة هوجان

¹ بلكاي دومان، زيارة الكاظمي إلى تركيا ومستقبل العلاقات التركية العراقية ، تاريخ النشر 2020/12/23، تاريخ الاطلاع 2021/11/02، على الرابط :

https://orsam.org.tr/ar/kaziminin_turkiye_ziyareti-ve-turkiye-irak

² تقرير سبوتنيك، تركيا والعراق ما تأثير التوتر الاخير على العلاقات بين الجانبين ، تاريخ النشر 2021/05/04 ، تاريخ الاطلاع 2021/11/02، على الرابط :

<https://arabic.sputniknews.com/amp/arab-world/202105041048881119>

³ سيف نصرت توفيق، السياسات الاقليمية تجاه العراق، ضمن مثنى فائق المرعي ورؤى خليل سعد، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية . بيروت : مؤسسة الرضوان الثقافية ، ط 2021، ص 103

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

لوفس التي توفر الخدمات القانونية للسفارة السعودية بشأن تطورات سياسية حول البرنامج النووي الإيراني، و قامت الشركة بترتيب اجتماعات نيابية عن السعودية مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي لمناقشة قضايا تتعلق بالسلام، و الأمن في الشرق الأوسط بشأن سوريا، و إيران، و العراق، كما تقدم لصانع القرار خاصة فيما يتعلق بمواجهة صعود الشيعة في الشرق الأوسط، بل وهو الحصول على ضمانات من أمريكا للقيام بكل ما يسعون إليه بالمنطقة، لعل أبرز ما يؤكد صحة ذلك تحذير مؤسسات الرأي الأمريكية لأمريكا من مخاوف الخليجيين من تسليحها للشيعة العراقيين مما يجعل دول ذات أغلبية سنية كالسعودية ترى أن أمريكا بمثابة عدو يهددهم بتفضيله الشيعة، و يدفعهم لتمويل جماعات إسلامية سنية¹، أكد الكاظمي منذ سنة 2020 على ضرورة توطيد العلاقات العراقية بالسعودية فهي المفتاح الرئيسي لمشاكل الشرق الأوسط، و يعد ذلك واجبا إستراتيجيا، و ليس اختيارا، مما يتطلب توسيعها لأعمق نقطة فداعش عدو مشترك للبلدين، و بعد 25 سنة من العلاقات الباردة وصلت لحد الانقطاع الدبلوماسي، ولكن أعاد الطرفين تعيين السفراء بتمثيل رفيع المستوى فالبلدان يربطها تاريخ، و حدود مشتركة، و تربطهما مصالح اقتصادية، و تجارية، لكن تبقى المملكة مترددة من الانفتاح الكامل على العراق بسبب التحالفات الإقليمية، كون العراف حليفا أساسيا لإيران، و الذي تتنافس معه السعودية للسيطرة على الشرق الأوسط، وبالتالي فإن تقارب العراق مع السعودية يعد حالة ملحة لإعادة التوازن، و إرساء السلام، و الاستقرار في المنطقة².

في سنة 2021 عملت السعودية على تأسيس صندوق سعودي عراقي برأس مال 3 مليار دولار من أجل تعزيز الاستثمار في المجالات الاقتصادية في العراق، و يرجع بالنفع على اقتصاد كلا البلدين، و بمشاركة القطاع الخاص و يتم التعاون في مجال الطاقة، و الطاقة المتجددة،

¹ كرار أنور ناصر، دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأمريكية حيال العراق، مجلة حمورابي، العدد 11، السنة الثالثة، نوفمبر 2014، ص ص (144-147)

² بندر الدوشي، هكذا يرى الكاظمي العلاقات السعودية العراقية، تاريخ النشر 2020/05/08، تاريخ الاطلاع 2021/11/11، على الرابط:

<https://www.alarabiya.net/saudi-today/2020/05/08/>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

وتفعيل، وتسريع خطة العمل المشتركة، وإنجاز مشروع الربط الكهربائي، وقد سبق للسعودية سنة 2020 فتح منفذ عرعر الحدودي بعد إغلاق دام 30 سنة¹.

و بالتالي، و في ظل الوضع الإقليمي، و مخرجاته ناهيك عن الأوضاع الداخلية فيتحدد سياق العراق تجاه مجاله الإقليمي في مسارات آنية، و مستقبلية يحددها الدكتور مروان سالم العلي فيما يلي :

- 1- غياب التوافقات السياسية الداخلية أثرت في موقف العراق الخارجي من القضايا الإقليمية الراهنة، و تطوراتها.
- 2- هناك صراعات دائمة تؤدي إلى بلورة توترات و اضطرابات أمنية، و تغيير في الدور الإقليمي، و التوسع الجغرافي، مما أدى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.
- 3- فشل الدبلوماسية العراقية في استثمار مقومات القوة، ناهيك عن القدرات التي يمتلكها العراق على نحو إستراتيجي بما يضمن متابعة أهداف سياسته الخارجية، خاصة لما يتعلق الأمر بممارسة دور إقليمي فعال .
- 4- التعامل مع الجارة تركيا بطريقة تضمن المزيد من خدمة للمصالح العراقية، خاصة في زيادة حصة العراق من مياه دجلة، و الفرات.
- 5- التعامل مع إيران وفق مبدأ الاحترام المتبادل دونما تجاوزات من أي طرف تجاه الآخر، و لا يتسنى ذلك إلا من خلال عودة العراق لمكانتها الفعالة في النظام الإقليمي، و الدولي، و عدم زج العراق لجعلها ساحة لصراع (الإيراني - الخليجي - الأمريكي) .
- 6- انتهاج سياسة، و موقف واضح تجاه سوريا في ظل التخبط في السياسة الخارجية معها.
- 7- المخطط الإستراتيجي العراقي لا بد أن يتبع سياسة براغماتية في تعامله مع السعودية، و سياستها التي تقول عكس ما تخطط له في السر مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك

¹ أحمد نصير، السعودية والعراق محطات فارقة تتوجها قمة بغداد، تاريخ النشر 2021/08/28، تاريخ الإطلاع 2021/11/11، على الرابط :

<https://al-ain.com/article/saudia-iraq-neighboring-countries-summit>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

تحديات داخلية تواجه المخطط كغياب الاستقرار السياسي، و المؤسساتي الداخلي بشكل أثير في الخطاب الخارجي العراقي، بالإضافة للبيئة الخارجية، و الأجندات المتعارضة في ظل ضعف الاقتصاد، وغياب القوة العسكرية لضمان الردع¹.

في الوقت الراهن صار رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي حظي باحترام الجميع، و ذلك لإصراره على تغيير المقدرات السياسية، و الاقتصادية يعتقد أنه من أجل اقتناص الفرصة لحل المشاكل الداخلية للعراق يجبره على أن يلعب دور في المساعدة في تسوية الخلافات المحيطة به، ربما لإمامه بمعلومات منذ اعتلائه كرسي جهاز المخابرات العراقي 2020/2016 تدل على الترابط بين الوضع الداخلي، و الجوار الإقليمي*، و من جهة أخرى أدت سياسات أردوغان الخارجية العدوانية إلى عزل تركيا في الشرق الأوسط، و الابتعاد عن حلفائها في أوروبا، و أمريكا، كما تسببت الأحداث الاقتصادية السيئة، و عدم الكفاءة في التعامل مع كوراث كجائحة فيروس كورونا، و حرائق الغابات، بالضرر السياسي على الرئيس التركي، و لهذا تبدو الفرصة مواتية لتحسين العلاقات مع السعودية، و الإمارات العربية، و مصر، كما أن لقاء السعودية بإيران في العراق لا يكلفهم شيئاً لكن يوفر دعم للسيادة العراقية، و هو ما يحسب للسعودية لكن العلاقات الدبلوماسية لم تعد، و لا تزال العلاقة حذرة بين دول الجوار الخصوم².

2-الفاعلين الأساسيين خارجيا في لبنان منذ 2020

1-2 إيران :عملت إيران على توظيف الروابط الدينية، و الطائفية مع تنظيمات، و جماعات شيعية، و ذلك بغية خدمة أهداف سياستها الخارجية تجاه العالم العربي، خاصة فيما يتعلق بتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة، و ردع، و استنزاف الخصوم الإقليميين، و الدوليين خاصة

¹ مروان سالم العلي، التحديات الإستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020، ص ص (68-69).

* و من الأمثلة على ذلك ما حدث سنة 2019 فقد تسبب القصف الجوي التركي على شمال شرق سوريا في تدفق عشرات الآلاف من من الأكراد السوريين إلى العراق مما زاد من أعباء البلاد من عدة نواحي سواء الامنية و الانفاق و توفير الخدمات وغيرها من الامور.

²، الدور الجديد للعراق في الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الفقي، العراق : مركز رواق بغداد للسياسات العامة، تاريخ الاطلاع 2021/09/26، تاريخ النشر 2021/08/11، ص ص (2-5) من الرابط:

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

إسرائيل، و السعودية، و أمريكا، ولهذا يمثل الفاعلون المسلحون حزب الله في لبنان، و فصائل الحشد الولائي في العراق مكون مهم ضمن الإستراتيجية الأمنية، و الدفاعية الإيرانية، فتقوم بتوظيفهم في حروب بالوكالة دون تورطها بصفة مباشرة، بالرغم من الأزمات التي تمر بها إيران، و الدولتين الأخيرتين في الوقت الراهن فمن المستبعد أن تنهي إيران علاقتها بهؤلاء الفاعلين من غير الدول، و ذلك راجع لطبيعة تعاملاتها التي تبدو في العلن على أنها تتعامل مع الدولة، و ليس مع هؤلاء، خاصة في ظل إستمرار توتر علاقتها مع أمريكا، و السعودية، و إسرائيل بشكل خاص، كما أنه أيضا من المستبعد تغيير نظامها بل حتى لو حدث ذلك فهو لا يعني إعادة بناء الدولة اللبنانية، و العراقية، و استعادة قوتها، و الحق المشروع في استخدامها، و انتزاعها من يد الأحزاب، و الميلشيات، نظرا للأزمات العميقة في كلتا الدولتين، و بالتالي لن تتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية لدولتي لبنان، و العراق، و ستظل إيران قابضة بيد من حديد في عدة ميادين داخل هذه الدول الضعيفة¹.

2-2 السعودية : يرى الشيخ شفيق جرادي مدير معهد المعارف الحكمية هيمنة تأثيرات تيار السلفي الوهابي الذي مركزه السعودية على الحركة الإسلامية، أي الإخوان المسلمين، و أطيافها العديدة، و قد وصل الذروة أثناء الثورات العربية، و هناك اختلاف منهجي بين حزب الله و الإخوان، و ذلك لوجود فروقات بين مرحلتين مر بهما حزب الله، فالمرحلة الأولى تمسك حزب الله بفكر حزب الدعوة الإسلامي العراقي، و كان يشبه فكر الإخوان من حيث اعتماد التغيير، و المرحلة الثانية كانت منذ 2000 كان حزب الله محكوما بفكر الخميني، أي أن حزب الله كان يجمع بين فكر الدعوة الإسلامي العراقي الشيعي، و حركة الإخوان المسلمين السنية بالرغم من أن حزب الله كان وليد الثورة الإسلامية في إيران، و هذا تطور طبيعي فقط، و ليس تحول عن الفكر، و الرؤى، و تواجه جماعة الإخوان في لبنان، و الإقليم ككل استهدفا طائفا للأكثرية السنية من قبل مشروع إيراني، و برغم ذلك لا تريد الصدام معه، و في ذات الوقت لا يمكنها

¹ حسين توفيق إبراهيم، إيران و الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي دراسة حالي حزب الله في لبنان و الحشد الشعبي في العراق، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، كراسات إستراتيجية 317، تاريخ النشر 23 مارس 2021، تاريخ الإطلاع 2021/10/25 على الرابط :

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

السكوت عن أمر يهدد وجودها، لهذا ترى لأبد من إضعاف هذا المشروع في شقه الطائفي دونما مواجهة عسكرية، وهو ما برز في ثورات الربيع العربي عن طريق تشكيل ما يوصف بالمثلث الذهبي الذي يجمع مصر، والسعودية، وتركيا، وتعد علاقة الجماعة مع السعودية هي المؤثر الأكبر في الوضع السني اللبناني، لكن الدعاية المضادة أفضلت ذلك، وولدت عداً من قبل السعودية للجماعة الإسلامية، ومؤخراً بدأت العلاقة تعرف الانفراج من قبل بعض المسؤولين السياسيين السعوديين، من خلال لقاء السفير السعودي علي عوض في بيروت بمسؤولي الجماعة، وأكد على ضرورة جمع شمل البيت السني¹، ولعل تركيزنا على الجانب الديني في حديثنا عن السعودية يعود لدور هذه الأخيرة في لبنان، وفاعليتها في تحريك زمام الأمور، على غرار الجانب الشيعي الإيراني، وهو ما يبرز الفاعلين الإقليميين الأساسيين في لبنان.

وقد حملت سنة 2021 خاصة بعد تشكيل الحكومة اللبنانية، التوتر في العلاقات بين السعودية، ولبنان على خلفية تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي بأن ما يحدث في اليمن هو اعتداء سعودي إماراتي، وأن جماعة الحوثيين تدافع عن نفسها من ويلات ما حصده التحالف الدولي، وهو ما أحدث أزمة دبلوماسية، وحالة استنفار قصوى، وإصدار مذكرة احتجاج من قبل كل الحكومات الخليجية تقريبا بما فيها اليمن، مستنكرين هذه التصريحات لكن الحكومة اللبنانية بزعامة ميقاتي أنكرت ذلك، وطالبت باستقالة الوزير الذي رفض ذلك، وأعتبره قرار ليس منفرد، وسيضر بالحكومة الجديدة، وهو مبدأ دافع عليه حزب الله بدعم إيراني، وهو أمر عجزت الدولة اللبنانية من مواجهته، والتأثير على وزير داخلية حكومتها، وهو أمر يوحى باحتمال قطع علاقات دول الخليج، والسعودية بلبنان، وهو في غير صالحها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والهشاشة السياسية التي تعاني منها الدولة، كما أن الأمر سيكون أشبه بحرب سنية/شيعية داخل لبنان، بل أكثر من ذلك هو الداخل اللبناني الذي يرفض ما يحدث، وخاصة الفاعلين السنة الذين يرون أن ميقاتي لا يمثلهم، بل هو مكبل بالوثاق الشيعي، ويسير وفق توجهاته لهذا فالأيام القادمة توحى بوضع متأزم أكثر في لبنان.

¹ شفيق شقير، الجماعة الإسلامية في لبنان: نموذج مشرقى على التحول في الدور والهوية، من مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، مثلث المعضلات في الشرق الاوسط..الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، العدد 01 فيفري 2019، ص ص(73-76).

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

ب-3 فرنسا: الإنجاز الذي تمكنت فرنسا من القيام به، و يحسب لها مع مطلع سنة 2020 هو المضي قدما في تشكيل حكومة لبنانية جديدة من أولوياتها القيام بإصلاحات ضرورية، بعد التخطيط الذي مر به نظام الحكم اللبناني مهددا بزوال الدولة الوطنية، كما أن حدود الدور الفرنسي مرتبط بأكثر من ملف ومن الصعب الحسم في بعض القضايا دون انتظار ملفات أخرى تمسك بها أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، ملفات الغاز، و النفط والسلام العربي الإسرائيلي، فرغبة باريس بلعب دور ريادي أمر معروف، و محسوم لكن قدرتها على التنفيذ يتطلب الرضي الأمريكي، و قدرتها على إقناع اللبنانيين على المضي قدما في أجنداث إقليمية لا يزال عدد كبير من اللبنانيين يرفضها¹، و من غايات فرنسا من إنقاذ لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت، هو منع تنامي الدور التركي في لبنان خصوصا بعد التوتر بين باريس، و أنقرة بشأن ليبيا، و الخشية من الطموحات التركية في شرق المتوسط للتنقيب عن النفط، و الغاز، فهناك فئة من التركمان في شمال لبنان لها صلات مع تركيا، و كذا محسوبة على الإخوان المسلمين المتحمسين لهذا الدور، لكن خشية فرنسا الأكثر هي من إيران، و هذا بسبب سيطرة حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية، فتركيا لا تزال بعيدة على التجذر في لبنان²، و مع مطلع سنة 2021 ظلت المواجهة مستمرة في مبادرة ماكرون تجاه لبنان، مما دفعه إلى إعادة تحريك مبادرته، من خلال إرسال مستشاريه للبنان في يناير 2021، كما ناقش الموضوع اللبناني مع الرئيس الأمريكي بايدن المنتخب حديثا، و قرر القدوم بنفسه لبيروت لاستكمال الضغط على المسؤولين، لكن مرضه بكورونا عطل هذا، و أستقبل سعد الحريري لاستكمال المناقشات، خاصة مع اللغط الذي حدث باغتيال الناشط السياسي المعارض لحزب الله لقمان سليم 4 فيفري 2021، مما دفع الكثيرين إلى التخوف من عودة مسلسل الاغتيالات في ظل حصانة مرتكبي الجرائم، و غياب التحقيقات

¹ خليل حسين، حدود الدور الفرنسي في لبنان، تاريخ النشر 2020/09/04، تاريخ الاطلاع 2021/11/14، على الرابط :

<https://middle-east-online.com/حدود-الدور-الفرنسي-في-لبنان/>

² خالد سعد زغلول، لماذا تنقذ فرنسا لبنان، تاريخ النشر 2020/08/14، تاريخ الإطلاع 2021/11/14، على الرابط :

<https://arb.majalla.com/node/99291/لماذا-تنقذ-فرنسا-لبنان؟>

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

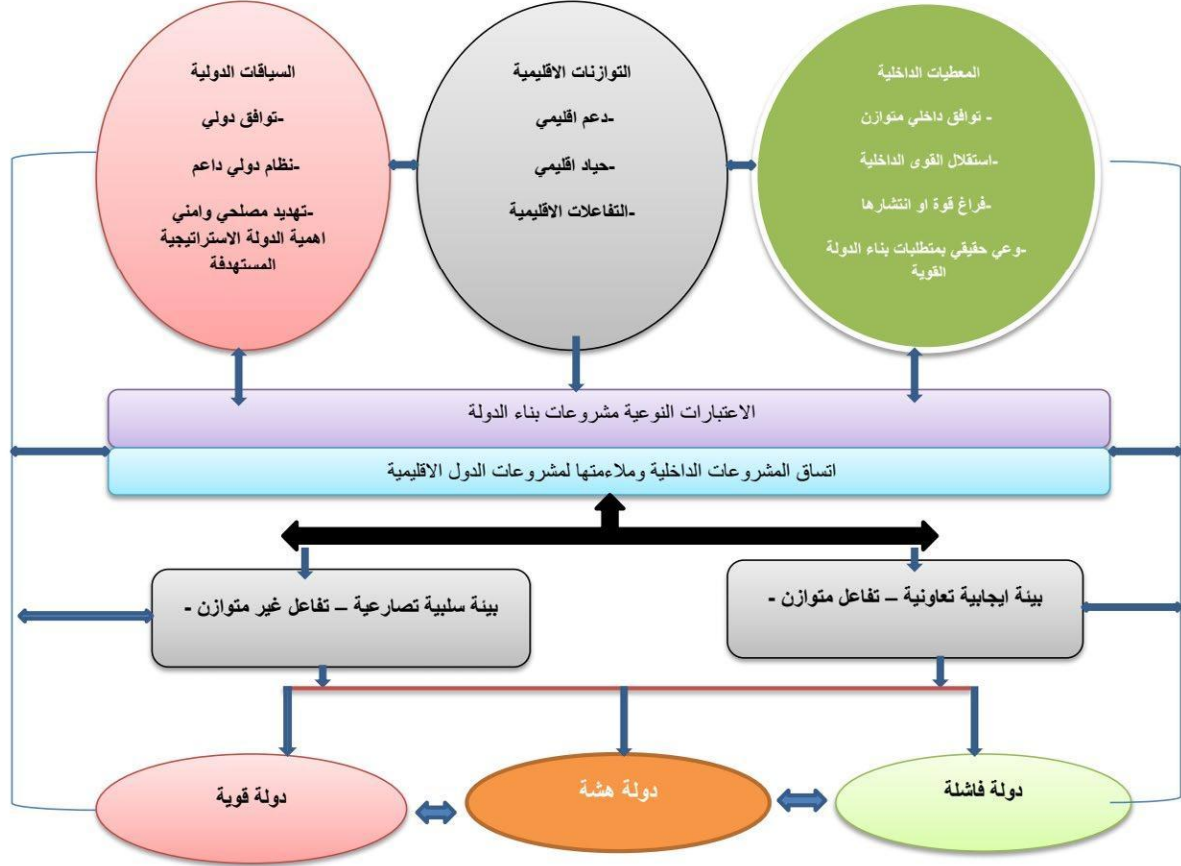
الجديّة في جرائمهم، لعل آخرها انفجار مرفأ بيروت الذي نحي مؤخرا القاضي المكلف بها، و كلف قاضيا ثانيا، و ما تزال ملفاتها، و معلوماتها بلا متابعة قضائية جديّة¹.

و بناءا على ما تقدم يتضح أن التفاعلات الداخلية، و الإقليمية، و الدولية، لها الدور الكبير في التأثير على بنية الدولة الوطنية، و كذا مكانتها داخل النسق الدولي مما يحفز أو يثبط دور الطائفية، و الانتماءات الفرعية في تحركاتها، و تأثيرها داخل حيزها الوطني الضيق، و كذا الإقليمي، و الوطني الواسع، مشكلة بذلك سببا في قوة، أو فشل الدولة، و هو ما يشرحه المخطط التالي .

مخطط يوضح التفاعلات الداخلية، و الإقليمية والدولية التي تؤدي إلى مسارات مختلفة في بناء الدولة الوطنية:

¹ زياد ماجد، المبادرة الفرنسية في لبنان : حل معلق بإنتظار التفاوض الأمريكي الإيراني .ورقات تحليلية .الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات 24فيفري 2021 .ص 6.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان



الشكل رقم 11: يونس مؤيد يونس العراق دولة فاشلة أم دولة تم إفشالها ضمن مثنى فائق المرعى ورؤى خليل سعد، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية . بيروت :مؤسسة الرضوان الثقافية ، ط1، 2021. ص.196.

الفصل الرابع :مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

المبحث الثالث : السيناريوهات المحتمله لظاهرة الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في العراق ولبنان

سنحاول من خلال هذا المبحث إتباع تقنية السيناريو التي تمكننا من تتبع المسار العام لتطور الظواهر، و الأحداث في كل من العراق، و لبنان ، انطلاقا من وضعها الحالي، وصولا لرصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الظواهر، و بالتالي فإننا من خلال هذه التقنية سنمارس عبارة عن لعبة فرضيات، تمكننا من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق الوضع في العراق، و لبنان على مختلف الأصعدة داخل النظام السياسي للبلدين، و جدير بالذكر أن دراستنا هذه ليست بمستقبلية بقدر ما هي دراسة إستراتيجية تضع تقديرات في يد صانع القرار لتمكنه من تجنب ما قد يحدث بناء على تتبعنا لخطوات إستراتيجية مضبوطة .

أولا : السيناريوهات المحتمله لظاهرة الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في العراق.

1-السيناريو الإتجاهي: (بقاء الوضع على ما هو عليه) : المتتبع لشأن العراقي في السنوات الأخيرة في المجال السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي يجد العديد من المؤشرات التي تدل على بقاء الوضع على ما هو عليه، فمن الناحية الاقتصادية لا يزال الاقتصاد العراقي غارقا في الديون، و العملة العراقية متدنية، و لا تزال العراق تعتمد على الدول الخارجية لاستيراد منتجاتها، و بالتالي هي دولة غير مكتفية بنفسها، و من الناحية السياسية لا تزال الطائفية هي من تسيير الحياة السياسية، و التجاذبات مستمرة بين الأحزاب، و التكتلات لعل آخرها الانتخابات البرلمانية 2021 التي عرفت فوزى عارمة، و عدم رضى بنتائجها، مما تطلب تدخل الدول في شؤونها الداخلية، بل وصل الأمر لحد تأجيل انتخاب رئيس للعراق بسبب الصراعات الطائفية فيما بين الأحزاب، و التكتلات، مما يجعلها أصعب فترة في تاريخ العراق بعد الاحتلال الأمريكي، و من الناحية الاجتماعية لا تزال البطالة، و ثنائية المعايير في توزيع المناصب، و التعامل مع مكونات، و ليس مواطنين، و لا تزال الطبقات الاجتماعية تحتج، و تنظم مظاهرات واحتجاجات على أوضاع البلاد، و عدم رضى بحال الدولة، و العباد، و طريقة التسيير، فمن

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الممكن أن يكون حل وسط بين التوافقية، والأغلبية من خلال التحالف الثلاثي السني الكردي الشيعي المتمثل في الصدر، والحلبوسي، والبارزاني، ممكن تتوجه الحكومة لقدر أكبر للتوافقية لكن بها قدر أكبر من الصلاحيات أي حل وسط بين حكومة الأغلبية، والتوافقية، كل هذا يؤشر باتجاه الأوضاع في نفس مسارها، وبالتالي سيبقى الوضع على ما هو عليه بسبب حدوث ما يعرف باليقين الهيكلي، سيبقى الوضع على ما هو عليه مع تغير بسيط للأمام يفرضها الواقع السياسي، والاجتماعي، والثقافي لأن الناس يراقبون السلطة، وهناك جيل جديد من الشباب لم يعيش فترة صدام، وأيدلوجيتها، كما أن الطوائف استفادت من الماضي فالشيعة إطمئنوا بأن السلطة بدأت تكون جزء من هدفهم، والسنة استفادوا من الخطأ، واهتموا أكثر بمناطقهم، وهذا سيبقى قريب من وضع ما قبل 2020 لكن مع فارق، وهو تراجع الدور الإيراني فالإيرانيين أدركوا أن الضغط على العراق يمكن أن يلحق ضرر بمصالحهم، فالإيرانيين لو توصلوا لاتفاق فيما بينهم يمكن ينقص الضغط الاقتصادي عليهم بهذا ينقصون الضغط على العراق .

2-السيناريو الإصلاحية: (انفراج الأزمة والتقارب بين الأطراف): المتبع للوضع العراقي سيجد مؤشرات تدل على إتجاه الأزمة في العراق للإنفراج، وأن هناك نية لدى الأطراف في التصالح من أجل مصلحة العراق العليا، و يتضح ذلك من خلال منح فرصة للمكونات التي تم نفيها بعد 2003 خاصة "السنة" التي أتاحت لهم فرصة في الظفر بمناصب في السلطة، وارتفاع نسب مقاعدها في نتائج الانتخابات الأخيرة في 2021، وكذا التقارب بين الطوائف، ومحاولة التكتل فيما بينها، بغية تجاوز ترك فجوات تسمح بتدخل القوى الإقليمية، والدولية في التغلغل في تسيير شؤون البلاد، وكل هذا يبشر بإمكانية انفراج الأوضاع في العراق .

3-السيناريو الثوري: (انفجار الوضع و إنقلابه): الملاحظ في الشأن العراقي على جميع الأصعدة يجد العديد من المؤشرات التي تؤشر لاحتمالية انفجار الأوضاع، فالأزمة الاقتصادية لا تزال خانقة منذ جائحة كورونا، و شح المياه، والكهرباء، و لا تزال فلول داعش تفجر الأوضاع من حين لآخر، كما أن طموحات الأكراد بتكوين دولة لا تزال مستمرة من خلال علاقات الأكراد، وتحركاتهم، وتقليبهم لساحة العراقية، كما أن استمرار عدم الرضى بنتائج انتخابات أكتوبر 2021 يدل على أن كل طائفة، و حزب متمسك بحقوقه، و طموحاته بتحقيق المكاسب الذاتية على حساب مصلحة الدولة العليا، وهو ما يدل على احتمالية لانفجار الأوضاع، و تدخل القوى

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

الإقليمية بشكل واضح، و كبير، و علني، من خلال دفاع كل دولة على طوائف تمثلها فتتحول العراق لحلة مصارعة لتحقيق مصالح، و غايات كثيرة.

ثانيا: السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في لبنان

1-السيناريو الإتجاهي: (بقاء الوضع على ما هو عليه) المشاهد لوضع لبنان يجد مؤشرات لبقاء الوضع على ما هو عليه، فمن الجانب الاقتصادي لا يزال الاقتصاد اللبناني يعاني الأزمات، والتبعية، و الديون، و تعيش لبنان أزمة خانقة في الوقود، و الكهرباء، و الأدوية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي بارتفاع معدلات البطالة، و انخفاض القدرة الشرائية، والسخط الجماهيري، بحيث ازدادت عدد المظاهرات، و الاحتجاجات بعد انفجار مرفأ بيروت للمطالبة بالتغيير الكلي، و الجذري تحت شعار " كلهم يعني كلهم "، كون الحياة السياسية لا تزال تحكمها الطائفية، و إقتسام السلطة بين المكونات التي تسعى لخدمة مصالحها، و مصالح الدول التي تدعمها على حساب مصلحة لبنان الوطنية، مما جعل لبنان دولة منقوصة السيادة، واقعة في شباك الطائفية، و التبعية التي تؤثر على جميع نواحي الحياة، و هو ما يؤثر في الدولة، وكيانها، و مقوماتها، مما يدل على اتجاه الأوضاع في مسار مستقيم ثابت لا تغيير فيه .

2-السيناريو الإصلاحية: (إنفراج الأزمة و التقارب بين الأطراف) المهتم بالوضع اللبناني يجد العديد من المؤشرات التي تدل على احتمالية انفراج الوضع، فمن الناحية الاقتصادية عادت الليرة للإستقرار بعد مرحلة الركود التي مرت بها، و من الجانب الاجتماعي ارتفعت القدرة الشرائية حتى للفئات الأكثر فقرا، و من الجانب السياسي عرفت سنة 2021 إنفراج مهم في الوضع السياسي للبنان بحيث أعلن في 10 سبتمبر 2021 عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي، مما أدى إلى تجاوز أزمة الفراغ، و هي دلائل تطمئن باحتمالية الانفراج، و التقارب بين الأطراف .

3-السيناريو الثوري: (إنفجار الوضع و إنقلابه) الملاحظ للوضع اللبناني يلحظ مؤشرات تدل على انفجار الوضع، فقد أشار انفجار مرفأ بيروت 2020 لسيطرة الميلشيات، و حزب الله على الاقتصاد العراقي، و الحياة السياسية في لبنان، من خلال تلاعبات أسفرت على إحداث هذا الانفجار الذي لاحت أصابع الاتهام لسرقة مخزون البلوتونيوم، و التصريح بكميات كبيرة قد

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

تفجرت، ولو كانت حقا لقصفت لبنان بأكملها كون المختصين يؤكدون أن دائرة الانفجار تدل على حجم أقل مما صرح به، وبهذا يكون حزب الله أحد العناصر التي تسهم في تشنج الأوضاع، وعرفت الأشهر الأخيرة من سنة 2021 عدة تذبذبات أبرزها الاقتتال الطائفي الكبير الذي كاد أن يؤدي بالدولة اللبنانية لانزلاق أمني خطير، و حدوث حرب أهلية كبيرة بسبب حدوث هجمات قتالية انتقامية التي تصارع الجيش، و الحكومة للسيطرة عليها، كما أن لبنان كانت و لا تزال تحت سيطرة إيران، و دول أخرى منها السعودية فبسبب تصريحات وزير الإعلام اللبناني قامت الدنيا في لبنان، و توعدت السعودية بالعديد من الأمور، مما أدى لتدخل، و تصريحات السلطة اللبنانية، مما يدل على أن لبنان على صفيح ساخن، و بين شفقي صراع كامن، و آخر ظاهر، و أن إسرائيل تترصد بلبنان باستغلال الأوضاع لصالحها، مما يدل على احتمالية انفجار الوضع .

و بمقارنة بسيطة بين العراق، و لبنان نجد أن الوضع العراقي يعد أفضل من الوضع اللبناني، كون الطبقة السياسية العراقية تعرف نضج، ووعي بناء على تجاربها الكبيرة التي مرت بها، أما لبنان التي تحتوي على دولة أخرى في داخلها متمثلة في حزب الله، لا تزال تقف، و تسقط، و تسير بخطى متعثرة، لا تكاد تستفيق من أزمة لتقع في أزمات، و هي مؤشرات لا تبشر بتغيير الأوضاع، لأن الفكر اللبناني مختلف على الفكر العراقي الذي إستفاد من تجارب، و ويلات الماضي، لكن لبنان لا تزال متشبثة بويلات الحرب الأهلية، التي من أهم أسبابها الطائفية التي لا تزال تسيطر على جميع نواحي الحياة في لبنان.

و إنطلاقا مما تم التطرق إليه فإن الباحثة ترجح بقاء الوضع على ما هو عليه في العراق (السيناريو الإتجاهي) ، و هذا بناء على المؤشرات التي تم التطرق إليها، كون العراق إنتقلت من مرحلة النظام الديكتاتوري منذ 2003، و تحولت لنظام ديمقراطي توافقي له سلبيات، و إيجابيات رمت بظلالها على العراق، لكن العراق إستفادت لحد كبير من تجربتها، و بهذا فأوضاعها منذ القضاء على داعش مستمرة على حالها، تحاول السيطرة على مسببات الانفجار في الأوضاع، أما السيناريو الثوري من الصعب حدوثه بسبب ظروف البلد، و عدم وجود جيش، فالجيش العراقي ضعيف لا يمكنه التغيير، فلا يمكن الرجوع للخلف فالحرب مدمرة للجميع، و الكل يعرف و يلاتها فهناك توافقات يساهم فيها الوضع الداخلي و الخارجي .

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

و فيما يتعلق بالحالة اللبنانية فإن الباحثة ترجح أيضا بقاء الوضع على ما هو عليه (السيناريو الإيجابي) وهذا لأن كل المؤشرات تدل على ذلك، لأنه لا جديد حدث ، أو قد يحدث في الساحة اللبنانية منذ اتفاق الطائف بقيت الساحة اللبنانية تتخبط في المشاكل، و كل مرحلة تكرر سابقها، ولا تقدم الجديد سوى المزيد من الطائفية، و التبعية، و التقليل من سيادة الدولة اللبنانية، و خدمة مصالح الدول الأجنبية وفق أجندات هوياتية تتجاوز الوطنية.

الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق و لبنان

خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الرابع نصل إلى أن مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق مرهون بعدة جوانب وهو ما عرضناه من خلال ثلاثة مباحث .

بحيث وصلنا من خلال المبحث الأول الذي تطرقنا فيه للبيئة الإستراتيجية للعراق، و لبنان بأن الوضع الراهن في العراق، و لبنان سياسيا، و اجتماعيا، و أمنيا، و اقتصاديا هو وضع متدهور يعاني أزمات عديدة، و تقلبات رمت بثقلها على كامل نواحي الحياة في البلدين مما جعلها بيئة هشّة، و أثرت في تماسك الدولة، و إعطاء قوة أكبر للفواعل الغير دولية، و هو ما دفعنا للبحث عن إستراتيجية الفاعلين داخليا، و خارجيا من خلال المبحث الثاني .

بحيث تحتوي العراق، و لبنان على العديد من الفواعل الأساسية داخليا يمثلها في العراق:العشائر، و الميلشيات، و الحشد الشعبي و المرجعية الدينية، و كذا الأحزاب، و التكتلات السياسية، بينما في لبنان تتمثل في حزب الله، و الأحزاب، و الكتل السياسية، و تدور كواليس الحياة السياسية بين يد الفواعل المذكورة بحيث كانت سببا في تشكيل دولة ضعيفة رهينة للطائفية، و تهيئة بيئة هشّة لتدخل فواعل خارجية وجدت لنفسها مكانا أساسيا في تسيير شؤون الدولة وفق ما يخدم مصالحها بدعم من فواعل داخلية بحيث تدخلت أمريكا، و إيران، و تركيا، و السعودية، و تنافست للسيطرة على الوضع العراقي بينما في لبنان كان لإيران، و السعودية، و فرنسا الدور الكبير في تقليب ملفات الأوضاع داخل البلد، و التحكم في مجرياته .

و بناء على الخطوات الإستراتيجية التي أتبعناها بدراستنا للبيئة الإستراتيجية بما تحويه من مشاهد سياسية و اقتصادية، و اجتماعية، و أمنية، و كذا معرفة إستراتيجية الفاعلين الأساسيين، تمكنا من وضع ثلاثة سيناريوهات إحتمالية للوضع المستقبلي في العراق و لبنان، و توصلنا لبقاء الوضع على ما هو عليه في كلا البلدين بناء على عدة مؤشرات.

الخطمة

الخاتمة :

إن الطائفية وإشكالية بناء الدولة الوطنية تشكل ثنائية تؤثر أحدها (الطائفية) في الأخرى (بناء الدولة) ، بحيث شغلت فكر الباحثين، و الدارسين وصناع القرار نظرا للمشاكل العديدة التي تعاني منها الكثير من الدول سواء عربية، أو غربية، و تعاني البعض من دول منطقة الشرق الأوسط من تشكيلة ،متعددة لهويات سكانها، وتمثل العراق، ولبنان أبرز النماذج نظرا للمزيج من المكونات الهائل لسكانها، وهو ما أثر على الاستقرار المجتمعي، و السياسي، و على الدولة .

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الطائفية، وإشكالية بناء الدولة الوطنية في العراق، و لبنان عن طريق المقارنة، و عالجت إشكالية تتعلق بكيفية تأثير الطائفية على سياسات بناء الدولة الوطنية في كل من العراق، و لبنان، و درست جملة من الإشكاليات، والفرضيات التي حاولت الباحثة الوصول إما لتفنيدها ،أو العكس، و ذلك من خلال أربعة فصول.

بحيث ركزت الباحثة في الفصل الأول على الجانب المفاهيمي للدراسة من خلال إزالة الغموض على بعض المفاهيم الواردة في عنوان الدراسة، و هي الطائفية، و الدولة الوطنية، و بناء الدولة الوطنية، وكذا المفاهيم المتقاربة معها، كما درست نظريا تأثير الطائفية على بناء الدولة الوطنية، و تطرقت للاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية، و بناء الدولة الوطنية، و بهذا أجابت على التساؤلات الواردة في المقدمة و ذلك بشكل نظري .

أما في الفصل الثاني فقد تناولت الباحثة فيه دراسة وصفية للبيئة الاجتماعية، والسياسية في العراق، و لبنان، و هذا بغية مسح كامل للبيئة الجغرافية، و التعرف على التركيبة السكانية لدولتي العراق، و لبنان، و هذا لإحصاء أهم أساسيات الدراسة، و هي طوائف الدولتين، عددها، نسبها، و تموقعها على الخارطة بغية معرفة حتى تأثير الموقع الجغرافي للدولة على دور الطوائف، وكذا تأثير التموقع الجغرافي للطوائف داخل الدولة على أدوارها، و اتضح فعلا أنه للموقع الجغرافي دور كبير من خلال ما تحدث عنه أهم المنظرين نظرية ماهان، و نظرية سبيكمان للقوة الجوية، و ماكيندر في نظرية القوة البرية، و نظرية ألكسندر دي سفيرسكي، وهو ما يعكس إهتمام الدول بالعراق، و لبنان بسبب موقعها الإستراتيجي، و شكلت الطوائف سبب للتدخل بالنسبة للعديد من دول الجوار للاستفادة من خيارات، و امتيازات الدولتين، وب

التالي فقد تم الإجابة على التساؤل المتعلق بالطوائف التي تشكل التركيبة المجتمعية للعراق، ولبنان، وتأثير تموقعها الجغرافي على الدولة، فالشق الثاني للسؤال سيتضح الإجابة الكاملة له في الفصل الثالث حينما يتضح كيف تتحكم الطوائف في العراق مثلاً في طريق النفط، وخيرات البلاد، وهي المنقسمة لثلاث أجزاء في خارطة العراق، والأمر نفسه بالنسبة للبنان.

كما اتضحت الإجابة على الفرضية المتعلقة يتوقف النجاح، وال فشل في سياسات بناء الدولة الوطنية في العراق، ولبنان على كيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية، وذلك من خلال تطرقنا لمسح للبيئة السياسية في العراق، ولبنان التي لجأت للديمقراطية التوافقية للوضع حد للطائفية، غير أنها وجدت نفسها تغوص أكثر في الطائفية من خلال إتباع سياسة المحاصصة الطائفية بدلاً من المحاصصة السياسية، وبالتالي فهذه الفرضية صحيحة فالكيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية تأثير على الحياة السياسية، وأداء الطوائف، وبالتالي على بناء الدولة الوطنية.

أما في الفصل الثالث فقد تناولت الباحثة الانعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق، ولبنان، وهذا لنبين تأثير الطوائف على بناء الدولة سواء بمفردها داخليا، وكذا توضيح تأثير القوى الإقليمية، والدولية على توجهاتها، ووظائفها، وذلك للإجابة على التساؤل حول أثر تحول الولاء من الدولة للطائفة على بناء دولة الوطنية العراق، ولبنان. وكذا محاولة للإجابة على الفرضيتين: كلما تحول الولاء من الدولة للطائفة في العراق، ولبنان كلما أثر ذلك على بناء الدولة الوطنية، وأيضا الفرضية المتعلقة ب كلما تدخلت الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة كلما أدى ذلك لفشل الدولة الوطنية في العراق، ولبنان.

ومن خلال ما تطرقنا إليه من تفاصيل مهمة في الداخل العراقي و اللبناني يتضح صحة الفرضية المتعلقة ب كلما تحول الولاء من الدولة للطائفة في العراق، ولبنان كلما أثر على بناء الدولة الوطنية، وذلك لكون التركيبة الطائفية للعراق، ولبنان هي مزيج من الطوائف، فانعكست على تركيبة السلطة الحاكمة التي قسمت حسب الطوائف، وسعت كل طائفة لخدمة مصالح طوائفها سواء داخل الدولة، وخارجها جاعلة مصلحة الدولة العليا، والوطنية هي آخر اهتماماتها، وهو ما يجعل الدولة ضعيفة هشة سهلة الاختراق، والانهيار.

وتطرقنا أيضا في الفصل الثالث لتدخلات القوى الخارجية سواء كانت إقليمية، أو دولية وأتضح تحكم هذه الدول في الشؤون الداخلية للدولة لكل من العراق، ولبنان، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر في جميع نواحي الحياة سواء السياسية، اقتصادية، أمنية، اجتماعية، وذلك بدعم من أحزاب، وقوى سياسية داخل الدولة لخدمة مصالحها، ومصالح طوائفها، وهو ما يثبت صحة الفرضية كلما تدخلت الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة كلما أدى ذلك لفشل الدولة الوطنية في العراق، ولبنان،

أما في الفصل الرابع فقد تناولت الباحثة مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق، ولبنان، وهي دراسة إستراتيجية حاولت فيها الباحثة التركيز على الفاعلين الأساسيين في دولة العراق، ولبنان، بغية إزالة الغموض حول المتحكم الأساسي في ما يحدث بالدولتين في كل الجوانب سواء فواعل داخلية، أو خارجية، وهذا للإجابة على السؤال المتعلق بمستقبل الظاهرة الطائفية، والدولة الوطنية في العراق، ولبنان.

وقد تناولت الباحثة السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية في العراق، ولبنان إنطلاقا من الواقع، وما يحدث في كل الجوانب، بغية ترجيح سيناريو لمستقبل الظاهرة الطائفية، وبناء الدولة في العراق، ولبنان، ووصلت الباحثة لترجيح السيناريو الإيجابي: (بقاء الوضع على ما هو عليه)، وهذا إستنادا لعدة مؤشرات .

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج، وكذا تقديم جملة من الحلول للخروج من المشاكل الطائفية التي تعاني منها العراق، ولبنان لبناء دولة وطنية، وهي :

أولا النتائج :

أ- نتائج الفصل الأول :

وصلنا لنتيجة مفادها أن عملية بناء الدولة الوطنية تعرف شكلين رئيسيين، البناء الداخلي للدولة الوطنية وفق النموذج الغربي الذي إعتدته الدول مباشرة بعد إحرازها على الإستقلال، وهناك البناء الخارجي للدولة الوطنية الذي يتعلق بتدخل القوى الأجنبية في دول منهارة، أو فاشلة لإعادة بنائها وفق المنظور الغربي تحت ريادة الولايات المتحدة، لكن يكمن الهدف الأساسي من وراء هذه السياسات خدمة المصالح الرأسمالية الغربية، وجعل

من الدول النامية تابعة لها، و أن مستقبل إستقرار كل دولة مربوط إرتباط وثيقا ببناء الدولة فيها على أسس قانونية، و إحترام حقوق الإنسان .

ب- نتائج الفصل الثاني :

- 1- لعب الفساد دورا كبيرا في عدم فاعلية النظام السياسي في العراق، ولبنان.
 - 2- إن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية، و التنظيمات في العراق، يعد أحد مرتكزات الاساسية للديمقراطية، إلا أن وجودها بهذا الكم الهائل، و إفتقادها لبرامج سياسية، وإقتصادية و إجتماعية يسهم في تشرذم الحياة السياسية.
 - 3- هناك فرقا بين ما هو نظري دستوريا، و ما هو مطبق فعليا، فهناك غلبة للسلطة التنفيذية على التشريعية بوجود الموارد، و الصلاحيات التنفيذية، و بالتالي فإن العراق ولبنان بمجرد تبنيه الديمقراطية، و الفدرالية، و الجمهورية، و البرلمانية، و العملية السياسية جعلها تعاني من عدة مشاكل، فلم تتوصل الدولة لتحقيق عدة متطلبات؛ منها: الأمن، و الإستقرار، و الرفاهية.
 - 4- بإتباع الديمقراطية التوافقية زادت العديد من المظاهر حيث إنعكست في العلاقات بين المكونات الإجتماعية، فقد أصبح الإحتقان الطائفي، و التوتر الإثني بارز في الساحتين العراقية واللبنانية.
- فالمشكل إذا في العراق ولبنان ليس في النظام السياسي بقدر ما هو في طبيعة العمل السياسي التي تتسم بالصراع، و التنافس السلبي على السلطة، و هو ما يجعله بعيد عن آمال الشعب، و متطلبات المجتمع مما يدل على وجود قطيعة، أو تناقض كبير بين طموحات السياسيين، و مطالب الشعب و بهذا يمكن تصنيف النظام السياسي العراقي واللبناني بالنظام الفاشل " .

ت- نتائج الفصل الثالث :

- 1- الواقع السياسي لكلا البلدين يؤكد أنهما يعانيان أزمة سلطة، فليبنان والعراق عرضة للتطورات الإقليمية، و الدولية المتقلبة بشكل دائم، و مستمر، مما يخلف أثرا مباشرا في الأمن الداخلي سواء في المناطق الحدودية، أو الوسط.

- 2- النسيج الإجتماعي، والسياسي المتفكك، و في مقابله أيضا مؤسسات دولة ضعيفة غير قادرة على مواجهة كل هذا الوضع المتشنج من عدوات طائفية داخلية بين العراقيين و اللبنانيين التي إستغلتها النخب السياسية .
- 3- الجيش العراقي واللبناني غير قادر على تحمل المسؤولية للدفاع عن الدولة ضد التهديدات الداخلية، و الخارجية، كون الميزانية ضئيلة، و سوء التجهيز لقوته القتالية، وضعف التدريب
- 4- الأمن في العراق ولبنان يعاني من نقص الإمدادات.
- 5- جميع المحاولات الرامية إلى الإصلاح، وبناء الدولة الوطنية ستواجه صعوبات، و ستظل ناقصة ما لم يتحقق الأمن، كما هناك صراعا بين القوى الإقليمية والدولية على المصلحة والنفوذ في كلا البلدين.
- 6- تعد التدخلات الخارجية من أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الوطنية في لبنان، و العراق، و ذلك لأن التجاذبات، و التدخلات هددت وحدتهما الوطنية، وجعلتهما هشتين، و قسمتتهما لأنها تغذي النعرات، و النزاعات الطائفية، و القومية، مما عطل، و سيعطل كل مشاريع، و المبادرات المنفردة لإعادة ترميم هيكل الدولة الوطنية في البلدين لأن الدول المجاورة إقليميا تتورط كفواعل منشطة للحركات الطائفية في لبنان، و العراق ما يؤدي لتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

ث- نتائج الفصل الرابع:

- 1- التحدي الذي يواجه العراق ليس تحدي أمني، و ليس تحدي سياسي، و إنما تحدي اقتصادي ينعكس إنعكاسات على الجوانب الأمنية، و السياسية، و غيرها.
- 2- الوضع الراهن في العراق، و لبنان سياسيا، و اجتماعيا، و أمنيا، و اقتصاديا هو وضع متدهور يعاني أزمات عديدة، و تقلبات رمت بثقلها على كامل نواحي الحياة في البلدين مما جعلها بيئة هشة، و أثرت في تماسك الدولة، و إعطاء قوة أكبر للفواعل الغير دولتية .
- 3- تحتوي العراق، و لبنان على العديد من الفواعل الأساسية داخليا يمثلها في العراق:العشائر، و الميليشيات، و الحشد الشعبي و المرجعية الدينية، و كذا الأحزاب، و التكتلات السياسية، بينما في لبنان تتمثل في حزب الله، و الأحزاب، و الكتل السياسية، و تدور كواليس الحياة السياسية بين يد الفواعل المذكورة بحيث كانت سببا في تشكيل دولة ضعيفة رهينة للطائفية، و تهيئة بيئة هشة لتدخل فواعل خارجية وجدت لنفسها مكانا أساسيا في تسيير شؤون الدولة وفق ما يخدم مصالحها بدعم من فواعل داخلية بحيث تدخلت أمريكا، و إيران، و تركيا، و السعودية،

و تنافست للسيطرة على الوضع العراقي بينما في لبنان كان لإيران، والسعودية، وفرنسا الدور الكبير في تقليب ملفات الأوضاع داخل البلد، و التحكم في مجرياته .

ثانيا :الحلول :

1-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، و احترام السيادة الوطنية لدولة العراق، ولبنان يؤهلها لتحكم فيما يحدث في الساحة السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و الأمنية لنجاح في تطبيق سياسات بناء الدولة الوطنية .

2-وضع حد لقوى الإقليمية و كذا الدولية من خلال قطع يدها الطولى التي تمتد في العراق في مختلف أركانها، و أهمها الحكومة، و الأحزاب، و إحباط محاولاتها لتصفية حساباتها داخل الأراضي العراقية، و اللبنانية على حساب المواطن، و الدولة، و الأمن، و الاستقرار.

3-لابد من تعزيز وعي المواطن العراقي واللبناني لهويته الوطنية.

4-لابد من تعزيز قدرة الدولة لإدارة التنوع الاجتماعي، و تحقيق الوحدة في التنوع من خلال الإيمان بفكرة واحدة المتعدد، و تعددية الواحد.

5-الدول المتعددة الطوائف لابد أن تبتعد عن تطبيق المحاصصة الطائفية، و تلجئ للمحاصصة السياسية .

6-لن تأسس الدولة الوطنية بكامل أركانها، و تحقق الاستقرار الداخلي، و الإقليمي، و الدولي دون استقرار فيما بين مكوناتها من طوائف، و قوميات بمختلف أنواعها، بالتالي فالطوائف في العراق، و لبنان كان لها الأثر الكبير، و البارز في تأخر بناء الدولة الوطنية، فظلت الدولة غير واضحة المعالم فالولاء للطائفة أكثر من الولاء للوطن.

7-لابد من مركزية السلطة في يد جهة واحدة وطنية ليس للطائفية فيها مكان أو صيغة ، و هو الطريق الذي من شأنه بناء دولة وطنية تخدم مصالح مواطنيها دون تمييز في العرق، أو الطائفية، أو الدين، أو اللغة، فالكل سواء في دولة يسيرها القانون، و ليس الانتماء الطائفي، وتفصل في نزاعاتها محكمة وطنية، و ليس محاكم طائفية.

8- لابد من توحيد الإرادة الوطنية، و توحيد الجهود لإحياء الهوية الوطنية في كل من العراق، و لبنان .

قائمة المراجع

Les References

قائمة المراجع :

➤ باللغة العربية

❖ المصادر:

● الموسوعات والمعاجم:

- 1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة:الدار الثقافية للنشر ، 2004 .
- 2- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، لبنان : د م ن ، ج 2.
- 3- حسن اللطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية " مفاهيم - أحداث - أحزاب - شخصيات " ، العراق:العارف للأعمال و المطبوعات ط 2 ، 2013.
- 4- عامر مصباح ، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود ، ط 1 ، 2005.
- 5- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية "ع-ق" ، ج 4 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، " د.ت ن " .
- 6- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 3، ط 2، 1993.
- 7- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، ط 4، 1999.
- 8- وضاح زيتون، المعجم السياسي " معجم المصطلحات السياسية "، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع . ط 1، 2010.
- 9- ياسر العلوي ، معجم المصطلحات السياسية، البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

❖ الكتب :

- 1- أحمد بوعشرين الأنصري ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي "دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية " ، قطر :سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2014 .
- 2- أحمد سوسة ، أطلس العراق الحديث، بغداد :مطبعة مديرية المساحة العامة ، 1953.

- 3- أحمد وهبان ، أحمد وهبان ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر " دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، ط3 الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
- 4- أسامة عيسى تليان ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، الأردن :وزارة الثقافة ، ط1، 2000.
- 5- أسحق نقاش ، شيعة العراق، ترجمة: عبد الإله نعيبي ، سوريا : دار المدى للثقافة والنشر ، ط1 ، 1966.
- 6- أسعد عبد الوهاب عبد الكريم ، الأحزاب السياسية في العراق، العراق : بيت الحكمة ، 2007.
- 7- باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021، العراق : مركز بيان للدراسات والتخطيط ، 2021.
- 8- برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط3 ، 2012 .
- 9- بوخلدون ساطع الحصري ، ماهي القومية؟ "أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، نوفمبر 1985.
- 10- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي " دراسات مترجمة 38"، أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2009.
- 11- بيتر وغالبريت ، نهاية العراق، ترجمة: أحمد إباد ، لبنان :الدار العربية للعلوم ناشرون وموزعون، ط1 ، 2017.
- 12- بيكا واسر ، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط" منظور تحليلي " ، لندن : مؤسسة (RANAD CORPORATION) للسياسات العامة في الشرق الأوسط، نوفمبر 2019.
- 13- بين كونايل ، الإلتزام الأمريكي الدائم في العراق رسم إستراتيجية بعيدة المدى مع شركائنا في الجيش العراقي، ترجمة: شبكة نداء الفرات الإعلامية ، مؤسسة راند للدراسات ، 2020.
- 14- تيدروبرت جار ، أقليات في خطر "230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية"، ترجمة: رفعت سيد أحمد القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ، 1995.
- 15- جمال واكيم ، جريمة ولعقاب "الحرب الاهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي"، بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2018، 1.
- 16- جميل هلال ، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية "عوامل الإستقطاب"، بيروت :مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008.
- 17- جواد بوليس ، لبنان والبلدان المجاورة، بيروت:مؤسسة أبدان وشركاه للطباعة والنشر ، ط2، 1973.
- 18- جواد كاظم شحاته ، مدخل لتعليم حقوق الإنسان في العراق، العراق :مطبعة النجف ، ط2، 2010 .

- 19-حاتم بن حسن الديب، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات، مصر: مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، ط2، 2011.
- 20-حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر "أليات الخروج الآمن للعرب من نفق التطرف، دمشق: صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- 21-حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015.
- 22-حسن سعد عبد الحميد، العلاقات العراقية الروسية بعد عام 2003 "موجز اقتصادي"، من كراس النهرين العلاقات العراقية الروسية الواقع وآفاق المستقبل، بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ط2020، 1.
- 23-حسن سيد أحمد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.
- 24-حسن فضل الله، حزب الله والدولة في لبنان "الرؤية والمسار"، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 2015.
- 25-حمزة عليان، العلاقات الكويتية اللبنانية (1962-2000) التشابه والقدر المشترك، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000.
- 26-خضر عباس عطوان، البعد السياسي في العلاقات العراقية الروسية، من كراس النهرين العلاقات العراقية الروسية الواقع وآفاق المستقبل، بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2020.
- 27-خليل أرزوني، إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة " دراسة في التاريخ الإجتماعي، بيروت، ط1، 1997.
- 28-درايزك و باتريك دنلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة:هاشم أحمد محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013.
- 29-دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون. ط1، 2017.
- 30-رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، الدوحة: مركز بروكجنر، 2018.
- 31-ربيع أنو فتح الباب متولي، النظم السياسية "السلطة، الدولة، الحكومة صورها وأسايبها، الإنتخابات وأنواعها وتنظيماتها الحقوق والحريات العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ط1، 2013.
- 32-رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها "الإحسانية الامامية، كاكه بي، حه قه، مشيخة بارزان، الشبك"، دبي: مركز مسبار للدراسات والبحوث، ج3، ط1، 2016.

- 33-رشيد خيون ،الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها . المندائية ،الأيزيدية،المهودية ،المسيحية ،البابية،المهائية دبي :مركز المسبار للدراسات والبحوث ،ج1،ط1، 2016.
- 34-رشيد خيون ،ضد الطائفية" العراق جدل مابعد نيسان 2003" ،بيروت :مدراك، ط1،2011.
- 35-رضوى عمار ،التعليم والمواطنة والإندماج الوطني ، مصر: مركز العقد الإجتماعي ،2014.
- 36-رعد البدير ،الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية،الأردن : داردجلة ناشرون وموزعون ،ط1،2014.
- 37-رهاب نوفل ،مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته،بيروت :مركزدراسات الوحدة العربية ،ط2015،1.
- 38-روزانا بومنصف ،لبنان في سياسية واشنطن الشرق أوسطية،لبنان :مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية،2007.
- 39-زياد ماجد ،المبادرة الفرنسية في لبنان : حل معلق بانتظار التفاوض الأمريكي الإيراني .ورقات تحليلية،الدوحة :مركز مركز الجزيرة للدراسات ، 2021.
- 40-سرهاد أركمان ،تحولات الدور التركي في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، من كتاب عشر سنوات هزت العالم "عقد من إحتلال العراق 2003-2012"،بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط1، 2015.
- 41-سعد الدين إبراهيم ،تأملات في مسألة الأقليات،الكويت:دارسعاد الصباح،1922.
- 42-سعد سلوم ،التنوع الخلاق "خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق"،بغداد :منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية ،2003.
- 43-سعيد صديقي ،الدولة في عالم متغير " الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة "،أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط1، 2008.
- 44-سماح عبد الصبور عبد الحي ،القوة الذكية في السياسة الخارجية :دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013،مصر : دار بشير للثقافة والعلوم ،ط1،2014.
- 45-سميرة بحر ،المدخل لدراسة الأقليات،مصر:مكتبة الانجلو المصرية ،1982.
- 46-سهام فوزي ،التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة "العراق وجنوب إفريقيا"،بيروت :مركزدراسات الوحدة العربية ،ط1، 2019.
- 47-سيف نصرت توفيق ،السياسات الاقليمية تجاه العراق ،ضمن مثنى فائق المرعى ورؤى خليل سعد ،بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية . بيروت :مؤسسة الرضوان الثقافية ،ط1، 2021.

- 48-شادي خليل أبو عيسى ،رؤساء الجمهورية اللبنانية "خفايا ،وقائع ،وثائق ،صور
"،بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 2008.
- 49-شاهد إسماعيل شاهر ،دراسات في الدولة و السلطة والمواطنة، برلين :المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ط1، 2017.
- 50-عبادة محمد تامر ،سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية "إيران
،العراق ، سوريا،لبنان نموذجا "،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
،ط1،2015.
- 51-عبد الكريم العلوجي ،الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال
الامريكي،القاهرة :الدار الثقافية للنشر، ط1، 2007.
- 52-عبد الله العروي ،مفهوم الدولة ،المغرب : المركز الثقافي العربي ،ط10،2014.
- 53-عبد الوهاب الطيب بشير ،الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في
إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية "1930-2007"،السودان : شركة مطابع السودان للعملة
المحدودة جامعة إفريقيا العالمية "مركز البحوث والدراسات الإفريقية" ، 2009.
- 54-عبير بسيوني رضوان ،أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز
الطائفية،القاهرة : دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1، 2012 .
- 55-عدنان خلف حميد البدراني ،الصين ومسألة أمن الخليج :المواقف والاهداف ،من
الكتاب الجماعي"السياسية الخارجية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي ،برلين :المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، 2017.
- 56-عربي لادمي محمد ،التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ،العراق
،والقضية الفلسطينية" 1990-2010،برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية
والسياسية والإقتصادية ، 2017.
- 57-عزمي بشارة ،الطائفة ،الطائفية ، الطوائف المتخيلة،قطر : المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات . ط1، 2018.
- 58-علب الأمين ،تجليات المشروع الايراني في لبنان "جثث الدول لاتبني جبال المجد"،من
الكتاب الجماعي المشروع الايراني في المنطقة العربية والاسلامية .الاردن :دار عمار للنشر والتوزيع
،ط1،2013.
- 59-علي بن مبارك ،الطائفية ومقومات الخطاب الطائفي "تأملات وإستشرافات"،الرباط
:مؤننون بلا حدود للدراسات والأبحاث " دراسات دينية "الطائفية" ، 27 يوليو 2016.
- 60-علي سعد الله ،نظرية الدولة في الفكر الخلدوني،عملن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
،ط1،2003.

- 61-علي طارق الزبيدي ،العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة،من الكتاب الجماعي السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014. برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ط1،2018.
- 62-علي عبد الفتوني ،تاريخ لبنان الطائفي،بيروت :دار الفارابي ،ط1،2013.
- 63-علي فارس حميد ،السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة، من الكتاب الجماعي السياسة الخارجية العراقية بعد 2014،برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ،ط1،2018.
- 64-فارس أشتي،الحركات الإحتجاجية في لبنان بين السياسي والاجتماعي،من كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "مصر،المغرب ،لبنان ،البحرين"،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،يناير2011.
- 65-فخر الدين مهبوبي ،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي "دراسة في تطور دولة مابعد الإستعمار، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،ط1 ، 2014 .
- 66-فرنسيس فوكوياما ،بناء الدولة "النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة :مجاب الإمام ،الرياض : العبيكان للتوزيع والنشر،ط2007،1 .
- 67-فؤاد شاهين .الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والإجتماعية ،لبنان :دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1986،2.
- 68-فوزي طرابلسي ،الطبقات الإجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، بيروت : دار الساقى ،ط1، 2016.
- 69-فيوليت داغر ،الطائفية وحقوق الإنسان ،القاهرة :مركز دراسات حقوق الإنسان ،2002.
- 70-كاظم شبيب،المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة،بيروت :دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1،2001.
- 71-كريم مصلوح ،التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1،2013.
- 72-كمال ديب ،موجز تاريخ العراق "من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية،بيروت :دار الفارابي ،ط1،كانون الثاني 2013.
- 73-ماري لوومي ،الهويات طائفية أم جيو سياسية ؟الانقسام الإقليمي الشيعي -السنّي في الشرق الأوسط،ترجمة :حسين أحمد سرحان ،فيلندا :معهد فيننيس للشؤون الدولية ،2008 .
- 74-مبارك حاميدي ،الطائفية في اللغة والإصطلاح ،بحث في الجذور والمرتكزات وأفاق التجاوز،الرباط :مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث " دراسات دينية "الطائفية" ، 27 يوليو 2016

- 75-محمد الشناوي ،العراق التائه بين الطائفية هذا ماجرى بعد الصدمة والرعب
،القاهرة : دارهلا للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2012.
- 76-محمد الصدر، الطائفية في نظر الإسلام،العراق :شركة دار المعمورة للطباعة والنشر
،ط2 ، 2013.
- 77-محمد أمين بن جيلالي ،بناء الدولة "المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن،مصر: المعهد
المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2016 .
- 78-محمد حسن دخيل ،أنظمة الحكم في الوطن العربي "دراسة مقارنة"،بيروت: دار
ومكتبة البصائر للتوزيع والنشر،ط1 ، 2014.
- 79-محمد حسين شذر الوحيلي ،العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003 "دراسة في
المتغيرين السياسي والإقتصادي .الأردن: دارالجنان للنشر والتوزيع ،ط1، 2016.
- 80-محمد صادق الهاشمي وجمعة العطوانى ،شيعية العراق "مصادر القوة
والتحديات"دراسة لأبرز التحولات السياسية لشيعية العراق بعد 2003"،العراق :مركز العراق
للدراستات، ط1، 2014.
- 81-محمد صالح المسفر ،العلاقات الخليجية -الخليجية معضلة الفراغ الإستراتيجي
والتجزئة(1971-2018)،الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،ط1، 2018 .
- 82-محمد طه بدوي ،النظرية السياسية :النظرية العامة للمعرفة السياسية ،
القاهرة:المكتب المصري الحديث ،1986.
- 83-محمد عبد السلام ،الجغرافيا السياسية "دراسة نظرية وتطبيقات عالمية"،مكتبة
النور ،2020.
- 84-محمد عبد الصالح حسن ،أزمة إتخاذ القرار في البرلمان العراقي،العراق : مركز
الدراسات القانونية ، 2009 .
- 85-محمد عبد الغني سعودي ،الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة الجغرافيا
والعلاقات السياسية الدولية،مصر: المكتبة الانجلو المصرية ، 2010.
- 86-محمد فايز فرحات ،الإحتلال وإعادة بناء الدولة "دراسة مقارنة لحالات اليابان
وأفغانستان والعراق"،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،سلسلة أطروحات الدكتوراه
118،ط1، أكتوبر 2015.
- 87-محمد محي الجنابي ،سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع"دراسة حالة
العراق بعد أحداث عام 2014"،الأردن :دار دجلة ناشرون وموزعون،ط1، 2021.
- 88-محمد نسيب أوجون ومراد أصلان ،دراسات عالمية " نظرية وممارسة بناء الدولة في
الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان ،أبوظبي : مركز الإمارات الدراسات
والبحوث الإستراتيجية ،ط1 ، 2014.

- 89-محمود حيدر، الدولة " فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى مابعد الحداثة "، العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية ، سلسلة مصطلحات معاصرة ، رقم 14 ، ط1 ، 2018 .
- 90-ميلود عامر حاج ، بناء الدولة وإنعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2014.
- 91-نبيل خليفة ، لبنان في إستراتيجية كيسنجر "مقاربة سياسية وجيوإستراتيجية "، لبنان : مركز بيبلس للدراسات الأبحاث ، ط1 ، 1991 .
- 92-نداء مطشر صادق الشرفة ، خلاصة تنفيذية من الانتخابات النيابية التشريعية الخامسة 2021 صفيح ساخن لصراع الارادات الدولية والاقليمية رؤى إقليمية، برلين :المركز الديمقراطي العربي ، الاصدار 27 ، 2021.
- 93-هارلود لاسكي ، الدولة نظريا وعمليا، ترجمة: سعيد شحاتة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة: شركة الأمل للطباعة والنشر ، ط2 ، 2012.
- 94-هشام محمود الأقداحي ، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر " ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
- 95-همام خضير مطلق ، العلاقات الأمريكية اللبنانية، بيروت : دار السنهوري، ط1، 2016.
- 96-هيلينا كوبان ، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله ، لندن: منشورات هاي لايت ، 1985.
- 97-وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ط1، 2018.
- 98-يحي الكبيسي ، العراق :الإحتجاجات وازمة النظام السياسي، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .فيفري 2013.

❖ مقالات في المجالات والدوريات :

- 1- أباذر عباس غضبان ، تسييس الانتماءات الطائفية وأثره في الاستقرار السياسي العراقي، العراق مجلة الخليج العربي ، المجلد 47، العدد 4/3 ، كانون الأول 2019.
- 2- أحمد حسين والي وناهض حسن جابر ، نحو إكمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي /المعاصر، بغداد: مجلة العلوم السياسية ، المجلد 2019، العدد 57 ، يونيو 2019.
- 3- أحمد شكر حمود الصبيحي ، الإشكاليات الإجتماعية والإقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية الدولية ، العدد 47 ، 2017.

- 4- أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، العراق: مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، المجلد 2، 2017.
- 5- أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإيرادات السياسية في التجربة الديمقراطية بعد عام 2003، العراق: مجلة دراسات دولية، العدد 53، 2012.
- 6- أحمد محمد علي جابر العوادي، تحديات بناء الدولة في العراق العلاقة بين المركز والاقليم أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 69، 2020.
- 7- أحمد محمد علي جابري العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد 2003، العراق: مجلة العلوم السياسية، 2019.
- 8- أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.
- 9- إسرائ شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، العراق: مركز النهري للدراسات الإستراتيجية العدد 1، آذار 2020.
- 10- آمال وهاب عبد الله، العراق والجوار العربي "حساب التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 2012.
- 11- أمنة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الإتحاد الأوروبي وأفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، 2010.
- 12- إياد عايد والي البديري، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة وإستقرارها، العراق: مجلة القاديسية، المجلد 13، العدد 1، 2010.
- 13- باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي الكويتي وأثره في إستقرار منطقة الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20، 2020.
- 14- باقر جواد كاظم، التوجهات الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد 2016 "دراسة في الأبعاد الأمنية"، العراق: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 18، العدد 2021، 75.
- 15- بدر الدين هوشتاني، إنعكاسات الطائفية السياسية على الإستقرار السياسي، مجلة الطائفية "سلسلة ملفات بحثية دراسات دينية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، 27 يوليو 2016.
- 16- بدرية صالح عبد الله، الإصلاح السياسي في العراق بعد 2018، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23، 2021.
- 17- بشار محمد عويد، إيران الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق، بغداد: مجلة الباحث، العدد 210، المجلد الأول، 2014.

- 18- جاسم محمد حاتم ، الدور الإيراني في الشرق الأوسط :المتغيرات الاقليمية (العراق /سوريا) نموذجا،مجلة مدارات إيرانية برلين :المركز الديمقراطي العربي ،العدد 4 ،يونيو 2019 .
- 19- جواد كاظم حطاب ، توظيف الحشد الشعبي في المدرك السياسي العراقي ،العراق : مجلة حمورابي ، العدد29 ، السنة السابعة ، 2019.
- 20- جورج شاهين ، أولتسكي "رفض الاحاديث يقود إلى عالم متعدد الأقطاب :الدور الروسي في لبنان ماله وماعليه. مقابلة مع أولتسكي خبير عسكري ومحلل سياسي روسي ،مجلة الامن العام ،العدد 91،نيسان 2021.
- 21- جين كينيمنونت وجاريت ستانسفيلد وعمري سري ،العراق على الساحة الدولية "السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الإنتقالية"،أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 126 ،ط1، 2014.
- 22- حارث حسن ،التجربة التوافقية في العراق :النظرية والتطبيق والنتائج،مجلة سياسات عربية ،العدد23،نوفمبر 2016 .
- 23- حازم صباح أحمد ،الدولة العراقية والتحديات التي تواجهها بعد إنتخابات 2018،العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد16،2019.
- 24- حسن تركي عمير ،الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق،العراق :مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد الخامس ،العدد الأول ،2016.
- 25- حسنين توفيق إبراهيم ،تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي :الأسباب ،التداعيات ،آفاق المستقبل،برلين :المركز الديمقراطي العربي ،العدد12،المجلد الثالث ،سبتمبر 2020.
- 26- حسين طلال مقلد ،محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25،العدد الأول ،2009.
- 27- حميد فاضل حسن ،إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الإستمرارية والإنكفائية ،بغداد:مجلة العلوم السياسية ،العدد 32،2006.
- 28- حميد فاضل حسن ،المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية،العراق : مجلة قضايا سياسية ،2016.
- 29- حنان سليمان ملكاوي وعبد المجيد الشناق ،العلاقات الاردنية اللبنانية 1921-1946،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 41،ملحق 1،2014.
- 30- حيدر علي حسين ،العراق في الاستراتيجية التركية ،مجلة دراسات دولية ،العدد60،مارس 2015.
- 31- حيدر علي حسين ،العراق ودول الجوار أهداف ومصالح،العراق :مركز المستنصرية للدراسات العبية والدولية ،العدد 33 ،2011.

- 32- خالد سلمان خالد ، مستقبل مجلس التعاون الخليجي "دراسة في أثر التحديات والآفاق المستقبلية" ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53، 2017.
- 33- دوتشيوبانديني ، بناء السلام الدولي في لبنان " مادور الإتحاد الأوروبي " من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان ، لندن : المجلة الدولية لمبادرات السلام جمعية Conciliation Resources ، العدد 64، يونيو 2012.
- 34- دينا هاتف مكي ، محاولات الإنفصال الكردي في العراق : عامل الدفع والجذب ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 49 ، السنة 15 ، تموز 2021 .
- 35- رزاق فالح وحيد ، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة ، العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 23 ، 2021 .
- 36- رعد قاسم صالح ، تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة ، العراق : مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2011.
- 37- رياض مهدي الزبيدي ، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا -التحديات والحلول ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 17، 2019.
- 38- زيد حسن علي وحسن سعد عبد الحميد ، الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة أنموذجا) ، العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 17، 2019.
- 39- زيد عدنان محسن العليكي وأمير مالك ميلوخ ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي " العراق بعد عام 2005 نموذجا " ، العراق :مجلة قضايا سياسية ، الاصدار 49/48، 2017.
- 40- حسين عباس مهنا ، تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة ، بغداد :الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.2018.
- 41- سالم مطر عبد الله ، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية.مركز الدراسات الإقليمية . العدد 13/6 ، 2009.
- 42- سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جواد العرداوي ، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني "مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراقي ، العراق :مجلة أهل البيت ، العدد 20، 2016.
- 43- سمية بالعيد ، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار التحول الديمقراطي فيها " جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ، لبنان : دار الغرب الاسلامي ، 2011.
- 44- ستار جبار الجابري ، آفاق تطوير العلاقات العراقية -الفرنسية.مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 3، السنة 3، العدد 2017، 9.

- 45- سحر محمد مجيد البياتي ،الإتجاهات الجديدة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية دراسة مقارنة في الدساتير العراقية،العراق : مجلة الرافدين للحقوق ،المجلد 10،العدد2008،35.
- 46- سداد مولود سبع ،مشكلة الأمن والإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2005،مجلة دراسات دولية ،العدد 2015،62.
- 47- سعيد محمد كريم ،تأثير ظاهرة الطائفية على بنية الدولة الوطنية "دراسة تحليلية " ،الجزائر:مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،العدد 08،ج2، جوان 2017.
- 48- سلمان خيري محمد و مسلم ناجي حمد ، إتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية2008،العراق :مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد 23،2021.
- 49- سناء كاظم كاطع ،الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة،مجلة العلوم السياسية ،العدد 36، 2008.
- 50- شذى زكي حسن ،الإنتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق،العراق : مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،2009.
- 51- شفيق شقير ، الجماعة الاسلامية في لبنان:نموذج مشرقى على التحول في الدور والهوية.من مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية ، مثلث المعضلات في الشرق الاوسط،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،العدد 01 فيفري 2019 .
- 52- صلاح مهدي هادي الشمري ونور عبد الاله عجرش ،العراق وإستراتيجية التلاكم المتبادلة بين القوى الدولية والاقليمية :الولايات المتحدة الامريكية وإيران أنموذجا ،العراق :مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد21،2020.
- 53- عامر حسن ثابت ،بدائل العراق في ظل التحديات التي تحيط بأمن الخليج العربي:تحديات أمن الملاحة في مضيق هرمز أنموذجا ،العراق :مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 2020،19.
- 54- عبد العظيم جبر حافظ ، إستشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي) ،العراق : مجلة قضايا سياسية، العدد 56 ، 2019.
- 55- عبد الرحمان علي عبد الرحمان وظاهر عبد الزهرة الربيعي، تحليل جغرافي للعلاقات الإقتصادية العراقية –التركية بعد عام 2003،مجلة حوليات المنتدى ، المجلد 1،العدد5، 2016.
- 56- عبد الرحمان فريجة ،أدوات التأثير الايراني على سوريا-العراق-اليمن ، مجلة مدارات إيرانية برلين :المركز الديمقراطي العربي ،العدد 4 ،يونيو 2019 .

- 57- عبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحسناوي، الأهمية الجيو إقتصادية للعراق في الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية، العراق:مجلة الخليج العربي، المجلد 47، العدد (1-2)، 2019.
- 58- عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة "العراق نموذجاً"، العراق: مجلة السياسة الدولية، الإصدار 18، 2011.
- 59- عزمي بشارة، مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الاقليات في المشرق العربي الكبير، قطر: مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 11، المجلد الثالث، 2015.
- 60- علي بشار أجوان، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة العلاقات العراقية-السعودية حتى عام 2014 وأفاقها المستقبلية"، مجلة ANKASAM/Bolgesel Arastirmalar Dergisi العدد 1 (1)، ماي 2017.
- 61- علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية الإسرائيلية "النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، 5 كانون الثاني 2020.
- 62- علي حسين حميد، علي زياد عبد الله، تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور أمني، العراق: مجلة حمورابي، العدد 33/34، السنة الثامنة، 2020.
- 63- علي عبد الخضر محمد المعموري، سبل تعزيز الإستراتيجية الشاملة للمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بعد 2003، العراق: مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية، المجلد 11، العدد 02، 2021.
- 64- عماد وكاع عجيل الخفاجي، الانتخابات اللبنانية عام 2018 وتحديات تشكيل الحكومة، العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 18، 2019.
- 65- غربي هيبه، التنافس الأمريكي الايراني في العراق منذ 2003، مجلة مدارات إيرانية برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019.
- 66- غريغوري غوس، ماوراء الطائفية: الحلاب الباردة في الشرق الأوسط، قطر: دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 11، يوليو 2014.
- 67- غسان القزي، إسرائيل والسلام في لبنان "منظور لبناني". من المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، لندن: بالمجلة الدولية لمبادرات السلام، جمعية Conciliation Resources، العدد 24، يونيو 2012.
- 68- غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، 2010.
- 69- فابريس بالأنش، تأجيج لبنان في الجيوسياسية الاقليمية، من أطلس لبنان تحديات جديدة، بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني والمعهد الفرنسي للشرق الادنى، ج1، 16 سبتمبر 2019.

- 70- فراس عباس هاشم ، إتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الايراني وتمثلاتها في فضاء التحولات الاقليمية. مجلة مدارات إيرانية برلين :المركز الديمقراطي العربي ،العدد 4 ،يونيو 2019.
- 71- فراس عبد الكريم البياتي ،العملية السياسية والنظام السياسي في العراق (2005-2015)،بغداد :مجلة قضايا سياسية ،العدد 45.46 جامعة النهرين ،2016.
- 72- فلاح خلف كاظم الزهيري ، العشيرة وإستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد 2003،مجلة قضايا سياسية ،العدد 64 ،2021.
- 73- فيليسي تي باير وعلي أحمد ،تطوير قطاع الغاز والنفط في لبنان والعوامل الجيوسياسية.بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ضمن برنامج سياسة الطاقة والامنللجامعة الامريكية في لبنان،موجز السياسات يناير 2017.
- 74- كاظم علي مهدي ،الأبعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق،العراق :مجلة دراسات دولية ،العددان (77.78)،2019.
- 75- كاميل حبيب،السياسة اللبنانية وإستبداد الطائفية الدينية،ترجمة :فوزي بن عمار ،مجلة الطائفية "سلسلة ملفات بحثية دراسات دينية " ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ، 27 يوليو 2016.
- 76- كرار أنور ناصر ،دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأمريكية حيال العراق،مجلة حمورابي ، العدد 11،السنة الثالثة ،نوفمبر 2014 .
- 77- كريم سيد كنبار ،العولمة والدولة الوطنية في ظل جائحة كورونا،مجلة أريد الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد الثالث ،العدد 5،كانون الثاني 2021.
- 78- كعبي عائشة وطبي محمد بلهاشمي الأمين ،الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية، ورقلة :مجلة دفاتر السياسية والقانون ،المجلد 12 ،العدد2020،2.
- 79- كوثر عباس الربيعي ،سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص،العراق : مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية ، العدد 44 ،2010.
- 80- الكوثرعبد الباري حسين ،معوقات تعزيزالأمن الإنساني في العراق بعد2003، العراق : مجلة قضايا سياسية، العدد 2021،64.
- 81- لقاء مكي ،الطائفية الإجتماعية والطائفية السياسية في العراق، العراق : تقارير مركز الجزيرة نشرت الدراسة في مجلة أدلب ،عدد نوفمبر2018.
- 82- لمياء عماني ،قراءة في عوامل بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية،مجلة العلوم السياسية والقانون تصدر عن مركز الديمقراطي العربي برلين ،العدد 11 ، المجلد 2 ،سبتمبر 2018،
- 83- مالك دحام متعب ،قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار،العراق :المجلة السياسية والدولية ،العدد23، 2013.

- 84- مبروك ساحلي ،مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط،الجزائر: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد4، 2014.
- 85- مثنى العبيدي ،إيران والأزمة في لبنان،مجلة الدراسات الايرانية ،السنة الرابعة ،العدد12، أكتوبر2020.
- 86- مثنى علي المهداوي ، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021،العراق : مجلة قضايا سياسية ، العدد64، 2021.
- 87- محمد الطاهر عديلة وآخرون ،تسييس الطائفية وآثاره على أمن الدولة والمجتمع "دروس من الحالتين اللبنانية والعراقية"،ورقلة :مجلة دفاتر السياسة والقانون ،المجلد 13،العدد1 (2021)، 2021.
- 88- محمد صالح شطيب ،النظام السياسي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003،العراق :مركز الدراسات الإقليمية 12(37)،2018/04/19.
- 89- محمد كريم كاظم ،العراق والبيئة الدولية والإقليمية قراءة في التحديات والفرص،العراق :مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد 2019،16.
- 90- محمد نسيب أوجون ومراد أصلان ،نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستان،أبوظبيي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 132،ط1،2014.
- 91- مروان سالم العلي ،التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية،العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد 20، 2020.
- 92- مصطفى فاروق مجيد و خضرعباس عطوان ،العراق ومخاطر التفكك ،العراق : مجلة قضايا سياسية ،الإصدار 43/2016،44.
- 93- معتر إسماعيل الصبيحي وخلف علي صالح ،الطائفية السياسية في الدولة العراقية في العقد الأول من التغيير "بحث في الأسباب والتداعيات والحلول"،مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 1،العدد41، 2018.
- 94- معد صابر رجب ،التأثيرات الإقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية 1970-1975،لبنان :مجلة آداب الفراهيدي ،العدد 11حزيران2012.
- 95- منى جلال عواد وعماد وكاع عجيل ،إشكالية تعاقب السلطة في لبنان ،بغداد :مجلة العلوم السياسية ،العدد 57، حزيران 2019.
- 96- منى حسين عبيد ،العلاقات العراقية –التركية وأثرها في إستقرار العراق . مجلة دراسات دولية ،العدد60، 2015.
- 97- مهدية صالح حسن ،الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة،بغداد : مجلة العلوم السياسية ،الاصدار 2017،53.

- 98- موسى جعفر راضي الموسوي ،الأقاليم الثلاثة في العراق " دراسة في الجغرافيا السياسية "،العراق :مجلة ديالي ،العدد 27، 2018.
- 99- ناظم نواف إبراهيم ،ظاهرة العنف والإستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الإستقرار السياسي،العراق :مجلة دراسات دولية ،العدد 63،2015.
- 100- ناظم نواف الشمري ،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية .مجلة السياسة الدولية ،العدد18،2011.
- 101- نعم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب ،العراق :مجلة العلوم السياسية ،العدد 43،2011.
- 102- هانا نوتي ،التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام ،بغداد :مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العدد17،2018.
- 103- هشام الركابي ،إصلاح النظام الانتخابي في العراق،بغداد :مركز البيانات للدراسات والتخطيط ،2017.
- 104- همسة قحطان خلف ،العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد إنتخابات عام 2018 ،العراق : مجلة تكريت للعلوم السياسية ،العدد 16،2019.
- 105- وحيد أنعام غلام ،إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط،العراق :مجلة ديالي للبحوث الإنسانية ،2018.
- 106- وسن حميد رشيد ،الفدرالية وتطبيقها في العراق ،العراق :مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد 27 ،العدد4،2019.

❖ الأطروحات و المذكرات الأكاديمية :

- 1-بهولي عبير ،النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية "دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق 2003".مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3،الموسم الجامعي 2013/2014.
- 2-بيرج نعلبنديان ،النظام السياسي اللبناني "الواقع والأفاق " ،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة دمشق ،2011.
- 3-توفيق بوقاعدة ،الدولة الطائفية في لبنان "دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية ".أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3،سبتمبر 2014.
- 4-علي صباح صابر ،الإحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على ماجستير علوم سياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2014/2015 .

5-نبيل كريبش ، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ،الموسم الجامعي 2007/2008.

6-نضال عبد الرضا نصار ،*الطائفية السياسية وتأثيرها على بناء الدولة العراقية بعد 2003*،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية معهد العلمين العراق ، 2016 .

7-يوسف بن يزة ،الدولة والطائفة في عصر العولمة "دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة لبنان نموذجاً، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ،السنة الجامعية 2012/2013.

❖ الملتقيات والمؤتمرات العلمية :

1-إبراهيم محمد بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا " أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية (2004-2020) " ،ضمن ملتقى بحر العلوم للحوار ، النجف/ بيروت : العلمين للنشر والتوزيع وشركة العارف للمطبوعات والأعمال ، ط 1، 2021 .

2-أحمد حطيط ،المسألة الطائفية والمواطنة في لبنان من الحرب الأهلية عام 1985 إلى إتفاق الطائف، قطر:المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 15، 14، 13 سبتمبر 2014.

3-أحمد سيد خير الله، تأثير أزمة كورونا على تفاعلات القوى الإقليمية والدولية بالتطبيق على الشرق الأوسط، من كتاب لوقائع مؤتمر الدولي الافتراضي "منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة كورونا :تحديات الوباء الجيواستراتيجي المنقعد أيام 29 و30 سبتمبر 2020.برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ط1، أكتوبر 2020.

4-أحمد مالكي ،الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ،قطر:المركز العربي للأبحاث والدراسات مداخله من ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013 .

5-جلال مصطفى ،الفدرالية الإثنية وجود عدم الإستقرار السياسية في العراق،المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي " :المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،(13-15)سبتمبر 2014.

6-جلسة حوارية نظمها مركز التعاون وبناء السلام للدراسات في بيروت (RCCP) بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط في إسطنبول بتقنية التحاور عن بعد بعنوان "العلاقات اللبنانية التركية وإمكانية التعاون في شرق البحر المتوسط" ، بتاريخ 2021/02/16 تاريخ الاطلاع 2021/06/12 . من موقع ترك برس .

7- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فرع بيروت ،ندوة إفتراضية بعنوان " مستقبل الوضع اللبناني وسبل الخروج منالأزمة ، عبر تطبيق الزوم أيام 13-15 أكتوبر 2020 تاريخ الإطلاع 2021/10/24 على الرابط

<https://www.dohainstitute.org/ar/Events/The-Future-of-the-Lebanese-Crisis-and-Potential-Exit-Routes/Pages/index.aspx>

8-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،السيمنار الافتراضي حول التحول الديمقراطي ضمن مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الإنتقال في البلدان العربية، عبر تقنية الزوم 16 يونيو 2021 تاريخ الإطلاع 2021/10/25 على الرابط :

<https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/The-October-Uprising-in-Lebanon-Topic-of-the-ACRPS-Democratic-Transition-Seminar.aspx>

❖ المحاضرات الأكاديمية:

1-قاسم حجاج ،محاضرات مدخل للدراسات المستقبلية، محاضرات مقدمة لطلبة ماستر دراسات أمنية وإستراتيجية بقسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015/12/08.

2-عامر حسن فياض ،محاضرات جدلية بناء الدولة المدنية العراق أنموذجا بعد عام 2003 ، العراق :جامعة النهرين كلية العلوم السياسية دراسات عليا ، مقدمة لطلبة ماجستير سياسة دولية الموسم الجامعي 2018/2019.

3-عباس فاضل السعدي ،جغرافية العراق "إطارها الطبيعي ،نشاطها الإقتصادي ،جانها البشري"، محاضرات في مادة الجغرافيا والدراسات السكانية ،بجامعة بغداد كلية التربية . 2009.

4-محمد شلي ، إقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات، جامعة الجزائر3 ،محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية تخصص دراسات إفريقية ،2010.

❖ الدساتير

1- الدستور العراقي 2005 ،تاريخ النشر 27/أفريل /2022 ، تاريخ الإطلاع 2022/05/02 ،من موقع مستودع الدساتير عبر الرابط :

<https://www.constituteproject.org/constitution/iraq2005.pdf>

2- الدستور اللبناني1926 حتى تعديل 2004 ، تاريخ النشر 27/أفريل /2022 ، تاريخ الإطلاع 2022،/05/13 من الرابط:

<https://www.constituteproject.org/constitution/lebanon2004.pdf>

❖ التقارير الرسمية والإعلامية:

- 1-التقرير الإقتصادي الفصلي لبنان "لجم التدهور النقدي رهن إحتواء عجوزات الدولة وميزان المدفوعات"، لبنان: بنك عنود، الفصل الثاني 2020. قسم الدراسات الإستراتيجية،
- 2-تقرير موجز لمجموعة العمل 3، السياسة الطائفية في منطقة الخليج. لمركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لكلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون بقطر. 2015.
- 3-تقرير سبوتنيك، تركيا والعراق ما تأثير التوتر الاخير على العلاقات بين الجانبين، تاريخ النشر 2021/05/04، تاريخ الاطلاع 2021/11/02، على الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/amp/arab_world/202105041048881119

- 4-تقرير وكالة بي بي سي، إنتخابات العراق 2021: قوى سياسية ترفض النتائج وتحذر من تأثير سلمي على الوفاق الإجتماعي، تاريخ النشر 2021/10/16، تاريخ الاطلاع 2021/11/02، على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/midleeast-58943485>

- 5-تقرير اليونيسيف، السياسية الاجتماعية، تاريخ النشر 2020/02/13، تاريخ الإطلاع 2021/10/21، على الرابط:

<https://www.unicef.org/lebanon/ar>

- 6-زيداد ماجد، تقرير حول العلاقات اللبنانية الخليجية: من التأزم إلى الترقب والإنتظار، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مارس 2017.
- 7-غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحلاب الباردة في الشرق الأوسط، قطر: دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكجز الدوحة، رقم 11، يوليو 2014.
- 8-فارس حسن مهداوي، مستقبل الاقليات في العراق ومصادر تهديدها، ورقة تحليلية منشورة بمركز الجزيرة لدراسات، 7 يونيو 2021.
- 9-فرانسيسكو سلفادور باروسو كورتيس، جوزيف كشيديان، الخيارات الإستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن 21 " تقرير خاص"، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فيفري 2021.
- 10-فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد؟ وماذا يريدون؟. تقرير معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم 160، مارس 2006.

❖ مقابلات:

- 1-مقابلة شخصية إلكترونية مع الباحث العراقي ميثاق العيسى حول الوضع العراقي ومستقبله، عبر الماسنجر، في 2022/03/02 على الساعة 11:12 ظهرا.

2-مقابلة شخصية مع الدكتور نجم طارش الغزي أستاذ الدراسات العليا في جامعة الكوفة ومعهد العلمين ،معاون عميد كلية الاعلام وكالة جامعة ذي قار ، حول الوضع السياسي في العراق منذ 2020 ،مقابلة إلكترونية عبر الماسنجر يوم 2022/03/02.

❖ الجرائد :

1- باهر مردان مضخور ،العلاقات العراقية الصينية في مرحلة ما بعد إقامة الشراكة الاستراتيجية 2015 نحو إنشاء آلية للحوار الاستراتيجي العراقي الصيني ،العراق : جريدة الصباح البغدادية ،25 أوت 2019 .

❖ مواقع إلكترونية :

1-إتحاد المصارف العربية ،تقرير حول : العلاقات الصينية اللبنانية تعاون وصدقة متبادلة ، العدد 455 ،تاريخ النشر 2019 . تاريخ الاطلاع 2021/06/23 ، من الرابط :

<https://uabonline.org>

2-إتفاق الطائف ومفهوم المواطنة في لبنان "وثيقة إلكترونية "،تاريخ الاطلاع 2020/03/22، للإطلاع زوروا الرابط التالي :

<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle>

3-إجتماع عمل لتفعيل العلاقات بين لبنان وسلطنة عمان بين رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان مجمد الشقير و رئيس غرفة التجارة وصناعة سلطنة عمان رضا صالح ،عبر تقنية الزوم في 12 أكتوبر 2020 ،تاريخ الاطلاع 2021/06/21 ،على الرابط :

<https://www.almarkazia.com/ar/news/show/259073>

4-أحمد جودي الجراح ، دور المرجعية الدينية في العراق، من موقع كلمة ماوراء الحدث ، تاريخ النشر 17 نيسان 2020 ،تاريخ الإطلاع 2021/10/13 ،على الرابط :

<https://kalimaiq.com/contents/view/details>

5-آرون ستاين ،سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق .ترجمة :مركز البيان للدراسات والتخطيط ،تاريخ النشر 2018،تاريخ الإطلاع 2021/02/19 من موقع :

<https://bayancenter.org/2017/07/3498>

6-باسم راشد ،إستجابة نشطة :دوافع التحركات الفرنسية في لبنان بعد إنفجار بيروت ، تاريخ النشر 2020/09/12 ،تاريخ الإطلاع 2021/06/02 ، من موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،على الرابط التالي :

<https://www.futureuae.com/5742>

7-البحرين : على لبنان أن يختار بين العرب وحزب الله ،تاريخ النشر 30 يونيو 2021 ، تاريخ الاطلاع 2021/06/30 ، من موقع الخليج الجديد على الرابط التالي :

<https://thenewkhalij.news/article/30876>

8-بلكاي دومان ،زيارة الكاظمي إلى تركيا ومستقبل العلاقات التركية العراقية ، تاريخ النشر 2020/12/23 ،تاريخ الاطلاع 2021/11/02 ،على الرابط :

https://orsam.org.tr/ar/kaziminin_turkiye_ziyareti-ve-turkiye-irak

9-بندر الدوشي ،هكذا يرى الكاظمي العلاقات السعودية العراقية ،تاريخ النشر 2020/05/08 ،تاريخ الاطلاع 2021/11/11 ،على الرابط :

<https://www.alarabiya.net/saudi-today/2020/05/08/>

10-تقرير بعنوان :زيارة مثمرة للوفد اللبناني لمسقط تاريخ النشر 2016/03/17 ،تاريخ الاطلاع 2021/06/30 ،من موقع النهار على الرابط التالي :

<https://www.annahar.com/arabic/article/336458>

11-تقرير حول مواقف قطر في دعم لبنان تاريخية ، تاريخ النشر 22يناير 2019 ،تاريخ الاطلاع 2021/06/21 ،من موقع الشرق على الرابط التالي :

<https://al-sharq.com/article/22/01/2019>

12-جارش عادل والعيفاوي كمال ، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية،دراسة منشورة في المركز الديمقراطي العربي 09مارس 2015،تاريخ الإطلاع 2020/03/20 ،للإطلاع زوروا الرابط التالي :

<https://www.democraticac.de/?p=2346>

13-جورج الخوري ،السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان ، لبنان :مجلة الجيش اللبناني ،العدد105،تموز2018 ، تاريخ الإطلاع 2019/12/12،على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content>

14-حسن درويش ، لبنان وفرنسا يوقعان إتفاقية تعاون عسكري بين جيشي البلدين،تاريخ النشر 2020/11/27 ،تاريخ الاطلاع 2021/05/04 ،على الرابط :

<http://www.aa.com.tr/ar/2058394>

15-حسن صفا ،غاز لبنان ثروة وطنية وسط صراع جيبوليتيكي عميق،لبنان : مجلة الجيش اللبناني ،العدد116،نيسان 2021. تاريخ الإطلاع 2022/01/02،على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content>

16-حسن عمار ، لبنان أحداث عام 2020 ، تاريخ النشر 2020 تاريخ الاطلاع 2021/10/11 ،على الرابط :

<https://hrw.org/ar/world-report/altqyr-alamy-2021/country-chapters/377384>

17-حسن مرهج ، لبنان في مرمى العثمانية التركية، تاريخ النشر 2020/11/09 ،تاريخ الإطلاع 2021/06/02 ، من الرابط :

<http://www.raialyoum.com>

18-حسين توفيق إبراهيم ، إيران والفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي دراسة حالتيحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،كراسات إستراتيجية317،تاريخ النشر 23مارس 2021 ،تاريخ الإطلاع 2021/10/25 ، على الرابط :

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17092.aspx>

19-داود خير الله ، العوامل الداخلية والخارجية في الأزمات اللبنانية،تاريخ النشر 20آيار 2013 ،تاريخ الاطلاع 2021/06/03 ، من الرابط

<http://www.al-akhbar.com/opinion/5111>

20-رامين ولي زادة ، نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان الخلفيات والعواقب ،تاريخ النشر 2020/10/07 ،تاريخ الإطلاع 2021/06/02 ، من موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط على الرابط التالي :

<https://www.bayancenter.org/2020/10/6367>

21-ستراتفور ، أحداث العنف الأخيرة تسلط الضوء على تدهور الأمن في لبنان،تاريخ النشر 2021/08/03 ،تاريخ الإطلاع 2021/10/21 ، على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/news/2021/8/3/>

22-شاكر نوري ، سلطة الدولة وفوضى العشائر في العراق ، من موقع العين الإخبارية ، تاريخ النشر 2020/09/27 ،تاريخ الإطلاع 2021/10/13 على الرابط :

<https://al-ain.com/amp/articl/state-authority-clan-iraq>

23-غالب فاعور وآخرون ، أطلس لبنان تحديات جديدة "إقتصاد غير متوازن وتفاوت متزايد مقدمة الجزء الثاني"،المركز الوطني للبحوث العلمية 2016 ،تاريخ نشره إلكترونيا 29 أكتوبر2018، تاريخ الاطلاع 2020/01/22 من الرابط التالي:

<https://www.books.openedition.org/ifpo/11531>

24-فاطمة العثمان ، الأحزاب اللبنانية : نشأتها ، ولاؤها ، وتأثير كتلتها في البرلمان ،تاريخ النشر 10 نوفمبر 2020، تاريخ الإطلاع ، 2021/10/26 ، على الرابط :

<https://iranwirearabic.com/archives/10394>

25-فريق خبراء ، إستجابة طارئة لتعزيز الحماية الإجتماعية "تمهيدا لخطة وطنية شاملة للحماية الإجتماعية"، من المركز اللبناني للدراسات، تاريخ النشر 30أفريل 2020 ،تاريخ الإطلاع 2021/10/24 ، على الرابط :

<https://www.lcps-lebanon.org/agendaArticle.php?id=164>

26-قحطان حسين الحسيني ،تقييم الأداء السياسي للحزب السياسية الشيعية بعد 2003وماهي الاسباب،ضمن ملتقى الحواري الشهري بعنوان الاداء السياسي للحزب السياسية الشيعية واشكالية بناء النموذج في العراق يعد 2003 ،العراق :مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،2019/02/20 ،تاريخ الاطلاع 2021/11/16 ،على الرابط :

<http://fcds.com/polotics/1207ved>

27-كاثرين شاير،من يستطيع كبح جماح الميليشيات المارقة المناهضة لأمريكا في العراق، تاريخ النشر 2021/02/23 ،تاريخ الاطلاع 2021/11/03 ،على الرابط :

<https://amp.dw.com/ar/56656805ved>

28-لقاء مكي ، الطائفية الإجتماعية والطائفية السياسية في العراق ،مركز الجزيرة للدراسات " نشرت هذه الدراسة في مجلة لباب في عدد نوفمبر 2018 . تاريخ الإطلاع 2021/02/27 ، للإطلاع أكثر زوروا موقع الجزيرة للدراسات:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reportsar/documents/c060b2c983794d378e2a6eab37600bc3_100.pdf

29-ماهر أبو شعر ،نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني،لبنان : مجلة الجيش اللبناني ،العدد96،نيسان 2016،تاريخ الإطلاع 2020/09/30،على الرابط التالي:

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content>

30-مجموعة البنك الدولي ، العراق الوقوف عند مفترق الطرق بإصلاحات محدودة لإقتصاد في أمس الحاجة للتحويل،كتيب الملخص التنفيذي،واشنطن : البنك الدولي،تاريخ النشر 2021/05/27 ،تاريخ الاطلاع 2021/10/03 ،على الرابط :

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/27/iraq-standing-at-a-crossroad-with-limited-fixes-to-an-economy-that-is-desperate-for-tr>

31-مجموعة البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة مذكرة إقتصادية حول التنوع والنمو في العراق:التنمية الدولية تحت المجهر،كتيب الملخص تنفيذي ،واشنطن : لبنك الدولي للإنشاء والتعمير تاريخ النشر2020، تاريخ الإطلاع 2021/04/06 ،متاحة في نسختها الأصلية الإنجليزية على الرابط :

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34416>

32-مرغريت الحلو،السياسة الامريكية تجاه لبنان 2001-2007 تصادم الاهداف ،لبنان :مجلة الجيش اللبناني ،العدد62،تشرين الأول2007،تاريخ الإطلاع 2020/10/10 ،على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content>

33-مؤشر الحرية 2021 ، من موقع الشرق الأوسط ، تاريخ النشر 09 مارس 2021 ، تاريخ الاطلاع 2022/01/24 ، على الرابط :

<https://arabic.cnn.com/amhtml/middle-east/articl/2121/03/09/global-freedom-index-2121-infographic>

34-محمود سمير الرنتيسي ، الإهتمام التركي بלבنا، تاريخ النشر 28/08/2019 ، تاريخ الإطلاع 2021/06/02 ، من الرابط التالي :

<https://noonpost.com/conten/29135>

35-مرغريت الحلو، السياسة الامريكية تجاه لبنان 2001-2007 تصادم الاهداف ،لبنان :مجلة الجيش اللبناني ،العدد62، تشرين الأول 2007، تاريخ الإطلاع 2020/01/02 ، على الرابط التالي :

<http://lebarmy.gov.lb/ar/content>

36-المشهد السياسي في لبنان وخارطة المواقف والعلاقات، من موقع الأنباء ،تاريخ النشر 2020/05/22 ،تاريخ الاطلاع 2021/10/20 ، على الرابط :

<https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/969647/22-05-2020>

37-ناجي حسين علي ،الإقتصاد العراقي بين مخاطر الإنهيار وتنمية مستدامة .ص1 على الرابط التالي:

<http://mop.gov.iq.static/pdf>

38-نجم الربيعي ،ماهو تأثير الاحزاب على سلطة القرار في العراق؟ ، حصة من بغداد ،بقناة التغيير ، تاريخ البث جويلية 2021 ، تاريخ الاطلاع 2021/11/16 ، على الرابط :

<https://yiutu.be/SiHoWP5Oul>

39-ويل تودمان ، الحكومة اللبنانية الجديدة ،ترجمة عبد اللطيف زرد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجيةCSIS ، تاريخ النشر 2021/09/13 ، تاريخ الاطلاع 2021/09/20 ، على الرابط :

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=cb1707ab-f4f6-44cf-8909-0e33ca735f2d>

40-زهير عطوف ،التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات ،دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشراف ،يناير 2018، تاريخ الإطلاع 2020/04/03، للتفاصيل أكثر زوروا الموقع التالي :

<https://draksy.net/party-experienc-in-iraq>

41-دريس جيلالي ،الهوية الإجتماعية عند اضطراب الشخصية،مذكرة مكملة للحصول على ماجستير في علم النفس ، جامعة سعيدة ، تاريخ النشر 2018، تاريخ الإطلاع 2019/12/12، على الرابط التالي :

•**Books:**

- 1-Daniel S. Papp. 1994.**Contemporary international relations: frameworks for understanding.**4th edition New York: mc Millan..
- 2-Paul R. Viotti. Mark V. Kauppi. 1993. **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond.** 2ndedition. New York: Mac Millan publishing Company.
- 3-Pernille Rieker. **French foreign policy in a changing world.Practicing Grandeur.** Oslo: Palgrave Macmillan. 2017.

•**Periodicals:**

- 1- David Lake, the practice and theory of us state building. **Journal of intervention and statebuilding.**volume 4 number 3 (September 2010).Pages 257. 284
- 2- Farhat Kounain. Ahmed Saeed Minhas. Ghulam Qumber. “Independent Kurdish State in Middle East: An Upcoming Epicenter of Middle East Power Politics”.Global Social Sciences Review.Vol. II, No. II (Fall 2017) Page: 177 – 189.
- 3- Firas Abdulkareem Mohammed, Nassr Mohammed Ali. “State and Society Under American Imperialism Deconstruction Iraq’s “Nation-State” ” Tikrit Journal for Political Science. 2020, Volume , Issue 22, Pages 279-296.
- 4- Francisco Salvador Barroso Cortés,Joseph A. Kéchichian. “The Practice of Corruption in Lebanon.Middle east policy. Volume 27 .issue 4. (winter 2020). Pages. 119. 139.
- 5- Hafsteinn Hafsteinsson. “State-Building in Iraq” Human Rights & Human Welfare. Vol. 5 [2005], Issue. 1. Pages: 118. 128.
- 6- Harithqahtan Abdullah. “sectarian struggle in the middle east and the new alliances”. Tikrit Journal for Political Science, 2019, Volume , Issue 16, Pages 337-345
- 7- Kamal A.Hassan.“Peaceful Coexistence in Iraq Approaches & Guarantees”.**Journal of college of Law for Legal and Political Sciences.**2014, Volume 3, Issue 10, Pages 357-379.
- 8- Karl Kaltenthaler.Daniel M. Silverman. MunqithDagher. “Nationalism, Threat, and Support for External Intervention: Evidence from Iraq”. **Security Studies.** Volume 29, Issue 3. 2020. Pages 549-573 .

- 9- Larry Diamond. “Building Democracy After Conflict: Lessons from Iraq”. **Journal of Democracy**. Volume 16. Number 1 January 2005. Pages: 9.23.
- 10- Mahmoud Berri. “Le Liban est-il une nation? ”. **Les Cahiers de l’Orient** n° 120 - Automne 2015. Pages : 47. 56.
- 11- Marie-Joëlle Zahar. “Les risques de la nation building« sous influence » : les cas del’Irak et du Liban ”. **Critique internationale**. N. 28 - juillet-septembre 2005. Pages : 153. 168.
- 12- Natalia Nahas Calfat. “The Frailties of Lebanese Democracy: Outcomes and Limits of the Confessional Framework”. **Contexto International**. vol 40(2) May/Aug 2018. Pages: 269. 293.
- 13- Stephen D. Krasner and Carlos Pascual. “Addressing State Failure”. Foreign Affairs. Vol. 84. No. 4 (Jul. - Aug., 2005). pages. 153-163 .

• **Internet sites:**

- 1- Ruslan Mamedov. “After the caliphate: the prospects of Russia –Iraq relations”. (Russian international affairs council). Available in following site: <https://russiancouncil.ru/papers/Russia-Iraq-WP46-En.pdf>. Viewed in: February, 2019.
- 2- vanda felbab-brown. Pitfalls of the para-military paradigm: the iraqi state, geopolitics, and al-hashd al-shaabi. (united nations university center for policy reaserch). Available in following site: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/06/FP_20190625_iraq_felbab_brown.pdf. Viewed in: june, 2019.
- 3- Commission of the European communities. Recommendations for renewed European Union engagement with Iraq. Available in following site: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2006:0283:FIN:EN:PDF> . viewed in: 2021.
- 4- Dlawer ala aldeen “Decentralization in Iraq: Process, Progress & a New Tailor-Made Model”. (Middle East Research Institute) available in following site: <http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2020/05/Decentralisation-in-Iraq.pdf> . viewed in May 2020.

- 5- C. Anthony Pfaff. "The future of US-Iraq relations". (Atlantic Council). Available in following site
: <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/04/Future-of-US-Iraq-Relations-Report-Web-v8-2.pdf>. Viewed in: April 2020.
- 6-Dylan O'Driscoll. Dave van Zoonen. "The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State. (Middle East Research Institute). Available in following site:<http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.pdf>. Viewed: 2017.
- 7-Erica Gaston and Andres Derzsi-Horváth. "Iraq After ISIL Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control". (Global Public Policy Institute). Available in following site:
https://www.gppi.net/media/Gaston_DerzsiHorvath_Iraq_After_ISIL_180830_132652.pdf viewed in: March 2018.
- 8-(Congressional Research Service). "Iraq and US Policy Alkadhimi Government Facing Numerous Challenges" available in following site:
<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10404/31>. Viewed: December 2020.
- 9-(Euro-Med Human Rights Monitor). Iraqi Protests: An Audacity to Kill and Absent Justice. Available in following site:
<https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Iraqreport.pdf>. Viewed in: December 2019.
- 10-Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri. "Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition". (Chatham House). Available in following site:
https://www.academia.edu/8017303/Iraq_on_the_International_Stage_Foreign_Policy_and_National_Identity_in_Transition. Viewed in: 2020.
- 11-Leezenberg, M. "Politics, Economy, and Ideology in Iraqi Kurdistan since 2003: Enduring Trends and Novel Challenges". (University of Amsterdam) available in following site:
<https://pure.uva.nl/ws/files/39229759/44744903.pdf>. Viewed in 2020.
- 12-Vanda Felbab-Brown. "Pitfalls of the Paramilitary Paradigm: The Iraqi State, Geopolitics, and Al-Hashd al-Shaabi" available in following site:
<https://www.brookings.edu/research/pitfalls-of-the-paramilitary-paradigm-the-iraqi-state-geopolitics-and-al-hashd-al-shaabi>. Viewed: in June 2019.
- 13-Rudyard Kazan. "Les Relations franco-libanaises dans le cadre des relations internationales". Available in following site:
<https://www.lebarmy.gov.lb/fr/content/les-relations-franco-libanaises-dans-le-cadre-des-relations-internationales>. Viewed in: in 2020.

14-Tobias Zach.“The situation in Lebanon and challenges for regional stability and European security”.(Parliamentary assembly). Available in following site:

<https://pace.coe.int/pdf/d731a6726302de29c5aeaa79d02f9fc525b19d3ca243c746716d6698400dfdb7/doc.%2014226.pdf>. Viewed in: 2020.

15-Christopher M.Blanchard. “Iraq and U.S. Policy New Government Takes Office, As Iraq’sChallenges Deepen and multiply” (congressional research service). Available in following site:

https://www.everycrsreport.com/files/2020-06-16_IF10404_92bf6a0d7dac2a1c4164bc5e57a36a4f71c5f219.pdf. Viewed: June 2020.

16- **ChloéBerger**. ‘Liban : un État sous tension ‘. Ce trouve dans le site suivant : <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/276123-liban-un-etat-sous-tension>. Vu on septembre 2020.

فهرس المحتويات

العنوان

الصفحات

.....	مقدمة	
		(13-1)
14.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
15.....	المبحث الأول: مفهوم الطائفية	
15.....	المطلب الأول: مفهوم الطائفية ومطالها	
15.....	-1 مفهوم الطائفية	
21.....	-2 مطالب الطائفية	
24.....	المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالطائفية	
26-24.....	-1 الأقلية والإثنية	
28-27.....	-2 الجماعة العرقية والتحيز والتعصب	
30.....	-3 المواطنة والعنصرية	
33.....	المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الطائفية	
39.....	المبحث الثاني : مفهوم الدولة الوطنية	
39.....	المطلب الأول: مفهوم الدولة الوطنية ومقوماتها	
41-39.....	-1 مفهوم الدولة الوطنية	
الدولة	المطلب الثاني : المفاهيم المتقاربة مع الدولة	
	الوطنية	42.....
42.....	-1 القومية	

44.....	الوطنية.....	-2
44.....	الأمة.....	-3
46.....	الدولة المدنية.....	-4
48.....	المطلب الثالث : بناء الدولة ومتطلباته والنظريات المفسرة له.....	
50-48.....	مفهوم بناء الدولة	-1
52-51.....	متطلبات بناء الدولة	-2
55-53.....	الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة.....	-3
56.....	علاقة الطائفية ببناء الدولة الوطنية.....	-4
..... خلاصة الفصل الأول		
59-58		
60.....	الفصل الثاني :دراسة وصفية للبيئة الإجتماعية و السياسية في العراق ولبنان.....	
61.....	المبحث الأول : البيئة الإجتماعية في العراق ولبنان.....	
61.....	المطلب الأول : طبيعة وجغرافية العراق ولبنان.....	
61.....	3-طبيعة وجغرافية العراق	61
69.....	4-طبيعة وجغرافية لبنان	69
74.....	المطلب الثاني:التركيبية السكانية الطائفية للعراق ولبنان.....	
74.....	1- التركيبية السكانية الطائفية في العراق.....	-1
90.....	2- التركيبية السكانية الطائفية في لبنان.....	-2
98.....	المبحث الثاني : البيئة السياسية في العراق ولبنان.....	
98.....	المطلب الأول :النظام السياسي في العراق ولبنان	
-98.....	أولا : النظام السياسي في العراق.....	
112		
126-113.....	ثانيا : النظام السياسي في لبنان.....	

- المطلب الثاني: عملية الوصول للسلطة في العراق ولبنان 127
- أولا: عملية الوصول للسلطة في العراق..... 127
- ثانيا : عملية الوصول للسلطة في لبنان..... 133
- خلاصة الفصل الثاني 145-144
- الفصل الثالث: إنعكاسات الطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق ولبنان..... 146
- المبحث الأول : الإنعكاسات الداخلية 147
- المطلب الأول : النتائج من الناحية الوظيفية "الوظائف السياسية" على الدولة الوطنية في العراق ولبنان..... 147
- أولا العراق بعد 2003..... 171-147
- ثانيا : لبنان بعد الطائف 183-172
- المطلب الثاني: نتائج الأطر القانونية على الدولة الوطنية في العراق ولبنان..... 184
- أولا العراق بعد 2003..... 184
- ثانيا : لبنان بعد الطائف..... 189
- المبحث الثاني الإنعكاسات الإقليمية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان.. 194
- المطلب الأول : تركيا و إيران 212-194
- المطلب الثاني :دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا و إسرائيل..... 233-213
- المبحث الثالث : الإنعكاسات الدولية للطائفية على بناء الدولة الوطنية في العراق و لبنان.. 234
- المطلب الأول : أمريكا وروسيا..... 244-234
- المطلب الثاني : الإتحاد الأوروبي و الصين 256-244

258-257.....	خلاصة الفصل الثالث
259.....	الفصل الرابع: مستقبل الظاهرة الطائفية في العراق ولبنان
260.....	المبحث الأول: البيئة الإستراتيجية
269-260.....	1-البيئة السياسية في العراق ولبنان منذ 2020 :
272-269.....	2-البيئة الاجتماعية في العراق ولبنان منذ 2020
277-272.....	3-البيئة الأمنية في العراق ولبنان بعد 2020
281-277.....	4-البيئة الإقتصادية في العراق ولبنان منذ 2020
282.....	المبحث الثاني: إستراتيجية الفاعلين
291-282.....	أولا:الفاعلين الأساسيين في العراق ولبنان داخليا منذ 2020
303-291.....	ثانيا:الفاعلين الأساسيين في العراق ولبنان خارجيا منذ 2020
304.....	المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية في العراق ولبنان
305-304.....	أولا: السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في العراق
308-306.....	ثانيا: السيناريوهات المحتملة لظاهرة الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في لبنان
309.....	خلاصة الفصل الرابع
314-310.....	الخاتمة
	الملخص
318-315.....	
346-319.....	قائمة المراجع
360-347.....	فهرس المحتويات
362-361.....	فهرس الخرائط و الجداول والأشكال

➤ فهرس الخرائط والجداول والأشكال

➤ فهرس الخرائط :

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
64	خريطة موقع العراق جغرافيا	الخريطة رقم 01
72	خريطة توضح موقع لبنان جغرافيا	الخريطة رقم 02
77	خريطة العراق الطائفية	الخريطة رقم 03
91	خريطة توضح تموقع الأكراد في العراق ودول الجوار	الخريطة رقم 04
93	خريطة توضح التوزيع الديني في لبنان	الخريطة رقم 05
110	خريطة توضح التقسيم الفيدرالي للعراق (توضح تقسيم الأقاليم في العراق حسب تمركز الطوائف)	الخريطة رقم 06
184	خريطة توضح لبنان المنقسم ومناطق الميليشيات	الخريطة رقم 07
211	خريطة توضح مثلث القوى الإقليمية المحيطة بالعراق	الخريطة رقم 08
237	خريطة توضح موقع لبنان في الجغرافيا السياسية الإقليمية	الخريطة رقم 09

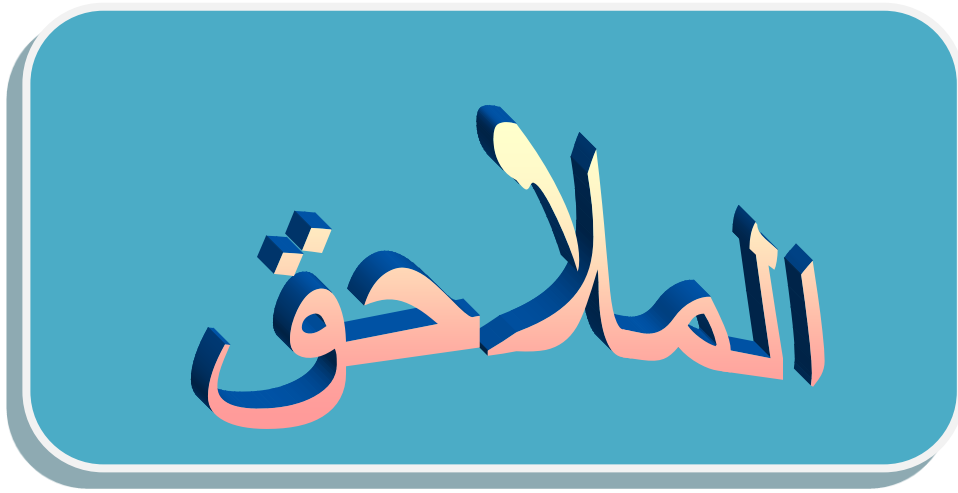
➤ فهرس الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
69	مخطط يوضح تحركات موارد الطاقة عبر العالم	الشكل رقم 01
87	مخطط يوضح العلاقة الطردية بين تزايد السكان و مشاكل بناء الدولة الوطنية	الشكل رقم 02
94	دائرة نسبية تقارن عدد الطوائف المسيحية بالطوائف المسلمة في دولة لبنان	الشكل رقم 03
101	مخطط يوضح مراحل تشكل الدولة في العراق من خلال نظم الحكم التي مرت بها	الشكل رقم 04
103	مخطط يوضح مسار العملية السياسية في العراق	الشكل رقم 05
106	مخطط يوضح أهمية الدستور في الحياة السياسية للدولة	الشكل رقم 06
116	مخطط يوضح مراحل تشكل الدولة في لبنان	الشكل رقم 07
192	مخطط يوضح ما يحدث في العراق نتيجة تطبيق دستور مشوه أنشئ	الشكل رقم 08

	بضغط خارجي	
209	مخطط يوضح ثوابت السياسة التركيبية تجاه العراق	الشكل رقم 09
275	مخطط وجدول يوضح موقع العراق في مؤشر الدول الهشة	الشكل رقم 10
304	مخطط يوضح التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤدي إلى مسارات مختلفة في بناء الدولة الوطنية	الشكل رقم 11
142	أعمدة بيانية توضح تقسيم مقاعد النيابة 128 بين الطوائف اللبنانية	رسم بياني رقم 01

➤ فهرس الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
78	جدول إحصائيات القوميات في العراق 2007	جدول رقم 01
81	جدول الإحصائيات للديانات في العراق 2007	جدول رقم 02
95	مقارنة في عدد السكان بلبنان بحسب الطوائف بين سنة 1932 وسنة 2018	جدول رقم 03
97	جدول يوضح معيار الإنحدار الجيوبوليتيكي بين لبنان ودول الجوار	جدول رقم 04
130	جدول يوضح التشكيل الطائفي للحكومة الإنتقالية العراقية 2005	جدول رقم 05
132	جدول يوضح نتائج إنتخابات 15 كانون الأول 2005 في العراق	جدول رقم 06
135	جدول يوضح الكتل السياسية الفائزة في إنتخابات سنة 2018 مقارنة مع إنتخابات 2014	جدول رقم 07
138	جدول يوضح نسبة المقاعد البرلمانية حسب المذاهب في لبنان سنة 1992 كمقارنة مع سنة 1932	جدول رقم 08
143	جدول يوضح مقارنة بين نتائج الإنتخابات البرلمانية النيابية اللبنانية 2009 و 2018	جدول رقم 09
145	جدول يوضح نقاط التشابه في النظامين السياسي العراقي واللبناني	جدول رقم 10
265	جدول يوضح إنخفاض عدد المترشحين في الإنتخابات النيابية (2005-2021)	جدول رقم 11



ملحق الأحزاب والكتل البرلمانية في العراق بعد إنتخابات 2005

التحالف الوطني العراقي ،المجلس الأعلى لثورة الإسلامية "عمار الحكيم " ،والتيار الصدري "مقتدى الصدر"، حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق "قاسم محمد تقي الصالحاني، حزب الدعوة الإسلامية "نوري المالكي"، تكتل عشائر العراق "حميد الهيص "تجمع الفيلي الإسلامي في العراق "مقداد البغدادي"،التحالف الديمقراطي الوطني الكردستاني ،الحزب الديمقراطي الكردستاني "مسعود البرزاني ،الإتحاد الوطني الكردستاني "جلال الطالباي"،الإتحاد الإسلامي الكردستاني وحركة التغيير"نوشروان مصطفى"، حزب الكادحين الكردستاني ،الحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الوطني الآشوري والقائمة العراقية ،النخب والكادرات الوطنية المستقلة وإتحاد الشعب ،الحزب الشيوعي العراقي "حميد مجيد موسى"،الجمعية الكردية الإسلامية "علي عبد العزيز ،حركة العمل الإسلامي في العراق ،حزب الديمقراطية الوطنية"سمير الصميدي"،لائحة الرافدين الوطنية ،الحركة الديمقراطية الآشورية "يونادام كنا "كتلة الوفاق والتحرير ،الرسالين ولائحة مثال الألوسي ،الحركة اليزدية للإصلاح والترقي ،حزب العمل الشيوعي في العراق ،حزب العمل الشيوعي اليساري في العراق ،التحالف الديمقراطي المستقل "عدنان باجه جي "الحزب الوطني الديمقراطي "نصير الجادرجي"، حزب الخضر في العراق ،الإتحاد الديمقراطي العراقي ،الميثاق الوطني العراقي ،الحركة الملكية الدستورية الشريف علي بن حسن"،حزب التحرير الآشوري ،حزب المحافظ في كردستان ،حزب الشعب التركماني ،الحزب الإسلامي العراقي "محسن عبد الحميد"،حزب النشور .

الأحزاب والحركات السياسية في لبنان :

- 1-أحزاب ذات أغلبية مسيحية :التيار الوطني الحر،القوات اللبنانية ،حزب الكتائب اللبنانية ،حزب الوطنيين الأحرار ،تيار المردة ،الكتلة الوطنية اللبنانية ،الحزب الديمقراطي المسيحي ،حزب التضامن ،حزب الوعد ،حراس الأرز ، التنظيم ،حركة التغيير ،جبهة الحرية ،حركة لبناننا ،المنظمة الديمقراطية الأرامية ،حركة الوجود المسيحي الحر،الحزب المسيحي القومي .
- 2-أحزاب ذات أغلبية شيعية :حزب الله ،حركة أمل ،الحزب الديمقراطي الإشتراكي ،التيار الشيعي الحر ،حزب الإنتماء ،التيار الأسعدي .
- 3-أحزاب ذات أغلبية سنية :تيار المستقبل ،الجماعة الإسلامية في لبنان ،جبهة العمل الإسلامي ،جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية ،حزب الإتحاد ،حزب الحوار الوطني ،حزب التحرر العربي ،حزب النجادة ،حركة التوحيد الإسلامي ،حركة لبنان العربي ،المؤتمر الشعبي اللبناني ،حزب التحرير .
- 4-أحزاب ذات أغلبية درزية :الحزب التقدمي الإشتراكي ،الحزب الديمقراطي اللبناني ،الحزب الجمهوري المستقل ،حركة النضال اللبناني العربي ،تيار التوحيد ،جماعة الموحدين ،حزب الوجود .
- 5-أحزاب ذات أغلبية علوية :حركة الشباب العلوي ،الحزب العربي الديمقراطي جمعوية الفرسان الخيرية
- 6-أحزاب قومية :حزب البعث العربي الإشتراكي ،حزب طليعة لبنان العربي الإشتراكي ،الحزب السوري القومي الإجتماعي ،تجمع اللجان والروابط الشعبية .
- 7-أحزاب ذات توجه ناصري :حزب الإتحاد ،حركة الناصريين المستقلين ،المرابطون ،حزب شبيبة لبنان العربي ،إتحاد قوى الشعب العامل ،التنظيم الشعبي الناصري ،الإتحاد الإشتراكي العربي ،حركة الناصريين الديمقراطيين .

8-أحزاب يسارية :الحزب الشيوعي اللبناني ، حركة الشعب ،رابطة الشغيلة ،منظمة العمل الشيوعي في لبنان ،حركة اليسار الديمقراطي ،حزب العمل الإشتراكي العربي ،التجمع الثوري الشيوعي ،الحزب الديمقراطي الشعبي ،البديل التحرري .

9-الأحزاب الأرمينية :حزب الطاشناق ،حزب الهنشاق ،حزب الرامغافار ،حركة اللبنانيين الأرمن الأحرار .

10-الأحزاب السريانية والأشورية :حزب الإتحاد السرياني ،التنظيم الأرامي الديمقراطي .

11-الأحزاب الكردية:الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان ،حزب رزكاري

12-أحزاب تاريخية :الحزب الشيوعي اللبناني السوري ،الحزب الديمقراطي ،منظمة الإشتراكيين اللبنانيين،لبنان الإشتراكي ،حزب التجدد اللبناني .

إحصائيات الفساد في العراق

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق من بين الدول	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.5
2009	180	176	1.3
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	177	171	1.6
2014	175	170	1.6
2015	168	161	1.6

1.8	166	176	2016
-----	-----	-----	------

مؤشرات الفساد منذ 2003 إلى غاية 2016 حسب محي محمد الجنابي سياسات إعادة التأهيل
مجتمعات ما بعد النزاع "دراسة حالة العراق بعد أحداث 2014" ص 87

الملحق رقم 04:

جدول يوضح التعديلات الدستورية المقترحة لبعض مواد الدستور العراقي:

مقترح التعديل	المادة الدستورية
تعديل كلمة مكونات لتكون بدلها كلمة أبناء أو مواطني الشعب العراقي ، لان مكونات من الممكن أن تفسر تفسيراً خاطئاً يجعل من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ، تابعة لتشكيلات قومية وعشائرية بحجة أنها مكونات .	1- المادة التاسعة /الفقرة الأولى /أ تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي
يعدل إلى يحظر تكوين مليشيات عسكرية داخل وخارج إطار القوات المسلحة .	2- المادة تسعة /الفقرة الأولى/ب يحظر تكوين مليشيات عسكرية داخل إطار القوات المسلحة
يعدل النص إلى أن الفرد أساس المجتمع والمواطن أساس الدولة	3- المادة 29 /الفقرة /أ التي تنص على أن الأسرة أساس المجتمع
ينبغي أن تكون العضوية قضائية وقانونية ، ومن الممكن أن تستعين بخبراء من التخصصات الأخرى غير القانونية وأيضاً من الفقهاء العراقيين ذوي الخبرة	4- المادة 92/ثانياً التي جاء فيها طريقة تكوين المحكمة الاتحادية من عدد القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي
يجب أن لاكتفي المادة بالنفط والغاز فحسب وإنما يضاف إليها المناجم والثروة المعدنية والمرافق العامة والمؤسسات العامة والتجارة الخارجية	5- المادة 111 التي تنص على أن النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات

<p>يجب أن يعدل على الحقول المستثمرة حالياً ومستقبلاً وعند استثمار الإحتياطي أيضاً أو إكتشاف حقول جديدة</p>	<p>6- المادة 112 التي حددت للحكومة الإتحادية وظيفة إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية فقط</p>
<p>يجب أن يترك الحكم في تحديد الأولوية للمحكمة الإتحادية العليا وهذا ما عزز من قوة الأقاليم والمحافظات على حساب الحكومة الإتحادية</p>	<p>7- المادة 115 التي فاقمت حالة الخلاف بين الحكومة الإتحادية والأقاليم والمحافظات ،فيما يخص الصلاحيات المشتركة وتكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم</p>
<p>يعدل إلى عدم تشريع قانون يتعارض مع القانون الاتحادي وتكون العلوية للقانون الإتحادي في حالة التعارض بينهما</p>	<p>8- المادة 121 /الفقرة 2 والتي تؤدي إلى تفويض سلطة الأقاليم التشريعية على حساب القانون الإتحادي</p>
<p>يجب أن تلغى إذ لا يوجد نظام فيدرالي في التجارب الفيدرالية كافة يقر بوجود أقسام في السفارات والبعثات تهتم بشؤون الأقاليم</p>	<p>9- المادة 121/الفقرة 4 والتي أعطت الحق لسلطات الأقاليم في تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية</p>

المصدر محمد محي الجنابي ،سياسات إعادة التأهيل مجتمعات ما بعد النزاع "دراسة حالة

العراق بعد أحداث 2014 ص ص (172-173)



ملخص الدراسة:

باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة الطائفية، وإشكالية بناء الدولة الوطنية العراق، و لبنان دراسة مقارنة، وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية أكاديمية حول أبعاد الظاهرة الطائفية، وإنعكاساتها على مسار سياسات بناء الدولة الوطنية في العراق و، لبنان، الوصول للأسباب الحقيقية التي تقف وراء تأجيج الظاهرة الطائفية في الدولتين، من أجل الوصول لتقديم حلول للخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه الدولتين محل الدراسة، للوصول لبناء دولة وطنية تتعايش فيها الطوائف بشكل طبيعي .

كما تعرضت الدراسة إلى ماهية الطائفية، و بناء الدولة الوطنية نظرياً، و مطالب الطوائف، والمشاكل التي تعاني منها، و ركزت على التشكيلة الطائفية لكلا الدولتين، و تأثير الموقع الجغرافي على نشاطها، وتحركاتها، و طموحاتها، و إلى بنية النظام السياسي، و كيفية الوصول للسلطة، و تطبيق الديمقراطية التوافقية، و المحاصصة الطائفية، و كيفية تأثيرها على الوضع في الدولة العراقية، واللبنانية، ناهيك عن الفاعلين، و المؤثرين في الساحة الوطنية من فواعل إقليمية، ودولية، و داخلية، و العلاقة التي تربطهم بما يحدث من اضطرابات، و نزاعات، و مشاكل متعددة، بالإضافة لتناول الدراسة الجانب المستقبلي للظاهرة الطائفية، و بناء الدولة الوطنية في الدولتين محل البحث، و وضع سيناريوهات محتملة لما قد يحدث.

و قد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن العراق، و لبنان دولتين مزيجها الطائفي كان سبباً في المشاكل التي تعاني منها الدولة، بدعم من أيادي خارجية هدفها خدمة مصالحها على حساب مصلحة الدولة الوطنية، بتواطؤ من أيادي داخلية تميل لهويتها الفرعية، و مصالح إنتمائها الطائفي على حساب وطنيتها، و قوة الدولة.

الكلمات المفتاحية : الطائفية، الدولة الوطنية، بناء الدولة الوطنية، العراق، لبنان.

Abstract:

This study dealt with sectarianism, and the problem of building the national state in Iraq, and Lebanon as a comparative study, and the study aims to provide an academic scientific vision on the dimensions of the sectarian phenomenon, and its repercussions on the course of the national state-building policies in Iraq and, Lebanon, to reach the real reasons behind the Inflaming the sectarian phenomenon in the two countries, in order to come up with solutions to get out of the crisis situation in the two countries under study, in order to build a national state in which the sects coexist naturally.

The study also dealt with the nature of sectarianism, the building of the national state in theory, the demands of sects, and the problems they suffer from, and focused on the sectarian formation of both states, and the impact of geographical location on their activities, movements, and aspirations, and on the structure of the political system. And how to gain power, apply consensual democracy, and sectarian quotas, and how they affect the situation in the Iraqi and Lebanese state, not to mention the actors and influencers in the national arena from regional, international, and internal actors, and the relationship that binds them to what is happening. Of disturbances, conflicts, and multiple problems, in addition to the study dealing with the future aspect of the sectarian phenomenon, building the national state in the two countries in question, and developing possible scenarios for what might happen.

Through this study, it became clear to us that Iraq and Lebanon are two states whose sectarian mix was the cause of the problems that the state suffers from, with the support of external hands aiming to serve its interests at the expense of the national state's interest, with the complicity of internal hands that tend to its sub-identity, and the interests of its sectarian affiliation At the expense of its patriotism, and the strength of the state.

.Keywords: sectarianism, the national state, building the national state, Iraq, Lebanon.

Résumé:

Through this study, it became clear to us that Iraq and Lebanon are two states whose sectarian mix was the cause of the problems that the state suffers from, with the support of external hands aiming to serve its interests at the expense of the national state's interest, with the complicity of internal hands that tend to its sub-identity, and the interests of its sectarian affiliation At the expense of its patriotism, and the strength of the state. **Keywords:** sectarianism, the national state, building the national state, Iraq, Lebanon.

Cette étude portait sur le sectarisme, et le problème de la construction de l'État national en Irak et au Liban tant qu'étude comparative, et l'étude vise à fournir une vision scientifique académique sur les dimensions du phénomène sectaire, et ses répercussions sur le cours de la politique nationale d'édification de l'État en Irak et au Liban, pour atteindre les véritables raisons de l'enflamment du phénomène sectaire dans les deux pays, afin de proposer des solutions pour sortir de la situation de crise dans les deux pays étudiés, afin de construire un État national dans lequel les sectes coexistent naturellement.

L'étude a également traité de la nature du sectarisme, de la construction de l'État national en théorie, des revendications des sectes et des problèmes dont elles souffrent, et s'est concentrée sur la formation sectaire des deux États et l'impact de la situation géographique sur leurs activités, mouvements et aspirations, et sur la structure du système politique. Et comment accéder au pouvoir, appliquer la démocratie consensuelle, et les quotas sectaires, et comment ils affectent la situation dans l'État irakien et libanais, sans parler des acteurs et influenceurs dans l'espace national des acteurs régionaux, internationaux et internes, et la relation qui les lie à ce qui se passe.

Des troubles, des conflits et des problèmes multiples, en plus de l'étude portant sur l'aspect futur du phénomène sectaire, la construction de l'état dans les deux pays en question, et en élaborant des scénarios possibles de ce qui pourrait arriver.

Grâce à cette étude, il nous est apparu clairement que l'Irak et le Liban sont deux États dont le mélange sectaire était à l'origine des problèmes dont souffre l'État, avec le soutien de mains extérieures visant à servir ses intérêts au détriment de l'intérêt de l'État national. , avec la complicité de mains internes qui tendent à sa sous-identité, et les intérêts de son appartenance sectaire aux dépens de son patriotisme, et de la force de l'Etat.

Mots clés : sectarisme, État national, construction de l'État national, Irak, Liban